جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

عنوان البحث

الجاليات الأوروبية في ولاية حلب

(١١١٢ - ١٢١٥ هـ/ ١٧٠٠ - ١٨٠٠ م)

بحث لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

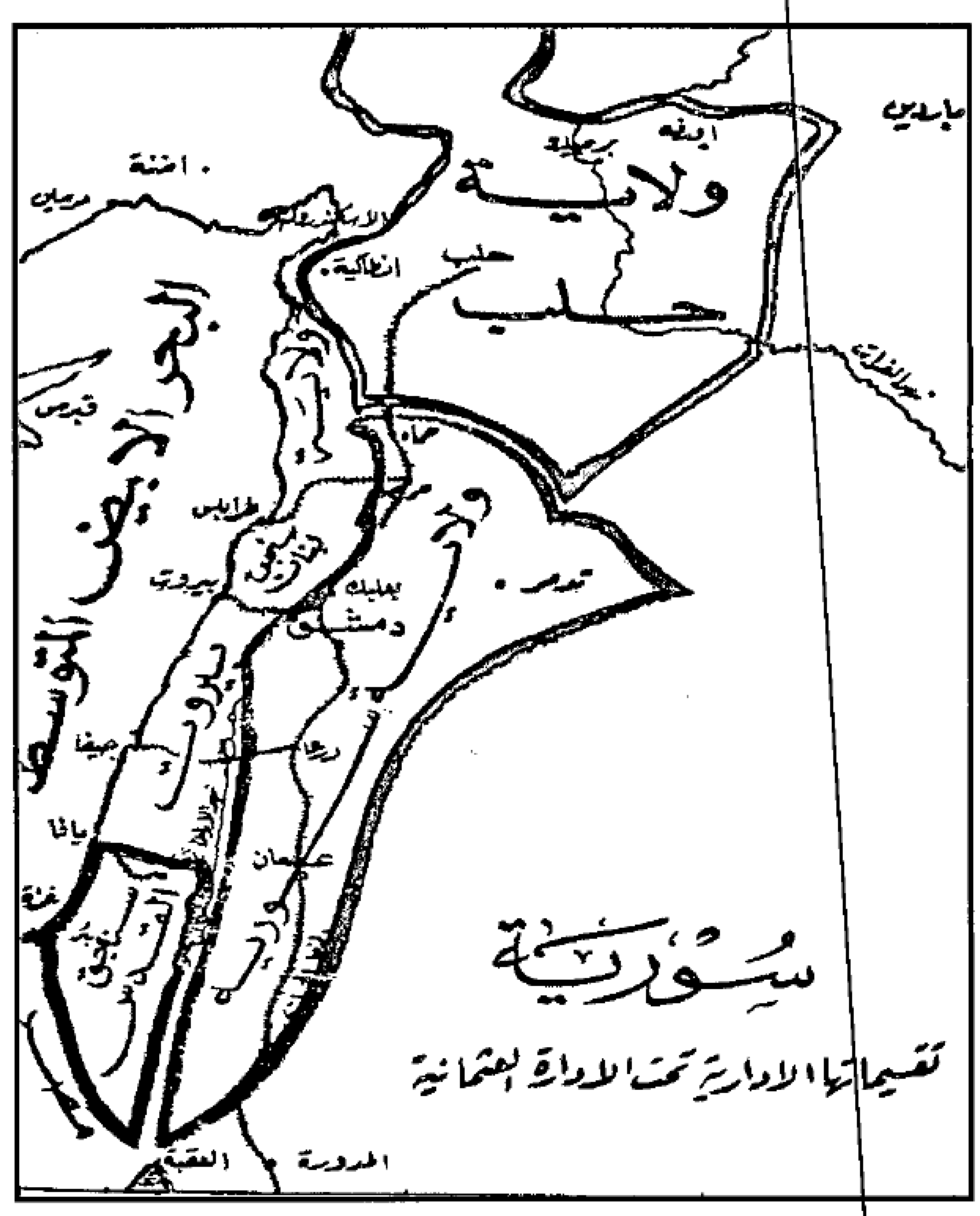
إشراف

أ. د: يوسف نعيسة

إعـــــداد

الطالب: مهنا المحمد

للعام الدراسي: ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩ م



التقسيمات الادارية لسوريا تحت الحكم العثماني (١)

(١) – طربين ، أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق ، ط ٧ ، ٢٠٠٠ م ، ص ٦٤٢.

مقدمة:

يتناول البحث فترة مهمة من تاريخ ولاية حلب خلال الحكم العثماني ٩٢٢ – ١٣٣٧ هـ / ١٥١٦ – ١٩١٨ م ، حيث يتحدث عن أوضاع الجاليات الأوروبية (البندقية – الفرنسية – الإنكليزية – الهولندية) من النواحي الادارية والاقتصادية والاجتماعية والدينية في ولاية حلب ، خلال القرن الثامن عشر ١١١٢ – ١٢١٥ هـ / ١٧٠٠ – ١٨٠٠ م ، التي أقامت في الولاية المذكورة ، منذ النصف الأول من القرن السادس عشر، حيث توافدت من أوروبا، ونظمت نفسها في مستعمرات مستقره ، وذلك بحصول الدول الأوروبية على معاهدات وامتيازات تسهل إقامة وحياة رعاياها في معظم أنحاء السلطنة العثمانية. ولم تكن تلك الجاليات في الواقع سوى مظهر من مظاهر الاستعمار الأوروبي الذي أراد السيطرة على البلاد ونهب خيراتها وثرواتها.

وجاء هذا البحث استكمالاً لبحث سابق ، قامت بإعداده الدكتورة ليلى الصباغ بعنوان (الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين / السادس عشر والسابع عشر الميلاديين).

وتم اختيار هذا البحث للأسباب التالية:

١– الرغبة في الكشف عن بداية الاستعمار الأوروبي الحديث ، الذي تم بالسيطرة على أجزاء من الوطن العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين. فهذه الجذور أبعد غوراً من هذين القرنين.

فمن خلال الاستعمار الاستكشافي الذي قامت به الدول الأوروبية في القرن السادس عشر، بدأ يتبلور اهتمام الغرب الأوروبي بالشرق الأدنى عامة وببلاد الشام خاصة ، لأنها منطقة ذات اهمية اقتصادية وذات موقع استراتيجي توصلهم إلى مناطق التوابل والحرير والمواد الخام اللازمة لتغذية المصانع الأوروبية، وسوقاً لتصريف البضائع الأوروبية بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا في القرن الثامن عشر الميلادي.

٢– الرغبة في تسليط الضوء على الدور الذي قامت به الجاليات الأوروبية ، كونها بوادر تسلل استعماري غربي أوروبي نحو بلاد الشام ، فكانت بمثابة العيون الساهرة والآذان المنصتة لدولهم الأوروبية ، والتي بدأت بإرسالهم في النصف الأول من القرن السادس عشر ، وزاد نشاطهم في القرنيين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين.

٣– الرغبة في توضيح أهمية ولاية حلب – كونها من أهم ولايات بلاد الشام – بالنسبة للسلطنة العثمانية ، والدول الأوروبية لأنها تتمتع بأهمية اقتصادية ، حيث شكلت سوق واسعة للبضائع اللازمة للثورة الصناعية الناهضة في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر وطوال

القرن الثامن عشر ، وأهمية إستراتيجية بسبب موقعها المميز على مفترق الطرق التي تصلها بآسيا من الشرق ، وآسيا الصغرى من الشمال وبجنوب بلاد الشام ومصر وشبه الجزيرة العربية من الجنوب ، وبالبحر المتوسط الذي يؤدي إلى أوروبا من الغرب ، كذلك وقوعها على طريق الحرير التجاري العالمي بين الشرق والغرب.

٤- كشف الأسلوب الأوروبي الذي تغير من الحالة العسكرية الحربية ، إلى تسلل سلمي هادئ عبر إرسالياتهم التبشيرية إلى بلاد الشام ، لنشر النفوذ الأوروبي الاستعماري عن طريق استغلال رجال الدين وحتى الدين نفسه ، وذلك من خلال جذب رعايا السلطان العثماني المسيحيين إلى بابا روما وأحضان الدول الأوروبية ، ومسارعة فرنسا لبسط حمايتها على مسيحيي الشرق من أجل استغلالهم ، عن طريق إعلان حمايتها عليهم للتدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة العثمانية. بغية تحقيق مصالحها الاستعمارية فسارعت الدول الأوروبية لإرسال إرسالياتها في النصف الأول من القرن السابع عشر إلى ولاية حلب ، لنشر المذهب الكاثوليكي بين أبناء مسيحيي الشرق الأرثوذكسي، وداعية إلى الاتحاد مع كنيسة البابا والارتباط بها. فعملت تلك الإرساليات على تثبيت نفوذ الغرب، ونجحت في بذر بذور الشقاق بين المسيحيين ، وجلب بعضهم إلى الكثلكة والبروتستانتية.

ومن أبرز الصعوبات التي واجهت البحث هي قلة المصادر والمراجع. فهي نادرة ولا مبالغة في ذلك ، فلم يكتب في هذا الموضوع في سوريا سوى الدكتورة ليلى الصباغ في أطروحتها سابقة الذكر ، وللحصول على الوثائق الأصلية التي يحتاجها البحث لا بد من التنقل بين مجموعة من الدول الأوروبية للاطلاع على ما لديها من وثائق. ولا بد من معرفة اللغات المكتوبة بها ، لذلك ما توفر لي من تلك الوثائق والكتب الأجنبية استعنت ببعض الأشخاص على ترجمتها.

قسم البحث إلى تمهيد وأربعة فصول ، حيث تم التعرف في التمهيد على موقع حلب الجغرافي وأهميته ، ودخولها ضمن السلطنة العثمانية بعد معركة مرج دابق ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م. وبداية وجود الجاليات الأوروبية فيها من خلال الامتيازات التي حصلت عليها من السلطنة العثمانية.

الفصل الأول قد خصص للحديث عن النظام الإداري للجاليات الأوروبية ، بدءاً من السلطات الوطنية المشرفة عليها من أوروبا ، ثم السفراء في إستانبول، ثم القناصل وبقية الجهاز الإداري للقنصلية في ولاية حلب.

بينما الفصل الثاني تحدث عن النشاط الاقتصادي للجاليات الأوروبية في ولاية حلب ، من خلال استعراض الأوضاع العامة للتجارة ، وكذلك التعرف على النشاط التجاري لكل جالية على حده ، بالتعرف على مواد التبادل التجاري (الصادرات والواردات) التي حصلت عليها الجاليات عن طريق الوسطاء (الروم

والأرمن واليهود). والنقود التي تعاملوا فيها ، وتناول البحث الصعوبات التي واجهت تجارة الجاليات ، وانتهى الفصل بالحديث عن الطرق التجارية والموانئ البحرية لولاية حلب على البحر المتوسط.

والفصل الثالث فتناول الحديث عن الحياة الاجتماعية للجاليات الأوروبية ، بالتعرف على الحياة الخاصة لها ، وعلاقاتها مع بعضها البعض ، وعلاقاتها مع القوى الاجتماعية في ولاية حلب ، وعلاقاتها مع الإدارة العثمانية الحاكمة.

أما الفصل الرابع والأخير فتعرض للعلاقة بين الجاليات الأوروبية والإرساليات التبشيرية ، من خلال التعرف على الإرساليات التبشيرية وأنواعها ، ووسائلها المتبعة لجذب أهالي حلب المسيحيين إلى بابا روما ، عن طريق نشر المذهب الكاثوليكي ، وبين الإرساليات التبشيرية والسلطات العثمانية ، وتناول العلاقة بين الإرساليات والدولَ الأوروبية الداعمة لها بكل ما تملك من قوة وطاقة في سبيل تحقيق مصالحها.

وبعد أن أنهيت جولتي ورحلتي العلمية المتواضعة متنقلاً بين بطون كتب التاريخ المهمةالتي وقعت بين يدي، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الخالص لكل أساتذة قسم التاريخ في جامعتي دمشق وحلب ، الذين علموني وأرشدوني، وأخص بالذكر منهم أستاذي الفاضل الدكتور يوسف نعيسة ، الذي رعاني ووجهني التوجيه السديد ، فكان لتوجيهاته وتشجيعه الأثر الكبير في إعداد هذا العمل واخراجه الى النور.

وهذا – وفقني الله وإياكم – ماكتبته من سطور ، أرجو أن أكون غير مقصر فيما اخترت من صنعته وأردت من كتابته ، فإن وقع على الحال الذي أردتم وبالمنزلة التي أملتم ، فهذا كله بتوفيق من الله ، وحسن تأييده ، وإن وقع بخلافها فيعلم الله أني ما قصرت بالاجتهاد ولعل حرمت التوفيق ، والله أعلم.

نعتذر مما طغى به القلم أو زل به الفكر على أنه قد قيل في المثل السائر " ليس الفاضل من لا يغلط بل الفاضل من يعترف بغلطه ".

وإن تجد عيباً فسد الخللا وجل من لا عيب فيه وعلا

والله ولي التوفيق

المـــــــــــــدخل:

الأهمية الاستراتيجية لموقع حلب الجغرافي وبيئتها الطبيعية.

توسع السلطنة العثمانية في بلاد الشام وأوضاع ولاية حلب.

الامتيـــازات الأجنبيـــة الممنوحـــة مـــن الســـلطنة العثمانيـــة للـــدول الأوروبيـــة (Capitulation).

أسباب اهتمام الأوروبيين ببلاد الشام عامة وحلب خاصة.

بداية وجود الجاليات الأوروبية في ولاية حلب.

أ - الأهمية الاستراتيجية لموقع حلب الجغرافي وبيئتها الطبيعية:

تقع مدينة حلب على ارتفاع يتراوح بين (٣٧٥ – ٣٩٠) متراً فوق مستوى سطح البحر في منخفض مستو من الأرض أغلبه إلى الشرق من مجرى نهر قويق الذي تجاوزه العمران إلى غربه اليوم.

وهو موقع فريد من نوعه ، لا نجد له مثيلاً في شمال سورية ، عند تقاطع خط عرض شمالي خط الاستواء (٣٦) درجة و (١٢) دقيقة و (١٣) ثانية مع خط طول شرقي غرينتش (٣٧) درجة و(٩) دقائق و (٣٠) ثانية ، ويتمتع هذا الموقع بالكثير من الخصائص والميزات أبرزها:

١- يبعد مسافات متقاربة عن مجرى نهر الفرات وواديه في الشرق وعن البحر المتوسط في الغرب، وعن أقدام جبال طوروس في الشمال ، وعن بدايات الجبال الوسطى في الجنوب ، حيث يحوم معدل المسافات (٨٠ – ١٠٠) كم.

٢- يحتل مكاناً استراتيجياً مهماً ، إذ قامت المدينة في منخفض من الأرض يشبه وعاء ترتفع حول حافاته تلالٌ كلسية تعلو حتى (٤٢٠ – ٤٣٠) متراً فوق سطح البحر ما عدا حافته الجنوبية المنخفضة التي يعبرها وادي نهر قويق الذي يشق أرض المنخفض قادماً من الشمال إلى الجنوب. ويراوح فرق الارتفاع العام بين أرض المنخفض والهضاب المطلة عليه والمحيطة به بين (٤٠ – ٤٥) متراً تقريباً. لكن ذلك لا يعيق المواصلات من حلب وإليها لكثرة الممرات والمعابر بين أرض المنخفض والهضاب. ويتوسط هذا المنخفض تلة كبيرة تعرف بـ (تلة القلعة) ارتفاعها (٤٣٧) متراً فوق سطح البحر ، وارتفاعها فوق أرض المنخفض (٤٥) متراً تقريباً.

إن هذا الموقع الجغرافي له خاصيته الدفاعية الطبيعية جعلت من حلب ملجأ للسكان يحميهم عبر عصور التاريخ. وقد أكد المؤرخون والباحثون في المدن على الأهمية الطبيعية الدفاعية لموقع حلب ، وقدموها على الأهمية التجارية والصناعية. فوجود حلب واستمرار هذا الوجود والبقاء نتيجة أساسية لأهمية الموقع ذي الأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي وفرت لحلب الحماية الطبيعية والدفاع السهل [1] .

٣- تقع حلب عند تقاطع الطرق المتجهة من الجنوب إلى الشمال ، أي باتجاه الأناضول وأوروبة ، فضلاً عن الطرق المتجهة نحو الجنوب ، أي نحو الحجاز واليمن ، ومنها نحو المحيط الهندي ، وتلك التي تتجه من الشرق إلى الغرب ، الواصلة بين الخليج العربي والبحر المتوسط. وإن عقدة طرق كهذه مؤهلة بحكم طبيعة موقعها ، لتكون مركز توزيع دولي منذ فجر التاريخ ، هذا فضلاً عن اتصال المعمورة على هذه الطرق المختلفة ، حيث يتوفر الماء وتكثر المراكز الحضرية ، فضلاً عن سهولة المواصلات فوق هذه الطرق المتشعبة من حلب ، التي تؤدي دور العنكبوت وسط شبكتها، بسبب ندرة الجبال المرتفعة التي تؤلف

---

(١)- عبد السلام ، عادل:الموقع الجغرافي لحلب ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة، دمشق ، ١٩٩٩ م، ص ٣٠.

حواجز طبيعية في وجه المواصلات، أضف إلى ذلك توفر الممرات الجبلية المنخفضة كممر بيلان المؤدي إلى ميناء إسكندرونة، أو منخفض إنطاكية والذي يقود بكل سهولة إلى ميناء السويدية عند مصب العاصي [1]

٤- كان لموقع حلب الاستراتيجي وغنى محيطها الجغرافي بمنتجاته الاقتصادية ، الأثر الأكبر في تطور هذه المدينة وإعطائها دوراً في النشاط التجاري بكل معانيه على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وبحكم موقع حلب الاستراتيجي ، مثلت هذه المدينة نقطة مهمة في تجارة القوافل مع العراق وفارس ، يضاف إلى ذلك أن حلب كانت نقطة التقاء وتقاطع للطرق التجارية الأبعد ، سواءً كانت طرقاً بحرية قادمة من الصين والهند عبر الخليج العربي أو الطرق البرية القادمة من وسط آسيا ، فتفرعات هذه الطرق كانت تصل إلى حلب في طريقها إلى البحر الأبيض المتوسط [2].

٥- الموقع الجغرافي والاستراتيجي لحلب ، حيث كانت تشكل القلب النابض بالحياة بين مجموعة كبيرة من الممالك والمدن المهمة في التاريخ القديم والوسيط ، وكانت قبلة أهالي المدن المجاورة كونها حلقة مهمة بين أقاليم كثيرة ومفتوحة على معظم المنافذ البشرية ، وهذه الخاصة جعلت من حلب واحدة من أهم المدن ولؤلؤة بلاد الشام الشمالية. وكانت السيطرة عليها تعني الإشراف على الطريق الواصلة ما بين ممرات طوروس شمالاً ومصر جنوباً وما بين البحر المتوسط غرباً [3].

مناخ حلب: لمدينة حلب مناخ قاري وصحي أي شتاؤها بارد وصيفها حار وتهبط درجة الحرارة شتاءً في بعض الأحيان من (٥) إلى (١٥) درجة مئوية تحت الصفر ويتجمد الماء داخل المنازل وتتفجر أنابيبها الرصاصية ، في بعض الأحيان.و ترتفع الحرارة صيفاً إلى (٣٦) درجة في الظل. ويدوم الشتاء القارس من شهر كانون الأول حتى منتصف شباط ، وكذلك يستمر الحر الشديد مدة شهرين ونصف بين تموز والنصف من أيلول ، وتتراوح درجة الحرارة ما بين (٢٠ – ٣٦) درجة في الظل ، بينما مناخ المدينة في بقية أشهر السنة معتدل ولطيف.

تبدأ الأمطار من شهر تشرين الأول ،وتستمر حتى شهر نيسان ، ويسقط البَرَدُ في هذه الفترة أيضاً. وتقدر نسبة الأمطار السنوية بـ (٣٥٠) مم ورياحها عاتية بشكل عام، وتبدأ على الأغلب من الجهة الشمالية الغربية من أطراف جبال الأمانوس ، التي تكون رطبة وباردة في الشتاء. بينما الرياح الشمالية الشرقية ليست حارة فحسب بل تجلب معها رمال الصحراء [4].

---

(١)- حميدة ، عبد الرحمن: حلب وطريق الحرير ، مجلة الحوليات ، المرجع السابق، ص ٢٠٣.

(٢)- جبران ، نعمان: التجارة وغرفة التجارة في حلب ، مجلة الحوليات ، المرجع السابق. ص ١٦٣.

(٣)- زيود ، محمد: النشاط التجاري في حلب خلال القرنين العاشر والحادي عشر ، مجلة الحوليات ، المرجع السابق ، ص ١٤٦.

(٤)- أردافازد ، سورمايان: تاريخ حلب ، ت: ألكسندر كشيشيان ، دار النهج حلب ، ٢٠٠٣ م ، ص ٢٤.

مياه حلب: يتفق الوضع المائي مع الوضع المناخي والتضاريسي والجيولوجي ، إذ تعتبر مدينة حلب فقيرة بالمياه السطحية والتي لا تتعتبرى ما كان يجري من مياه نهرين داخليين هما (قويق، والذهب) ، إضافة إلى مياه السيول المطرية في عدد من الأودية الجافة المنتهية في أحواض ومنخفضات مغلقة. أما نهر الفرات فهو أكبر مصدر مائي عذب، لكنه يجري على الهامش الشرقي لإقليم حلب. وفيما عدا ذلك يعتمد الإقليم على المياه الجوفية التي ترفع من الآبار قديماً، وتسحب بواسطة المضخات الآلية في الوقت الراهن. وقنوات الري من الفرات وأنابيب جر المياه إلى مدينة حلب، وترفع المياه الجوفية من حوض حلب الهدروجيولوجي الذي يقدر مخزونه نحو (٤٨٠) مليون متراً مكعباً [١].

نبات حلب: أحاطت بمدينة حلب مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة ، فامتدت وراءها ولا سيما إلى الغرب والجنوب الغربي بساتين أشجار الزيتون والتوت المتناثرة على الهضبة. في حين شكلت المناطق الواقعة في كل من الشمال والشرق والجنوب ، حيث تترامى السهوب المتاخمة للصحراء ، موطئ قدم شعوب القبائل من البدو والأكراد والتركمان الذين اعتادوا ارتيادها سعياً وراء المراعي الصالحة لتربية مواشيهم[٢].

وأما المناطق الزراعية الخصبة التي تحيط بها فقد جعلتها مصدراً كبيراً للمواد الغذائية من زيت وحبوب وغيرها من المنتجات[٣]. (فإذا نظرت إلى المدينة (حلب) وأنت مقبل عليها من أي جهة تراءت لك عروساً من عرائس البلدان قد حفتها البساتين من غربها وبعض شمالها ، وكروم العنب وبساتين التين والفستق والزيتون من بقية جهاتها[٤].

وأخيراً فمدينة حلب جديرة أن تعتبر في مقدمة المدن العظيمة لحسن منظرها وحصانتها وتمول أهلها وكثرة تجارتها وعمرانها ، وكانت ولم تزل محط رحال قوافل دمشق والبصرة وإستانبول وأصفهان وهي من أمهات المدن في بر الشام وإحدى المدن الأصلية في غرب آسيا ، وقد قامت في وسطها قلعتها المشهورة كملك عظيم ، حفت به الجواري الحسان التي هي منارات المدينة البديعة المنظر ، خصوصاً في ليالي المواسم الدينية ، حيث تكون منوّرة بالمصابيح التي تحاكي النجوم الزواهر)[٥] .

---

(١)- عبد السلام،عادل: المرجع السابق ، ص ٢٨.

(٢)- ماسترز ، بروس: المدينة العثمانية بين الشرق والغرب حلب وأزمير واسطنبول ، ت: زلي دبيان ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ص ٧٢.

(٣)- أنطاكي ، سمير: صورة حلب لدى الزوار والرحالة ، مجلة عاديات حلب ، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٣ م ، ص ٢٧١.

(٤)- الغزي ، كامل البالي الحلبي: نهر الذهب في تاريخ حلب ، ٣ أجزاء ، دار القلم العربي ، حلب ، ط ٢ ، ١٩٩٩ ، ص ٣١.

(٥) – الغزي: المصدر نفسه ، ص ٣٠.

ب - توسع السلطنة العثمانية في بلاد الشام وأوضاع ولاية حلب:

كانت بلاد الشام تحت حكم السلاطين الأيوبيين ثم أصبحت تحت حكم السلاطين المماليك الذين حكموا بلاد الشام ومصر والحجاز واليمن ، وقد بدأت السلطنة المملوكية بالضعف. ومن الأسباب الرئيسة لذلك اكتشاف البرتغاليين رأس الرجاء الصالح الذي ساعدهم على الالتفاف حول قارة إفريقية ، مما أدى إلى تغيير مسار الطرق التجارية التي كانت تمر في البلاد العربية التابعة للمماليك .

لقد كان لاكتشاف البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح ، وتهديدهم لمصالح المسلمين ، واحتلالهم لبعض المناطق في جنوب شبه الجزيرة العربية والخليج العربي آثار عميقة في مصر وبلاد الشام ، لأنها أدت إلى اضطراب الأمور وضعف الاقتصاد وفقر السكان ، ولم يعد السكان يرغبون باستمرار حكم المماليك لهم ، وذلك لفشلهم في حمايتهم من البرتغاليين ، وتزامنت هذه الأوضاع مع المشكلات التي بدأت تظهر بين السلطنة المملوكية والسلطنة العثمانية عقب التوسع الصفوي في العراق ، فاصطدم الجيشان العثماني والمملوكي في ٨ شعبان ٩٢٢ هـ / ٢٣ آب ١٥١٦ م ، في معركة مرج دابق قرب حلب ، التي انتصر فيها العثمانيون ، ثم اتجه السلطان سليم الأول نحو حلب ودخلها بموافقة أهلها، وأصبح يذكر اسم السلطان العثماني على المنابر في مساجد حلب. ثم سار العثمانيون باتجاه الجنوب ، حيث تمت السيطرة على حماة وحمص ، ووصلوا دمشق التي قدم زعماؤها الخضوع للعثمانيين[١].

وبعد ذلك استكمل العثمانيون السيطرة على بلاد الشام عن طريق بعض الأمراء الذين أعلنوا الولاء وقدموا فروض الطاعة للسلطان العثماني ، وبعد تمرد جان بردي الغزالي ٩٢٧ هـ / ١٥٢٠ م قسّم العثمانيون بلاد الشام إلى ثلاث ولايات هي: الشام وحلب وطرابلس ، وقسمت السلطنة العثمانية ولاية حلب إلى الصناجق التالية: حلب مركز الولاية ، أضنة ، كلس ، بيرة جك ، بالس ، منبج ، معرة النعمان ، تركمان حلب وإعزاز ، ولم تكن هذه التقسيمات نهائية ، إذ كثيراً ما كان يلغى صنجق ما ، أو يدمج بآخر أو يؤسس صنجق جديد[٢].

وقسمت الشام في بداية القرن الثامن عشر الميلادي إلى خمس باشويات: باشوية الشام، باشوية صيدا، باشوية فلسطين، باشوية طرابلس الشام، باشوية حلب[٣]. و ولاية حلب بحسب تخطيطها الأصلي، واسعة الأرجاء مترامية الأطراف، فهي تمتد غرباً من شرق خليج إسكندرونة حتى ضفاف نهر الفرات، وشمالاً إلى جنوب أربعين ميلاً من حلب حتى خمسين ميلاً إلى جنوب الشرق. لكن رقعتها في الواقع تقلصت كثيراً عما كانت عليه من قبل، فكلّس، كانت من ولايتها، انسلخت عنها وأضحت ولاية قائمة بذاتها، بعد أن استفحل

(١) - رافق ، عبد الكريم: المشرق العربي في العهد العثماني ، منشورات جامعة دمشق ، ط ٦ ، ١٩٩٩م ، ص ٤٦.

(٢) - رافق ، المرجع نفسه ، ص ٦٨.

(٣)- الحسني ، علي: تاريخ سورية الاقتصادي ، مطبعة بدائع الفنون دمشق ، ت ١٣٤٢ هـ / ١٩٢٣ م ، ص ١٤٨.

شر الأكراد النازلين في جبالها، وكثرة تعرضهم للقوافل بالسلب والنهب. وللسبب عينه انفصلت عنها بيلان أيضاً منذ سنة ١١٦٦ هـ / ١٧٥٢ م، وأضحت مع قرت موت والإسكندرونة وبياس والجبال المحيطة بها، حكومة مستقلة يديرها وجيه من أبناء بيلان، لذلك رفع إلى مقام الباشوية ذات الطوخين[١].

حدود ولاية حلب: أصبحت حدود ولاية حلب سنة ١١٨٣ هـ / ١٧٦٩ م كما يلي:

شمالاً: قرية بايلق الواقعة على طريق عينتاب. وشرقاً: البادية. وجنوباً: تحدها الصحراء. وأخصب بقاع الولاية وأكثرها عمراناً وسكاناً واقعة بين تخوم هذه البادية والغرب ، وتعتبر سرمين آخر مدينة آهلة في جنوب الولاية. أما في الغرب فتعتبر إنطاكية وملحقاتها آخر الحدود ، وهي الحدود التي كانت إلى بضع سنين خلت تمتد حتى البحر، إذ كانت تنتهي بالإسكندرونة وبياس اللتين ألحقتا بحكومة بيلان[٢].

ومن القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر الميلاديين تسنى لمدينة حلب ، أن تكون واحدة من أهم مدن الشرق الأدنى التابعة للدولة العثمانية، ولم يفقها في الكبر إلا إستانبول والقاهرة.

فلم يجلب الحكم العثماني لولاية حلب أي فتور على الإطلاق بل على العكس تماماً، إذ استطاعت حلب أن تنفتح على أسواق جديدة في آسيا الصغرى، وأن تنشط تجارتها مع أوروبا ،فتحولت إلى أهم مركز تجاري في شرق البحر المتوسط[٣].

وبذلك تحولت حلب من مدينة حدودية في العهد المملوكي إلى مدينة في قلب دولة كبرى (الدولة العثمانية)، مما كان يعني توفر سوق داخلية واسعة (العراق في الشرق والأناضول في الشمال وبلاد الشام في الجنوب)[٤].

سكان مدينة حلب: سكنها عدد كبير من الناس يتكلمون اللغة العربية ، وربما وصل تعتبرادهم إلى مائة وعشرين ألفاً في القرن الثامن عشر ، كان معظمهم من العرب المسلمين الذين اشتركوا مع حوالي عشرين ألف مسيحي وثلاثة أو أربعة آلاف من اليهود، أما الطبيب الإنكليزي راسل فقدر عدد سكان حلب في منتصف القرن الثامن عشرالميلادي بـ / ٢٣٥ / ألف نسمة، أما الرحالة الفرنسي فولني الذي زار المدينة، قدر عدد سكانها بـ/ ٢٠٠ / ألف نسمة، لذلك لا تتوفر إحصائيات دقيقة عن عدد السكان. لقد ميز حجم السكان وحدة حلب على أنها المدينة الأم البارزة في هذه المنطقة ، حيث كانت مركزاً للأعمال والتعليم،

---

(١) – ذات الطوخين: يمثل السلطة العثمانية في مركز ولاية حلب شخص يلقب بالوالي أو الباشا ، وعلامة رتبته طوخان (ذيل حصان) يعلقان على الراية أمامه.

(٢) – قسطون ، وديع: الإفرنج في حلب في القرن الثامن عشر ، مطبعة الضاد ، حلب ، ١٩٦٩ ، ص ١٦٤.

(٣) – غاوبه ، هاينتز وفيرت ، أويغن: حلب ، ترجمة: صخر علبي ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق، ٢٠٠٧ ، ص ٢٤ – ٥٢ – ٥٣.

(٤)- J. sauvaget ، alep ، paris ، ١٩٤١ ، p. ٢١١.

ومحطة مشهورة للتجارة الإقليمية والشرقية ، منذ اندماجها في السلطنة العثمانية عام ٩٢٢ هـــ / ١٥١٦ م أصبحت العاصمة الإدارية لمنطقة كبيرة وشاسعة في شمال سوريا[١].

نظام الإدارة العثماني في ولاية حلب: على الرغم من أن العثمانيين تركوا في الولايات الجديدة التي فتحوها التقسيمات الإدارية التي تركها لهم المماليك نفسها ، فقد عمدوا إلى تعتبريل جهاز الإدارة بشكل بارز ، فكان الباشا (الوالي) لا يعين إلا لعام واحد فقط ، وكان يعين إلى جانبه قاض ومدير مالية يوفدان من إستانبول مباشرة مع الوالي ذاته. وكان الهدف البعيد من تلك السياسة اتقاء الثورات ، وذلك بمنع الباشوات من التمتع بسلطة واسعة في ولاياتهم والانفصال عن السلطة المركزية. وهكذا نجد أنه تتابع على حكم ولاية حلب خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، أي بين ٩٢٣ – ١١٠٠هـــ/ ١٥١٧– ١٦٨٨م ستة وسبعون والياً، وبلغ عددهم من الاحتلال العثماني حتى سنة١٢٤٧هـــ/١٨٣١م أكثر من (٢٠٠) والي[٢].

وكان الباشاوات (الولاة) يأتون من وسط الإداريين الاقوياء ، والضباط العسكريين الذين كانوا قواد الجيوش في المعارك ، وواجهوا الكثير من المكائد السياسية والعنف في مسيرة عملهم الرسمي.

لقد استقبلت حلب ولاة برهنوا على طاعة كبيرة تجاه الباب العالي ،الذي لم يسمح بقيام سلطة ضعيفة في المدينة نظراً لقرب هذه الولاية من قلب العاصمة إستانبول، و لموقعها الاستراتيجي الذي يحكم المواصلات مع العراق وفلسطين والحجاز ومصر وسوريا.

وانصرف هم الولاة إلى المحافظة على الوضع القائم، وبالتالي تعزيزالتحالفات التي تؤمن الاستقرار ، وهو ما كان يتطلب الجمع بين قوة عسكرية خاصة بالوالي وسياسة حازمة قاعدتها البطش والعنف. وقد بلغ عدد الولاة في حلب خلال القرن الثامن عشر سبعين والياً.

وكان هناك عدد من الموظفين المرتبطين شخصياً بالوالي، وأبرزهم القائم مقام أو المتسلم، الذي ينوب عن الوالي في أمور الحكم في حال غيابه. ويبدو أن تعيين المتسلم يتم بناءً على رغبة الوالي، إلا أن تثبيت هؤلاء كان يتم في العاصمة.

وبالرغم من أن الباشوات يمثلون السلطان في ولاياتهم ، إلا أن سلطتهم لم تكن مطلقة من الناحية النظرية، فقد مارس الباب العالي رقابته من خلال نظام مؤلف من أربعة عناصر هي: الباشا، والقاضي، والعسكر، والدفتردار. فقد كان تنفيذ أحكام الشريعة وحل النزاعات المدنية والإشراف على شؤون الحياة اليومية بأيدي القضاة الذين يعينون من إستانبول، كان هؤلاء يمارسون صلاحياتهم باستقلالية تامة عن الوالي،

---

(١) – ماركوس ، إبراهام: الشرق الأوسط عشية الحداثة حلب في القرن الثامن عشر ، ت: هيثم حمام، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٦ م، ص ٢٦.

(٢) – حميدة ، عبد الرحمن: محافظة حلب ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٢ ، ص ٤٢.

أما الدفتردار فقد كان يشرف على حسابات الولاية، ويتولى وظيفته بمقتضى فرمان من العاصمة ، وعندما كان يتم نقل الولاة أو عزلهم كان الدفتردار يجري الحسابات اللازمة لتبرئة الذمة أو للمصادرة إذا ما بلغ بذلك. لقد تمتع أصحاب هذا المنصب بنفوذ كبير ، كما كان في الولاية فرق من الانكشارية مكلفة بمهمات محددة من الباب العالي[1].

جـ - الامتيازات الأجنبية الممنوحة من السلطنة العثمانية للدول الأوروبية (Capitulation):

كان أول عمل قام به العثمانيون بعد استخلاص مصر وبلاد الشام من المماليك الذين عجزوا عن مقاومة البرتغاليين ، هو إرسال الأساطيل العثمانية إلى البحار العربية في عدة حملات وصلت إلى الهند وإلى البصرة عن طريق ميناء السويس والبحر الأحمر والبحار العربية ، لفك الحصار الذي فرضه البرتغاليون ولاختراق تطويقهم للسواحل العربية[2]. إضافة إلى تشجيع التجارة الأوروبية في البلاد العربية، وإعادة أسباب التجارة إليها عن طريق تقديم السلطنة مجموعة من التسهيلات والإغراءات لجذب التجار الأوروبيين، لإعادة النشاط الاقتصادي للبلدان العربية. ولقد أصبحت البلاد العربية التي دخلت تحت السيادة العثمانية منذ القرن السادس عشر ولايات تابعة لها ، وترتب على هذا الوضع القانوني للولايات العربية، حرمانها من ممارسة سيادتها في الخارج ، إلا عن طريق الدولة العثمانية التي تتولى تمثيلها وتقوم على تصريف الشؤون الخارجية. وتلتزم الولايات العربية بتنفيذ المعاهدات التي تعقدها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية[3].

وكان من بين النظم السائدة في الدولة العثمانية النظم الخاصة بالأجانب من رعايا الدول الأوروبية، وعلى وجه الخصوص التجار الأجانب المقيمون في إستانبول، فلقد وضعت الدولة العثمانية نظاماً خاصاً لهم يعرف باسم نظام الامتيازات (Capitulation)، وعاشت مجموعة من هؤلاء الأجانب طبقاً لما نصت عليه المعاهدات الرسمية التي أبرمتها السلطنة مع حاكم الدولة التي تنتمي إليها هذه المجموعة فقامت السلطنة ومنذ البداية على تنظيم إقامة هؤلاء الأجانب في داخل السلطنة العثمانية ، حيث عقد كل من السلاطين (بايزيد الأول ومحمد الأول ومراد الثاني) اتفاقيات مع البندقية وجنوه لتنظيم المسألة[4].

---

(١) - عبد الغني ، عماد: السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر ، دار النفائس بيروت ، ص ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ١٠٢.

(٢) - طربين ، أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر ، منشورات جامعة دمشق ، ط ٧ ، ٢٠٠٠ م ، ص ٢٢.

(٣) - الشناوي ، عبد العزيز: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج ٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ٢. ١٩٨٦ م ، ص ٧٢٢.

(٤) - عمر ، عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي ١٥١٦ - ١٩٢٢ م ، دار النهضة ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٦١.

والامتيازات الأجنبية: هي المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين[1] من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية، لممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها، وتقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدول في سريان هذه المبادئ عليهم [2]. لذلك بدأت الامتيازات في السلطنة إبان عظمتها ، وكانت في بداية الأمر بمثابة تسهيلات يمنحها السلطان العثماني من جانبه وطواعية إلى التجار الأجانب. وكان باستطاعته سحبها في أي وقت شاء[3]. لذلك عقد السلطان سليم الأول معاهدة مع البندقية ٢٢ محرم ٩٢٣ هـ / ١٤ شباط ١٥١٧ م. وجاء بعده ابنه السلطان سليمان القانوني فخطا خطوات مهمة في سياسة انفتاح الدولة العثمانية تجارياً على عدد من الدول الأوروبية، فعقد مع فرانسوا الأول[4] ملك فرنسا معاهدة عام ٩٤٢ هـ / ١٥٣٥ م جددت فيها الدولة العثمانية الامتيازات التي سبق أن منحها سلاطين المماليك للفرنسيين وأهل كتالونيا. وكانت المعاهدة الجديدة تكفل لتجار فرنسا ورعاياها الأمن والطمأنينة على أرواحهم وأموالهم ومتاجرهم في أثناء وجودهم في أراضي الدولة العثمانية ، وتكفل لهم حرية المتاجرة والتنقل براً وبحراً دون أن يمسهم سوء، ودون أن يتعرضوا لمضايقات من السلطات العثمانية، وتنظيم إقامتهم في خانات خاصة بهم ، وعدم المساس بكنائسهم ، وعدم فرض ضرائب عقارية عليها ، ومنع السفن العثمانية التي تقوم برحلات بحرية بين إستانبول وموانئ الشام ومصر من عرقلة نشاط السفن الفرنسية التي تعمل على هذه الخطوط الملاحية[5].

وكانت معاهدة عام ٩٤٢ هـ / ١٥٣٥ م سبباً لعقد معاهدات أكثر شمولاً بين فرنسا والدولة العثمانية، نتيجة للعلاقة الجيدة بين الملك فرانسوا الأول والسلطان سليمان القانوني ، عرفت باسم (معاهدة صداقة وتجارة بين السلطنة العثمانية وفرنسا)، وتقرر فيها منح تجار فرنسا وسائر رعاياها الذين يسافرون إلى أقاليم الدولة العثمانية شتى الامتيازات في مقابل منح الرعايا العثمانيين امتيازات مماثلة لها تقريباً[6] .

وتفسير قبول السلطان سليمان القانوني للتحالف مع الملك فرانسوا الأول ، أنه أراد أن يفهم الملوك المسيحيين الذين كانوا يعادونه بدافع الدين، أن صداقته مفيدة وأن من يتقرب منه يلق خيراً ويجن منافع

---

(١) – المستأمنين: مصطلح فقهي إسلامي ، وهم من رعايا الدول الأجنبية في أراضي السلطنة العثمانية لممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها بأمان محدد المدة لهم. وعلى خلاف المستأمنين لا يعتبر الذميون أجانب عن الجماعة الإسلامية. لأنهم يقيمون في دار الإسلام بأمان مؤبد.

(٢) – الشناوي: المرجع السابق ، ص ٧٢١.

(٣) – لوتسكي ، فلاديمير: تاريخ الأقطار العربية الحديث ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٩٢ م ، ص٢١.

(٤) – فرانسوا الأول: ملك فرنسا / ١٤٩٤ – ١٥٤٧ م / تولى الحكم / ١٥١٥ م/ ، خاض مجموعة حروب بسبب إدعائه أن له حقوقاً على ولاية ميلان بايطاليا. حارب شارلكان ملك اسبانيا وتحالف مع السلطان سليمان القانوني. مما هيج الرأي العام الأوروبي ضده.

(٥) – المحامي ، محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ت: إحسان حقي ، دار النفائس ، ط ٨ ، بيروت ، ١٩٩٨ م ، ص ٢٢٤ – ٢٢٩.

(٦) – الشناوي: المرجع السابق ، ص ٧١٨.

وامتيازات كثيرة. فكان في هذا بعيد النظر، واسع الحيلة ، فقلب التوازن الأوروبي القديم رأساً على عقب ودخل المحافل الدولية من أبوابها الواسعة،كما اراد السلطان سليمان القانوني من تحالفه مع الملك فرانسوا الاول ،منع فرنسا من الانضمام الى التحالف الاوربي ضد الدولةالعثمانية، فأصبحت السلطنة العثمانية دولة لها كلمتها المسموعة، ورأيها المحترم في تقرير السياسة العامة وفي استقرار الأوضاع الأوروبية أو تغييرها[1].

كما أراد السلطان سليمان القانوني أن يعيد الطريق التجاري إلى البحر المتوسط، بعد أن تحول إلى رأس الرجاء الصالح وذلك بإعطاء امتيازات، وعقد معاهدات مع الإيطاليين ثم الفرنسيين والإنكليز ليشجعهم على الإبحار على هذه الطريق، ولكن أولئك الأوروبيين جميعاً كانوا يبدون للسلطان رغبتهم في التحول، ويعملوا على الكيد له في الخفاء. لقد أيقن السلاطين العثمانيون أنه لا قيمة لهذه الاتفاقيات ما دامت القوة بأيديهم، حيث يلغونها متى شاؤوا، ويمنحوها متى أرادوا. وهذا ما حصل فعندما بدأ الضعف يتسلل إلى جسم السلطنة، أصبحت تلك الاتفاقيات قوة لهؤلاء الأجانب أولاً ولرعاياهم النصارى من مواطني الدولة العثمانية ثانياً، لذلك كانت الامتيازات في البدء بسيطة، لكن نجم عنها تعقيدات كثيرة فيما بعد، فقد حولت الامتيازات إلى اتفاقيات ثنائية ،فأصبح بإمكان السفن الفرنسية دخول الموانئ العثمانية تحت العلم الفرنسي، ومنح الزوار حرية زيارة الأماكن المقدسة، والإشراف عليها وحرية ممارسة الطقوس الدينية هناك ، ثم أصبحت مع مرور الزمن وكأنها حقوق مكتسبة[2].

ومنذ ذلك الوقت شرعت الدول الأوروبية تتزلف إليها ، وتتسابق إلى كنف عواهلها ملتمسة الامتيازات، بينما صار سلطانها المنتصر المحفوف بالإجلال لا يبالي في تصرفاته الدبلوماسية بمعاملة سائر الدول على اعتباره السيد الأعظم، وأن على هذه الدول واجب الطاعة والخضوع لمشيئته[3].

ولم يمض وقت طويل حتى أقرت الدولة العثمانية لمختلف الدول الأوروبية ، وفي معاهدات عدة، بالحقوق التي منحتها السلطنة لفرنسا حيث التزمت بها لإنكلترا عام ٩٨٨ هـ / ١٥٨٠ م، ولهولندا عام ١٠٢١ هـ / ١٦١٢ م، وللسويد عام ١١٥٠ هـ / ١٧٣٧ م ، ولبروسيا عام ١١٨١ هـ / ١٧٦٧ م ولأسبانيا عام ١١٩٧ هـ / ١٧٨٢ م ، ولروسيا ١٢١٢ هـ / ١٧٩٨ م[4].

وجعلت الامتيازات الأوروبيين يؤمون البلاد العثمانية، ويعملون بها، ويرتزقون منها ، وكانوا يتمتعون بامتيازات خاصة تجعلهم مفضلين على أهل البلاد العثمانية في ميداني القضاء والاقتصاد[5].

---

(١) – اسماعيل ، عادل وإميل خوري: السياسة الدولية في الشرق العربي ، دار النشر للسياسة والتاريخ ، بيروت ١٩٥٩ م ، ص ١٥.

(٢)- حسون ، علي: الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية ، المكتب الإسلامي ، ص ٧٦.

(٣)- بيهم ، محمد جميل: العرب و الترك في الصراع بين الشرق والغرب ، ١٩٥٧م ، ص ١٠٤.

(٤) – الغنيت ، محمد علي: الغرب والشرق من الحروب الصليبية إلى حرب السويس ، مطابع الدار القومية ، ص ١٩٥.

(٥) – الحصري ، ساطع: البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٦٠ م ، ص ١٤٣.

ودرءاً لكل إفراط في الإفادة من هذه الامتيازات، ومنعاً لكل توسع في تفسيرها كان كل من الأباطرة والسلاطين يحرصون عند منحها على النص بأنها تنتهي بانتهاء حياته ، فكانت الدول الأجنبية مضطرة إلى تجديدها كلما قام سلطان جديد في مفاوضات خاصة، وكانت الامتيازات تقضي دائماً بالتزام الدولة التي تنالها سياسة الصداقة مع الدول المانحة، فإذا مالت عن روح الصداقة أصبح السلطان في حل من تعهداته[1] .

وهناك من يقول أن ضعف السلطنة العثمانية ومركزها الحرج تجاه الدول الأوروبية، كانا السبب في منح هذه الامتيازات وهذا القول فاسد، لأن السلطنة العثمانية منحت أهم الامتيازات في أيام مجدها وزهوها وقوتها ، ففرنسا مثلاً نالت امتيازاتها من السلطان سليمان القانوني – من سلطان دانت له مشارق الأرض ومغاربها وخفق علمه فوق القسم الأكبر من العالم – فلا يمكن أن نعزو السبب إلى ضعف السلطنة[2].

وكانت سياسة العثمانيين الخارجية تستهدف استمرار العلاقات الخارجية مع الغرب الأوروبي، ومن ثم الاسترسال في التجارة البحرية مع البنادقة ثم الفرنسيين والإنكليز والهولنديين، واستعمال الطرق البرية التي تصل إلى شمال أوروبا، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تكون علاقات تجارية مع البلدان الواقعة على المحيط الهندي، بالإضافة إلى بلدان غرب آسيا وإفريقيا[3]. بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية في السلطنة العثمانية.

وعندما تعرضت السلطنة العثمانية لهزائم عسكرية أليمة أمام الجيوش الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، ووجدت الدول في هذه الهزائم مشجعاً لها على مزيد من التدخل أكثر مما نصت عليه منح الامتيازات التي قامت أصلاً على أساس تبادل الحقوق والواجبات بين المستأمنيين الأوروبيين في السلطنة والرعايا العثمانيين في الدول الأوروبية، فقد أصبحت هذه المعاهدات غرماً على الدولة العثمانية ومغنماً للمستأمنيين الأوروبيين[4].

وبذلك أصبح مبدأ المعاملة بالمثل غير وارد لدى الدول الأوروبية، فأصبح لدى كل دولة الجرأة الكافية، لتطلب لجالياتها على أراضي السلطنة العثمانية تنظيماً عاماً وقضائياً مشابهاً لما هو عليه في بلادها، متناسية بأن للسلطنة الحق في أي لحظة نقض العهد الذي منحته عن طيب خاطر.

---

(١) – إسماعيل ، و خوري: المرجع السابق ، ص ٢٠.

(٢) – مشنوق ، عبد الله: الامتيازات الأجنبية ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٩٢٢ م ، ص ٢٢.

(٣) – أحمد ، صلاح: الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ، الاسكندرية، ط ١ ، ٢٠٠٤ م، ص ٧٠.

(٤) – الشناوي: المرجع السابق ، ص ٧٢٨.

د - أسباب اهتمام الأوروبيين ببلاد الشام عامة وحلب خاصة:

إن تدفق الأوروبيين بعد حصول دولهم على امتيازات تجارية سهلت لهم الحركة والانتقال من مكان إلى آخر بأمان، وحفظت لهم أموالهم وممتلكاتهم وتجارتهم، وأمنت لهم حتى مساكنهم، لذلك جاؤوا يجوبون بلاد الشام ويكتشفون خباياها، ولعل أبرز الأسباب لمجيئهم الحصول على الثروات. وهناك مجموعة من الأسباب التي دفعت هؤلاء الأوروبيين للقدوم إلى بلاد الشام والاستقرار في ربوعها والنهل من خيراتها وأهمها:

١- كانت لبلاد الشام أوضاع خاصة بها اختلفت اختلافاً جذرياً عن غيرها من الولايات العربية، فقد أسهمت هذه الأوضاع في قيام اتصال وثيق ومستمر بين ولايات بلاد الشام (الشام – حلب – طرابلس الشام)، وأوروبا طوال الحكم العثماني ٩٢٢ – ١٣٣٧ هـ / ١٥١٦ – ١٩١٨ م، حيث كانت العزلة مع أوروبا منعدمة، وذلك لأن بلاد الشام لم تخضع لحكومة مركزية واحدة، بل قسمت إلى عدة ولايات، وكانت كل ولاية مستقلة عن الأخرى، وكان يطلق على حاكم كل منها لقب والٍ أو باشا، وكان رئيساً للسلطة في ولايته مسؤولاً عن ضمان استمرار ولائها للسلطان وتوفير العدالة والأمن للسكان، ولكنه لم يكن يتدخل في تنفيذ مشروعات اقتصادية واجتماعية(١).

وهذا ما أتاح المجال لدى الأوروبيين القادمين إلى بلاد الشام وولاياته، بأن يتحركوا بحرية مستفيدين من توفر العدالة والأمن، وهما شرطان ضروريان لاستمرار وانتشار التجارة بالإضافة إلى إفساح المجال للأوروبيين للقيام بمشاريع تجارية واقتصادية، وكذلك كان سكان بلاد الشام يهتمون بالتجارة، منذ القديم، ويرون فيها وسيلة لتحسين أوضاعهم المادية من خلال الأرباح، لذلك كان تهافت الدول الأوروبية للحصول على امتيازات، وافتتاح قنصليات في المدن الساحلية والداخلية في بلاد الشام، وكذلك التنوع الحضاري الكبير التي تتميز به بلاد الشام عما سواها وهذا التنوع (بشري ولغوي وديني)(٢).

٢- كانت بلاد الشام على مر العصور مركزاً تجارياً مهماً لتوسطها العالم، واتصالها السهل بالقارات الثلاث، ولوقوعها على طرق التبادل التجاري الكبرى، لذلك نرى القوافل التجارية المحملة ببضائع الهند وإفريقية تعبر الشام من جنوبها، وتجتازها عبر الطريق العالمية وتصب ما تحمل في المدن الداخلية، وعلى السواحل الشامية حيث تنقل منها بعيداً إلى أوروبا(٣).

٣- القرارات الاقتصادية العثمانية التي خدمت الأجانب أكثر من رعايا السلطنة العثمانية، ففي معاهدات السلطنة العثمانية التجارية مع الدول الأوروبية ، فرضت رسماً مقداره (٤ %) على الأجانب الذين يزاولون

---

(١)- غرايبة ، عبد الكريم:سورية في القرن التاسع عشر الميلادي ١٨٤٠ – ١٨٧٦ م ، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالمية التابع لجامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٦١ – ١٩٦٢ م ، ص ١٦٢.

(٢)- الشناوي : المرجع السابق ، ص ٧٣٧.

(٣) – صباغ ، ليلى: المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٣ م ، ص ١٨٣.

التجارة، بينما فرضت على التجار العثمانيين رسماً مقداره أضعاف الرسم المذكور، كما فرضت السلطنة رسم تصدير قدره (٩ %) من قيمة البضائع المصدرة، في الوقت الذي فرضت فيه رسم استيراد مقداره (٢%) من قيمة البضائع المستوردة، وكأنها تشجع الاستيراد على حساب التصدير[١].

٤- تميزت ولاية حلب دون سواها من ولايات بلاد الشام بموقع جغرافي مهم جداً، تمكنت من خلال موقعها كمدينة(عبور) على طريق القوافل، مما وفر في أسواقها البضائع الآتية من الشرق والغرب، كذلك تميزت بإنتاجها الذاتي الذي دخل كمورد اقتصادي في تجارتها[٢].

٥- فاقت حلب جميع مدن السلطنة العثمانية بما فيها إستانبول نفسها، وبذلك أصبحت كسوق رئيسة للشرق كله، وعقدة مواصلات للتجارة العالمية ما بين الخليج العربي والآستانة وشرق المتوسط، ومحطة كبرى لحج مسلمي ما بين النهرين وكردستان[٣].

٦- إن حلب مدينة اتصال ومركزها الإستراتيجي أتاح أن تكون نقطة الوصل بين بلاد الرافدين والأناضول من جهة، وسورية ومصر وفلسطين من جهة أخرى، لذلك كان عدد الأوروبيين الذين يقطنون حلب يتجاوز عدد القاطنين في دمشق، نظراً لكون حلب أقرب منفذ للاتصال بين الشرق الغرب[٤].

٧- أفضلية الطرق البرية مع الهند، بالمقارنة مع الطرق البحرية التي أصبحت تعج بالقراصنة خلال القرن السادس عشر الميلادي، مما جعل من حلب مركزاً مهماً في الطريق البري الممتد من الهند إلى شرق المتوسط، بالإضافة إلى تزايد أهمية الحرير في الاقتصاد الأوروبي في القرن السادس عشر الميلادي، مما جعل حلب مركزاً مهماً لتخزين وتوريد الحرير إلى أوروبة ، نظراً لموقعها المتوسط بين المناطق المنتجة له في بلاد فارس والبلاد المستوردة له أي أوروبة[٥].

٨- كون حلب مركزاً للتجارة الدولية يتم فيها استقبال وتوزيع منتجات أوروبا المصنعة في بلاد الشرق، وتخزين مواد الشرق الأولية قبل إعادة تصديرها إلى أوروبا، كما كانت في الوقت نفسه مركز التجارة المحلية في السلطنة، ولها علاقات تجارية تربطها بدمشق وأنطاكية وطرابلس واللاذقية[٦].

---

(١) - هلال ، فؤاد: التحولات الثقافية والاقتصادية المهمة في حلب خلال الثلاثة قرون الماضية ، مجلة عاديات حلب ، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٣ م ، ص ٣٥٤.

(٢)- ناجي، عبد الجبار: دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص ٣٧٩.

(٣) - الأسدي، خير الدين: أحياء حلب وأسواقها، ت: عبد الفتاح رواس قلعة جي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ٢٠٠٦ م، ص ٤٨.

(٤) - الدباغ، عائشة: الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومطلع القرن العشرين، دار الفكر ، بيروت، ط ١، ١٩٧٢ م، ص ٢٨.

(٥) - الأرناؤوط، محمد: منشآت محمد باشا دوكاجين في حلب، مجلة الحوليات، المرجع السابق، ص١٩٦.

(٦) - الفواز ، فواز: حوادث حلب اليومية ١٧٧١ - ١٨٠٥ م ، دار شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ط ١ ، ٢٠٠٦ م ، ص ٤٤ .

هـ - بداية وجود الجاليات الأوروبية في ولاية حلب:

عندما دخلت البلاد العربية تحت حكم السلطنة العثمانية في القرن السادس عشر الميلادي، حاول العثمانيون القضاء على احتكار البرتغاليين لتجارة الشرق الأقصى، وردهم عن أطراف الجزيرة العربية حربياً، وذلك بمحاولتهم السيطرة على طرق التجارة البرية ضمن البلاد العربية، وبعقدهم اتفاقيات تجارية مع الدول الأوروبية المختلفة (فرنسا وانكلترا والبندقية وهولندا) وإعطائها امتيازات تجارية مهمة، منها حق التجارة والإقامة في الموانئ والمدن العثمانية وتخفيض الرسوم الجمركية على البضائع الواردة والصادرة، وحق وجود قناصل لها يتمتعون بالسلطة على مواطنيهم داخل الدولة العثمانية[١].

ومن هنا أخذت الدول الأوروبية ترسل رعاياها إلى المدن الساحلية والداخلية في الدولة العثمانية، على شكل مجموعات للعمل بالنشاط التجاري، والاستفادة من خيرات البلاد المهاجر إليها، وقبل الخوض في الحديث عن الجاليات الأوروبية وبدء استقرارها في الولايات العربية التابعة للسلطنة العثمانية وخصوصاً ولاية حلب، يلزم التعرف على مفهوم الجالية من خلال العودة إلى معاجم اللغة. وقد تبين أن لفظ جالية اشتق من فعل جلا وجلا القوم عن أوطانهم يجلون، إذا خرجوا منها إلى بلاد أخرى[٢].

ومنذ القرن الرابع الهجري – العاشر الميلادي فتح الوطن العربي أبواب تجارته الخارجية للأوروبيين، وبخاصة الإيطاليين منهم وجاءت حروب الفرنجة ٤٩٥ – ٦٩٠ هـ / ١٠٩٦ – ١٢٩١ م، فساعدت على تقوية تجارة الأوروبيين تلك، وعندما انتهت تلك الحروب، بقيت المدن الإيطالية في علاقاتها التجارية مع الوطن العربي[٣].

وبذلك بدأ الأوروبيون بتنظيم علاقاتهم التجارية مع حلب، منذ أن وقَّعَ أمير البندقية مع الملك الظاهرغازي الأيوبي اتفاقاً في العام ٦٠٥ هـ / ١٢٠٨ م يضمن إقامة البنادقة في حلب وحمايتهم، حيث استقبل الملك غازي سفير البندقية بيترو مارينياني في قلعة حلب، وخصص للبنادقة في حلب فندقاً وحماماً وكنيسة، وقد أعيد تثبيت الاتفاق في عام ٦٢٧ هـ / ١٢٢٩م وفي عام ٦٥٢ هـ / ١٢٥٤ م. استمرت العلاقات التجارية قائمة مع المدن الإيطالية (جنوة – بيزا – البندقية) أيام المماليك ٦٥٩ – ٩٢٣ هـ / ١٢٦٠ – ١٥١٧ م. وبدخول العثمانيين البلاد العربية واتساع رقعة السلطنة العثمانية، أصبحت حلب إحدى أكبر الولايات في الدولة العثمانية[٤].

---

(١)- الحكيم ، دعد: التجارة وغرفة التجارة في حلب من خلال الأوامر السلطانية ، مجلة الحوليات ، المرجع السابق ، ص ١٥٦.

(٢) – ابن منظور: لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، المجلد ١٤ ، ص ١٤٩.

(٣)- الصباغ ، ليلى: تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، ١٩٨٢ م ، ص ١٨٣.

(٤) – حجار ، عبد الله: إضاءات حلبية ، المكتبة الرقمية ، جامعة حلب ، ط ١ ، ٢٠٠٥ م ، ص ٨٩ – ٩٠.

نظراً لأهميتها الاقتصادية واستقرارها السياسي، قامت الكثير من الدول الأوروبية بفتح قنصليات تجارية في حلب لرعاية مصالحها التجارية وعقدت اتفاقيات ثنائية. كما عينت الدول الأوروبية سفراء ممثلين لها في إستانبول وقناصل في حلب، وأخذت الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا تتجه بأنظارها نحو السلطنة العثمانية، للحصول على المواد الأولية لتسيير آلة صناعة الغرب ومن ثم لتسويق بضائعها، فهيمن التجار الأوروبيون داخل السلطنة العثمانية هيمنة كاملة على عملية التبادل التجاري، وكان لفرنسا دور بارز في هذا المضمار، وكانت الشام نقطة بارزة فيه[1]، لكن جمهورية البندقية التي كان لها علاقات مبكرة مع سورية وحلب بالذات منذ أيام الأيوبيين، حيث ارتبطت بعلاقات مع سورية منذ ولادتها كجمهورية، وحتى زوالها حيث دامت هذه العلاقات وبلا انقطاع فترة (٧٠٠) سنة متتالية، حتى زوال البندقية كدولة مستقلة عندما احتلها نابليون عام ١٢١٢ هـ / ١٧٩٧ م[2]. وكان للتجار البنادقة، خان يسمى خان البنادقة ،فقد أسس البندقيان ألبانو وماركو مورسيني شركة تجارية في حلب لشراء القطن الجيد، كما نقلوا المركز الرئيسي لشركتهم من البندقية إلى حلب[3]. وفي عام ٩٤٦ هـ / ١٥٣٩ م أخذ البنادقة بيتاً وقنصلية وكنيسة لهم في خان النحاسين، وأصبح القنصل البندقي مرجعاً لكل الأجانب، وقد حل معظم الرحالة الذين تكلموا عن حلب، في بيته وتحدثوا عنه وعن جاليته[4].

أما بالنسبة لفرنسا فتبدأ العلاقات التجارية الحقيقية بين فرنسا والشرق بعد توقيع اتفاقية ٩٤٢هـ/١٥٣٥م إذ بدأ عهد جديد بين فرنسا والسلطنة العثمانية، وتأسست القنصلية الفرنسية في حلب في خان الجمرك عام ٩٧٠ هـ /١٥٦٢ م، وكان أول ممثل للملك الفرنسي في حلب Geanr renier))، وكانت فرنسا والسلطنة العثمانية تثمنان عالياً أهمية حلب الاستثنائية معتبرينها أول مدينة في سورية ، وأرفع شأناً حتى من دمشق[5].

وقد سعت فرنسا بعد أن حصلت على الامتيازات لاحتكار التجارة في سورية وإبعاد البنادقة عن منافستها ، ولكن مساعيها لم تصطدم بمقاومة البندقية فحسب ، وإنما ظهر منافسون جدد وهم التجار الإنكليز الذين تنبهوا لقيمة التجارة في هذه البقاع في القرن السادس عشر الميلادي ، وفي عام ٩٦١ هـ / ١٥٥٣ م كان أحد التجار الإنكليز أنطوني جينكيسون في مدينة حلب، والتقى فيها بالسلطان العثماني سليمان القانوني الذي كان يستعد فيها لحملة ضد فارس ، وطلب إليه أن يحمي تجاره وممثليه وشركاءه ، وأن يعطي حرية

---

(١) – رجائي ، محمد: المصالح الفرنسية الاقتصادية في سورية ، مجلة دراسات تاريخية ، عـ ٢٧ – ٢٨ ، ١٩٨٧ م ، ص ٣٤.

(٢) – كوستانتيني، فيرا: علاقات البندقية التجارية مع حلب، ت: نبيل اللو ، مجلة جمعية العاديات بحلب ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠.

(٣)– الحمصي ، فايز: حلب القديمة ، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف ، دمشق ، ١٩٨٣ م ، ص ١٤.

(٤)– حريتاني ، محمود: حلب وعلاقاتها الدولية عبر التاريخ ، مجلة اقتصاديات حلب. عـ ٣ ، دار الوفاء للطباعة حلب ، ١٩٩٢ م ، ص ٤٨.

(٥)– سورميان: المرجع السابق ، ص ٣٧٥.

التجارة في السلطنة على نفس الأسس المعطاة للبنادقة والفرنسيين ، واستجاب السلطان لطلبه ،وسمح له ولشركائه بجلب بضائعهم إلى الموانئ العثمانية على مراكب إنكليزية تحت العلم الفرنسي ، وسعت الملكة اليزابيت لعقد معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية على غرار معاهدة الملك فرانسوا الأول والسلطان سليمان القانوني ، وعلى الرغم من معارضة الفرنسيين ، فإن المفاوضات استمرت بين العثمانيين والإنكليز وأثمرت في عام ٩٨٨ هـ / ١٥٨٠ م معاهدة بين الطرفين ، وفيها اثنان وعشرون بنداً عن الحريات المعطاة للرعايا الإنكليز المتاجرين في السلطنة العثمانية [١]. وفي عام ٩٩١ هـ / ١٥٨٣ م أسس ريتشارد فوستر أول قنصلية إنكليزية في حلب أشرفت عليها إنكلترا وشركة الليفانت [٢].

وأما هولندا: فعندما توفى الملك الفرنسي هنري الرابع، تضعضعت العلاقات الودية بين السلطنة العثمانية وفرنسا،فاغتنمها الهولنديون فرصة ،وتمكنوا من الحصول عام ١٠٢١ هـ / ١٦١٢ م على امتيازات بالإتجار في السلطنة العثمانية بحماية علمهم الخاص، وكانوا قبل ذلك في حماية العلم الفرنسي ، كما كان الإنكليز والهولنديون يجلبون إلى السلطنة البارود والحديد والعتاد العسكري وهي مواد كان البابا قد حرم على الدول الكاثوليكية الإتجار بها مع السلطنة العثمانية [٣]. لذا بدأ الهولنديون بإقامة جالية في حلب وطوروا نشاطهم بالتفتيش عن المنتجات الثمينة الآتية من الهند وبلاد فارس والجزيرة العربية ، فأول تاجر هولندي معروف ، قام بالتجارة في حلب ، يدعى ببيريوت الذي غادر بلاده ليكتشف بلاد الشرق لصالح تجارته ، وقد زار سورية ومصر والجزيرة العربية ، واستقر لبعض الوقت في حلب حيث كسب ثروة كبيرة جراء ذلك. ومنذ منتصف القرن السادس عشر حصلت فرنسا من الباب العالي على الامتيازات التي أتاحت لها أن تتاجر بحرية في جميع أرجاء السلطنة العثمانية ،وقام التجار الهولنديون بوضع أنفسهم تحت حمايتهم ، بقصد الإفادة من الامتيازات نفسها.

وفي عام ١٠٢٢ هـ / ١٦١٣ م عانى التجار الإنكليز من منافسة التجار الهولنديين إذ أن تجارتهم لم تكن تشكل سوى نصف تجارة الهولنديين ، ولقد صاحبت هذه الزيادة في التجارة الهولندية بكل تأكيد زيادة في الجالية الهولندية في حلب، فبعد أن كانت وكالتين أو ثلاث في عام ١٠١٣ هـ / ١٦٠٤ م، أصبحت قرابة العشرين وكالة عام ١٠٢٤هـ / ١٦١٥م ، مما أدى إلى الشعور بالحاجة لتسمية قنصل ليقوم بتمثيلهم وحمايتهم [٤].

---

(١)- صباغ: المجتمع العربي ، المرجع السابق ، ص ١٠٦.

(٢) - الليفانت: مصطلح يعني الشرق (الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط) ويطلق عموماً على البلدان المجاورة للبحر المذكور الشرقي ، وأطلقت الدول الأوروبية هذه التسمية على شركاتها التي اهتمت بالأمور التجارية في الشرق.

(٣) - اسماعيل: المرجع السابق ، ص ٢٢- ٢٣.

(٤) - المدرس ، حسين و أوليفية سالمون: العلاقات بين البلاد المنخفضة وسورية العثمانية في القرن السابع عشر وأربعمائة عام من العلاقات القنصلية ١٦٠٧ - ٢٠٠٧ م، ت ، محمود حريتاني ، قيد النشر، ص ٢٩.

لقد كانت حلب من بين المواقع التي أحست بالتأثير الأوروبي ، وقد حافظت إنكلترا وفرنسا وهولندا والمدن الإيطالية على قنصليات في المدينة، كما أن تجاراً من بلدان أوروبية ، وفي قرون مبكرة اختاروا حلب كمحطة مفضلة لتجارتهم مع الشرق، وتخصيص أحياء سكنية دائمة في وسطها التجاري. ونظراً لوقوعها على مفترق طرق التجارة المهمة للإقليم، ولقربها المناسب من البحر الأبيض المتوسط، قدمت حلب مزايا لرجال الأعمال الأوروبيين تتماشى مع مراكز مدنية أخرى قليلةالعدد من السكان المسيحيين. ومع ذلك فإن المدينة استقبلت إرساليات تبشيرية كاثوليكية وغير كاثوليكية ، حيث وجدت في حلب أرضاً خصبة لعملها الديني[1].

::

(١)- ماركوس: المصدر السابق ، ص ٣٨.

الفصـــــــــــــل الأول:

النظام الإداري للجاليات الأوروبية في ولاية حلب

السلطات الوطنية التي ترتبط بها إدارة الجاليات في بلادها الأصلية.

السفراء الأوروبيون في العاصمة العثمانية (إستانبول).

القناصل الأوروبيون في ولاية حلب.

الهيئة الإدارية والعاملون في القنصليات الأوروبية في ولاية حلب.

السلطات الوطنية التي ترتبط بها إدارة الجاليات في بلادها الأصلية:

إن السلطات الأوروبية التي قامت بإرسال رعاياها إلى ولايات السلطنة العثمانية، للقيام بالنشاط التجاري لم تتركها في أراضي السلطنة دون اهتمام أو رعاية، بل كانت هناك علاقة ترابطية وثيقة بينهما. حيث لم ترسل الدول الأوروبية رعاياها إلا بعد أن اطمأنت على أرواحهم وتجارتهم وممتلكاتهم، من خلال حصولها على الامتيازات والضمانات من السلطنة، إذ كانت الدول بمثابة العيون الساهرة على رعاية مصالح رعاياها، سواء كانوا داخل البلاد أو خارجها. وفيما يلي تعريف بالمؤسسات التي كانت توجه الرعايا الأوروبيين من وطنهم.

جمهورية البندقية: كانت البندقية تطلق على رعاياها في السلطنة العثمانية كلمة مستعمرة (colonia)، وكانت تلك المستعمرة تخضع في إدارتها وتنظيماتها وتشريعاتها، منذ نشأتها الأولى في بلاد الشام إلى مقررات المجلس الكبير، الذي امتدت اختصاصاته حتى شملت كل ما يمس الشؤون العامة، والذي كان له وحده السلطة التشريعية وسن القوانين، وإلى مجلس الشيوخ الذي كان يملك حق التصرف بالشؤون المالية ومناقشة المعاهدات وبخاصة الامتيازات، كما كان يضع التعليمات للسفراء في الخارج، ويتسلم منهم التقارير التي كانت توضح أسبوعياً شؤون البلاد الممثلين فيها[1].

وكان يرتبط بمجلس الشيوخ لجنة المجمع التي تضم إلى جانب الدوج[2] خبراء في جميع المجالات التجارية البحرية والبرية. وفي عام ٩١٣ هـ / ١٥٠٧ م قرر مجلس الشيوخ إنشاء لجنة الخبراء الخمسة للتجارة ، وأعطاها الإدارة العليا لشؤون التجارة ومراقبتها وبخاصة القنصليات. ويمكن القول: إن المؤسسة الحكومية الرئيسة التي ترتبط بها إدارة الجاليات البندقية في سورية هي لجنة الخبراء الخمسة للتجارة. فلقد استطاع نظام الحكم الأوليغاركي[3] في البندقية أن يسيطر على التجارة ،ويوجه جميع الجهود الفردية فيها نحو خدمة مصالح الدولة ومجدها، وأن يخلق للجاليات في كل مكان تستقر فيه إدارة حكيمة وحازمة تضبط الأمور، وتدفع التجارة في أماكن إقامتها قدماً ، ولصالح جمهورية البندقية[4].

---

(١)- ديل ، شارل: البندقية جمهورية أروستقراطية ، ت: توفيق اسكندر وأحمد عبد الكريم ، دار الفرجاني طرابلس ليبيا ، ص ٢٨.

(٢) - الدوج يمثل الصورة الفخمة والرمز الباهر لعظمة البندقية ، وكان عندما يسير يرافقه كبير قواد البحر وأركان حربه. والدوج يستقبل السفراء ويرأس المجالس (الكبير – الشيوخ – العشرة) ويوقع على جميع المراسيم للجمهورية وتسك النقود باسمه. انظر: شارل ديل: المرجع السابق ، ص ٨٦.

(٣) - الحكم الأوليغاركي: وهو يشكل حكومة تكون فيها السلطة مركزة في يد قلة من الأفراد أو العائلات ، ويوصف هذا النوع من الحكومات بأنه حكم القلة أو حكم الخاصة. والكلمة مأخوذة من (Oligarchie) الفرنسية.

(٤) - الصباغ، ليلى: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس والسابع عشر، ج ٢ ، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت ، ١٩٨٩ م، ص ٥٣٧.

فرنسا: كانت فرنسا تطلق على رعاياها الفرنسيين في بلاد الشام تسمية أمة (nation) حيث تبنت مدينة مرسيليا **تجارة الليفانت**، وكان لها الحق في عقد معاهدات تجارية مع الأمم الأخرى، والتحالفات مع الأمراء الأجانب وتجهيز الأساطيل وفيما بعد، قررت بلدية مرسيليا أن توجد ممثلين خاصين مكلفين بإدارة أعمال التجارة ، يطلق عليهم اسم نواب التجارة، وكان هؤلاء النواب هم الذين يديرون الأعمال التجارية وبخاصة تجارة الليفانت ويقدمون تقاريرهم عنها لمجلس البلدية ومذكراتهم إلى الملك. فهم إذن المديرون الفعليون لتجارة الإسكلات[1]. وأمام الصعوبات النامية التي لاقتها التجارة الفرنسية، فقد تقرر إنشاء مكتب مؤلف من عدد ضئيل من الأفراد ينتخبون من بين أكثر التجار تجربةً ونشاطاً ومعرفةً. وأطلق عليه اسم (المكتب الخاص لإدارة أعمال التجارة وسيرها)، ومن هذا المكتب وجدت البذرة الأولى لتنظيم غرفة تجارة مرسيليا الشهيرة.

وبواسطة الوزير كولبرت[2] صدرت مجموعة من القرارات التي تنظم إدارة الجاليات الفرنسية في الإسكلات السورية، مثل قرارات سنة ١٠٧٥هـ - ١٠٧٦ هـ / ١٦٦٤ م - ١٦٦٥ م - ١٠٨٠ هـ / ١٦٦٩م واستناداً إلى ذلك صدر أمر البحرية الكبير في سنة ١٠٩٢ هـ / ١٦٨١ م ، الذي يوضح علاقات القناصل بالجاليات وقواعد إدارة الإسكلات[3]. وهكذا يتضح مما سبق بأن أمور الجاليات الفرنسية في بلاد الشام لم تستقر بإدارة واحدة إلا في الربع الأخير من القرن السابع عشر، من خلال تنظيم مهام غرفة تجارة مرسيليا التي أصبحت المراقبة الفعلية لإدارة الإسكلات ، حيث حددت الغرفة المذكورة مهام السفير الفرنسي في إستانبول كما أنها حددت مهامه تجاه القناصل في الإسكلات.

إنكلترا: استقبلت الحكومة العثمانية بعثة إنكليزية عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨ م ، واستطاعت البعثة أن تحقق نجاحاً كبيراً في وضع الحجر الأساسي للتجارة الإنكليزية في السلطنة العثمانية. وفي عام ٩٨٩ هـ / ١٥٨١ م صدر العقد التأسيسي لإنشاء **شركة الليفانت** (the levant company) وهي شركة إنكليزية مارست اختصاصات سياسية وتجارية واسعة ، فهي التي كانت ترشح السفراء الإنكليز في إستانبول، وتدفع لهم الرواتب. وكذلك كان جميع قناصل إنكلترا ، وكل موظفيها الدبلوماسيين في ممتلكات السلطنة العثمانية يعدون مستخدمين في الشركة، ويتقاضون منها مرتباتهم. وظل هذا التقليد سارياً أكثر من قرنين حتى سنة ١٢١٨ هـ / ١٨٠٣ م[4].

---

(١) - الإسكلات: كلمة تركية أصلها إيطالي أو يوناني ، مفردها اسكلة تعني مكان شحن البضائع ولا يقصد منها الموانئ فقط ، وإنما تشمل جميع المراكز والمدن التي كانت تشحن منها البضائع أو تفرغ فيها ، ويقيم فيها الأجانب.

(٢) - الوزير كولبرت: اقتصادي شهير ١٦١٩ - ١٦٨٣ م عين مراقباً عاماً للمالية ١٦٦٢ م وأجرى بها عدة إصلاحات وخفض الضرائب ثم تسلم نظارة البحرية الفرنسية ١٦٦٩ م.

(٣)- الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق، ج ٢ ، ص ٥٤١.

(٤)- الشناوي المرجع، السابق ص ٧١٧.

وهكذا يتبين أن شركة الليفانت بتنظيماتها ومجالسها الديموقراطية وسيطرتها على كل ما يخص التجارة، وإدارة شؤون الجاليات في الإسكلات، كانت تضع حداً لما يمكن أن يحدث من فوضى وتبلبل ، حيث كانت السلطة موزعة بين هيئات سياسية عديدة[1].

هولندا: تأسست إدارة التجارة مع بلاد الشرق في الخامس من أيلول عام ١٠٣٥ هـ / ١٦٢٥ م بحيث تشكلت من سبعة تجار من أمستردام ،عينوا من قبل عمدة أمستردام، وتحملوا بالتالي مسؤولية التجارة في بلاد المشرق، وكذلك علاقات هولندا مع القسم الشرقي لحوض البحر المتوسط. ولقد كان تعيين القناصل نظرياً من حق مجلس الطبقات، ولكن من الناحية العملية كانت إدارة التجارة تقترح التعيينات على مجلس الطبقات، كما تهتم برواتب القناصل وتوقف التوجهات القنصلية ، وتعيين أيضاً الموظفين القنصليين. وبعد تشكل إدارة التجارة بقليل اهتمت بقنصلية هولندا في حلب[2].

السفراء الأوروبيون في العاصمة العثمانية (إستانبول):

كان السفراء يقومون على رأس مجموع الجاليات الأوروبية، في مختلف الإسكلات ببلاد الشام، كما يعد هؤلاء السفراء ممثلين لدولهم لدى السلطنة العثمانية، وكان مقر إقامتهم العاصمة (إستانبول)، إذ استقبلت السلطنة سفراء الدول الأوروبية منذ عام ٩٢٨ هـ / ١٥٢١ م، عندما استقبلت السفير البندقي، وأسهمت السلطنة بتوفير الراحة والأمان والسكن والحماية للبعثات الدبلوماسية الأوروبية. والحصانة التي تتمتع بها دار البعثة هي من الخصائص المتصلة مباشرة بذات الدولة ، باعتبار أن المقر المستخدم لبعثتها ثابت الحصانة ، لا يجوز دخوله إلا بإذن رئيس البعثة وعلى الدولة المضيفة اتخاذ كافة الوسائل لحماية دار البعثات ضد أي عدوان ، ومنع أي إخلال بأمن البعثات وصيانة كرامتها، ولم يكن للبعثات دور قبل ظهور الدبلوماسية الدائمة ، وكان الرسول أو المبعوث وحاشيته ينزلون في دور الضيافة أو المساكن التي تعتبرها الدولة لهم ، فإذا طالت مدة بقاء السفير جاز له استئجار مكان أو أكثر حسب حجم حاشيته وبعثته.

كما أن المبعوث مستأمن يمنح الأمان بمجرد دخوله، وبالتالي يتمتع بما يتمتع به المستأمن من حقوق، وتبدأ الحصانة الدبلوماسية مع دخول الرسول حدود الدولة المرسل إليها، ومقابلته عند الحدود بالإجلال والاحترام، وتبقى للرسول حصانته ما بقيت مهمته[3].

– **طرق انتقاء السفراء:** كان الأوروبيون ينتقون ممثليهم الدبلوماسيين على طريقتين:

---

(١)- الصباغ: الجاليات الأوروبية ،المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٤٥.

(٢)- المدرس: المرجع السابق ، ص ٤٣.

(٣)- التابعي ، محمد: السفارات في الإسلام ، مطبعة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص ١٧١- ١٧٣.

الأولى: اختيار المبرزين، ويعين هؤلاء عادة في الدرجة الدنيا من السلك الدبلوماسي، وما يزالون يتقدمون في الدرجات حتى يصبحوا مستشارين أو وزراء مفوضين ثم سفراء، وهؤلاء الدبلوماسيون جميعاً يمثلون بلادهم التي أوفدتهم إلى بلاد أخرى ، ولكن لا يتكلم باسم الدولة التي أرسلته إلا رئيس البعثة الدبلوماسية ،أو من يحل محله منهم.

الثانية: تسمية من لمست فيه الكفاءة والخبرة السياسية والتاريخية وعرف بالدهاء ، سفيراً أو رسولاً رأساً[1].

فمن خلال ترجمة التقارير السرية وغير السرية التي وضعها سفراء الدول الكبرى المعتمدون في دار السلطنة العثمانية وقناصلها المنتشرون ، وجدوا عيوناً منفتحة وآذاناً منصتة لبلدانهم في حواضر الشرق ، وكذلك من خلال تعليمات وزراء خارجية تلك الدول الكبرى إلى سفرائهم و قناصلهم حول شؤون الشرق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويلاحظ من خلالها كيف بدأت الدول الكبرى في القرن السادس عشر تعي أهمية الشرق ودوره الأساسي في التجارة العالمية وفي التوازن الأوروبي آنذاك[2].

اختيار السفير البندقي ومهامه: يعد السفير البندقي في العاصمة العثمانية ، ممثل دوج البندقية لدى السلطنة ، كما يعد في الوقت نفسه رئيس الجالية البندقية في إستانبول، وحاكم جميع المستعمرات البندقية على أرض السلطنة العثمانية، وتلقبه جمهورية البندقية **البيل** (وهو ممثل الدوج لدى السلطنة العثمانية ، ويرأس الجالية البندقية في إستانبول وفي جميع أنحاء السلطنة) ، وتركزت مهماته على إجراء مفاوضات مع السلاطين العثمانيين ، وكلما اعتلى عرش السلطنة سلطان جديد فإنه يطلب من السلطان تأكيد الامتيازات والمكاسب التي نالتها البندقية في المعاهدات السابقة. كما كان يعالج المشكلات الصعبة والمعقدة الخاصة بنمو التجارة وشؤون رعاياه ، أما البيل يعد أكبر ممثل للسلطات السياسية والقضائية للبنادقة المقيمين أو العابرين أراضي السلطنة، وأول بيل للبندقية دخل لدى السلطنة كان بعد سقوط القسطنطينية ٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م .

وكان **مجلس الشيوخ البندقي** هو الذي يعين السفراء في جميع البلدان التي لها علاقات مع البندقية ، ما عدا سفير البندقية لدى إستانبول الذي كان يعينه الدوج بنفسه لأهميته وقيمته[3] . كما حدد المجلس الكبير في البندقية في لوائح موضوعة واجبات السفراء الذين تبعث بهم البندقية في مهام إلى خارج البلاد ، وقد بلغ هذا التنظيم المحكم الدقيق الذروة في القرن السادس عشر ، ولم يكن للبندقية حتى ذلك الوقت سفراء دائمون إلا في إستانبول وروما ، وقد كان يوكل مجلس الشيوخ فيه اختيار السفراء ، ويعين لهذا المنصب في الغالب

---

(١)- المنجد ، صلاح الدين: النظم الدبلوماسية في الإسلام ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٠.

(٢)- إسماعيل ، عادل ومنير إسماعيل: الصراع الدولي حول الشرق العربي ، دار النشر للسياسة والتاريخ ، بيروت ، ١٩٥٩ م ، ص ١٢.

(٣)- ديل: المرجع السابق ، ص ٣٤.

شريفاً ثرياً يستطيع أن يقوم بأعبائه على نحو لائق ، ويعين لثلاثة أعوام حتى يتجنب أن تعقد بين مبعوث الجمهورية والديوان الذي يعيش فيه صلات وثيقة قد تنسي السفير البندقي مصالح وطنه.

وكان مجلس الشيوخ يحدد نشاط السفير في التقرير الذي يضمنه تعليماته: (على كل سفير أن يضع نصب عينيه على الدوام شرف الجمهورية ومصلحتها). وكانت كل الرسائل الموجهة إلى الجمهورية ، تتلى في مجلس الشيوخ ، خاصة وخير السفراء البندقية المنتشرين في أنحاء العالم والذين يحيطون الجمهورية علماً بأعمال الأمراء وحركاتهم ومشروعاتهم وأكثر الرعايا إخلاصاً ، من يُعْنَى بمعرفة الأمور الخفية. فإنهم يجمعون المعلومات عن خلق أولئك الأمراء وصفاتهم ومصالحهم وصلات القرابة والصداقة التي تربطهم بآخرين[1].

وصفوة القول إن مجلس الشيوخ في البندقية كان يرى من واجبه أن يعرف في كل سبعة أيام ، وعن طريق مبعوثيه حالة البلاد التي تربطها بهم علاقات سياسية واقتصادية. لقد عهد مجلس الشيوخ منذ عام ٦٦٧هـ/ ١٢٦٨ م إلى السفراء بأن يقدموا عند رجوعهم من مهامهم تقارير وافية وشاملة ، والتي يبدو فيها جلياً ما اتصف به الدبلوماسيون البنادقة من الذوق السليم المرهف ودقة الملاحظة. وقد هان لدى البندقي كل شيء في سبيل خدمة وطنه. وتقدم التقارير في حفل فخم جداً ، إذ يقف السفير أمام مجلس الشيوخ المجتمعين وبحضور الدوج وهيئة المجمع ورؤساء مجلس العشرة ويتلو السفير التقرير الذي وضعه. ولتلك التقارير أهمية كبيرة للتاريخ الأوروبي في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ومضمون التقارير: (موقع القطر الذي كان مقر السفير وحدوده الجغرافية وأقسامه الإدارية ومدنه المهمة وثغوره وحصونه وأهله وعاداتهم ودينهم وحالة جيشه في البحر والبر وصناعاته وتجارته وصادراته ووارداته وشكل حكومته وثروته وبطانته والمحالفات التي تربطه بغيره من الأقطار وخُلق وزرائه العاملين ودقائق عن شخصية حاكمه ومعيشته وميوله وبلاطه وماليته وسياسته). هذه هي البنود المختلفة التي كانت تسترعي اهتمام رجال الدبلوماسية من البنادقة.

وقد سمحت السلطنة العثمانية للبندقية في أول اتفاق لها بعد سقوط القسطنطينية عام ٨٥٧ هـ / ١٤٥٣م بإقامة هذا البيل المكلف بإدارة المستعمرة البندقية فيها ، كما كان ينص في جميع المعاهدات التالية المعقودة بين الطرفين على إبقاء هذا الموظف البندقي في إستانبول. وكان يساعد البيل البندقي في عمله مجلس يُنتخب أعضاؤه من الجالية البندقية في إستانبول، ولا تتعتبرى سلطاته القضاء القنصلي ، وإن كان يجتمع بكامل أعضائه للأمور المهمة فقط ، وكذلك كان هناك التراجمة وعددهم يتراوح بين ستة أو سبعة ويقومون بالترجمة بين البيل والباب العالي ، ويعاونون التجار في عملهم.

---

(١) - ديل: المرجع السابق، ص ٢٠٥.

أما علاقة سفير البندقية في إستانبول مع القناصل في الإسكلات ومنها حلب فكانت محدودة ، فهو يتلقى الشكاوى، وما عليه القيام به من حكومته ، أكثر ما يتلقاه من القناصل ، أي أن ارتباط كل قنصل بالحكومة المركزية في البندقية كان قوياً ، ويشبه ارتباط السفير نفسه بها[1]. وفي شكوى يتقدم بها سفير البندقية إلى دار السعادة مفادها أن التجار الأجانب التابعين للبنادقة الذين يأتون إلى حلب كثيراً ما يكونون عرضة للمضايقة والتعجيز ، وأخذ الرسوم الزائدة عن الحد القانوني، وذلك خلافاً للعهد السلطاني ، لذلك يجب عدم استيفاء أي رسوم زيادة عن الرسوم القانونية[2].

اختيار السفير الفرنسي ومهامه: عينت فرنسا عام ٩٣٢ هـ / ١٥٢٥ م لأول مرة سفيراً في إستانبول، ومنذ ذلك التاريخ أخذت ترسل سفراءها إلى العاصمة العثمانية ، وخصوصاً عندما تطورت العلاقات العثمانية – الفرنسية بشكل كبير زمن السلطان سليمان القانوني والملك فرانسوا الأول مع توقيع معاهدة ٩٤٢ هـ / ١٥٣٥ م ، والتي شكلت منعطفاً كبيراً في العلاقات الثنائية بين الدولتين. وكان الملك هو الذي يعين السفراء في إستانبول، إلا أنه في القرن السادس عشر الميلادي تراجعت العلاقات بين الطرفين بسبب سياسة بعض ملوك فرنسا (شارل التاسع وهنري الثالث ٩٦٨ – ٩٩٨ هـ / ١٥٦٠ – ١٥٨٩ م ، لتحسن العلاقات البريطانية الهولندية مع الدولة العثمانية على حساب العلاقات الفرنسية العثمانية في القرن السابع عشر الميلادي ، بسبب سياسة ملوك فرنسا لويس الثالث عشر ولويس الرابع عشر ١٠١٩– ١١٢٨ هـ/١٦١٠– ١٧١٥ م.

وفي القرن الثامن عشر الميلادي وبسبب ظهور روسيا على مسرح السياسة الدولية بفضل قيصرها الشاب بطرس الأكبر ١٠٩٣ – ١١٣٨ هـ / ١٦٨٢ – ١٧٢٥ م الذي قادها على طريق التقدم في مختلف ميادين العمران والاقتصاد والسياسة والتسلح ، وعمل جاهداً لجعلها دولة أوروبية مرموقة عن طريق إخراجها من عزلتها عن العالم المتحضر ، مما سبب تنافساً دبلوماسياً قوياً جداً بين الدول الأوروبية على بسط النفوذ والتقارب من الباب العالي ، فنشطت الدبلوماسية الفرنسية في إستانبول ممثلة بمجموعة من السفراء (المركيز دي فيلنوف – فرجين – سان بريست – شوازول غوفيه).

وفي عهد الملك الفرنسي لويس الخامس عشر ١١٢٨ – ١١٨٨ هـ / ١٧١٥ – ١٧٧٤ م ، الذي أوفد المركيز دي فيلنوف (وهو السفير الخامس والعشرين للحكومة الفرنسية لدى الباب العالي) سفيراً إلى الباب العالي تمكن بحنكته وقوة إقناعه ودهائه وسعة حيلته، من حمل السلطان العثماني محمود الأول ١١٤٣– ١١٦٨ هـ / ١٧٣٠ – ١٧٥٤ م على التصدي للنشاط الروسي المتزايد في البلقان، بعد أن أكد له تأييد

---

(١) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ج ٢، ص ٥٤٧– ٥٥١.

(٢) – الفرمان رقم / ٢٧٣ / ، تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) من السجل / ١ / للأوامر العثمانية لولاية حلب ، ص ١٤٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

سيده المطلق له. فأغتنم هذه الفرصة فجدد في معاهدة عقدها معه (٢٨ أيــار ١٧٤٠ م) امتيــازات فرنســا السابقة مضافاً لها امتيازات جديدة تعهد السلطان ببقائها نافذة مدى حكمه وحكم خلفائه من بعــده[١]. وهــي معاهدة عام ١٠٨٤ هــ / ١٦٧٣ م مع تسهيلات جديــدة لفرنســا وتجارهــا[٢]. وأبــرز بنــود معاهــدة ١١٥٣هــ/ ١٧٤٠ م ما جاء في البند /٨٣/ (أنه لما كان ولاء فرنسا مستمراً مع الباب العالي وأقدم عهداً من ولاء سائر الدول الأوروبية الأخرى ، لذلك يجب إصدار أمر من الباب العالي بأن تكــون معاملــة بــلاط فرنسا من أجل وأليق المعاملات ، وأن تقدم الإكراميات والتبجيلات التي تعامل بها سائر الدول الأوروبيــة الأخرى لرعاية ملك فرنسا لويس الخامس عشر)[٣]. يلاحظ سعي السلطنة الحثيث لإقامة علاقات طيبة مــع الدول الأوروبية.

حقوق السفراء الفرنسيين في معاهدة الامتيازات ١١٥٣ هــ / ١٧٤٠ م

إن سفراء فرنسا المعينين لدى الباب العالي عندما يحضرون إلى الديوان الهمــايوني أو يــذهبون إلــى الوزراء العظام أو إلى المستشارين، يعاملون حسب العوائد القديمة بالأفضلية، ويقدمون على سفراء أسبانيا والملوك الآخرين[٤] ، كما لا يؤخذ من سفراء فرنسا ضرائب الجمرك ولا رسوم (باج)[٥] عما يأتون به على أسمائهم كهداياهم وملبوساتهم وما يحتاجون إليه وما يأتون به من مأكولاتهم ومشروباتهم [٦]. وكذلك التراجمة القائمون بخدمة سفرائهم الفرنسيين يعفون من رسوم (الخراج) ومن رسوم (القصابية)[٧]. ومن سائر الرسوم الاختيارية[٨]. وكذلك الامتيازات والإعفاءات الممنوحة للفرنسيين تشمل التراجمة الذين هم في خدمة ســفراء فرنسا[٩]، والخدم من رعايا الباب العالي الذين يخدمون السفير الفرنسي في قصره يعفون من(١٥ %) مــن الضرائب والرسوم[١٠]. وإذا حدث قتل أو مشاجرة بين فرنسيين فلسفرائهم وقناصلهم أن يحكموا بينهم حسب

---

(١)- إسماعيل: السياسة الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٢٨.

(٢) – المحامي: المرجع السابق ، ص ٣٢٣.

(٣) – أصاف ، يوسف بيك: المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العلية مع الدول الأوروبية (معاهدة / ١٧٤٠ م / بين السلطنة العثمانيــة وفرنسا) ، ط ٢ ، المطبعة العمومية ، مصر ١٨٩٦ م ، البند / ٨٣ /.

(٤) – المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه ، البند / ١٧ /.

(٥) – الباج: هو رسم يأخذه المحتسب عن كل وارد إلى أسواق المدينة حمل من المناطق المحيطة بها.

(٦) – المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه ، البند / ١٨ /.

(٧)– القصابية: كان السلطان يقدم لكل انكشاري يومياً أوقية لحم ، ولما كان عدد الانكشاريين كبيراً ، والكمية المطلوبة ضخمة ، فقد عمل المشرفون على مالية السلطان على تحميلها للتجار لتعويض الخزينة. وسميت القصابية نسبةً إلى القصاب وهو بائع اللحوم.

(٨) – المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه ، البند / ١٣ /.

(٩) – المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه ، البند / ٤٣ /.

(١٠) – المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه ، البند / ٤٧ /.

شرائعهم وعوائدهم دون أن يمنعهم أحد)[1]. يلاحظ منح السلطنة الكثير من الصلاحيات للسفراء والقناصل الفرنسيين في حل المشكلات بين أفراد جالياتهم.

ويلخص عمل السفير الفرنسي في إستانبول بالحفاظ على الامتيازات التجارية القائمة، وتوسيع مداها ، والدفاع عن الجاليات الفرنسية أثناء المشكلات التي تحدث مع السلطات العثمانية، والسعي لدى الباب العالي لنيل مساعدته في إيقاف بحارة المغرب العربي عن العمل ضد المراكب الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط، وإطلاق سراح الأسرى بعد شرائهم، بالإضافة إلى العمل السياسي الواسع الذي كان يرتبط آنذاك بسياسة الدول الأوروبية فيما بينها وعلاقاتها بالسلطان العثماني. وكان السفير الفرنسي كالسفير البندقي يرسل تقارير إلى حكومته على شكل رسائل ، يشرحون فيها ما يحدث في العاصمة العثمانية[2].

وأهم أعمال السفراء الفرنسيين كانت تتركز في الدفاع عن مصالح التجار الفرنسيين في السلطنة العثمانية وحماية ممتلكاتهم ، ورفع الحيف الذي قد يصيبهم من الولاة أو جباة الضرائب أو قطاع الطرق واللصوص، وهذا ما يلاحظ في عريضة رفعها السفير الفرنسي بالأستانة (الكونت ونسستلان) بخصوص تجار دولته الفرنسيين الذين يضطرون إلى دفع رسوم البضائع والأمتعة في أحد الموانئ ثم يزعجهم أمناء الجمارك بالدفع مرة ثانية[3].

وفي عريضة أخرى رفعها السفير نفسه تظهر إزعاج محصل الضرائب وجابي الجزية لخمسة تراجمة في قنصلية فرنسا في حلب ، حيث قدم رجاء بعدم إزعاج التراجمة الخمسة بالضرائب والجزية عملاً بالأوامر السلطانية ، والامتيازات الدولية[4].

ويلاحظ من خلال الوثيقة السابقة حرص السفير الفرنسي على توفير الحماية والرعاية للجهاز الإداري للعاملين في قنصلية فرنسا بحلب ، من خلال سعيه لرفع الظلم عن تراجمة القنصلية المذكورة ، ومطالبته السلطنة العثمانية الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الموقعة بين الطرفين (الفرنسي والعثماني).

وفي وثيقة أخرى يشير السفير الفرنسي (فون درس الورس) إلى تعرض تجار فرنسيين مقيمين بحلب للسرقة في قصبة بلاك (غربي مدينة حلب)، ويشتكي السفير المذكور من عدم القبض على السارقين، مما يدل على تهاون المسؤولين في ولاية حلب، كما يدل على اختلال الأمن. لذلك صدر فرمان سلطاني[5] يطالب

---

(١) – المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع السابق ، البند / ٢٦ /.

(٢)– الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٥٥٧.

(٣)– الفرمان رقم / ٤٧٦ / ، تاريخ الفرمان (١١٥٨ هـ) ، من السجل رقم / ٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٣٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٤)– الفرمان رقم / ٧٨٦ / ، تاريخ الفرمان (١١٥٩ هـ) ، من السجل رقم / ٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣٩٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥) – الفرمان السلطاني: كلمة فارسية ، معناها الأمر ، وكانت السلطنة العثمانية ترسل الأوامر السلطانية الى ولاتها في الولايات.

ببذل الجهود لإعادة المسروقات إلى أصحابها التجار الفرنسيين ومعاقبة اللصوص[1]. ويبدو واضحاً سعي السلطنة الحثيث لضبط الأمن وتوفير الطمأنينة للتجار الأجانب فوق أراضيها، وكل ذلك يصب في مصلحة السلطنة الاقتصادية وتحسين أحوال رعاياها المادية.

مهام سفير فرنسا الدينية: في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الميلاديين ، كتب الأب بوازو(Boisot) اليسوعي إلى سفير فرنسا في إستانبول، أن الموارنة هم أكثر مسيحيي الشرق احتراماً وتعلقاً بالكنيسة الرومانية وكلهم كاثوليك ، ولهم في حلب أسقف غيور على خير الشعب وهو يلتمس توسطكم لدى الباب العالي أن يوسع كنيسته[2]. هنا تلاقت المصالح بين الفرنسيين والموارنة وشعر كل واحد منهما أنه بحاجة إلى الآخر ؛ فالموارنة أرادوا الاستفادة من نفوذ فرنسا القوي لدى السلطنة العثمانية، أما فرنسا فوجدت في طلب الموارنة تأكيداً لهيمنتها وسلطتها على الطوائف الشرقية التي تعتنق المسيحية على المذهب الكاثوليكي ، مما يفسح المجال لتدخل فرنسا في شؤون السلطنة الداخلية لتحقيق مآربها الاستعمارية.

اختيار السفير الإنكليزي ومهامه: تأسست شركة الليفانت الإنكليزية عام ٩٨٩ هـ / ١٥٨١ م ومارست اختصاصات سياسية وتجارية واسعة، فهي التي كانت ترشح سفراء إنكلترا في إستانبول وتدفع لهم مرتباتهم. وفي عام ٩٩١ هـ / ١٥٨٣ م عينت الحكومة الإنكليزية بواسطة شركة الليفانت وليم هاربورن (willim harborne) سفيراً في إستانبول، ومنحته سلطات واسعة ومتشعبة في جميع الشؤون التجارية الإنكليزية في ولايات الدولة العثمانية ، وخولته سلطات واسعة في تعيين القناصل [3]

ولكن فيما بعد فقدت الشركة تدريجياً سلطاتها على السفراء، وأصبح الملك هو الذي يعينهم اعتباراً من عام ١١٠٣ هـ / ١٦٩١ م دون استشارة الشركة ، وإن كان أسماء من يختارهم التاج البريطاني تعرض عليها صورياً ، ويجري انتخاب شكلي لهم. وكان السفير بعد انتخابه يصبح عضواً في الشركة ، ولقد اكتسب هذا المنصب مع الزمن صفة دبلوماسية أكثر وضوحاً ، إذ أن سياسة توازن القوى التي اتبعتها بريطانيا – وكانت إستانبول نقطة ارتكاز مهمة فيها – كانت سبباً رئيساً في تحول السفير من موظف تجاري مقنع بقناع دبلوماسي ، إلى خادم دبلوماسي للتاج وأغراضه [4]. وكانت صلاحيات سفير بريطانيا واسعة ممنوحة من التاج البريطاني أكثر مما كان عليه وضع السفراء البنادقة والفرنسيين ، حيث يلاحظ أن السفير البريطاني كان بإمكانه أن يعين القناصل في أية موانئ أو مدن ، يرى ضرورة وأهمية التجارة فيها ،وله حق سن القوانين الخاصة بالرعايا الإنكليز المتاجرين في الليفانت، ومعاقبة المخالفين منهم.

---

(١)- الفرمان رقم / ٥٧٣ / ، تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) ، من السجل رقم / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣١١ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢)- تونل ، فردينان: وثائق تاريخية عن حلب ، ج ٤ ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٥٨ م ، ص ٤٢.

(٣)- الشناوي ، المرجع السابق ، ص ٧١٨.

(٤)-wood (A.C): A history of the levant company. London ١٩٣٥. p ٣. نقلاً عن الصباغ: الجاليات الأوروبية

كما عرفت إنكلترا كيف تستفيد من تقلب الملك الفرنسي لويس الرابع عشر ١٠٥٣- ١١٢٨ هـ / ١٦٤٣ - ١٧١٥ م في سياسته مع السلطنة العثمانية ، فنهضت إنكلترا بتجارتها وتقربت ما استطاعت من السلطنة تحقيقاً لمصالحها السياسية والاقتصادية.

وفي وثيقة من وثائق المحاكم الشرعية قدم سفير بريطانيا شكوى على بعض آغوات حلب المديونين إلى التاجر البريطاني (فيجو فراني) ، ولم يؤدوا ما استحق عليهم من الديون للدائن فراني ، وذلك يلحق الضرر على الدائن[١]. وكذلك شكوى أخرى تقدم بها السفير البريطاني بأن دائرة الجمارك في حلب تتقاضى رسوماً جمركية أكثر مما هو متفق عليه على بضائعها الإنكليزية خلافاً للعهد العثماني[٢]. وكذلك كان السفير البريطاني يتدخل ويطلب تعيين كوادر للقنصليات الإنكليزية. ففي عريضة مقدمة من (المستر جيمس بورتر) يطلب فيها تعيين ترجمان لقنصلية بريطانيا في حلب بدل الترجمان المتوفى كما يطلب إعطاء الترجمان المراد تعيينه براءة شريفية له ولزوجته ولأولاده ولخدمه وإعفائه من الضرائب والرسوم ، وعدم محاكمته إلا من خلال سفارته وصدرت البراءة الشريفية المطلوبة[٣].

كما كان السفير البريطاني يسعى للحفاظ على الامتيازات التجارية ، ويبذل الجهود الكبيرة لضمان احترام تلك الامتيازات ففي شكوى يرفعها السفير إلى الباب العالي ، مفادها أن تجاراً أجانب تابعين لبريطانيا يأتون إلى حلب يتعرضون إلى مضايقات ، وأخذ رسوم زائدة عن الحد القانوني ، وعليه صدر فرمان سلطاني يقتضي بعدم استيفاء أي زيادة على الرسوم القانونية المفروضة على التجار الأجانب [٤] .

وفي القرن الثامن عشر الميلادي كان السفراء الإنكليز أحياناً يبيعون البراءات ، أو وثائق الحماية التي تجعل صاحبها متمتعاً بكل فوائد الامتيازات الإنكليزية. وقد اندفع المسيحيون الأرمن والروم وكذلك اليهود للحصول عليها بأثمان باهظة[٥]. وهذا يدل على فساد إداري بدأ يتفشى في الجهاز الإداري للجالية الإنكليزية من قمة الهرم الإداري(السفير).

اختيار السفير الهولندي ومهامه: إن الامتيازات التي حصل عليها السفير الهولندي (كورنوليس هاغا) والتي أكدها السلطان مراد الرابع ١٠٣٣ - ١٠٥٠ هـ / ١٦٢٣ - ١٦٤٠ م عام ١٠٤٤ هـ / ١٦٣٤ م،

---

(١) - الفرمان رقم / ١١٣ / ، تاريخ الفرمان (١١٥٦ هـ) ، من السجل / ٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٥٣ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - الفرمان رقم / ٢٦ / ، تاريخ الفرمان (١٢٠٣ هـ) ، من السجل / ٢١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) - الفرمان رقم / ٣٤٢ / ، تاريخ الفرمان (١١٦٢ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٣٤ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٤) - الفرمان رقم / ٢٧٣ / ، تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٤٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٥٦٢.

وتجددت في عهد السلطان محمد الرابع ١٠٥٨ – ١٠٩٩ هـ / ١٦٤٨ – ١٦٨٧ م بفضل السفير الهولندي (جوستينوس كولير) وضعت هذه الامتيازات عام ١٠٩١ هـ / ١٦٨٠ م، أسس العلاقات السياسية والاقتصادية بين هولندا والسلطنة العثمانية.

وكانت بداية العلاقات الدبلوماسية عندما أرسلت هولندا بعثة برئاسة (كورنوليس هاغا) عام١٠٢١ هـ / ١٦١٢ م، وتألفت البعثة المذكورة من اثني عشر شخصاً من بينهم (كورنوليس باو)، والذي أصبح فيما بعد قنصلاً في حلب، و(أندريه سونيدرهوف) الذي أصبح مستشار السفارة الهولندية حتى وفاته عام ١٠٢٦ هـ / ١٦١٧ م. وكانت مهمة البعثة إطلاق سراح بعض الهولنديين المحتجزين من قبل السلطات العثمانية، والحصول على الامتيازات نفسها التي حصل عليها البنادقة والفرنسيون والإنكليز للتجار الهولنديين.

ورغم المعارضة الدبلوماسية من الفرنسيين والبنادقة، فقد حقق (هاغا) مطالبه، وذلك بفضل المساعدة المهمة من خليل باشا الذي كان يشغل وظيفة كبير مربي طيور الباز في الديوان العثماني.

أقام (كورنوليس هاغا) بعد ذلك أكثر من / ٢٥ / عام سفيراً في الديوان العثماني في إستانبول، ووضع أسس العلاقات بين هولندا والسلطنة العثمانية[١].

وكان أول مبنى لسفارة هولندا في إستانبول يقع في شارع حسين آغا ، وقد أقام فيه السفير الهولندي كورنوليس هاغا، وفيما بعد أقام السفراء الهولنديون في حي بيرا، وكان يدعى الشارع الكبير. أما في أيام السفير (جوستينوس كولير) ١٠٩٣ هـ /١٦٨٢م ، فقد كانت السفارة في زاوية شارع تومتون في موقع القصر الهولندي الحالي نفسه الذي بني عام ١٢٥٤ هـ / ١٨٣٨ م ، ويضم الآن السفارة العامة لهولندا[٢].

وأخيراً كان ممثل هولندا يعين من قبل الجمعية العمومية فيها ، وكان مكلفاً بالحفاظ على الامتيازات وفي تثبيت أحكام القناصل ، وكان عليه أن يقدم الهدايا والهبات ، وأن يتحمل النفقات التي يمكن أن تتأتى من ذلك[٣].

---

(١)- المدرس: المرجع السابق ، ص ٣٣.

(٢)- المدرس: المرجع نفسه، ص ٣٦.

(٣)- الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٥٦٢.

وفيما يلي جدول بأسماء السفراء والممثلين الهولنديين لدى الباب العالي ما بين ١٠٢٣ – ١١٣٨ هـ / ١٦١٤ – ١٧٢٥ م:

الدبلوماسي	التاريخ هـ / م	السيرة الذاتية
كورنوليس هاغا	١٠٢٣ –١٠٤٨هـ ١٦١٤ – ١٦٣٨م	أول سفير لدى الباب العالي، حصل على توقيع الامتيازات بعد أشهر قليلة من وصوله
هندريك كوبس	١٠٤٨–١٠٥٧ هـ ١٦٣٨ – ١٦٤٧م	وصل إلى إستانبول حوالي ١٦٢٨ م ،وأصبح قائماً بالأعمال عام ١٦٣٨ م حتى وفاته عام ١٦٤٧ م
ديرك كروم	١٠٥٧هـ/ ١٦٤٧ م	وصل إستانبول عام ١٦٢٥ م، وأصبح فيما بعد سكرتير السفير، وعين قائماً بالأعمال عام ١٦٤٧ م، لكنه توفي بعد أشهر
نيكولاوس جيسبريختي	١٠٥٧–١٠٦٥ هـ ١٦٤٧ – ١٦٥٤م	عمل فترة طويلة في تجارة الشرق ، وعين قائماً بالأعمال عام ١٦٤٧ م
لوفينوس وارنر	١٠٦٥–١٠٧٣ هـ ١٦٥٤ – ١٦٦٢م	وصل إلى إستانبول عام ١٦٤٤ م ،وعين سفيراً عام ١٦٥٤ م
جويسي كروك	١٠٧٨هـ/١٦٦٧م	توفي في طريقه قبل أن يصل إلى إستانبول
جوستينوس كولير	١٠٧٨–١٠٩٤ هـ ١٦٦٧ – ١٦٨٢م	عين سفيراً عام ١٦٦٧ م، وصل إلى إستانبول/ ٢٥ / أيار / ١٦٦٨ م لتجديد معاهدة الامتيازات ١٦٨٠ م
جاكوبوس كولير	١٠٩٦–١١٣٨هـ ١٦٨٤ – ١٧٢٥م	تابع سياسة حماية التجارة الهولندية التي بدأها والده قبله[١]

وأخيراً مما تقدم يلاحظ أن السفراء الأوروبيين كانوا على رأس جالياتهم الأوروبية في إستانبول عاصمة الدولة العثمانية. وكان السفراء يمثلون دولهم لدى الباب العالي ،ويحافظون على مصالح رعاياهم ضمن أراضي السلطنة. وكذلك يغتنمون كل فرصة للحصول على امتيازات جديدة لدولهم ورعاياهم. وإن القناصل في حلب مع الجاليات والرعايا والحمايات التابعين لهم ، يرتبطون بطريقة أو بأخرى بسفرائهم في إستانبول.

وكان للعلاقات الشخصية التي تربط هؤلاء السفراء بالديوان السلطاني دور كبير في تحقيق أهدافهم ومآربهم. ونسوق مثالاًعلى ذلك كيف أسهم خليل باشا الموظف في الديوان السلطاني في حصول سفير هولندا كورنوليس هاغا على امتيازات سياسية واقتصادية من الباب العالي. وكما يلاحظ أن طبيعة العلاقات السياسية للدول الأوروبية مع السلطنة العثمانية كانت تؤثر على عمل هؤلاء السفراء ، فكثيراً ما كان يهان

(١)- المدرس: المرجع السابق ، ص ٣٦.

سفراء في الديوان السلطاني عندما تكون دولتهم في حالة حرب أو توتر سياسي مع الباب العالي، مثلما حصل مع سفير البندقية عند هجوم العثمانيين على قبرص ٩٧٩ هـ / ١٥٧١ م، وكانت تابعة للبندقية ، فقد سجن السفير، وتعرض للإهانة. وفي سنة ١٠٤٧ هـ / ١٦٣٧ م سجن السفير البندقي لويجي كونتاريني في قلعة الأبراج السبعة في إستانبول.

القناصل الأوروبيون في ولاية حلب:

عقدت الدول الأوروبية في القرن السادس عشر الميلادي في إستانبول اتفاقيات مع السلطنة العثمانية، لتأسيس قنصليات أوروبية في بعض المرافئ والمدن التجارية الداخلية للسلطنة العثمانية لتنشيط الحركة التجارية. ومدينة حلب المشهورة بنشاطها التجاري الدولي كنقطة عبور استثنائية أمام كميات السلع الهائلة المختلفة ، التي تمر عبرها من الأسواق الشرقية والغربية ، كانت المدينة الأولى التي تم افتتاح قنصليات أوروبية فيها في الربع الأخير من القرن السادس عشر الميلادي(١). ومنذ أن أخذت الدولة العثمانية بنظام التمثيل الدبلوماسي، كان القناصل لا يتبعون في العادة وزراء الخارجية الفرنسية أو الإنكليزية أو غيرها ، وإنما كانوا يتبعون رؤساء بعثات دولهم في إستانبول. وكان عملهم في الدولة العثمانية مقصوراً في بداية الأمر على الشؤون التجارية وتعهد مصالح رعايا دولهم والتأشير على جوازات السفر وغير ذلك.

ولم يكن لهم اختصاص سياسي، ثم أصبحوا بمرور الزمن بإيعاز من رؤساء البعثات الدبلوماسية في إستانبول، يمارسون النشاط السياسي أو الضغط على الولاة العثمانيين.

والقناصل الأوروبيون نوعان:

١- **قناصل مبعوثون:** (Missi) وهم الذين تبعث بهم الدولة لتولي شؤونها القنصلية في دولة أخرى، وهم من موظفي الدولة التي تبعث بهم ومن رعاياها، ويتقاضون مرتبات عن عملهم القنصلي ، ولذا فليس لهم أن يعملوا بأية مهمة أخرى أو بأي عمل تجاري خاص شأن باقي الموظفين، ولذا يطلق عليهم أيضاً (cansuls de carriere) للدلالة على تخصصهم وانقطاعهم للأعمال القنصلية (وهم من سوف يتم الحديث عنهم فيما بعد).

٢- **القناصل المختارون:** (Elecli) تعينهم الدولة من بين الأشخاص المقيمين في الجهة التي ترغب أن يكون لها فيها تمثيل قنصلي ،وهم من رعايا الدولة التي تختارهم ، كما يجوز أن تختارهم من رعايا الدولة التي يؤدون فيها مهمتهم أو من رعايا دولة ثالثة.

---

(١)- سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٧٤.

ولا يعد القناصل المختارون موظفين في الدولة التي يمثلون مصالحها ، وإنما مجرد وكلاء عنها في الشؤون التي تعهد إليهم ، لذلك لهم الحق ، على خلاف القناصل المبعوثين ، في الاشتغال بالأعمال الخاصة من تجارة ومهن حرة وخلافها إلى جانب عملهم القنصلي. وهم لا يتقاضون عادة مرتبات من الدولة التي تختارهم، ويطلق عليهم في الوقت الحاضر القناصل الفخريون (CONSVIS HOMOIDIE)[1].

وترتبط سلطة القناصل وازديادها بنسبة تبادل حجم المبادلات التجارية ، ولذلك استغل القناصل جميع الظروف لتوسيع الامتيازات التي نالتها حكوماتهم من الباب العالي ، وبذلك تحولوا إلى عملاء سياسيين، فضلاً عن كونهم عملاء اقتصاديين[2].

وأهم الدول الأوروبية التي افتتحت قنصليات لها في حلب ما بين ٩٥٥- ١٠١٦ هـ / ١٥٤٨ – ١٦٠٧ م هي:

اسم القنصلية	العام هـ / م	المكان في حلب.
القنصلية البندقية	٩٥٥ هـ/١٥٤٨ م	خان النحاسين.
القنصلية الفرنسية	٩٧٠ هـ / ١٥٦٢ م	في خان الجمرك، وكان تجار مرسيلية يختارون القنصل ويصادق الملك على تعيينه.
القنصلية الإنكليزية	٩٩١ هـ / ١٥٨٣ م	في خان الجمرك، ثم في خان البرغل، وافتتحت القنصلية بعد تشكيل شركة الليفانت.
القنصلية الهولندية	١٠١٦هـ/ ١٦٠٧ م	ويلاحظ أن هولندا افتتحت قنصليتها في حلب قبل أن تفتتح مثيلتها في العاصمة العثمانية[3].

وقد شجعت الدولة العثمانية الدول الأوروبية على إرسال رعاياها للإقامة والعمل في أراضي السلطنة ، وتعهدت بتوفير الحماية للجهاز الإداري العامل في القنصليات الأوروبية المقيمة في حلب ، من خلال صدور فرمان سلطاني يتعهد فيه السلطان العثماني ، بحماية وصيانة وكلاء القناصل الأجانب المعتمدين وتجارهم والعاملين معهم من المستخدمين في قنصليات حلب ، وقد صدر هذا الفرمان بناءً على شكوى تقدم بها وكيل التجار الأجانب إلى الباب العالي وهي أحوال المعتمدين لدى السلطنة من قناصل وتراجمتهم وتجارهم، فهم يعانون من أوضاع سيئة رغم حماية الدولة العلية لهم[4].

---

(١) - الشناوي: المرجع السابق ، ص ٧٢١.

(٢)- حميدة: محافظة حلب ، المرجع السابق ، ص ٤٦.

(٣)- هلال ، فؤاد: حلب القديمة والحديثة ، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٦ م ، ص ١١١.

(٤)- الفرمان رقم / ٣١ / ، تاريخ الفرمان (١٢٠٨ هـ) ، من السجل / ٢٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٣ – ٢٤ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وفيما يلي تعريف بقناصل الدول الأوروبية:

قناصل البندقية: سارعت جمهورية البندقية إلى افتتاح قنصلية لها في حلب للإشراف على تجارة رعاياها، حيث قرر المجلس الكبير ذلك سنة ٩٥٥ هـ / ١٥٤٨ م، وظلت القنصلية تمارس عملها حتى عام ١٠٨٦ هـ / ١٦٧٥ م، وكانت تشغل المركز الأول بين القنصليات الأوروبية الأخرى، وذلك بفضل أقدمية تجار البندقية.

وما بين عامي ١٠٨٦- ١١٧٦ هـ / ١٦٧٥ - ١٧٦٢ م كان للبنادقة عملاء في حلب ،دون أن تكون لهم صفة التمثيل الدبلوماسي القنصلي ، لكن منذ أن نشط التبادل التجاري بين فارس والهند، وفتح البحر الأسود للملاحة ، فإن أملاً جديداً قد بعث في نفوس البنادقة بالعودة إلى تجارة فعالة في بلاد الشام، ولهذا السبب صدر القرار ١١٧٦ هـ / ١٧٦٢ م بإعادة قنصلية حلب ، تحت اسم " القنصلية البندقية العامة في سورية وفلسطين " وظلت قائمة حتى سقوط البندقية عام ١٢١٢ هـ / ١٧٩٧ م(١).

وتراجع التمثيل الدبلوماسي البندقي في حلب ما بين عامي ١٠٨٦-١١٧٦ هـ / ١٦٧٥ - ١٧٦٢ م بسبب العلاقات المتوترة بين السلطنة العثمانية والبندقية ، ونشوب حرب كاندية عام ١٠٧٨ هـ / ١٦٦٧ م بين الطرفين ، وفي هذه الفترة مثلت المصالح البندقية التجارية تارةً فرنسا، وتارة أخرى بريطانيا ، وتم التنويه إلى ذلك في معاهدة فرنسا مع السلطنة العثمانية عام ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م حيث نصت في أحد بنودها (أن البرتغاليين والصقليين والكاتالانيين والأنكونيين وسائر الأمم المعادية للباب العالي، والتي لا سفراء ولا قناصل ولا وكلاء لها لدى الباب العالي ، وترغب بملء إرادتها وحريتها في المجيء إلى السلطنة ، كما كانت تفعل قديماً تحت راية إمبراطور فرنسا يدفعون الرسوم الجمركية كالفرنسيين دون أن يجوز لأحد معارضتهم بشرط ألا يتعدوا حدودهم، وألا يرتكبوا ما يعبث بالأمن والراحة)(٢). وبعد انتهاء حالة التوتر بين الطرفين عادت المياه إلى مجاريها ،وتولت البندقية إدارة شؤون رعاياها بنفسها ففي عام ١١٦٨ هـ / ١٧٥٤ م وصل إلى حلب قنصل البندقية الجديد **جيرولامو بريغادي (Gerolamo Brigadi)** وكان يتبع بريغادي العائلة والخدم والمرافقون ومعهم / ٣٤ / حصاناً لنقل الأمتعة ، وكان بريغادي قبل أن يعين قنصلاً في حلب يعمل بالتجارة في قبرص، وكان شيوخ التجار الذين يمثلون المكتب المخصص لإدارة السياسة التجارية قد رأوا ضرورة إعادة فتح القنصلية البندقية بحلب ، فاقترح سفير البندقية في إستانبول اسم بريغادي كمرشح محتمل لهذه المهمة ، ووصل بريغادي قنصل البندقية الجديد إلى حلب عن طريق الإسكندرون، ومن هناك وصل إلى بيلان ،حيث توقف لمدة تسعة أيام ، ليتمكن بعدها من رؤية القلعة وقمم المآذن ،وأخيراً

نقلاً عن الصباغ: الجاليات الأوروبية

(١) - Berechet (guglielmo): Relazioni dei consoli veneti nellda sinia tonino ، ١٨٦٦ ، p ٢٠.

(٢) - معاهدة / ١٧٤٠ م / ، المرجع السابق ، البند / ٣٨ /.

وصل إلى حلب محطته الأخيرة بعد أن أمضى أياماً على ظهور الخيل، وعلى أبواب حلب استقبلته ثلاث عائلات من تجار البندقية الذين ظلوا يزاولون التجارة في حلب[1] .

وفي عام ١٢٠١ هـ / ١٧٨٦ م حدد القانون الشهير الذي وضعته بحرية البندقية التجارية ، والذي يشرح حقوق القنصل وواجباته وصفات وظائفه: فالقنصل يجب أن يكون من رعايا الجمهورية ، وأن يكون قد تجاوز الخامسة والعشرين من العمر. ومن المشهورين بالعلم والمعرفة والخبرة في ميدان التجارة ، وأن يكون قد زود بأوراق الاعتماد ، وأن يتناول طيلة مدة عمله الأجور المحددة ، حيث كانت المدة المخصصة للقنصل في الماضي سنتين، ثم أخذت تزداد حتى وصول الخلف إلى ثلاث سنوات.

وفي القانون الصادر ١١١١ هـ / ١٦٩٩م ، والقانون الصادر في ١١٢٦ هـ / ١٧١٤ م ، والقانون الصادر في ١١٣٢ هـ / ١٧١٩ م حددت بخمس سنوات ، وكان على مجلس الخبراء الخمسة أن يقوم بتسمية خلفه قبل انتهاء السنة الأخيرة بستة أشهر ، وكان على القنصل أن يعلم مجلس الشيوخ أولاً، ثم مجلس الخبراء الخمسة بذات اليوم الذي يستلم فيه عمله ، لأنه اعتباراً من هذا اليوم تبدأ السنوات الثلاث أو الخمس [2]. وكان قنصل البندقية في حلب يهتم بتنظيم حركة البضائع التي تعبر سوريا تحت علم البندقية ، وكان له معاونون هم نواب قنصل الإسكندرونة واللاذقية وطرابلس لبنان وبيروت وعكا ويافا ، وكانت إحدى أهم مشاغل نواب القنصل هؤلاء تكمن في تأمين التواصل بينهم وبين سفير البندقية في إستانبول وخصوصاً مع شيوخ التجار.

هذه الرسائل ما تزال محفوظة في أرشيف دولة البندقية ، وهي مجموعة من المغلفات معنونة " **قنصلية حلب** " وهي رسائل كتبها بريغادي ومن خلفه من القناصل ، إضافة إلى معاونيه القريبين والبعيدين نستشف من خلالها قبساً عن حياة تجار البندقية اليومية في حلب وسوريا [3].

وخلال جائحات الطاعون في حلب كان القناصل البنادقة يشرحون لرعاياهم بعناية كيفية تعقيم الطعام والماء ، وكان يتبع الطاعون الأوبئة التي تجتاح الشرق دورياً مجاعة طاحنة ، ويكون سببها غالباً سوء المحاصيل. وقد ذكر قنصل البندقية دومينيكو سيريولي **(Domenco Serioli)** في رسالة كتب فيها أن الناس يموتون جوعاً تلك الفترة، وهم يجرون أقدامهم في الأسواق ، وكذلك كان قناصل البندقية حريصين على تنفيذ بنود معاهدات الامتيازات الموقعة مع السلطنة ،فها هو القنصل البندقي ساليزيور تيزيني الذي وبخ

(١) – كوستا نيتني: المرجع السابق ، ص ٢٥٦.

(٢) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٧٦.

(٣) – كوستا نيتني: المرجع السابق ، ص ٢٥٦.

امرأة تاجر بندقي ، تدعى أنطونيا بوبولاني (Antonia Popolani) لإدارتها حانة كانت تبيع فيها الخمور ، وهي مهنة محظورة في بلاد المسلمين [١].

وأخيراً تضافرت كل العوامل في نهاية القرن الثامن عشر على إسقاط البندقية ، وتهيأت الجمهورية للدمار، فلم تفعل مدافع نابليون بونابرت سوى أن كانت لها الضربة القاضية ، وحين نزل بونابرت في إيطاليا سنة ١٢٠٩هـ / ١٧٩٦م أصبحت أرض البندقية مسرحاً للصراع بين الفرنسيين والنمساويين [٢].

وبعد انتهاء تلك الحروب دخلت البندقية ضمن الوحدة الإيطالية ، وأكملت إيطاليا مسيرة البندقية بإقامة علاقات سياسية تجارية مع سورية. ففي سنة ١٢١١هـ / ١٧٩٧م طلب المقيم العام للملة المسيحية لجمهورية إيطاليا المقيم بالأستانة السيد فرنقو فوسفاني تعيين قنصل جديد لإيطاليا في حلب ، ليقوم بأعمال القنصلية لحكومة إيطاليا في منطقتي يافا واسكندرون ،بعد أن وافى الأجل القنصل السابق ، ويطلب السفير الإيطالي الموافقة على تعيين المدعو حوره أنطوان مارينوا مارا قنصلاً لحكومة إيطاليا [٣].

وبناءً على ذلك فقد صدر فرمان سلطاني من الباب العالي بتعيين قنصل جديد ، وهو حوره أنطون مارينوا مارا بدل القنصل المتوفى ، وإعطاء القنصل الجديد جميع الامتيازات التي أعطيت لأمثاله [٤].

القناصل الفرنسيون: ظلت فرنسا تسير متخبطة في إدارتها لجالياتها في بلاد الشام أكثر من قرن ، إلى أن صدر أمرا البحرية الفرنسية ١٠٩٢ – ١٠٩٧ هـ / ١٦٨١ – ١٦٨٥ م ، اللذان وضعا الأسس الرئيسة لإدارة الإسكلات والتنظيم القنصلي. ووظائف القناصل وعلاقاتهم مع الأمة الفرنسية ، ولقد استفيد في وضع تلك القواعد من تشريعات الأمم الأخرى وتجاربها ، ومن تجارب القناصل والتجار وآرائهم [٥].

أصبح القنصل بالنسبة للتجار هو ممثل السلطة الملكية ، والقاضي ، والحامي ، والدليل ، وعليه أن ينفذ الأوامر والتنظيمات التي ترده من الوطن وأن ينقلها إلى مجلس الأمة ، عن طريق قراءته لها ، ثم يعلنها في مستشاريه القنصلية ، وكان مكلفاً بذلك، شأنه في ذلك شأن قناصل جميع الدول ، بأن يلزم ربابنة السفن وأصحابها باتباع القواعد الخاصة بالملاحة والشحن والتفريغ ، وكان مسؤولاً عن الأمن والنظام بين التجار ، وفي حالة ظهور سلوك سيء يظهر من بعضهم ، فإن القنصل باستطاعته أن يبقيهم محجوزين في بيوتهم ،

---

(١) – كوستانيتي: المرجع السابق ، ص ٢٥٨.

(٢)– ديل: المرجع السابق ، ص ٢٣٦.

(٣)– الفرمان رقم / ٦٧ / ، تاريخ الفرمان (١٢٠٩ هـ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣٦ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٤)– الفرمان رقم / ٦٨ / ، تاريخ الفرمان (١٢٠٩ هـ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣٦ – ٣٧ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥)- D Arvieux: Memoires du chevlier D، Arvieux Extradinaire alaporte consul Alep dalege tomes p ٣١٩.

وأن يفرض عليهم الغرامات. وفي الحالات الخطرة ، يمكنه أن يجبرهم بموافقة نواب الأمة على العودة إلى فرنسا.

وكما هو حال قنصل البندقية وإنكلترا وهولندا وغيرهم كان القنصل الفرنسي قاضياً للتجار، ولا يجوز للقنصل أثناء القيام بعمله القضائي إلا ومعه نواب الأمة ، وأربعة من وجهاء التجارة. ومن الصعوبات التي كان يصطدم بها القنصل أثناء عمله القضائي رفض الشهود الإدلاء بشهاداتهم ، ومن ثم صدر أمر في ١١١٤ هـ / ١٧٠٢ م أعطى القناصل حق تغريم هؤلاء بعشرين ليرة في حالة النزاع بين القناصل والتجار، فإن على الطرفين الرجوع إلى محكمة أميرالة مرسيلية [١].

وكان القناصل الفرنسيون في ولاية حلب يشرفون على أمور رعاياهم في البلاد السورية كافة ، حتى أن فرنسا لاحظت عام ١٠٢٤ هـ / ١٦١٥ م أن قنصلها في حلب لم يعد يستطيع أن يقوم بالمهمة منفرداً ، فأقام الملك لويس الثالث عشر قنصلاً آخر لفرنسا في مدينة صيدا ، ويذكر الرحالة شارل رو (Charles roux) أن حلب كانت طريقاً للمراسلات ولنقل المعلومات والأخبار، فكان قنصل فرنسا في حلب يوصل الرسائل الآتية من الديوان في فرنسا إلى ممثليه في بلاد فارس والبصرة وبالعكس كانت ترسل الرسائل والمعلومات إلى قصر فرساي (Versailles) وبشكل خاص بين عامي ١١٤٣ – ١١٦٩ هـ /١٧٣٠–١٧٥٥م تاريخ الحرب بين الأتراك والفرس [٢].

وإذا حدث أن القنصل أو التجار الفرنسيين اختلفوا أو اختصموا مع قناصل أو تجار دولة أخرى مسيحية، يسمح للخصمين بناءً على قبولهما وطلبهما برفع القضية إلى سفراء دولتي الخصمين لدى الباب العالي، مادام المدعي والمدعى عليه لا يرضيان برفعها إلى الباشوات والقضاة والضباط ومأموري الجمارك [٣]. وكذلك كان القنصل مسؤولاً عن أموال رعاياه المتوفين ، وإذا مات فرنسي فمتروكاته تسلم إلى المكلفين بتنفيذ وصيته من دون أن يكون لأحد حق التدخل، وإذا مات ولم يوص فتسلم تركته إلى مواطنيه بواسطة القنصل [٤]. وإذا ارتكب فرنسي أو تابع لحكومة فرنسا جريمة قتل أو غيرها من الجرائم، واقتضى وقوف المحاكم عليها فالقضاة والمأمورون العثمانيون لا يسوغ لهم مباشرة رؤيتها إلا بحضور السفراء والقناصل، أو من ناب عنهم حيث وجدوا [٥].

---

(١) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٠١.

(٢) – أنطاكي: المرجع السابق ، ص ٢٨٠.

(٣) – معاهدة / ١٧٤٠ م/: المرجع السابق ، البند / ٥٢ /.

(٤)– المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه ، البند/ ٢٢ /.

(٥)– المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه ، البند / ٦٥ /.

وكذلك سعت السلطنة من خلال معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م لتوفير الراحة ،فسارعت لتأمين مساكن القناصل، فسمحت لهم باستخدام اليسقجية الذين يريدون[١]. وعندما ترسل الحكومة الفرنسية بأناس جيدي الإدارة لتولي الشؤون عوضاً عن قناصلها المقيمين في الإسكلات فلا يعارض أحد بشأن ذلك، ويكونون معفيين من أداء الضرائب الاختيارية المعروفة بالتكاليف العرفية[٢].وأنه في الحالة التي يقيم بها أحد دعوى على القناصل المعينين لملاحظة أعمال التجار لا يسجن القناصل ولا تختم محلاتهم، وترسل دعواهم إلى الباب العالي[٣].

وكذلك لقناصل فرنسا الموجودين في المدن التجارية حق التقدم على سائر القناصل لدى الباب العالي[٤].

وأحياناً كان يتم تجديد ولاية قنصل ما مثلما حصل عندما تقدم السفير الفرنسي بالآستانة شو اليرده سينيريه بعريضة ، يسترحم فيها تمديد ولاية القنصل بترطوما إدارة أمور الطائفة المسيحية الفرنسية في حلب وتجارها في الموانئ المجاورة، ولذلك صدر فرمان سلطاني بالتجديد للقنصل المذكور وإعطائه الامتيازات الخاصة بالقناصل ، وإعفائه من الرسوم المالية والجمركية فيما يخص أشياءه ومأكولاته ومشروباته وذخيرته الواردة عن طريق الموانئ [٥].

وكان السفير الفرنسي يتدخل عندما تريد فرنسا تعيين قنصل ، كما حدث عندما طلب السفير أوبرو دوبانه تعيين شودولو قنصلاً لجمهورية فرنسا في حلب بعد ترشيح الجمهورية له لهذا المنصب ، ويطلب السفير الموافقة على تعيين القنصل الجديد بدل القنصل المعزول من أجل تسيير الأعمال ، ومصالح تجار فرنسا في حلب الذين يقصدون حلب وموانئها للتجارة[٦].

وبناءً على طلب السفير الفرنسي المذكور صدر فرمان سلطاني بتعيين شودولو قنصلاً لفرنسا في حلب، وإعطائه الامتيازات المطلوبة للإشراف على التجار الإفرنج[٧].

---

(١)- المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع السابق ، البند / ٥٠ /.

(٢)- المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه ، البند / ٢٥ /.

(٣)- المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه ، البند / ١٦ /.

(٤)- المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه ، البند / ١٨ /.

(٥)- الفرمان رقم / ٢١٨ / تاريخ الفرمان (١١٨٣ هـ) ، من السجل / ٨ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٦ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٦)- الفرمان رقم / ٥١ / تاريخ الفرمان (١٢١١ هـ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٧)- الفرمان رقم / ٥٢ / تاريخ الفرمان (١٢١١ هـ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٩ – ٣٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

وكان القنصل أحياناً يقوم بدور الكفيل عندما يريد أحد التجار الفرنسيين السفر إلى مكان آخر غير مكان إقامته ، وقد أقام السفير أو القنصل نفسه كفيلاً لطالب السفر، فلا يجوز لأحد تأخير سفره بحجة إجباره على دفع ديونه [(١)].

- نفقات القناصل الفرنسيين: لقد خصص لهم رسم (٢%) على البضائع الصادرة من أسكلته لسد حاجاتــه. وفي عام ١١٠٦ هــ / ١٦٩٤ م صدر قرار ليفصل تلك النفقات ،وكانت المرتبات الشخصية للقنصل في حلب / ٣٥٠٠ / ليرة، وفي سنة ١١٢٢ هــ / ١٧١٠ م أرسل قنصل حلب الذي عين لهم / ٨٥٠٠ / ليرة لنفقات قنصليته إلى الغرفة حساباً بنفقاته ، ووصل إلى / ١١٧٤٢ / ليرة، منها / ٩١٩٨ / ليرة نفقات عادية ، وهذا يرجع إلى أن القنصل الفرنسي كان يريد أن يظهر بمظهر متميز أمام القناصل الآخرين [(٢)].

وفيما يلي قائمة بأسماء قناصل فرنسا في ولاية حلب خلال القرن الثامن عشــر ١١١٢- ١٢١٥هــــ /١٧٠٠-١٨٠٠ م

رقم	اسم القنصل	تاريخ عمله هــ / م	ملاحظات
١	شامبون	١١٠٤ - ١١٠٩ هــ / ١٦٩٢ - ١٦٩٧ م	
٢	بالان	١١١٠ - ١١١٩ هــ / ١٦٩٨ - ١٧٠٧ م	
٣	غسباردي بيليران	١١٣٥ - ١١٤٣ هــ / ١٧٢٢ - ١٧٣٠ م	
٤	جان جاك دي مونهيلو	١١٤٣ - ١١٤٦ هــ / ١٧٣٠ - ١٧٣٣ م	
٥	هونوره غور	١١٤٦ - ١١٤٨ هــ / ١٧٣٣ - ١٧٣٥ م	
٦	ليون دي لان	١١٤٨ - ١١٥٥ هــ / ١٧٣٥ - ١٧٤٢ م	
٧	مرزف ارازي	١١٥٥ - ١١٥٨ هــ / ١٧٤٢ - ١٧٤٥ م	(وكيل قنصل)
٨	بارتملي أوبرجي	١١٥٨ - ١١٦١ هــ / ١٧٤٥ - ١٧٤٧ م	
٩	فرانسوا دي لان	١١٦١ هــ / ١٧٤٧ م	
١٠	ل. دوفين	١١٦١ هــ / ١٧٤٧ م	
١١	استيان	١١٦٢ هــ / ١٧٤٨ م	(وكيل قنصل)
١٢	جان باتيست غويان	١١٦٣ هــ / ١٧٤٩ م	
١٣	بيار توما	١١٦٤ - ١١٨٣ هــ / ١٧٥٠ - ١٧٦٩ م	
١٤	شودولو	١٢١٢ هــ / ١٧٩٨ م	[(٣)]

---

(١)- معاهدة / ١٧٤٠ م/: المرجع السابق، البند / ٦٩ /.

(٢)- الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٦٠٣.

(٣) - حاولت جمع أسماء قناصل فرنسا في ولاية حلب من مصادر ومراجع كثيرة ، لذلك تعذر كتابة مرجع واحد فقط.

قناصل إنكلترا: دخلت إنكلترا ميدان تجارة الشرق متأخرة نسبياً عن فرنسا والبندقية ، إلا أنه منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي شرعت إنكلترا توجه أنظارها إلى حلب ، وحصلت على امتيازاتها من السلطنة العثمانية كغيرها من الدول التي سبقتها كالبندقية وفرنسا. وعينت ريتشارد فوستر ليكون أول قنصل للأمة الإنكليزية في نواحي حلب ودمشق وعمان وطرابلس والقدس ، وجعلت مقر إقامته في البدء طرابلس ، إلا أنه ما لبث أن انتقل إلى حلب، وأقام في خان البرغل ،ثم تحول عنه مع الجالية إلى خان الجمرك [١].

في البداية كان انتخاب قناصل الإنكليز في حلب من قبل شركة التجارة الشرقية **(الليفانت)** بين عامي ٩٩١ – ١١٥٣ هـ /١٥٨٣–١٧٤٠م بأمر ملكي ، لكن بدءاً من عام ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م تم تعيين القنصل من قبل وزارة الخارجية البريطانية [٢]. وقد سمح للقناصل الإنكليز في البداية بالمتاجرة لحسابهم الخاص. كما حصل مع كل من قناصل البندقية وفرنسا. لكن منذ عام ١٠٣٤ هـ /١٦٢٤م منعوا من ذلك، وبقي القرار ساري المفعول حتى نهاية وجود الشركة عام ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م.

وفي سنة ١١١٣ هـ / ١٧٠١ م استدعي القنصل هيستينكس من حلب لأنه تاجر خلافاً للقوانين ، وكانت جميع تعيينات القناصل تجري بالاسم، ولمدة محدودة من السنين ، تتراوح بين /٣–٥/ سنوات. وقد استدعي بعض القناصل ، أو حل محلهم آخرون لأن مدتهم قد انتهت. وكان من حق الشركة أن تعزل أي قنصل في أي وقت لسوء تصرفه. وحدث هذا الأمر عندما استدعي القنصل (purnell) في سنة ١١٣٩هـ / ١٧٢٦ م من قنصلية حلب. وكذلك استدعي القنصل (kinlach) في عام ١١٨٠ هـ / ١٧٦٦ م [٣].

وعندما يغيب قنصل أويترك عمله ، فإنه يلجأ في هذه الحالة إلى السفير الإنكليزي في الآستانة الذي بدوره يعود إلى الباب العالي ، كما حصل عندما قام قنصل حلب الإنكليزي المدعو ستمارسل الذي ترك عمله. فطلب السفير الإنكليزي تعيين وكيل قنصل من أجل تسيير أمور المصلحة التجارية ومشاهداتها ، فأصدر الباب العالي أمراً بتوكيل وتنصيب وكيل قنصل من أحد رؤوس التجار الأمينين منهم في حلب ، ريثما يتم وصول القنصل الأصلي دون اعتراض من أحد ويطلب حمايته وصيانته [٤].

لقد كان القنصل الإنكليزي على رأس الجالية الإنكليزية يمثلها بكل مظهر من مظاهر حياتها ، وهو حاميها والمدافع عنها والقاضي في الخصومات بين أفرادها بموجب الامتيازات وقوانين إنكلترا والعرف.

---

(١)- SANDEROEN (George): the travels of ghon sanderson in the levant edited.
نقلاً عن الصباغ: الجاليات الأوروبية
par by sir William Foster London halkluyt society ١٩٣١ p: ١٦١ - ١٦٨.

(٢)- سورمايان: المرجع السابق ، ص ٤٠٢ – ٤٠٣.

(٣) - Wood: p. ٢١٨ – ٢١٩.

(٤)- الفرمان رقم / ٢٦ / تاريخ الفرمان (١٢٠٨ هـ) ، من السجل / ٢٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وفي عريضة مقدمه من السفير الإنكليزي في الآستانة لدى الباب العالي ، وطلب السفير المذكور تحديد وحصر صلاحية القناصل والمترجمين والمساعدين المشرفين على أمور الجالية الإنكليزية في حلب ، بالنظر فقط في المعاملات التي تقل فقط عن أربعة آلاف أقجة وما يتجاوز ذلك يرفع إلى الآستانة [1].

كما كان على القنصل الإنكليزي ضمان احترام الحقوق التي نالها الإنكليز في الاتفاقيات مع الدولة العثمانية ، وتنفيذ أوامر الشركة وقراراتها والقضاء على سوء الاستعمال ، مثل استيراد النقد المزيف ، وكان القنصل مسؤولاً عن المحافظة على النظام الحسن بين رجاله والفصل في الخصومات بينهم. وكان يحاول إصلاح أي مواطن منحرف ، وإذا لم يرعو فعليه إرساله إلى وطنه. وإذا ما رأى القنصل ضرورة فرض ضريبة ما على التجار ، أو صرف مبلغ من مال الشركة ، أو الإقدام على عمل مهم فإنه كان عليه أن يدعو الجالية كلها إلى اجتماع عام ، ولا يستطيع التصرف من نفسه.

ولقد طلب إلى القنصل الاحتفاظ بالسجلات والأوراق الخاصة بأي رجل إنكليزي يموت في حدود قنصليته ، والتأكد من أن ثروته قد عادت فعلاً إلى ورثته الحقيقيين [2].

وصدر من الباب العالي أمر سلطاني يقضي بتعيين وكيل قنصل المدعو جان بادقربدلاً من وكيل القنصل الإنكليزي المتوفى ميكائيل دوزين ، وذلك بناءً على طلب السفير الإنكليزي بوخان اسميد من أجل ادارة مصالح وأمور التجار الإنكليز ، اضافة لمساعدته بما يتعلق بأعمال القنصلية ، ويتوجب حمايته وعدم التعرض اليه [3].

---

(١)- الفرمان رقم / ٣٦١ / تاريخ الفرمان (١١٥٤ هـ) ، من السجل / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٨، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - Wood: p. ٢١٩.

(٣) - الفرمان رقم / ١٦٠ / تاريخ الفرمان (١٢١٣ هـ) ، من السجل / ٢٧ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١١٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وفيما يلي قائمة بأسماء قناصل إنكلترا في حلب خلال القرن الثامن عشر ١١١٢- ١٢١٥هـ / ١٧٠٠ – ١٨٠٠ م.

الرقم	العام هـ / م	اسم القنصل
١	١١١٣ هـ / ١٧٠١م	جورج براندون
٢	١١١٩ هـ / ١٧٠٧م	ويليام بلكينغتون
٣	١١٢٩ هـ / ١٧١٦م	جون برونل
٤	١١٤٢ هـ / ١٧٢٩م	نيفل كوكس – وليام كوبر ر. ستراتون – وليام فيزوف
٥	١١٥٩ هـ / ١٧٤٦م	آرثر بولاند
٦	١١٦٥ هـ / ١٧٥١م	الكسندر بروموند
٧	١١٧٢ هـ / ١٧٥٨م	فرانسز براون
٨	١١٧٣ هـ / ١٧٥٩م	الكسندر براوند
٩	١١٧٥ هـ / ١٧٦١م	ويليام كلارك
١٠	١١٧٩ هـ / ١٧٦٥م	هنري بريسلو
١١	١١٨٤ هـ / ١٧٧٠م	كلارانس سميث
١٢	١١٨٥ هـ / ١٧٧١م	جون أبوث
١٣	١١٩٨ هـ / ١٧٨٣م	ديفيد هاريس
١٤	١١٩٩ هـ / ١٧٨٤م	تشارلز سميث
١٥	١٢٠٣ هـ / ١٧٨٧م	ديفيزين
١٦	١٢٠٧-١٢١٣ هـ /١٧٩٢م – ١٧٩٨م	شاغر
١٧	١٢١٤ هـ / ١٧٩٩م	جون باركر[١]

قناصل هولندا: قبل تسمية قنصل لهولندا في حلب ، كان التجار الهولنديون مجبرين على وضع أنفسهم تحت حماية فرنسية أو إنكليزية ليستطيعوا العمل بحرية ، وإن الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا عام ٩٤٢ هـ /١٥٣٥م . وجددت ٩٨٩- ١٠٠٦ هـ/ ١٥٨١- ١٥٩٧ م تتيح للدول التي لم توقع على المعاهدة مع السلطنة العثمانية إمكانية الإبحار تحت العلم الفرنسي ، ومنحت السلطنة الامتيازات لإنكلترا ١٠١٠-١٠١٦ هـ / ١٦٠١ – ١٦٠٧ م ولفرنسا ١٠١٣ هـ / ١٦٠٤ م، وقد أكدت لكل منهما الحق

(١) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٤٠٢.

بحماية الرعايا الهولنديين. وفي عام ١٦٠٧ م قرر المجلس الأعلى لممثلي المقاطعات الهولندية الطلب إلى الوكيل التجاري أيرنوت دوفاله ، أن يقوم بعمل قنصل لحساب التجار الهولنديين المقيمين في حلب.

لقد كان أول قنصل رسمي لهولندا يعين في بلاد المشرق . وبالقرار الذي اتخذه مجلس الطبقات في١٠١٧ هـ / ١٦٠٨ م، وفيه يؤكد منح مهمة القنصل إلى أيرنوت دوفاله [١]، فلقد كان للتجار الهولنديين الحق بتسمية قنصل ، رغم عدم توقيعهم معاهدات الامتياز مع السلطنة العثمانية ، وبفضل الامتيازات التي حصل عليها السفير الهولندي في إستانبول كورنو ليس هاغا، والتي تجددت في عهد السلطان مراد الرابع بفضل السفير الهولندي جوستينوس كولير، وضعت هذه الامتيازات أسس العلاقات السياسية والاقتصادية بين هولندا والسلطنة العثمانية ، ولهم سلطات قانونية وإدارية على التجار وبلادهم التي يتبعون إليها . كما لهم الحق في الفصل بين النزاعات وترؤس المحاكم الخاصة التي تنظر في النزاع بين رعاياهم ورعايا مختلف الدول . كما يقومون بجباية الرسوم حسب قيمة البضائع التي يتاجر بها رعاياهم في الأسواق العثمانية، ويهتمون بإدارة ومتابعة تجارة التجار المتوفين ، وهكذا يصبح القنصل الهولندي محور الجالية كما يعد في الوقت نفسه ، من قبل السلطات العثمانية الشخص الأول المسؤول عن تصرف مواطنيه . ومنذ عام ١٠٢١ هـ / ١٦١٢ م عين عدد من القناصل الهولنديين في جميع أرجاء السلطنة [٢] . وأول قنصلية هولندية بعد نيل الامتيازات كانت للقنصل كورنوليس باو في حلب ١٠٢١ هـ / ١٦١٢ م ، فتحت مع مجيء سفارة كورنوليس هاغا عام ١٠٢٠ هـ / ١٦١١ م ، وقد وافق مجلس الطبقات في ٢٦ تشرين الأول / ١٦١٢ م على تسمية القنصل باو قنصلاً عاماً لسورية وفلسطين وقبرص ، وكانت القنصليات كلها تحت إمرته ، وفي عام ١٠٢٢ هـ/ ١٦١٣ م اختار باو نائب قنصل في الإسكندرونة .

إن جميع القناصل الذين عينهم السفير هاغا ، عدا قناصل حلب وتونس والجزائر، تم اختيارهم من مجلس الطبقات للدولة ، وهذا ما سبب أحياناً نزاعاً حول صلاحيات القنصل والسفير ، والتي لا تحسم إلا بفرمان من مجلس الطبقات حول القنصليات الذي صدر عام ١٠٨٦ هـ / ١٦٧٥ م . ولقد قدم توزع القنصليات خدمات جمة للتجارة الهولندية ، وكانت قنصلية حلب المركز الرئيس خلال النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي [٣] . وبعد ذلك بسبب تراجع التجارة الهولندية وضعت الجالية الهولندية في حلب تحت حماية قناصل الدول الأخرى مثل فرنسا أو إنكلترا، فها هو ذا القنصل الفرنسي دارفيو عام ١٠٩١ هـ / ١٦٨٠ م ، يذكر أن القنصلية الهولندية لم تنفصل عن فرنسا مدة عشرين عاماً ، إلا لتوضع في فترات متقطعة بين أيدي قناصل هولنديين عندما كانت الجمعية العمومية ترى ذلك ، أو حالة الرعايا

---

(١)- المدرس : المرجع السابق ، ص ٣١ .

(٢) - المدرس :المرجع نفسه، ص ٣٥ .

(٣)- المدرس : المرجع نفسه، ص ٤١ .

الحسنة تسمح بذلك [1] . والقنصلية الهولندية بشكل مستقل كانت لا تزال تعمل حتى عام ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م، وكان القنصل الهولندي يعمل بالتجارة بينما يمتنع قناصل البندقية وفرنسا وإنكلترا عن ممارسة العمل التجاري ، غير أن القنصل الهولندي بعد عام ١١٨٦ هـ / ١٧٧٢ م كان في وضعية قناصل حلب الآخرين، بسبب منعه من ممارسة التجارة، وعين له مرتباً رسمياً [2] . وكان هناك بعض التجار الهولنديين في حلب مثل دانييل بومستر وزميله جان جاكوب وفان ليبرغن وهاندريك ابراهام هيرمان الذين كانوا جميعاً يقومون بالمهام القنصلية .

إن شركة فان هيمسكرك وماسيك وشركاه كان لهم في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وجود مزدهر في حلب، وإن مختلف أعضاء هذه الشركة كلفوا تباعاً بإدارة القنصلية منذ عام ١١٧٤ هـ /١٧٦٠ م حتى عام ١٢٤٢ هـ /١٨٢٦ م [3] .

وفيما يلي قائمة بأسماء قناصل هولندا في حلب خلال القرن الثامن عشر ١١١٢-١٢١٥ هـ / ١٧٠٠ - ١٨٠٠ م

القنصل	مدته	السيرة الذاتية
جيوفاني روش	١١٠٧-١١١٥ هـ/ ١٦٩٥ - ١٧٠٣ م	عين خازناً للقنصلية / ١٦٩٤ م / وبعد وفاة القنصل أصبح القنصل الجديد١٦٩٥م، لحلب وعكا وطرابلس الشام وقبرص
جورج براندون	١١١٥-١١١٨ هـ/ ١٧٠٣ - ١٧٠٦م	قنصل إنكلترا والأمة الهولندية تحت حمايته
ويليام بلكنغتون	١١١٩-١١٣٠ هـ/ ١٧٠٧ - ١٧١٧ م	قنصل إنكلترا والأمة الهولندية تحت حمايته
جون بروئل	١١٣٠-١١٤٠ هـ/ ١٧١٧ - ١٧٢٧ م	قنصل إنكلترا والأمة الهولندية تحت حمايته
دانييل بوميستير	١١٤٠-١١٤٦ هـ/ ١٧٢٧ - ١٧٣٣ م	كان خازناً للقنصلية الهولندية قبل أن يعين قنصلاً من قبل السفير /١٧٢٢م/، وصدق على التعيين /١٧٢٨م/
جان جاكوب فان ليبرغن	١١٤٦-١١٥٣ هـ/ ١٧٣٣ - ١٧٤٠ م	كان خازناً للقنصلية /١٧٢٨-١٧٣٣م/ وعين قنصلاً /١٥/حزيران / ١٧٣٣ .
هاندريك ابراهام هيرمان	١١٥٣-١١٦٠ هـ/ ١٧٤٠ - ١٧٤٧ م	كان خازناً للقنصلية منذ /١٧٣٣م/ وأصبح قنصلاً /١٧٤٠م/

(1) - D. Arvieux . p : ٤٨٤ .

(٢) - سورمايان : المرجع السابق ، ص ٤١٣ .

(٣) المدرس : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

ارتور بولاند	١١٦٠-١١٦٥ هـ/ ١٧٤٧ – ١٧٥١ م	قنصل إنكلترا ، وتحت حماية الأمة الهولندية
هاندريك هنتونيكت	١١٦٦-١١٦٩ هـ/ ١٧٥٢ – ١٧٥٥ م	سمي قنصلاً في حلب / ٢١/ تموز/ ١٧٥٢/
ماتياس فان استن	١١٦٩-١١٧٠ هـ/ ١٧٥٥ – ١٧٥٦ م	بعد أن كان السكرتير الثاني في السفارة في إستانبول. سمي قنصلاً في حلب
جان فان كارشم	١١٧٠-١١٧٤ هـ/ ١٧٥٦ – ١٧٦٠ م	سمي قنصلاً لهولندا في / ٩ / آب / ١٧٥٦م /
جان فان همسكرك	١١٧٤-١١٧٧ هـ/ ١٧٦٠ – ١٧٦٣ م	وصل إلى حلب/ ١٧٥٧م/ وأصبح قنصلاً / ١٧٦٠م/
نيكولاس فان ماسييك	١١٧٧-١١٩٩ هـ/ ١٧٦٣ – ١٧٨٤ م	سمي قنصلاً في / ٢٩ / حزيران / ١٧٦٣م / وكان أول قنصل يتقاضى راتباً محدداً وغاب عاماً واحداً / ١٧٦٩م/
دومنيكو سيريبولي	١١٨٣ هـ/ ١٧٦٩م	قنصل البندقية في حلب ، أمن الحماية للأمة الهولندية خلال غياب القنصل ماسييك
جان فان ماسييك	١١٩٩-١٢٤٢ هـ/ ١٧٨٤ – ١٨٢٦ م	سمي قنصلاً في / ٤ / تشرين الأول / ١٧٨٤م غاب سنتين / ١٧٩٨ و ١٧٩٩ م / وحل خلالها محله أخوه بيتر
بيتر جان فان ماسييك	١٢١٣-١٢١٤ هـ/ ١٧٩٨ – ١٧٩٩ م	كان وكيلاً خلال غياب أخيه جان (١)

وفي نهاية الحديث عن القناصل الأوروبيين في ولاية حلب خلال القرن الثامن عشر الميلادي ، يجب التنويه إلى امتيازات القناصل الخاصة بهم ، والتي حصل عليها سفراء الدول الأوروبية من السلطنة العثمانية . ويلاحظ بعض هذه الامتيازات في الحديث عن القنصل الفرنسي ومعاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م . فالقنصل معفي من الرسوم الجمركية، ولبيته حرمته الخاصة ،ويحق له رفع علم بلاده عليه ، ولا يجوز سجنه لأي حجة كانت ،كما لا يجوز طرده أو ختم منزله . أما القضايا التي كان يدخل فيها طرفاً ثانياً ، فإنها كانت ترفع إلى الباب العالي، حيث يجيب عنها سفير الدولة التي كان يتبعها القنصل .

وكانت هناك منافسة حادة بين قناصل الدول الأوروبية ، وبخاصة في حلب ، فحدث عنها ولا حرج . وكانت تبدو مظاهر الأبهة والبذخ والترف أثناء الاحتفالات ، وفي التسابق للحصول على امتيازات جديدة وفي إساءة أحدهم للآخر لدى السلطات الحاكمة ، وفي شماتتهم ببعضهم عند إصابة أحدهم بإهانة أو سوء .

وفي الحقيقة كان التنافس يشتد بينهم كلما ازداد نفوذ أحدهم في الاسكلة، وهذا يرتبط بنفوذ دولته السياسي في إستانبول، أو لدى الأهالي ، كما هو حال القنصل الفرنسي ، إذ أصبح عميلاً سياسياً أكثر منه

---

١ – المدرس : المرجع السابق، ص ٧٥ .

تجارياً، وبخاصة بعد أن أخذت فرنسا على عاتقها حماية الجاليات الدينية ومسيحي البلاد ، وكذلك فإن حجم تجارة الدولة في الاسكلة له أثره الكبير في نفوذ قنصلها ، وكلما ازداد حجم التبادل التجاري ازداد التنافس بين القناصل ، وكان أحياناً ينشب تنافس بين القناصل على تمثيل الرعايا الأوروبيين الذين ليس لهم ممثلون دبلوماسيون في حلب ، مثلما حصل عندما اشتد التنافس على تمثيل قنصلية هولندا بين فرنسا وإنكلترا، وذلك للاستفادة من رسوم القنصلية التي تصب لمصلحة القنصل الحامي لتجارة هولندا.

الهيئة الإدارية والعاملون في القنصليات الأوروبية :

كان الجهاز الإداري في قنصلية البندقية يتألف من القنصل وعائلته والترجمان ورجل الدين والتجار البنادقة والطبيب الذي يعتني بالجالية . وكانت دولة البندقية هي أول من أوفد طبيباً إلى حلب للإشراف على أفراد الجالية فيها ، وكان الطبيب يداوي الجالية مجاناً لقاء أجر مخصص من مجلس الشيوخ زيد من /١٥٠/ أشرفي إلى /٣٠٠/ أشرفي ، وكان يداوي السكان الذين لهم صلة أو علاقة مع جالية البندقية [١] . وكان يساعد القنصل في عمله (مجلس الاثني عشر) الذي كان يختار أعضاءه من التجار الرئيسيين في سورية، وكان القنصل يختارهم من أفضل البنادقة ، ويشترك المجلس الاثني عشر مع القنصل في تعيين موظفي القنصلية الآخرين ، كما أنه يسهم في مراجعة حسابات الكوتيمو [٢] مع القنصل بالرجوع إلى سجل محاسب الكوتيمو ، وكان محظوراً على الأعضاء إعلان أي شيء بحث أو نوقش أو اتخذ في المجلس ، كما أن من واجبات المجلس مراجعة دخول البضائع والأفراد، بحيث تمنع دخول أية بضاعة لم يدفع عنها الكوتيمو، أو أي فرد من أسرة القنصل ، كما لا يمكن إجبار التجار على دفع مجدد للكوتيمو إذا لم يقرر ذلك المجلس، كما كان المجلس يساعد القنصل في بعض أحكامه القضائية ،ويعين من ينوب عنه في حال تغيبه أو استدعائه [٣]. ومثلما للقنصل البندقي مجلس الإثني عشر يساعده في تسيير أمور الجالية ، كذلك كان للقنصل الفرنسي مجلس يساعده يسمى مجلس الأمة الذي يمثل فيه عضو من كل بيت تجاري في الأسكلة ، والقنصل هو الذي يدعو لاجتماع مجلس الأمة وقت الحاجة ،ويرأس القنصل المجلس ، وكان مجلس الأمة يناقش النفقات غير العادية للإسكلة ، مثل ترميمات البيت القنصلي ، أو الكنيسة ، ونفقات الأعياد الوطنية أو الطارئة ، أو الهدايا غير العادية للسلطات الحاكمة ، أو القروض الضرورية لدفع الغرامات أو الأتاوى التي يجب أن تفرض على كل فرد من قبل القنصل إلى غرفة التجارة بشكل دائم [٤].

أما بالنسبة إلى الجالية الإنكليزية فكان لها مجلس يسمى مجلس الجالية ، وهو كالمجلس الفرنسي لا يجتمع إلا بطلب من القنصل ووقت الضرورة التي يقررها القنصل ، وكان يضم تجار الجالية الإنكليزية

١- حجار ، عبدالله : قنصلية دار بوخة بحلب ، مجلة الحوليات ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

٢ – رسم الكوتيمو : وهو مال يدفعه التجار البنادقة ، أو من يحمل علمهم على السلع والبضائع التي يستوردونها أو يصدرونها .

(٣)- Brechet : p . ٤٣ .

(٤)- Darvoui : p . ٢٧.

في حلب . ويجتمع المجلس إذا طلب ذلك اثنان من التجار على الأقل ، ومهامه تبلغ عن طريقه براءات الحماية ، وتعيينات القناصل ، وأوامر الملك ، وكان عليه أن يناقش جميع أمور التجارة [(١)] .

- **الأمور المالية لدى الجاليات** : كان مجلس الأمة الفرنسي يعين كل عام في شهر كانون الأول نائبين من التجار الذين لا تقل أعمارهم عن / ٢٥ / عاماً ، والذين أقاموا في الأسكلة مدة لا تقل عن عامين ، وإن وجود نائبين يفرض وجود ستة بيوتات تجارية فرنسية في الأسكلة ، وإذا لم يكن هناك سوى خمسة بيوتات أو أقل فإن للأمة الفرنسية الحق في انتخاب نائب واحد فقط . وقد كلف النواب بالسهر على مصلحة التجار ، وبدعوة مجلس الأمة كلما دعت الحاجة لذلك ، وكانوا يتداولون مع القنصل في المشروعات المهمة ، ويقومان بجباية الرسوم المفروضة على المراكب لصالح غرفة التجارة ، ورسوم القنصلية . وفي كل ثلاثة أشهر على النائبين أن يقدما للقنصل كشفاً مختصراً بالواردات والنفقات التي أجرياها . وكانا يرافقانه في اجتماعاته مع السلطات الحاكمة وفي جميع المناسبات الضرورية . وعند انتهاء عملهما كانا يقدمان للسكرتارية تفصيلات كاملة عن مدة إدارتهما للعمل ، وكل هذه التقارير والكشوف كانت ترسل إلى غرفة التجارة في مرسيلية ، لتكون الغرفة على اطلاع تام على حالة التجار فيها .

وبعد عدة إفلاسات لبعض نواب الإسكلات الفرنسية ، صدر قرار في ٢٧ كانون الثاني ١٦٩٤ م بأنه ابتداءً من هذا التاريخ يجب أن يضع ما ل الأمة في البيت القنصلي ، وفي خزينة ذات ثلاثة مفاتيح الأول مع القنصل والثاني مع السكرتير والثالث مع النواب [(٢)] .

أما بالنسبة إلى القنصلية البندقية فكان القنصل هو الذي يمسك سجل الواردات الكوتيمو ونفقاتها ، وكان هو ومجلس الاثني عشر يراجعون حسابات الكوتيمو . مما يدل على مسؤولية القنصل المباشرة عن جباية الكوتيمو ، بحيث يقوم هو واثنان من التجار الحكماء بتقويم البضائع التي يجب أن تؤخذ عليها رسوم [(٣)] .

وأخيراً الجالية الإنكليزية : فقد كان إلى جانب القنصل موظف ، وهو الخازن، ولقد كان في حلب خازن منذ الأيام الأولى للشركة ، ومنع هذا الخازن من التجارة ، وحدد عمله بسنتين ، إلا أنه يمكن إعادة تعيينه ، وعليه قبل استلام عمله أن يقسم يميناً بأنه سيجمع الضرائب كلها ، دون تمييز أو تلاعب ، ومذ عام ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨ م لم يكن بإمكان أحد أن يصبح خازناً ما لم يكن قد أقام في الأسكلة خمس سنوات على الأقل

وكان الخازن في بادئ الأمر ينال أجراً بنسبة ما يجمعه من الضرائب ، ولكن هذا تحول تدريجياً إلى أجر سنوي ، ففي حلب كان الخازن ينال / ٢٠٠ / جنيه ، ارتفع إلى / ٣٠٠ / جنيه ثم إلى / ٤٠٠ / جنيه إنكليزي وبقي حتى سنة ١٢٠٥ هـ /١٧٩٠م .

١- الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦١٧ .

(٢) - Masson (paul) : histoire du commerce francais dans . le levadnt auxvIIe siecle . paris ١٩١١ . p . ٤٥٣.
نقلاً عن الصباغ : الجاليات الأوروبية

(٣) - Brechet : p . ٤١ .

وكان على الخازن أن يدفع تأميناً مالياً قدره / ٢٠٠٠ / جنيه في القنصليات الكبيرة مثل حلب. والخازن مسؤول عن النفقات وجمع الضرائب ، فهو يصرف بموافقة السفير أو القنصل المال الضروري للإنفاق على البلص والغرامات والهدايا والرشاوات وبقية المصروفات ذات الطابع العام ، وكذلك يدفع أجور الخدم في القنصلية ، كما كان عليه أن يحصل من التجار على تقرير دوري عن البضائع التي يجب أن ترسل أو تستقبل ، وهذه التقارير كان يرسلها دورياً إلى الشركة لتدقيقها[١].

موارد خزينة الجاليات:

خزينة الجالية البندقية: كان مصدرها رسم الكوتيمو ، بالإضافة إلى الغرامات المفروضة على المخالفين من التجار البنادقة ، وكان على القنصل أن يتلقى المدفوعات نقداً، وكانت الأموال المجموعة تكفي إلى حد كبير حاجات الجالية ونفقاتها ، ومنها أجر الترجمان ونفقات المراسلين والهدايا المقدمة للباشا وغيره من السلطات الحاكمة[٢].

أما خزينة الجالية الإنكليزية: فكانت رسوم القنصلية ،وهي / ٢% / على جميع الصادرات والواردات لتدارك نفقات الجالية ،وكان هذا الرسم يكفي بشكل مبدئي لجمع نفقات الجالية ، ولكن في المجالات غير العادية ، فإن القناصل كانوا يرجعون إلى مجلس الجالية ، كما أن رسم القنصلية ليس ثابتاً تماماً ، وإنما يتناسب مع حالة التجارة ومالية شركة الليفانت التجارية ، وعند قيام الثورة الإنكليزية وإعادة النظام الملكي هبط رسم القنصلية إلى / ١% / بينما ارتفع في منتصف القرن الثامن عشر إلى / ١٠ % / وكان على كل أسكلة من أسكالات شركة الليفانت في بلاد الشام أن تسلم الفائض لديها إلى السفارة الإنكليزية في إستانبول من وقت لآخر محتفظة بكمية قليلة لنفقات العمل ، وكان خازن السفارة في إستانبول يرسله بدوره إلى لندن[٣].

وأخيرا **موارد خزينة الأمة الفرنسية:** كانت في البداية تعتمد على رسم القنصلية حتى عام ١١٠٣ هـ / ١٦٩١ م ، حيث صدر ما يسمى رسم الحمولة ، وهدفه تنظيم خزينة الأمة في كل أسكلة ، لتنفق منه على شؤون القنصلية ، وكانت قيمة هذا الرسم تتدرج بحسب الإسكلات والفروق في ثمن الحمولات التي تجرى فيها ، وقدر مجموع مصروفات القنصليات بـ / ١٠٠٠٠٠ / ليرة. وكان المجموع يقسم إلى قسمين ، قسم للقناصل وآخر للشؤون المختلفة ، وهذا يوضع بين يدي نواب الأمة ولا يصرف إلا بأمر من القنصل وقرار من المجلس. وكان الجمع كله يجري في مرسيلية ، وعندما فاض الرسم المجتبى عن الحاجة ، فإنه أنقص

---

(١) - Wood: p. ٢٢٠ – ٢٢١.

(٢)- الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٢٢ – ٦٢٣.

(٣) - Wood: p. ٢٠٩.

إلى الربع ، وأنزل مرة أخرى في عام ١١١١ هـ / ١٦٩٩ م على الرغم من زيادة نفقات القنصلية ، أما الأجانب الذين يستخدمون الراية الفرنسية ، فإنهم لا يدفعون رسم حمولة وإنما يدفعون رسم القنصلية القديمة(١).

وبعد التعرف على الجاليات الأوروبية وقناصلها ونوابها وأمورها المالية ، يتم التعرف على ما يسمى **السكرتير أو المستشار**.

السكرتير عند الجالية الفرنسية: هو الذي يقرأ الأمر الملكي ورسائل التوصيات ، حيث كان الملك يأمر غالباً بإنهاء جميع أنواع الخصومات والجدل ، ويأمر بإطاعة القنصل الفرنسي كقنصل عام لجميع مناطق سورية(٢). والسكرتير يمسك سجل اجتماعات مجلس الأمة والتقارير التي يقدمها النواب عند انتهاء مدة عملهم ، والقرارات والأحكام التي يصدرها القنصل الفرنسي ، ويسجل جميع أنواع الأعمال والعقود ، التي يجريها التجار ويقبل ودائعهم ، ويجمع لديه ما يعود للمقيمين الذين توفوا في الأسكلة أو المفلسين ، فهو سكرتير الأمة وحافظ أرشيفها وكاتبها ومدون عقودها.

والملك هو الذي يعين السكرتير منذ سنة ١١٠٣ هـ / ١٦٩١ م، وهو ممنوع من مزاولة مهنة التجارة ، وقد منح مرتباً يتراوح بين / ٢٠٠ – ٤٠٠ / قرش ، بالإضافة إلى ما كان يأخذه من أفراد الأمة لقاء كل عمل لهم يقوم به(٣).

أما سكرتير الجالية البندقية: فقد صدر قرار من مجلس الشيوخ بضرورة انتقاء رجل علماني كفء للمستشارية ، وخصص له / ٦٠ / دوكاً شهرياً مضافاً إليها نفقات المستشارية و / ٤٠ / دوكاً نفقات طعام ثم زيد أجر المستشار في القرن السابع عشر حتى وصل إلى / ٥٠ / سيكان شهرياً مع نفقات الطعام(٤).

أما **سكرتير الجالية الإنكليزية:** فهو المستشار الذي يقوم بالأعمال من تسجيل وحفظ لكل عمل رسمي للجالية ، وكان يفحص ويسجل جميع السلع الواردة ، وكان عمله مهماً للجالية ، إلا أن أجره كان ضئيلاً ، فلم يتجاوز الـ / ٢٠٠ / جنيه في حلب بينما كان عليه أن يدفع ضمانات قدرها / ٣٠٠ / جنيه(٥).

أما الوسطاء بين الجاليات الأوروبية وسكان البلاد وهم **التراجمة** الذين شكلوا قنوات الاتصال في كل مفاوضات يقوم بها الأوروبيون مع السلطات العثمانية ، أو في الزيارات الرسمية المتبادلة، لأن جهل الأجانب باللغة العربية والعثمانية كان يقف عائقاً في الاحتكاك المباشر بين هؤلاء الأجانب والعثمانيين ،ولذلك بدا للسفراء الغربيين في إستانبول أن يستزيدوا من حق دولهم في حماية الأقليات ، فطالبوا بأن يشمل هذا الحق بعض الفئات الخاصة من رعايا الدولة العثمانية ، وأهمها فئة التراجمة الذين يعملون في السفارات

(١)- الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ج ٢، ص ٦٢٤.

(٢)- سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٧٩.

(٣) - Masson: p. ٢٦٦.

(٤) - Brechet: p. ٤٩.

(٥) - Wood: p. ٢٢١ – ٢٢٢.

والقنصليات الأجنبية ، وكان هؤلاء خليطاً من المسيحيين واليهود ، إذ أن اختيار هذه الفئة محصوراً دائما منهم. وقد زعم بليسيه دي روزاس أنهم وحدهم دون المسلمين أقدر على فهم لغة الغرب ، وعلى ترجمتها والتفاهم بها وأنهم أحق بالعمل في السفارات.

وقد كانت استجابة السلاطين العثمانيين إلى هذه المطالب والإسراف في منحها للغرب ، ما فتح الباب على مصراعيه أمام الراغبين في هذه التبعية الأجنبية طمعاً في ما كان وراءها من ميزات ومغانم ، فلم ينقض قرن من الزمن حتى كان الكثير من رعايا السلطنة في حماية الغرب ، ومن ثم أصبح في يد الغرب بهذه الكتلة من الأتباع أقوى سلاح شهره في وجه السلطنة العثمانية لتجريدها من ولاء أكبر عدد ممكن من رعاياها[1].

ولما كانت العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية المعقودة بين السلطنة العثمانية والحكومات الأوروبية ، ووجود قنصليات لهذه الحكومات في كثير من البلاد العثمانية ، فقد استوجب ذلك تعيين تراجمة محليين ، وكذلك المحافظة على حقوقهم ومنحهم الامتيازات[2].

وكون ولاية حلب من أهم ولايات السلطنة العثمانية فقد تم الاهتمام بها من قبل السلطنة ، وأكدت على وجوب المحافظة على القناصل الأوروبيين والجهاز الإداري في القنصليات ، حيث أرسلت عريضة إلى المسؤولين في الولاية المذكورة ، تذكر وتطالب بحماية القناصل ووكلائهم المقيمين في حلب مع تراجمتهم ومستخدميهم ، وتنوه السلطنة بوجوب عدم اعتداء التجار على التراجمة من خلال مداهمة دورهم ليلاً ، وأخذهم إلى السجن بعد تحقيرهم نتيجة عداوات حاصلة بين هؤلاء التجار والتراجمة،وتطالب السلطنة الالتزام بالعهد الهمايوني[3].

ويصنف التراجمة في قنصليات حلب في ثلاث مراتب أولى وثانية وثالثة ، ويرافق التراجمة القناصل عند مقابلتهم للوالي ، الذين عليهم تقديم فروض الطاعة إلى الوالي فينحنون أمامه ويقبلون كف يده، وعندما يستجيب الوالي لطلب القناصل يجثو الترجمان الأول، ويقبل حاشية ثوب الوالي ، وكان الوالي يقدم هدية للترجمان الأول (عباءة) ولباقي التراجمة مناديل. كما كانت القنصليات في حلب تذكي المرشحين للتراجمة إلى الباب العالي، وتصدر الأوامر السلطانية بقبول ذلك مقابل مبالغ كبيرة. وكان التراجمة يستفيدون من الحماية القنصلية، ويعفون من دفع الخراج ، ويخضعون في نزاعاتهم إلى قانون دولة القنصلية ، وعند وفاة

---

(١)- الغتيت: المرجع السابق ، ص ١٠٠.

(٢) – الفرمان رقم / ٢٤٠ / تاريخ الفرمان (١١٨٠ هـ) ، من السجل / ٧ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) – الفرمان رقم / ٢٢٢ / تاريخ الفرمان / ١١٩٦ هـ) ، من السجل / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

أحد التراجمة يمهر القنصل لا القاضي على ممتلكاته. كما يحق للتراجمة ارتداء قبعة خاصة من الفراء مع خف أصفر[1].

ويذكر قنصل إنكلترا في حلب **ديفيزين** عام ١٢٠٥ هـ / ١٧٩٠ م عن التراجمة ما يلي: " كان عدد غير قليل من المسيحيين واليهود يدخلون دائرة القناصل الأجانب بصفة تراجمة ، ولكل ترجمان شخصان يدخلان في حمايته ، ويسمى كل منهما فرمانلي بموجب البراءة السلطانية. فكان لقنصل فرنسا ثلاثة تراجمة ولقنصل إنكلترا أحد عشر ترجماناً مسيحياً وواحد يهودي ، ولقنصل البندقية ثمانية تراجمة، ولقنصل هولندا أحد عشر ترجماناً وواحد يهودي. والتراجمة والفرمانلية يلبسون (القلبق) ويتمتعون ببعض الامتيازات، ويعفون من بعض الضرائب. وعند دخول القنصل في وظيفته أو وفاة السلطان وجلوس غيره على العرش يجب تجديد البراءة من الباب العالي "[2].

وفي أواخر القرن الثامن عشر الميلادي كتب سليمان فيضي باشا إلى السلطان العثماني ، أنه قد بلغ عدد تراجمي القناصل في حلب نحو ألف وخمسمائة رجل ، والسبب في ذلك أن الدولة سمحت لكل سفير في إستانبول، ولكل قنصل خارجها بشخص وترجمان استثنته من جميع التكاليف الأميرية. فانفتح بسبب ذلك باب لمن أراد الدخول في الترجمانية ، حتى بلغ من كان يلبس قلانس السمور ألفاً وخمسمائة، دخلوا بالخدعة والحيلة ، وامتنعوا عن دفع التكاليف الأميرية، وكانوا تجاراً.

عينت الدولة للفحص عنهم رجلاً يقال له كسبي أفندي ، فحضر إلى حلب، وأحضرهم جميعاً ،وراجع أسماءهم في سجل التراجمة، فلم يظهر منهم غير ستة تراجمة بحق ، فحذف ما عداهم، وأرسلهم إلى إستانبول للمجازاة بعد أن دفع له ، وللكمرجي ولمحصل الضرائب الأول (خمسة آلاف ذهب) وللوالي مثلها، فلم يقبلوها[3] .

هذا وقد صدرت لائحة مصححة بأسماء جميع التراجمة ومعاونيهم والعاملين في القنصليات الأوروبية في ولاية حلب ، بعد التأكد من أماكن إقامتهم وأعمالهم وجنسياتهم في السجل السلطاني. وتوجد صورة مصححة من لائحة تراجمة قنصليات فرنسا مع براءات تعيينهم محفوظة في دار الوثائق التاريخية [4].

وفي حال وفاة ترجمان القنصلية تسعى القنصلية بسرعة لملء المكان الشاغر ، فها هو ذا السفير البندقي في إستانبول يسعى لتعيين ترجمان جديد لقنصلية البندقية في حلب ، كما يطلب منحه الامتيازات والبراءة

---

(١)- هلال: التحولات التاريخية ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ – ٢٣٢.

(٢)- توتل: المرجع السابق ، ص ١٠٤ – ١٠٥.

(٣)- الغزي: المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٤٢.

(٤) – الفرمان رقم / ١١٩ / تاريخ الفرمان (١٢٠٦ هـ) ، من السجل / ٢٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٨٤ – ٨٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

الشريفة التي تخوله للترجمة وما يتعلق بأمورها[1] ، وها هي فرنسا تسعى من خلال معاهدتها ١١٣٥ هـ / ١٧٤٠ م مع السلطنة الى الحصول على امتيازات لتراجمة قنصلياتها، فحصلت على امتياز إعطاء التراجمة والتجار الحرية المطلقة بالذهاب والإياب براً وبحراً من وإلى مدن السلطنة العثمانية ، سواء كان للبيع أو الشراء ،أو للاتجار، بشرط ألا يتخطوا حدودهم[2].

وإذا وقع خلاف بين أحد رعايا السلطنة وفرنسي ، وتقدم الخصمان إلى القاضي ليحكم بينهما فلا يجوز للقاضي استماع الدعوى ، إن لم يكن ترجمان القنصلية حاضرا ، وإذا كان الترجمان منشغلاً بأشغال ضرورية تدعو لتأخره عن الحضور تؤجل الدعوى إلى حين حضوره ، وعلى الفرنسيين أن ينيبوا عن الترجمان الغائب بدون أن تكون غيبته بحجة مضرة[3]. وكذلك يسمح للتراجمة بجلب العنب إلى بيوتهم ليصنعوا منه خمراً ، وإذا أتاهم خمر لمؤنتهم فلا يجوز لعمال السلطنة أن يطلبوا ضريبة أو هبة لا حين الورود ولا حين النقل[4].

القنصلية الإنكليزية: أيضاً السفير الإنكليزي جيمس بورتر يتدخل ويطلب بمنح ترجمان قنصلية بريطانيا في حلب جميع الامتيازات والمنح والإعفاءات المنصوص عليها دولياً[5]. وتكرر تدخل السفير الإنكليزي نفسه عندما كان لترجمان القنصلية الإنكليزية في حلب (جرجس بن شكري) الذي له علاقات ومعاملات (بيع – شراء – أخذ – عطاء) ولديه مرافعة أمام القضاء ، وقد خرج المذكور بريئاً مما نسب إليه بمعرفة قاضي حلب، وطالب السفير الباب العالي بعدم تدخل أحد في شؤون ترجمان القنصلية المذكور[6].

وكذلك السفير الهولندي طلب تعيين ياسف بن ميخائيل ترجماناً لقنصلية هولندا في حلب ، بدل الترجمان المتوفى جورجي دياب ،وطلب السفير المذكور إعطاء الترجمان الجديد الامتيازات والبراءة السلطانية ليبدأ عمله[7].

---

(١)- الفرمان رقم / ١١٤ / تاريخ الفرمان (١١٩٦ هـ) ، من السجل / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٨٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢)- المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع السابق ، البند ٤٦.

(٣) – المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه: البند / ٢٦ /.

(٤) – المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه: البند / ٥١ /.

(٥) – الفرمان رقم / ٤٣٢ / تاريخ الفرمان (١١٦٢ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٣٤ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٦) – الفرمان رقم / ١٢١ / تاريخ الفرمان (١١٧٥ هـ) ، من السجل / ٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٦٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٧) – الفرمان رقم / ١٢٩ / تاريخ الفرمان (١١٩١ هـ) ، من السجل / ١٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٢٤ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وتظهر وثائق المحاكم الشرعية عمليات احتيال واختلاس يقوم بها التراجمة ، كما حصل مع ترجمان قنصلية هولندا في حلب شكري دياب الذي لعب واحتال في المعاملة مع المواطنين ، واختلس أموال التجارة ومعه أصحاب الديوان، حيث تقاسم الأموال مع المباشر والكاتب المعين الذين اخفيا وأضاعا الأموال العائدة للقنصل الهولندي بواسطة الترجمان المذكور[1].

لكن يجب الاشارة بأن القنصليات الأوروبية في ولاية حلب لم تكن راضية عن مترجميها وسلوكهم،وكانت الشكاوى ضدهم كثيرة ، لغشهم أحياناً وبيعهم الأسرار أحياناً أخرى ، ولذلك سارعت القنصليات جاهدة لإيجاد حل لمشكلة التراجمة من خلال الاعتماد على تراجم من البلد الأم للجاليات. فها هي فرنسا تؤكد في معاهدتها مع السلطنة عام ١١٥٣هـ/١٧٤٠ م ، على حصول امتيازات لمترجميها الفرنسيي الأصل، فعندما يترجمون تماماً ما عهد إليهم ويقضون مأموريتهم فلا يهانون ولا يسجنون ، وإذا قصروا بشيء يؤدبهم سفراؤهم أو قناصلهم بدون أن يحق لشخص آخر التعرض لهم[2]. وكذلك أصبح الفرنسيون يختارون المترجمين من الأتباع الفرنسيين في الشرق ، الذين درسوا في فرنسا أو إستانبول، والذين يلمون ببعض اللغات. وفي بعض الأحيان من الفرنسيين الذين عاشوا سنوات طويلة في حلب، حيث كان هؤلاء يرسلون إلى مختلف المدن ، ويتربعون على منصب المترجم الأول بعد التخرج من مدارس العاصمة العثمانية[3].

أما إنكلترا فقد حاولت في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الميلاديين ، إرسال بعض الفتيان من طائفة الروم إلى إنكلترا على حساب الشركة ، وأرسلوا إلى كليتي غلوستر وأكسفورد ، ليتعلموا الإنكليزية لاستخدامهم تراجم عند عودتهم إلى بلادهم ، لكن العمل لم يكن ناجحاً ،حتى أنه عندما اقترح إرسال فوج ثان في سنة ١١١٦ هـ / ١٧٠٤ م فإن الشركة أعلمت السفير ستون (Suton) بأن أولئك ، الذين كانوا سابقاً في أكسفورد ، لم يعطوا التشجيع الكافي للقيام بمحاولة أخرى من هذا النوع ، ولذا فقد قرروا عدم إعادة الكرة مرة أخرى. وكان بعض التراجمة من أهالي البلاد قد اكتسبوا تدريجياً بعض المهارات ، وشرعوا باكتساب بعض العادات الأوروبية ، لذلك حولت الشركة بصرها عن هذه التجربة [4].

أما عن **رجال الدين المسيحيين** حيث أن الدول الأوروبية عندما أرسلت رعاياها إلى مختلف أنحاء السلطنة العثمانية ، لم تنس من ينظم لهؤلاء الرعايا شؤونهم الدينية ، لذلك كانت حريصة كل الحرص على إرسال رجال دين مع رعاياهم ، ليقوموا بالإشراف على الأمور الدينية وتنظيم العبادات في كل أسكلة يقيم

---

(١) – الفرمان رقم / ٣٣١ / تاريخ الفرمان (١١٧٧ هـ) ، من السجل / ٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢)– المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع السابق ، البند / ٤٦ /.

(٣)– سورمايان: المرجع السابق. ص ٤٠١.

(٤) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ج٢ ، ص ٦٣١.

فيها القنصل ، فها هي جمهورية البندقية أرسلت مع قنصلها إلى حلب رجل دين يرافق القنصـــل ، وكـــذلك فرنسا كان لكل جالية قسها الذي كان يتناول الطعام على مائدة القنصل ، وكانت فرنسا تسعى بكـل طاقتهـــا لتثبيت نفوذها الديني عن طريق إقامة كنائس سرية خاصة في قنصلياتها ،عــن طريــق تشــجيع البعثـــات التبشيرية ومساعدتها[1].

أما **الجالية الإنكليزية:** فلم يملك الإنكليز كنيسة أو ديراً أو مدرسة أو مشفى، لأن الوجـود البريطـــاني مبني على أهداف سياسية وتجارية فقط منذ تأسيس القنصلية الإنكليزية في حلب في القرن الســـادس عشـــر الميلادي ، و بالكاد كان يصل إلى حلب قس أو أسقف أنكليكاني بروتستانت [2] لإقامة شعائر دينية في إحدى قاعات القنصلية للجالية البريطانية الصغيرة ، كما كان الإنكليز يتمتعون باحترام كبيــر فـــي مدينـــة حلـــب ويحتفظون بمكانة مرموقة ، على الرغم من عدم امتلاكهم على دور عبادة ، لأن رجال الدين الأنجكليكـــاني كانوا يزورون هذه الجالية الصغيرة من قبرص (كالأب باكستون والأب ستيوارت والأسقفين مينينغ وبراون من القدس) [3].

لقد كان رجال الدين المسيحيون المرافقون للجاليات يقيمون الصلوات مع أعضائها ، كما تجــري فـــي وطنهم، ويشرفون على كنيسة يجهزونها لهذا الغرض ، وفي الحقيقة كان ممنوعاً إنشاء أية كنيســة جديـــدة للجاليات خارج إستانبول وأزمير، فقد كانت للجاليات الأوروبية في الإسكلات الكبيرة مثــل حلــب أمكنـــة يقيمون فيها شعائرهم الدينية مثل كنيسة البنادقة في حلب ، كما كانت هناك علاقات دينية مع جميع ممثلـــي الدول الأوروبية عدا بريطانيا. لأن أغلب الدول الأوروبية تدين بالعقيـــدة الكاثوليكيـــة ، وكانـــت لجالياتهـــا وقنصلياتها جميع أنواع التسهيلات للقيام بواجباتها الدينية ، والصلاة في كنائس وأديرة المبشرين الكاثوليـــك العديدة في حلب [4].

أما **أطباء الجاليات:** فمنذ القرن السابع عشر أخذت القنصليات الأوروبية تضم طبيباً بشرياً ليشرف على صحة أفراد الجاليات ، وكانت البندقية أول من أرسلت مجموعة من الأخصائيين الفنيين إلى قنصلياتها مثل (الطبيب والحلاق والحذاء والخياط).

---

(١) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق، ص ٦٣٤.

(٢) – المذهب البروتستانتي: مؤسسه راهب كاثوليكي المذهب ، ألماني الجنسية يدعى مارتن لوثر (١٤٨٣ – ١٥٤٦ م) ، احتج لوثر على النظام الكنسي والرهبنة ، فحرمه البابا ولفظة بروتستانت مشتقة من لفظة بروتستو أي إقامة الحجة ، وهذا المذهب سائد الآن في ألمانيا والدنمارك والسويد وهولندا وإنكلترا وأمريكا الشمالية.

(٣) – سورمايان: المرجع السابق. ص ٤٠٤ – ٤٠٥.

(٤)– سورمايان: المرجع نفسه، ص ٤٠٥.

أما **القنصلية الفرنسية** فلم تحصل على طبيب إلا في مطلع القرن الثامن عشر، حيث كان / ٢ – ٣ / أطباء فرنسيوان يعملون تحت حماية القنصل الفرنسي في حلب ، ويعرف أحدهم بالطبيب الخاص للفرنسيين أو الجالية [١].

أما **القنصلية الإنكليزية** فقد كان لشركة الليفانت طبيب واحد في حلب وهو الطبيب ألكسندر راسل ، حيث كانت حياة البريطانيين الذين يغادرون الوطن من قناصل وموظفين كبار وتجار إلى بلاد ، تبعد آلاف الفراسخ عن إنكلترا غالية على الدولة ، بسبب المعاملة التي يلقاها بعض هؤلاء في الشرق من تعتريات ، وأيضاً من خطر الأمراض السارية التي راح ضحيتها آلاف السكان المحليين من كل الملل وبينهم الأجانب ، لذلك أجبرت هذه الأحوال الشركة التجارية الشرقية الليفانت ووزارة الخارجية البريطانية ، على تعيين أطباء حاذقين لسفاراتهم وقنصلياتهم في الشركة ، لمعالجة مواطنيهم جراء الحوادث والأمراض العامة والمعدية.

ولم يكن أطباء القنصليتين البريطانية والفرنسية في حلب يقدمون المعالجة الضرورية لمواطنيهم المرضى فحسب ، بل كان هؤلاء الأطباء الأخصائيون المهرة يدعون إلى بيوت الأغنياء المسلمين والمسيحيين واليهود ، وكان **الطبيب الكسندر** راسل **(Alexander Russell)** طبيب القنصلية البريطانية في حلب قد وضع علمه وخبرته الطبية في خدمة القنصلية المذكورة وسكان حلب في القرن الثامن عشر الميلادي. والطبيب راسل لم يكن طبيباً فحسب ، بل كان عالماً اجتماعياً أيضاً وكاتباً يدون الأشياء والأشخاص والعادات بلغة سهلة ، فألف كتاباً من جزأين هو تاريخ حلب الطبيعي the natural history of Aleppo[٢].

أما **الحرس أو الشاويشية**: فالامتيازات التي منحت للقناصل الأوروبيين أعطتهم الحق في اختيار انكشارية لحراستهم ، فأصبح هناك عدد منهم يقومون بهذه المهمة ، وكان القناصل لا يخرجون أبداً إلا وهم بصحبة أفراد من الحرس ، ولقد أبدى هؤلاء الانكشارية إخلاصاً كبيراً في عملهم حتى أن كينول أحد قناصل الإنكليز في حلب وجدهم أخلص الزملاء في العالم[٣] والقنصل الفرنسي دارفيو رأى فيهم أفراداً ممتازين في عملهم وخدمتهم. فكان **للقنصلية الإنكليزية** حارسان إنكشاريان يتقاضيان مرتبيهما من الشركة التجارية الشرقية الليفانت. وعندما كان القنصل الإنكليزي يخرج من القنصلية كان هذان الانكشاريان يسيران أمامه، ويقومان بضرب العصا الطويلة على الأرض ، كي يعلم الناس بقدوم القنصل وإفساح المجال لمروره، ويرتديان الزي المعتاد. وكان عددهم يزيد في بعض المناسبات الخاصة والجميع يعتمر قبعات خاصة من اللباد[٤].

---

(١)– سورمايان: المرجع السابق، ص ٤٠١.

(٢) – سورمايان: المرجع نفسه ، ص ٤٠٨ – ٤٠٩.

(٣)- Wood: p. ٢٢٨.

(٤)– سورمايان: المرجع السابق ، ص ٤٠٤.

وأخيراً وفي آخر السلم الإداري للقنصليات يأتي الخدم: كان للقنصليات الأوروبية في ولاية حلب، خدم للمحافظة على نظام الترف والاحتفالات التي كان القناصل حريصين على إظهار فخامتها أمام الأتراك، ويبنون عليها هيبتهم ،لكن الخدم الإنكليز لم يكن مرضياً عنهم ، لأنهم اعتادوا الكسل والتهاون، وكان ارتفاع درجة حرارة البلاد والخمر يسيئان إليهم ، مما أدى لإعادة أكثرهم إلى إنكلترا[1]. وقد استخدم القناصل أهل البلاد وخاصة الأرمن والروم منهم ، الذين يرحبون بهذا العمل للأجور الجيدة التي كانوا يتقاضونها[2]. ولم يغب عن أذهان الساسة الفرنسيين عند توقيعهم معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م مع السلطنة الحصول على امتيازات للخدم الذين يقدمون خدماتهم للسفير الفرنسي وللقناصل في الولايات، فساعدوهم على إعفائهم من / ١٥ % / من الضرائب والرسوم المفروضة عليهم [3].

وفي نهاية الحديث عن الأوضاع الإدارية للجاليات الأوروبية في ولاية حلب (البندقية – الفرنسية – الإنكليزية – الهولندية) خلال القرن الثامن عشر الميلادي ، لوحظ أن أفراد تلك الجاليات لم يكونوا عبارة عن مغامرين تركوا أوطانهم وأهلهم في بلادهم الأم بحثاً عن حب المغامرة والاستطلاع والاستكشاف ، كما لم يكونوا عبارة عن مجرد أفراد يهيمون على وجوههم ، ولا يعرفون ماذا يريدون جاءت بهم الأقدار إلى بلاد الشرق ، وإنما على العكس من ذلك ، فلقد كان هؤلاء أشبه بجمهوريات صغيرة لها إدارتها الكاملة وموظفوها الخاصون. بحيث تشتمل على جهاز إداري كامل من السفير الذي هو صلة وصل بين رعايا دولته في السلطنة العثمانية والباب العالي من جهة ، وبين رجال دولته والباب العالي من جهة ثانية. وبعد السفير يأتي على رأس كل جالية قنصل يرأس الجالية ،ويسير أمورها، ويدافع عنها أمام السلطات العثمانية. ثم نواب القناصل والخازنون الذين يشرفون على الأمور المالية. ثم السكرتير أو المستشار ثم المترجمون والأطباء والحرس والخدم. فهو جهاز إداري كامل لا ينقصه حتى الخدم.حيث كانت الجاليات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً جداً بأوطانها على الرغم من المسافات البعيدة التي تفصلهم عنها. فهذه الجاليات كانت بمثابة امتداد بشري للدول الأوروبية التي تتبعها ، كما كانت وسيلة تسلل وتغلغل أرسلت إلى السلطنة العثمانية ، لأهميتها من كافة النواحي السياسية والتجارية والاستراتيجية والدينية. لتعمل على إضعافها ونهب ثرواتها ، ومن ثم السيطرة عليها وبخاصة المناطق العربية من السلطنة العثمانية.

:::

(١)- Wood: p. ٢٢٥

(٢)- الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٦٣٨.

(٣) – المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع السابق ، البند / ٤٧ /.

الفصـــــل الثـــــاني

النشاط الاقتصادي للجاليات الأوروبية في ولاية حلب

الأوضاع العامة للتجارة.

تجارة الجاليات الأوروبية في ولاية حلب خلال القرن الثامن عشر.

التبادل التجاري (الصادرات والواردات).

النقود.

الجاليات الأوروبية والوسطاء المحليون.

الصعوبات التي واجهت تجارة الجاليات الأوروبية.

طرق المواصلات التجارية ووسائل النقل والموانئ البحرية التي اعتمدت عليها ولاية حلب.

كانت منطقة المشرق العربي خاصة ، والوطن العربي بشكل عام ، يمثلان موقعاً جغرافياً واستراتيجياً مهماً بين أقاليم وبلدان الشرق من جهة ، وأقاليم وبلدان أوروبا في الغرب من جهة أخرى. الأمر الذي ساعدها على التحكم في التجارة العالمية ، وجعلها محط أنظار التجار للعمل والاستفادة من خبراتها. وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر توافدت الجاليات من أوروبا إلى بلاد الشام بشكل مكثف ، لما وجدته من عوامل جذب. وكان العمل بالتجارة محوراً لنشاطها وحياتها. وفيما يلي سوف يتم التعرف على:

أ - الأوضاع العامة للتجارة:

من أهم العوامل التي دفعت أوروبا للكشوف الجغرافية ، العوامل الاقتصادية والتي تتلخص في محاولة أوروبا التخلص من الرسوم الجمركية الفادحة التي تفرضها السلطات المملوكية الحاكمة في مصر وبلاد الشام على السلع الشرقية عند مرورها عبر أراضيها.

وكذلك الرغبة في ضرب احتكار تجار البندقية الذين كانوا يقومون بنقل السلع الشرقية من موانئ مصر وبلاد الشام إلى أوروبا ، وقد أدى هذا الاحتكار إلى تحقيق أرباح خيالية للعاملين في التجارة منذ شحن البضائع من موانئ تصديرها في آسيا وتوزيعها وبيعها في أوروبا [١] .

حيث احتاجت أوروبا وبلاد الغرب بشكل عام إلى موارد بلاد الشرق الأقصى ، وموادها الأولية ، من التوابل ، والمواد اللازمة للعلاج الطبي ، واللآلئ والحرير....... ، والمواد الخام والمصنوعات التي كانت من منتجات الشرق والشرق الأقصى.

وكانت تلك السلع تنقل إلى أوروبا من خلال طريقين: طريق الحرير وطريق التوابل. وقد سيطر العرب على تلك التجارة العالمية سواء بشرائها أو نقلها ومن ثم إعادة بيعها إلى أوروبا ، فجنوا من جراء ذلك أرباحاً طائلة ، فنشأت أسواق عدة في الوطن العربي وخارجه ، وأصبحت بحاجة إلى بيع منتجاتها ، وجرها ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية وعن المخازن والقواعد والامتيازات ، ودخلت أوروبا بذلك عصر الاستغلال الرأسمالي الذي كان أساساً لدخولها عصر الاستعمار [٢].

وعلى الرغم من كون مصر والبلاد العربية الأخرى قد أصيبت بضربة شديدة ، نتيجة لتحول التجارة الهندية الرئيسة إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، إلا أن موقعها الجغرافي كان ولا يزال يضفي عليها مزايا طبيعية ضخمة بصفتها مخازن للتجارة بين أوربا وآسيا وأفريقيا ، وكانت أهم نقاط تلاقي الطرق التجارية هي القاهرة وحلب وبغداد ، وكانت حلب بوابة للطريق التجاري إلى بغداد، وهو الطريق الرئيسي للعلاقات

---

(١) – الصطوف ، عبد الكافي وآخرون: تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، مطبعة الداودي ، دمشق ، ١٩٩٨ م ، ص ٦١.

(٢) – يحيى ، جلال: العالم العربي الحديث ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ م ، ص ١٣ – ٢٧.

القائمة بين فارس والخليج العربي ، لكن هذه العلاقات ما كانت لتحرز سوى أهمية قليلة لولا النهايات الخارجية للسلسلة: أوروبا وفارس والهند [1].

أما بالنسبة إلى **حلب** كانت على اختلاف الأزمنة التاريخية المتعاقبة عليها ، ومهما كانت السلطة المهيمنة عليها مدينة مبادلات تجارية ، وهذا يفسر سبب ازدهارها الاقتصادي ، وكانت وظيفتها الأساسية القيام بدور مركزي كبير للمبادلات التجارية ، لوقوعها في مفترق الطرق التي تربط بين الأناضول وما بين النهرين وإيران ومصر. لهذا شكلت حلب المركز الأول في التجارة الدولية العابرة ، لأراضي السلطنة العثمانية ، إذ قصدتها قوافل ديار بكر والموصل وبغداد والبصرة ، فحملت الأولى والثانية حرير بلاد فارس الشمالية وغيرها ، فضلاً عن الأصبغة الحيوانية والنباتية ، وجاءت قوافل بغداد والبصرة بمنتجات اليمن والهند والشرق الأقصى: مثل القهوة والشاي والتوابل وأنواع الأدوية والأصبغة ، وكانت هذه المواد تباع للتجار الإفرنج في حلب الذين بدورهم شحنوها إلى الإسكندرونة أو اللاذقية أو طرابلس براً. ومن ثم بحراً إلى بلدان أوروبا الغربية. وكان يتم البيع غالباً عن طريق مقايضة هذه البضائع بأقمشة صوفية أوروبية مع دفع الفروق بالنقد الفضي الأوروبي ثم يعاد تصدير هذه الصوفيات إلى المناطق الفارسية [2].

وكانت تصلها مرتين أو ثلاث في العام قوافل عظيمة مؤلفة من ألفين أو ثلاثة آلاف جمل آتية من الصين و الهند وبلاد فارس وبلاد مابين النهرين ، لتوزع بعد ذلك في آسيا الصغرى وأرمينية ومصر ودمشق. وكان في أسواق حلب فيض غزير من بضائع الهند ، حتى سميت حلب بالهند الصغرى [3].

وحتى أمد قريب ، ساد اعتقاد بأن الاكتشافات الجغرافية الكبرى كبدت التجارة الشرقية خسارة لا تعوض، ووضعت النهاية لازدهار مدن المشرق العربي كمركز لتجارة العبور ، غير أن أبحاث السنوات الأخيرة أظهرت أن الحقيقة التاريخية لم تكن كذلك . فأزمة تجارة التوابل لم تذر قرنها إلا في القرن السابع عشر ، بحيث بدأت التوابل في القرن الثامن عشر تصل إلى المشرق كإعادة تصدير لها بشكل أساسي إلى أوروبا مع ذلك. وشكل الحرير الخام المستورد من بلاد فارس ومن وراء القفقاس جزءاً مهماً من تجارة العبور في الولايات السورية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ، وبعد تضاؤل النشاط التجاري الذي شهده القرن التاسع عشر ، لوحظ اهتمام متزايد للغرب بأسواق المشرق. وتغيرت بنتيجته نسبة

---

(١) – جب ، هاملتون ، وهارولد بوون: المجتمع الإسلامي والغرب ، ت: أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ج ٢ ، دار المعارف بمصر ، ص ١٥٤.

(٢) – حميدة ، عبد الرحمن ، محافظة حلب ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ – ٢٥٨.

(٣) – بوخة ، أدولف: حلب وعلاقاتها مع أوروبا ، جمعية عاديات حلب ، ١٩٧٦ م ، ص ١٦٥.

حصة التجارة المشرقية في التجارة العالمية ، وازدادت تجارة فرنسا في القرن الثامن عشر بنسبة أربعة أضعاف [١].

وكانت موانئ البحر المتوسط المتصلة مع حلب بشكل نشيط هي إسكندرونة واللاذقية وطرابلس الشام ، حيث كانت طرابلس تضم عدداً من القنصليات الأوروبية ، وهي على اتصال دائم مع مثيلاتها في حلب التي كانت طريق تجارة الشرق إلى الغرب وبالعكس ، قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح وحتى افتتاح قناة السويس ١٢٨٦ هـ / ١٨٦٩ م ، فلا تضاهيها بلدة شرقية في سعة متاجرها وتعتبرد خاناتها، حيث كانت واسطة التبادل لصادرات الهند وأواسط آسيا وأرمينية وفارس مع أوروبا والمقايضة عليها مع تجار جنوة والبندقية وفرنسا وهولندا ، حيث كانت حلب تزخر بجميع الصناعات المشرقية ، وإن البنادقة منذ عهد المماليك أقاموا قناصل لهم في حلب وجاء إليها الفرنسيون والإنكليز فكثر عدد الجاليات الأجنبية، وكان في حلب عام ١١٨٩ هـ / ١٧٧٥ م ثمانون وكالة لبيوت تجارية أوروبية [٢].

وهكذا قامت علاقات تجارية واسعة مع الأوروبيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين من خلال تشجيع السلطنة للدول الأوروبية بمنح الامتيازات لهم ، فحدث نشاط تجاري اقتصادي كبير. فالأرض العثمانية وبلاد الشام بخاصة كانت معبراً اضطرارياً يقصر المسافة بين الغرب والشرق ، فبضائع أرمينية وفارس والقوقاز والهند تأتي للموانئ العثمانية عن طريق البحر المتوسط بكميات وافية ،بحيث يكون التبادل بينها وبين المنتجات الغربية رائجة ورابحة.

وكانت هذه التجارة بالنسبة للعثمانيين مصدر ربح ، لا يمكن إهماله ولا الاستغناء عنه ، فرسوم الجمرك مورد مال يزود الخزينة بقسط كبير من رصيدها واحتياجاتها ، كما أن السياسة الحربية التي كان يتبعها السلاطين كانت تجبرهم على البحث عن صداقة القوى الأوروبية ، أو حيادها.

وكذلك كانت أوروبا تشعر بالحاجة إلى صداقة السلطنة العثمانية ، وكسب ودها ، حيث شعرت أوروبا بمكاسبها من السلطنة ، وبخاصة بعد أن لمست أن البلاد التي تتاجر فيها هي سوق استهلاكية لمنتجاتها واسعة وسهلة ، وليس باستطاعتها بهذه الطاقات القائمة أن تتحول إلى بلاد مصدرة لمواد مصنعة ، بل ستبقى بلاداً منتجة فقط للمواد الخام التي تحتاجها صناعات أوروبة الحديثة.

وكذلك وجود فئة من الوسطاء لعبت دوراً كبيراً في العلاقة بين الطرفين (الأوروبي – العثماني) وكان من مصلحة هذه الفئة أن تستقر التجارة الأوروبية على الأرض العثمانية ، وتبقى ليدوم لهم عملهم وتستمر

---

(١) – تسكايا ، ايرينا سميليا: البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث ، ت: يوسف عطا الله ، الفارابي بيروت ١٩٨٩ م ، ط ١ ، ص ١٥٦.

(٢) – لمحة من اقتصاديات حلب: غرفة تجارة حلب ، مطبعة روطوس ، حلب ، ١٩٥٠ م ، ص ٥ – ٦.

رشاواهم ،ولذلك سيطر الغربيون وبعض الفئات من الرعايا العثمانيين على التجارة الخارجية ، وتسييرها لصالحهم دون غيرهم. ومن البديهي أن يؤثر هذا في مجرى التجارة الداخلية في نطاق السلطنة العثمانية[1].

من أبرز العوامل المساعدة على ازدهار ونشاط تجارة الجاليات الأوروبية في بلاد الشام عامة ، وحلب خاصة هي الحماية والرعاية اللتان كانتا تلقتهما من القناصل والسفراء ، الذين وضعتهم لها دولها في المناطق التي تقيم فيها ليرعوا شؤونها ويقضوا بين أفرادها ، ويدافعوا عنها ، ويضاف إلى ذلك أماكن السكن التي هيأتها الدولة العثمانية للأوروبيين وهي الخانات ، وكانت تضم بيوتاً لسكناهم ، ومخازن لبضائعهم ، وتجمعهم على اختلاف جنسياتهم الأوروبية ، هذا إلى جانب أن الدولة العثمانية قد فتحت أسواقها لجميع أنواع النقد ، مما سهل لهم سبل المبادلات التجارية [2].

وأطلقت الدولة العثمانية على المسيحي التاجر الأجنبي الوافد إلى أراضيها ، الاسم الشرعي (مستأمن) أي أنه أقام على الأرض العثمانية للأمان الممنوح له ، والسبب في منحها الامتيازات أن المستأمن الأجنبي لا هو مسلم ليندمج مع المعاملة الإسلامية لرعايا السلطان ، ولا هو رعية ذمية، بل هو حالة خاصة يجب أن يوضع له نظام خاص بالاتفاق مع دولته[3]. غير أن حلب لم يكن لها مجرد وظيفة قيادية على صعيد التجارة الداخلية للدولة العثمانية ، وعلى صعيد التبادل التجاري بين هذه وأوربا فقط ، بل شكلت أيضاً من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر الميلادي مركزاً تجارياً مهما على صعيدالتجارة [4].

ب - تجارة الجاليات الأوروبية في ولاية حلب خلال القرن الثامن عشر:

استمرت الجاليات الأوروبية في ممارسة نشاطها التجاري ، باستيراد المنتجات من بلادها الأصلية وتصدير ما تحتاجه بلادهم من المشرق العربي ، وفيما يلي سيتم التعرف على طبيعة تلك التجارة:

تجارة البندقية: تفوقت جمهورية البندقية في تجارة المشرق بسبب تحكمها بالملاحة في البحر الأبيض المتوسط. وتبعاً لذلك تم الانتقال الفعلي للبضائع من يد التاجر الأوروبي إلى يد التاجر الشرقي ، أول ما تم على أراضي الشرق الأدنى وفروع الشركات الأوروبية في أزمير وحلب والأسكندرية[5].

كانت البندقية من القرن الحادي عشر إلى القرن السادس عشرالميلاديين أعظم دول البحر المتوسط تجارياً ، وغدت مليكة بحر الأدرياتيك وسيدة بحار الشرق ، فبلغت طيلة تلك الحقبة أقصى درجات الغنى

---

(١) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ١ ، المرجع السابق ، ص ٣٤٩.

(٢) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ١ ، المرجع نفسه ، ص ٣٥١.

(٣) – طربين ، أحمد: المرجع السابق ، ص ١٣.

(٤) – غاوبه وفيرت: المرجع السابق ، ص ٦٠٦.

(٥) – غاوبه وفيرت: المرجع نفسه ، ص ٣٣ – ٣٤.

والرخاء. ولقد تضافرت أسباب عدة في تكوين تلك العظمة الفريدة ، غير أن سبباً من هذه الأسباب يسترعي في البداية نظر المؤرخ ألا وهو نمو الحياة الاقتصادية نمواً عظيماً وازدهار تجارة البندقية [١].

ونظراً لأهمية حلب كان البنادقة أول من أقام فيها. ففي عام ١٠١٤ هـ / ١٦٠٥ م كان يقطن حلب ما لا يقل عن / ١٤ / عائلة من البندقية ، بالإضافة إلى عائلة القنصل، وكانوا يستخدمون خمس أو ست سفن سنوياً. وكان حجم تجارتهم يتراوح بين مليون ومليون ونصف من الذهب سنوياً ،حيث ترسل من البندقية في خمسة أو ستة آلاف قطعة من قماش الصوف ، ونفس الكمية تقريباً من الحرير والبروكار، وكمية كبيرة من القرمز (صباغ أحمر فاتح) وما تبقى من أدوات المائدة الفضية أو الذهبية.وكان العائد يتمثل في الحرير والنيلة(صباغ أزرق) والبهارات والفستق الحلبي [٢].

وكانت البندقية تأتي إلى حلب ببضائع بقيمة / ٣٥٠٠٠٠ / دوقة ذهبية، وإذا اعتبرنا الدوقات البندقية [٣] /٤٨،٧/ فرنك ، وبالتالي قيمة بضائع البندقية تعادل / ٢٦١٨٠٠ / فرنك. وكانت البندقية تصدر من حلب بضائع تقابل قيمة الواردات التي تدخل حلب.

ولذلك ظلت منتجات البندقية الرائجة تقليدياً في تجارتها مع حلب هي: الورق والنسيج الفاخر ، والعقاقير الطبية والمرايا واللؤلؤ الزجاجي المسمى كورنيولة ، والقناديل والإبر والدبابيس ومنتجات معدنية أخرى ، كانت البندقية تشتريها من ألمانيا وتقايض بها المشرق لتحصل مقابلها على القهوة والتبغ ، والتوابل والحشيش ، والأقمشة الصوفية والقطنية ،وكان القطن السوري هو التجارة الرائجة في حوض المتوسط [٤].

وكانت البندقية تشكل المحطة المهمة من محطات دورة دولية للبضائع ، وطريق التوابل الآتية من مرافئ الهند البعيدة ، وكانت تحمل الفلفل وزهر القرنفل والمنسوجات الفاخرة في بطن السفينة ، وعلى ظهور الجمال عبر رحلة بين البحار والصحارى ، حيث كانت حمولات من الأرز والخزف الصيني ترد من البنغال ، والفلفل الأسود وجوز الطيب من باتافيا ، (الاسم القديم لاندونيسيا) ، والقرنفل من سيلان والقرفة من كوشين ، والألوي وخشب الصندل المعطر من ما هي ، واللؤلؤ من البحرين. لقد كانت سفن التجار العرب والفرس والهند تصعد الخليج العربي حتى تصل إلى ميناء البصرة ، وكان يصل عدد قوافل الجمال في القرن السابع عشر حتى عشرة آلاف دابة محملة بالبضائع ، ويتوقف في بغداد قطار طويل من السنم

---

(١) – ديل: المرجع السابق ، ص ٢٧.

(٢) – راسل ، ألكسندر وباتريك: تاريخ حلب الطبيعي ، ت:خالد الجبيلي ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ط ١ ، ١٩٩٩ م ، ص ٢٥١ – ٢٦١.

(٣) – الدوقات البندقي: نقد ذهبي عيار ثقيل يقرب من أربعة وعشرين قيراطاً ، وهو ينسب إلى جمهورية البندقية التي بدأت في ضربه عام ١٢٥٢ م.

(٤) – كوستانتيني ، فيرا: المرجع السابق ، ص ٢٥٨ – ٢٥٩.

المتأرجحة المتهادية لتصل في نهاية المطاف إلى سوريا. وكانت حلب وقتها ، إحدى أكبر وأهم محطات التبادل التجاري في حوض المتوسط بأسره [1].

وحفاظاً على العلاقات الودية والتجارية بين السلطنة العثمانية وجمهورية البندقية ، صدر فرمان سلطاني من الباب العالي موجه إلى المسؤولين في ولاية حلب ، من أجل استيفاء الرسوم الجمركية عن البضائع التي ترد إلى موانئ السلطنة العثمانية من تجار جمهورية البندقية ، ويطالب الفرمان بالعمل على التعهد والالتزام الممنوحين للمعتمد الجمهورية بالآستانة، فلا يجوز مخالفته، ويطالب أمناء الجمارك في حلب وإسكندرونة وفي أطرافها من الأمناء والعمال بخصوص السفن الخارجة للإتجار ببضائعهم ، واستيفاء الرسوم عن بضائعهم المنزلة فقط ، وعدم استيفاء الرسوم عن البضائع غير المباعة. وذلك لأجل الاستمرار بالصداقة القديمة مع تجار البندقية [2].

وهكذا ازدهرت تجارة البندقية في بلاد المشرق التي فتحت أبوابها لتجارها ، واستمرت لفترة طويلة من الزمن ، وتعرضت لصعوبات جمة ، وخصوصاً من خلال العلاقات المتوترة غالباً بين البندقية والسلطنة العثمانية ، والتي ألقت بظلالها على مسيرة العمل التجاري لتجارة البندقية. ولذلك انخفض عددهم وبالتالي نشاطهم التجاري حتى شاءت الأقدار أن تضع نقطة النهاية لجمهورية البندقية ، كدولة مستقلة في أواخر القرن الثامن عشر، لتصبح جزءاً من الوحدة الإيطالية ، محتفظة من خلال تجارها ومعاملاتهم التجارية بذكريات طيبة عن المشرق عامة وولاية حلب خاصة ، كونها كانت المحطة الرئيسة لتصدير بضائعها إلى بلادها الأصلية.

تجارة فرنسا: أصبحت سوريا في مطلع القرن السادس عشر عدة ولايات ضمن السلطنة العثمانية ، ولم تشكل وحدة إدارية ضمن ولاية عثمانية واحدة ، وتأثرت بالاتجاهات الاقتصادية التي بدأت توجهها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية بشكل عام ومع فرنسا بشكل خاص ، إذ أخذت هذه الدول وعلى رأسها فرنسا تتجه بأنظارها نحو الدولة العثمانية ، فهيمن التجار الأوروبيون داخل السلطنة العثمانية هيمنة كاملة على عمليات التبادل ، وكان لفرنسا دور بارز في هذا المضمار، وشكلت سورية أحد المحاور في هذا المجال [3].

والبداية الحقيقية للعلاقات التجارية بين فرنسا والشرق بعد توقيع اتفاقية ٩٤٢ هـ / ١٥٣٥ م بين فرانسوا الأول وسليمان القانوني، وأقامت جاليات في إستانبول عام ٩٥٧ هـ / ١٥٥٠ م ، وأسست قنصلية

---

(١) – كوستانتيني ، فيرا: المرجع السابق ، ص ٢٥٠ – ٢٥١.

(٢) – الفرمان رقم / ١٦٣ / تاريخ الفرمان (١١٩٢ هـ) ، من السجل / ١٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٤٤ – ١٤٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) – رجائي: المرجع السابق ، ص ٣٤.

فرنسية في حلب ٩٦٨ هـ / ١٥٦٠ م في خان الحبال ، وكانت سابقاً في خان الجمرك ، حيث نقلها القنصل الفرنسي دارفيو عام ١٠٩٢ هـ / ١٦٨١ م ، وكان فيه آنذاك / ٨٠ / تاجراً فرنسياً[١].

وقدر القنصل دارفيو في عام ١٠٩٤ هـ / ١٦٨٣ م قيمة ما استوردته فرنسا من البضائع الحلبية بمليون ليرة، في حين وصلت تجارة الإنكليز إلى ستة ملايين ، وفيما بعد تقلص الحجم الإجمالي للتجارة الفرنسية إلى أربعمائة ألف ليرة فقط عام ١١١٢ هـ / ١٧٠٠ م ، وجاء هذا الانخفاض في النشاط التجاري الفرنسي في حلب نتيجة واضحة لشروط عدة ، كان أهمها:

الوجود المتزايد للحرير الإيراني في إستانبول.

إعادة انتشار التجار الفرنسيين سعياً للاستثمار في السوق اللبنانية.

عدم قدرة الأجواخ الفرنسية على منافسة الإنتاج الإنكليزي لدى المستهلكين الحلبيين[٢].

وفيما بعد نهضت التجارة الفرنسية من كبوتها، وعادت إلى النهوض من جديد. وتمكن سفيرها المخضرم المركيز دي فيلنوف الذي أوفد من قبل الملك الفرنسي لويس الخامس عشر من الحصول على امتيازات كبيرة في معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م ، حيث منحت الحرية للتجار الفرنسيين الذين يتاجرون بأموالهم وأمتعتهم على مراكبهم ، في موانئ مدن السلطنة ،ويتجولون ذهاباً وإياباً بكامل الثقة والأمان ، ولا يجوز لأحد اعتراضهم أو إزعاجهم[٣]. ونصت المعاهدة في أحد بنودها على حرية تجار فرنسا في شراء البضائع ، ولا يجوز لأحد إجبارهم على شراء ما لا يرغبون به [٤].

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر بلغت تجارة النسيج الكتاني في حلب ذروتها ، حيث بلغت مليون ليرة ما عدا فترة الحروب ، وقد مثلت تلك النسبة بين عامي ١١٨٠ - ١١٨٦ هـ / ١٧٦٦ - ١٧٧٢م (٨،٨ %) من مجموع البلدان المصدرة للنسيج. ومن هنا يلاحظ بأنه كان للمشرق دور مهم وكبير في إنتاج وتطوير صناعة القطن في أوروبا ، فلقد كانت حلب بالنسبة إلى مرسيلية الهند القريبة أو الجارة للمتوسط [٥].

وبذلك تكون مكانة حلب بصفتها مركزاً لإنتاج الأقمشة تنعكس في نشاط التجارة الخارجية للمدينة (حلب) ، ولأخذ صورة عن هذا النشاط يكفي ذكر أرقام تجارة حلب مع مرسيليا المعروفة بشكل جيد والمشهورة بأهميتها ، فخلال القرن الثامن عشر، كانت صادرات حلب من الأقمشة ، لاسيما القطنية منها،

---

(١) – حجار: قنصلية دار بوخة ، المرجع السابق ، ص ١٨٩.

(٢) – ماسترز: المرجع السابق ، ص ١١١.

(٣) – المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع السابق ، البند / ١٩ /.

(٤) – المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه ، البند / ٢١ /.

(٥) - Kaksumi Fukasawa: toilerie of commerce ed levant. ed CNE ١٩٨٧ p ٢٦ _ ٢٨

حصلت على هذا المرجع من طالب دكتوراه فرنسي التقيت به في القنصلية الهولندية في حلب.

نحو مرسيليا ، تتزايد بصورة مطردة فوصلت إلى: (٨٥٠٠٠) ليرة في عام ١١١٢ – ١١١٤ هـ / ١٧٠٠ – ١٧٠٢ م ، وإلى (١٣٢٦٠٠٠) ليرة عام ١١٦٤ – ١١٦٨ هـ / ١٧٥٠ – ١٧٥٤ م و (١٦٩٦٠٠٠) في عام ١٢٠٠ – ١٢٠٤ هـ / ١٧٨٥ – ١٧٨٩ م وكانت تمثل حينئذ (٤٨,٢٥%) من صادرات حلب ، و (٦٧ %) من صادرات النسيج في المشرق كله. وبذلك تكون حلب قد قلبت صورة التبادل بين أوروبا والشرق الأدنى ، وفرضت نفسها في القرن الثامن عشر بصفتها مصدراً للمنتجات المصنعة ، هذه هي التجارة التي تفسر تضخم صادرات حلب نحو مرسيليا التي تضاعفت ست مرات من (١٧٠٠ – ١٧٨٩)، إضافة إلى القيمة الكبرى للحمولات التي تنطلق من الإسكندرونة المرفأ المتقدم لحلب (٣٧٥٧٠٠) ليرة للمركب الواحد حتى أزمير (١٤٨٥٠٠) ليرة حتى مصر. هذه الفعالية الداخلية يجب أن تؤخذ بالحسبان لتقدير نمو حلب في القرن الثامن عشر[1].

وقد تعددت الأسباب الكامنة وراء النجاح الفرنسي النسبي ، إذ أنتجت المصانع الفرنسية قماشاً صوفياً أقل وزناً ، وأرخص ثمناً ، وأكثر جودة واتقاناً ، مما أشتمل عليه من ألوان زاهية ، فما كان من سكان حلب إلا أن فضلوه على غيره، وأقدموا على شرائه ، ومن ناحية ثانية استطاع الفرنسيون استعمال المنتجات التي كانت ولا تزال متوفرة في أسواق حلب وخصوصاً القطن والحرير السوري منها ، وهما منتجان كانا في طور النمو والازدهار مما ساعد على تغذية صناعاتهم النسيجية [2]. وتحولت فرنسا بسرعة إلى أهم مشتر للحرير السوري ، وأثبتت غرفة تجارة مرسيليا ، التي أعاد كولبرت تنظيمها من جديد ، جدارتها على الأخص بعد إصلاح ثان في عام ١١٦٤ هـ / ١٧٥١ م كأداة فعالة في هذه العلاقات التجارية الجديدة. وفي تبادلها التجاري مقابل الحرير والخيوط القطنية السورية ، قامت فرنسا بتوريد الأقمشة والأصبغة والسكر والقهوة ، وبعض المواد المعدنية والأثاث المنزلي بالإضافة إلى الحديد والرصاص والقصدير[3].

ولهذا السبب تمتعت حلب بعلاقاتها التجارية مع فرنسا ، بأفضل ميزان تجاري ، ففي عام ١٢٠٤ هـ / ١٧٨٩ م بلغت قيمة الصادرات ثلاثة ملايين ليرة ، من أصل القيمة الإجمالية للتبادل التجاري الذي قدر بخمسة ملايين ليرة ، وقيمة الواردات مليونان فقط. مما يجعل نسبة الصادرات إلى الواردات (١,٥) بعد أن كانت (١,١) عام (١١٤٨ هـ / ١٧٣٥م). أما بالنسبة لميزان التبادل مع بقية الأسواق الأوروبية الذي تتفوق فيه الصادرات على الواردات ، فهو يبين أن قيمة الصادرات أعلى من قيمة الواردات بنسبة الثلث فيما يتعلق بالتبادل التجاري الإجمالي مع أوروبا. حيث تمثل قيمة للمنسوجات (٤٨ %) من القيمة الإجمالية

---

(١)- ريمون ، اندره: المدينة العربية حلب في العصر العثماني، ت: ملكة أبيض، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٧ م، ص ٣٠٨.

(٢) – بروين: المرجع السابق، ص ١٥١ – ١٥٢.

(٣) – غاوبه وفيرت: المرجع السابق، ص ٦٢٧.

للصادرات نحو مرسيليا ، وقد زادت هذه القيمة عشرين مرة منذ أوائل القرن ،وإذا ما أضفنا إليها الخيوط النسيجية ، تزداد قيمة القطن المصنع إلى (٥٦ %) من القيمة الإجمالية[١].

وفيما يتعلق بالرسوم الجمركية على البضائع الفرنسية ، فقد حددت السلطنة في معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م أن يدفع التجار الفرنسيون دائماً رسماً جمركياً قيمته خمسة بالمائة عن البضائع التي يصدرونها إلى السلطنة أو يستوردونها منها ، وبما أنهم التمسوا من الباب العالي ، تخفيض هذا الرسم إلى ثلاثة بالمائة مراعاة لمودتهم القديمة مع الباب العالي ، وأن يندرج ذلك مع الامتيازات الحديثة لذلك استجاب الباب العالي التماسهم وأمر أن لا يؤخذ منهم أكثر من ثلاثة بالمائة[٢].

ويذكر بيير رينوفان تعهد السلطنة العثمانية منذ عام ١١٨٤ هـ / ١٧٧٤ م على أن لا تتقاضى على السلع الفرنسية أكثر من (٥ %) كرسم جمركي محدد[٣].

وعندما حاول التجار التهرب من دفع الرسوم الجمركية ، كانت العقوبات وسيلة لردع المخالفين ، ونسوق مثالاً على ذلك ما حصل عام ١٢١٣ هـ / ١٧٩٩ م هذا ما جرى عندما فرضت السلطنة رسوماً مضاعفة على البضائع التجارية ، التي نقلت عن طريق البر بين حلب وأزمير والمباعة إلى الإفرنج في حلب ، حيث تبين بأن تلك البضائع نقلت خفية بالسفن دون أن تدفع الرسوم الجمركية[٤].

وعندما نزلت الحملة الفرنسية في مصر عام ١٢١٢هـ/ ١٧٩٨ م توترت العلاقات الفرنسية العثمانية، وأصبح المسؤولون في السلطنة يتوجسون خيفة من كل فرنسي ، وقد قبض على الفرنسيين في ولاية حلب وأودعوا السجن ، وبعد انتهاء الأزمة وانسحاب الحملة الفرنسية ١٢١٥ هـ / ١٨٠١ م حاول التجار الفرنسيون العودة لممارسة أعمالهم التجارية ، فصدر أمر سلطاني يمنح بعض التجار من أتباع القنصلية الفرنسية في حلب، تنفيذاً للبروتوكول القائم بين الدولتين واستجابة لطلب المقيم العام الفرنسي ، وافق الباب العالي للتجار الفرنسيين (الياس ديرال – براق ديرال – لوراق ديرال) وأربعة من أتباعهم بالتجول بين دمشق وحلب ، والإقامة فيها للقيام بالأعمال التجارية [٥].

---

(١) – عماد، المرجع السابق ، ص ٢٧٤.

(٢) – المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع السابق ، البند / ٣٧ /.

(٣) – رينوفان ، بيير وجان باتيست دوروزيل: تاريخ العلاقات الدولية ، ت: فايز كم نقش ، دار منشورات عويدات بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٧، ص ١٠٨.

(٤) – الفرمان رقم / ٣٢٩ / تاريخ الفرمان (١١٥٦ هـ) من السجل رقم / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٦١ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥) – الفرمان رقم / ١٧٢ / تاريخ الفرمان (١٢١٢ هـ) من السجل رقم / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٩٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

تجارة إنكلترا: تألفت الجالية الإنكليزية في حلب في منتصف القرن الثامن عشر من قنصل وشريف وعشرة تجار ورئيس ديوان وسكرتير وطبيب وموظف يدعى جاويش ، وكان عدد العائلات البريطانية ثماني عائلات عام ١١٦٧ هـ / ١٧٥٣ م ، وكانت قيمة التجارة السنوية الإجمالية تقدر بـ / ٣٠٠٠٠٠ / دوكات، وكانوا يستخدمون / ٢ – ٣ / بواخر لنقل السلع الأوروبية والشرقية.

ولكي نقدم فكرة حول الحجم الكبير للتجارة الذي كان يقوم بها حوالي / ١٠ / بيوتات تجارية بريطانية في القرن الثامن عشر ، يكفي أن نذكر بأنه لنقل السلع من إسكندرونة إلى حلب كان يدفع / ٩٠,٠٠٠ / دوقة وهي تعد أجرة معتدلة[١].

حيث حصلت حلب على ما يقارب نصف الصادرات المنطلقة من مناطق الشرق إلى لندن ، والتي تولت نقلها شركة المشرق الإنكليزية في النصف الثاني من القرن السابع عشر. ولقد عكس عدد الإنكليز العاملين كوسطاء في المدينة أهمية حلب في تجارة إنكلترا ، إذ أفاد القس الملحق بشركة المشرق في المدينة الإنكليزي هنري موندريل (Henry maundrell) عن وجود أكثر من أربعين مقيماً في حلب من مواطنيه عام ١١٠٩هـ/١٦٩٧م[٢].

وعلى مدى القرن الثامن عشر تغير دور حلب الأصلي في التجارة بين الشرق والغرب بصورة جذرية، فأصبحت المدينة سوقاً رئيساً لتبادل البضائع العثمانية والأوروبية ، حيث حافظ الأوروبيون على الفائدة حتى العقد الزمني الأخير من القرن الثامن عشر ، وكان الإنكليز مهتمين بصورة رئيسية بسلعة واحدة وهي الحرير ، حيث كان الحرير الإيراني يباع بصورة جيدة في لندن ، أما النوعيات السورية الأقل نقاءً والتي جاءت بديلاً له برهنت على أنها أقل نجاحاً ، ثم أخفقت في منافستها مع الحرير الإيطالي المتفوق ، أو الحرير الهندي والصيني الأرخص. خفض الإنكليز مشترياتهم من الحرير السوري ، كما أن منتجي الحرير والقطن وعفصة الجوز في الريف استفادوا لعقود زمنية عديدة من الطلب الأوروبي ، والحقيقة هي أن متابعة الحرير من قبل الإنكليز كانت شديدة ، بحيث كانوا بين الحين والآخر يجرون إلى منافسة مع عمال حرير حول طريقة الحصول عليه ، وعندما كانت أسعار الحرير تصل إلى ذروتها في لندن ، كان التجار الإنكليز مستعتبرين لشرائه بأسعار لا يستطيع الحرفيون المحليون مجاراتها[٣]. مما يؤثر سلباً على النشاط التجاري للتجار الحلبيين.

فعبر حلب بلغ التبادل التجاري عام ١١٢٧ هـ / ١٧١٥ م حوالي ٥٤% من إجمالي واردات الحرير الانكليزية ، وبقيمة إجمالية بلغت ٢٥٠٠٠٠ جنيه تقريباً ، ولم يمر ما بين عام ١١٦٩ – ١١٧٣ هـ /

---

(١) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٦٨.

(٢) – بروس: المرجع السابق ، ص ١١١.

(٣) – ماركوس: المصدر السابق ، ص ١٥.

١٧٥٦ - ١٧٦٠ م أكثر من ٣٧ % فقط ، ولم يصل ذلك ما بين عامي ١١٨١ - ١١٨٨ هـــ / ١٧٦٧ - ١٧٧٤ م إلا إلى ١٦ % فقط. بقيمة إجمالية بلغت ٥٠٠٠٠ جنيه تقريباً[١].

وصدر فرمان سلطاني في الآستانة موجه إلى المسؤولين في ولاية حلب ، لتحصيل الأموال العائدة عن البضائع المصدرة من ميناء إسكندرونة إلى إنكلترا (حرير- جلود- فراء- رصاص) ، وذلك حسب التعرفة الموضوعة بهذا الخصوص[٢].

ورفع المقيم العام الإنكليزي بالوكالة في الآستانة (أنطونيو هيس) كتاباً يفيد فيه ، أن الملحق التجاري الإنكليزي في مدينة حلب شكا إليه أن التجار والسماسرة الذين يشترون القطن من مدينتي كلس وأضنة ، يعاملون من قبل الملتزم خلاف التعليمات السلطانية ،رغم أن الأوامر بهذا الخصوص تقتضي أولاً دفع الرسوم الجمركية لنقل البضائع من ميناء إسكندرونة وتحميلها في السفن.

إلا أن الملتزم في المنطقة مصطفى آغا ابتدع بدعة جديدة وأضاف إلى الرسوم المعتادة ثلاثة قروش ، رسم يدفع عن كل قنطار يؤخذ من مشتري القطن من أتباع الإنكليز ، وحال دون نقل كميات القطن من ميناء إسكندرونة إلى السفن ، وذلك بتهديد المستخدمين، حيث تم إعلام قاضي حلب ، ولذلك أصدر الباب العالي قراراً بدفع / ٢ / أقجة[٣] قيمة كل أوقة من القطن الممتاز ،وأقجة واحدة عن كل أوقة من القطن العادي. وترك الحرية لتجار إنكلترا وأتباعهم في إجراء المشتريات من القطن والاقتصار على أخذ (٣%) كرسم جمركي دون زيادة[٤].

وكانت إنكلترا تصدر إلى ولاية حلب ١١٥٤ هـــ / ١٧٥٠ م بعض أنواع الحرير والذهب والمخمل ، يحمل من موانئ إنكلترا إلى حلب عن طريق ميناء إسكندرونة.

وصدر فرمان سلطاني لتحصيل الرسوم عن تلك البضائع وإرسالها إلى بيت المال في الآستانة[٥].

---

(١) - غاوبه وفيرت: المرجع السابق ، ص ٦٢٥ - ٦٢٦.

(٢) - الفرمان رقم / ١٩٧ / تاريخ الفرمان (١١٨٢ هـــ) من السجل رقم / ٨ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٥٨ - ١٥٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) - الأقجة: وهي أصغر وحدات النقود الفضية العثمانية ، ووردت غالباً بصيغة أخشا في بعض المصادر، وبخاصة في المصادر المصرية ، وهي كلمة تركية معناها اللغوي الضارب إلى البياض ، ضربت من قبل أورخان عام ٧٣٩ هـــ / ١٣٢٨ م.

انظر: محمود عامر: المكاييل والأوزان والنقود ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، ١٩٩٧ م ، ص ١٨٢.

(٤) - الفرمان رقم / ٢٦٢ / تاريخ الفرمان (١١٨٩ هـــ) من السجل رقم / ١٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥) - الفرمان رقم / ٣٤٢ / تاريخ الفرمان (١١٥٤ هـــ) من السجل رقم / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٦٧ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وكانت السلطنة العثمانية حريصة على استمرار العلاقات التجارية الجيدة بينها وبين الإنكليز ، للمحافظة على المكاسب الاقتصادية لكلا الطرفين ، ومما زاد في فوائد التجارة البريطانية مع العثمانيين العداء المستحكم آنذاك بين العثمانيين وفرنسا في أعقاب حملة نابليون بونابرت على مصر وبلاد الشام ، كما أن القوة البحرية الكبيرة لبريطانيا مكنتها من فرض ما يشبه الاحتكار على التجارة الدولية مع بلاد المشرق ، فغدت المصدر الرئيس للبضائع المصنعة ولمنتجات المستعمرات البريطانية[1].

كما أصدرت السلطنة العثمانية فرماناً ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٣ م يأمر بعدم التعدي على التجار الإنكليز المستوردين والمصدرين لبضائعهم ، وفق المعاهدة المعقودة مع إنكلترا ، وصدر هذا الفرمان بسبب عريضة رفعها إلى الباب العالي المعتمد المقيم الإنكليزي بارون هربرت رانكال ، يعرب فيها بأن رعيته من الأجانب المستوردين للبضائع والمصدرين لبيعها هم أحرار ببيع وشراء بضائعهم، ولا يحق لأحد التعتبري عليهم[2].

وكذلك صدر فرمان آخر ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٣ من أجل استرداد الرسوم الجمركية المدفوعة مكررة في ولاية حلب من قبل بعض تجار إنكلترا عن بضائعهم ،حيث أن المدعو (جان نومن) التاجر الإنكليزي الذي كان لديه أنواع متعتبردة من البضائع ومنها (٧٠) ساعات يد وضعت داخل صندوق صغير لأجل بيعها في جزيرة قبرص بعد أن دفع عنها الرسوم الجمركية ، ولكن بعد التسديد لم تبع هذه الساعات فرجع بها التاجر المذكور إلى حلب مزوداً بالتذكرة وإشعار تأدية الرسوم ، ولكن محصل حلب لم يتقبلها لمخالفتها للتعهد السلطاني، وقد استوفى الرسوم مكررة وبطريق الإرغام ، لذلك يجب على والي حلب استرداد الرسوم المتكررة وإعادتها لأصحابها[3].

وصدر فرمان سلطاني موجه إلى المسؤولين في ولاية حلب ، بشأن السفن التجارية الإنكليزية المحملة بالبضائع من (حرير وصوف) والمارة عبر موانئ السلطنة لبيعها ، وقبل نقلها للأرياف ،حيث تدفع عنها الرسوم الجمركية ، وبعدها يصار إلى بيعها ، ولكي لا تطلب منهم رسوم جمركية مرة أخرى بناء على التعهد الخطي المعطى لإنكلترا ،علماً أن البضائع الجاري بيعها بالأرياف بعد استيفاء رسومها الجمركية ، وأما البضاعة التي لم تخرج من السفينة فلم يستوف عنها الرسوم. فإذا استوفيت تكون مكررة ، وتكون مخالفة للشرع ومنافية للقواعد التجارية، لذلك على أمناء الجمارك استيفاء الرسوم الجمركية فقط عن الأمتعة

---

(١) – خوري ، جورج: المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية ، مجلة دراسات تاريخية ، عـ ٤١-٤٢ ، ١٩٩٢م ، ص ٩٠.

(٢) – الفرمان رقم / ٢٧ / تاريخ الفرمان (١٢٠٨ هـ) من السجل رقم / ٢٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧ – ١٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) – الفرمان رقم / ٥٠ / تاريخ الفرمان (١٢٠٨ هـ) من السجل رقم / ٢٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٤٣ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

المخرجة بغية بيعها ، لذلك تطلب الابتعاد وعدم التعتيري على التجار وعدم المطالبة بالرسوم عن البضائع غير المباعة[1].

وصدر فرمان سلطاني حدد الرسوم الجمركية عن البضائع المستوردة من إنكلترا ، والتي كانت تباع في الأرياف لولاية حلب، ولذلك يجب أن تطبق الأنظمة للبضائع المستوردة من الدولة المذكورة ، والخاصة برسوم تحميص القهوة وخيوط الزهر وبقية الأصناف المختلفة من البضائع التي يباع قسم منها في الضواحي والأرياف لولاية حلب[2].

ومن أجل تشجيع التجارة الإنكليزية في أراضي السلطنة العثمانية أصدرت السلطنة ، أمراً سلطانياً بتخفيض التعرفة الجمركية عن البضائع المصدرة (قطن – جلود مدبوغة) من ولاية حلب إلى انكلترا بواسطة التجار الإنكليز[3].

وأخيراً استمر التجار الإنكليز بمراقبة ورصد وضبط أسعار التوابل والبن في حلب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ، وبقي الحرير ، سواء كان إيرانياً أم سورياً ، هو السلعة الأساسية التي تمحورت حولها مصالح التجار الإنكليز في أسواق المدينة ، حيث كان يتم ابتياع سلع متفرقة أخرى منتجة محلياً كالحرير الخام والخيوط القطنية المستعملة في الغزل والنسيج إضافة إلى العفصة الجوزية المستقدمة من كردستان[4].

تجارة هولندا: كان الهولنديون يملكون أسطولا تجارياً مهماً ، ولديهم مدن تستقطب التجارة الأوروبية مثل أنفرس وأمستردام وروتردام التي أصبحت مركزاً عالمياً للتجارة بعد الكشوف البحرية ، وكان أسطولها بحمولة / ٧٠٠ / طن ينقل الجوخ والألبان في بحر الشمال والمحيط الأطلسي ، فقد جذبت تجارة الشرق هولندا إلى السواحل الشرقية للمتوسط ، وكانت سفنهم تعمل تحت الراية الفرنسية في القرن السادس عشر ، واندفع الهولنديون إلى آسيا، وطلبوا العمل تحت الراية البريطانية ، وأسست شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤ م وشركات أخرى ، وبعد انتصار الأسطول الهولندي على الأسطول الأسباني في عام١٠١٦ هـ/ ١٦٠٧ م وفد إلى إستانبول(كورنيليوس فان هاغا) عام ١٠٢١هـ / ١٦١٢ م لينال لدولته

(١) – الفرمان رقم / ١٧٨ / تاريخ الفرمان (١١٩١ هـ) من السجل رقم / ١٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٦٤ – ١٦٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٢) – الفرمان رقم / ١٨٦ / تاريخ الفرمان (١١٩١ هـ) من السجل رقم / ١٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧١ – ١٧٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) – الفرمان رقم / ١٩٤ / تاريخ الفرمان (١١٩١ هـ) من السجل رقم / ١٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٤) – بروس: المرجع السابق ، ص ١٠٥.

امتيازات مماثلة، لما حصلت عليه فرنسا وإنكلترا والبندقية ووفق في ذلك ، ولقد لعب الهولنديون دوراً مهماً في حركة النقل التجاري مع الشرق ، وخاصة تجارتها مع الشرق الأقصى[1].

وحصل السفير الهولندي جوسيتوس كولير على امتيازات من السلطنة العثمانية ١٠٩١هـ/ ١٦٨٠ م، فعلى الصعيد الاقتصادي سمحت الامتيازات بحرية التنقل للتجار ، وكذلك الحق بدفع تعريفة جمركية مناسبة. وقد نصت المادة / ١٢ / على أن (تدفع على المنتجات التي يحملها التجار الهولنديون ، والتي يشترونها بناء على طلب مجلس الطبقات / ٣ % / ضريبة جمركية لا أكثر ، في حلب والإسكندرونة والأماكن الأخرى)[2].

ويمكن التمييز بين صنفين من المنتجات المتبادلة بين سورية العثمانية وهولندا ، فالمنتجات التي تؤخذ من قلب السلطنة العثمانية (الكتان والصوف والقطن و الحرير والصوف المغزول من وبر الماعز والحبوب). أما المنتجات التي ترد من بعيد (التوابل والبهارات والفضة وأقمشة الحرير) ، بينما يصدر العثمانيون إلى هولندا وبشكل رئيس (الحرير والقطن والصوف والمنسوجات الأخرى) وكان الهولنديون يأتون بالفولاذ والنحاس وملح البارود والسيوف والبارود وبعض القطع الفضية.

ولقد شكلت **التوابل** تجارة مهمة بين آسية وأوروبا، فهي ضرورية للأطعمة ، وحلب تشغل مكانة مهمة في هذه التجارة، إذ أنها تقع على الطريق البرية بين آسيا والبحر المتوسط ، وتستخدم كمخزن للعديد من التوابل المستوردة من الهند. وكذلك النسيج ، إذ بقيت دمشق طويلاً المنافس لمدينة حلب ، ولكن نهضة تجارة الحرير بين الشرق والغرب وأهمية دمشق البعيدة كثيراً عن مراكز الإنتاج قلصت هذه المنافسة ، وأصبحت حلب السوق الرئيسة للحرير بالنسبة إلى أوروبا[3].

وصدر فرمان سلطاني موجه إلى والي حلب من أجل بيع الحرائر والأجواخ العائدة للترجمان الهولندي التابع للقنصلية الهولندية في حلب ، وذلك لتسديد دين على الترجمان المذكور و توزيع أثمانها على الدائنين[4]

والمهم التأكيد على جلب واستيراد الحرير من الشرق وتصديره بواسطة التجار الهولنديين ، ومنهم ترجمان القنصلية الهولندية.

---

(١) – حجار: قنصلية دار بوخة بحلب، المرجع السابق ، ص ١٨٩.

(٢) – المدرس: المرجع السابق ، ص ٣٤.

(٣) – المدرس: المرجع نفسه ، ص ٤٥.

(٤) – الفرمان رقم / ٩٧ / تاريخ الفرمان (١١٧٨ هـ) من السجل رقم / ٧ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٦٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

وكذلك صدر فرمان سلطاني آخر عام ١١٨٢ هـ / ١٧٦٨ م موجه من الباب العالي إلى المسؤولين في ولاية حلب، للطلب من القنصل الهولندي لتسليم كمية من الحرير موجودة لدى التاجر أحبانت التابع للقنصلية الهولندية ، حيث أودعها عند التاجر المذكور الحاج موسى آغا زاده قبل وفاته، والمطلوب تسليم كمية الحرير إلى ورثة الحاج المتوفى[١].

كان القطن كما الحرير المنتج المطلوب كثيراً في حلب من قبل تجار هولندا ، يأتي بعدهما الصوف والموهير تلك كانت المنتجات المرغوب بها من الهولنديين ، وأصبح التجار المذكورون يصدرون نحو الدولة العثمانية الأغطية والشراشف والألبسة الصوفية الرفيعة (لا كن) ومنذ عام ١٠٨٦هـ / ١٦٧٥ م. بدأ تصدير هذه اللاكن إلى أزمير وحلب بمعدل ستة آلاف قطعة كل عام.

واستمر وجود التجار الهولنديين في حلب ، ومن أبرزهم دانييل بومستر وزميله جان جاكوب وفان ليبرغن وهاندريك ابراهام هيرمان، وكانوا يقومون بالمهام القنصلية.

وكان لشركة فان هيمسكرك، ماسيك وشركاه، في نهاية القرن الثامن عشر وجود مزدهر في حلب[٢].

إلا أن هجوم الفرنسيين على مصر عام ١٢١١هـ /١٧٩٨ م أثر سلباً ، حيث هاجمت السفن الفرنسية أساطيل تجار هولندا ،واستولت على حمولتها. الأمر الذي زاد من أحوال التجار الهولنديين سوءاً ، وبناءً على ذلك طلب المقيم العام لجمهورية هولندا قطع العلاقات مع السلطنة العثمانية مؤكداً على استمرار الصداقة بين الدولتين. لذلك انسحب تجار هولندا من حلب[٣].

وبعد استعراضنا لتجارة الجاليات في ولاية حلب من خلال المصادر والمراجع والوثائق التاريخية ، لوحظ كيف بدا جلياً اهتمام الأوروبيين بالمتاجرة مع أهم ولايات السلطنة العثمانية ، وكيف تطورت التجارة الفرنسية مستفيدة من تطور العلاقات السياسية بين السلطنة وفرنسا ، من خلال توقيع معاهدة ١١٥٣هـ / ١٧٤٠م وتوسيع تجارة الفرنسيين ، كما تطورت تجارة إنكلترا ونافست فرنسا ، فكانوا يشترون الحرير بكميات كبيرة، ويجدون تسهيلات واسعة لتصريف منتجاتهم ، التي كانت تتمتع بنوعية أفضل من المنسوجات الفرنسية.

أما البندقية فكانت أوضاعها مضطربة بسبب علاقاتها غير المستقرة مع السلطنة ، ورغم ذلك مارست عملها التجاري عبر جاليتها في ولاية حلب ، واستمرت في ذلك إلى نهاية القرن الثامن عشر ، حيث انتهى

---

(١) – الفرمان رقم / ٩٥ / تاريخ الفرمان (١١٨٢ هـ) من السجل رقم / ٨ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٧٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) – المدرس: المرجع السابق ، ص ٧٠.

(٣) – الفرمان رقم / ١٠٦ / تاريخ الفرمان (١٢١٣ هـ) من السجل رقم / ٢٧ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٧٨ – ٧٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وجودها كدولة مستقلة، وانضمت إلى الاتحاد الإيطالي. أما التجارة الهولندية فكانت تشبه التجارة البندقية في حالة عدم الاستقرار ، حيث كان اهتمام الهولنديين بالدرجة الأولى ممارسة العمل التجاري مع أزمير.

وكون حلب مركزاً تجارياً كبيراً فقد استمر وجود التجار الهولنديين الذين كانوا يستوردون الحرير الخام والمنسوجات الحريرية بكميات كبيرة إلى جانب سلع أخرى.

جـ التبادل التجاري:

انطلق الأوروبيون يجوبون البحار والمحيطات بحثاً عن منتجات الشرق ، عبر مسالك وطرق عديدة ، وكان البحر المتوسط واحداً منها ، حيث دفعت الثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا في القرن الثامن عشر، وطول القرن التاسع عشر للبحث عن أسواق لتصريف البضائع الأوروبية المصنعة ، وكذلك البحث عن المواد الأولية اللازمة للمصانع الحديثة، فأصبحت المواد الخام الزراعية غذاء المصانع ،وصار استهلاكها لتلك المواد يزيد الطلب عليها. لذلك فالثورة الصناعية الأوروبية تغذت من قارات آسيا وأفريقية وأميركا اللاتينية ، وكانت حلب من أهم المحطات التجارية مع أوروبا.

وفيما يلي سنلقي الضوء على أبرز ما حملته الجاليات الأوروبية إلى أوطانها من ولاية حلب. وعلى كل ما استوردته من أوطانها لتوزعه في أماكن إقامتها وممارسة نشاطها التجاري.

صادرات ولاية حلب: تعتبر منطقة حلب من أشهر مناطق زراعة الفستق في العالم، وقد نسب إليها وعرف **بالفستق الحلبي** ، وأنتجت حلب أشهر الأصناف وأجودها ثمناً ، وعدت الإقليم المثالي لزراعة هذه الشجرة ، وتذكر المصادر أن حلب كانت تصدر الفستق، وكان غالي الثمن خارج حلب ، لذلك كان الأغنياء فقط هم القادرون على شرائه. أما الأوروبيون فكانوا يشحنونه عن طريق البحر إلى بلادهم، حيث كان يباع بأسعار مرتفعة في أوروبا(١) .

وكانت السلطنة العثمانية مهتمة بهذا المحصول كثيراً ، لذلك أصدر الباب العالي فرماناً يقضي بقطف ثمار الفستق من بساتين حلب وإيداعها بالمستودعات ، وبيعها للتجار الأجانب بعد تجفيفها مع استيفاء الرسوم الجمركية عنها(٢).

---

(١) – زيود، المرجع السابق ، ص ١٥١.

(٢) – الفرمان رقم / ١٩٢ / تاريخ الفرمان (١١٩٦ هـ) من السجل رقم / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٥٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وفي عام ١١٩٦ هـ / ١٧٨١م وضمن الأوامر السلطانية ، نرصد كتاباً لقاضي حلب يذكر فيه عن صدور الأمر المتضمن كيفية تخمين محاصيل ثمار الفستق في بساتين حلب ، وبيعها للتجار الأجانب واستيفاء الرسوم الجمركية عنها[١].

وتعد **صناعة الصابون** واحدة من الصناعات التقليدية ، التي اكتسبت سوقاً واسعاً في المناطق التي ترتبط اقتصادياً بحلب ، وحلت المعامل الكبيرة التي تملك قدرة إنتاجية عالية ، محل المشاغل الصغيرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. وبعض المعامل السبعة التي عددها روسو في بداية القرن التاسع عشر ، قد بنيت في القرن الثامن عشر ومنها مصبنة الزنابيلي ومصبنة الجبيلي ، ثم ازداد عدد المصابن في القرن التاسع عشر ، الأمر الذي يؤكد نشاط هذه الفعالية[٢].

وشكلت صناعة الصابون ركناً أساسياً في تجارة حلب وإنتاجها الصناعي ، وخصوصاً الصابون الذي تصدره سنوياً إلى أوروبا والذي قدر ثمنه / ٢٠٠٠٠٠ / دوقة أو ما يساوي مليون ونصف من الفرنكات. وكانت أشجار الزيتون منتشرة في سوريا وزيتها الأساس في صناعة الصابون، وكان مركز زراعته بظاهر حلب وإنطاكية[٣].

ولقد عرفت حلب **صناعة النسيج** ، فهي صناعة موغلة في القدم ، وقد انتشرت هذه الصناعة وبالذات النسيج اليدوي ، الذي ذاعت شهرته داخل سوريا وخارجها بسرعة كبيرة ، لما تمتعت به من سمعة جيدة وجمالية وجودة ومتانة، وقد مارس سكان حلب نساءً ورجالاً ، هذه الصناعة في القيساريات وداخل البيوت السكنية ، وقل وجود قيسرية أو بيت دون نول أو نولين يدويين ، فتحولت حلب إلى مصنع لصناعة النسيج اليدوي[٤].

و يؤكد الغزي ذلك فيقول " كان في حلب نحو خمسة عشر ألف نول تحاك بها الأقمشة القطنية والغزلية المعروفة بالآلاجة ، والحريرية المعروفة بالجارة ، والمقصبة المعروفة بالمسيخ والدوناطو وشغل والدامسقو (الدمشقي) وتقليد الشال العجمي والأزر الحريرية المقصبة ، والملاحف المتنوعة الحريرية المقصبة والغزلية الموشاة، والمناديل الحريرية المقصبة المعروفة بالبوشية. وكان يلزم لتشغيل كل نول منها ما لا يقل من أربعة أشخاص من الصناع والعملة ، مابين حائك ومسد وصباغ وفتال ودقاق وشطاف وقصار وصقال. ولا جرم أنه كان ينتفع منها ستون ألف نسمة ما بين غني وفقير وكبير وصغير وذكر وأنثى".

---

(١) – الفرمان رقم / ١٩٥ / تاريخ الفرمان (١١٩٦ هـ) من السجل رقم / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٥٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) – ريمون: المرجع السابق ، ص ٣٠٦.

(٣) – الحصني: المرجع السابق ، ص ١٤٥ – ١٥٧.

(٤) – الغازي، مطيع: صناعة النسيج اليدوي بحلب، اقتصاديات حلب، العدد / ٢ / دار الوفاء للطباعة حلب، ١٩٩٣ م، ص٤٩ – ٥٠.

واشتهرت حلب أيضاً بصناعة التطريز والزركشة ، كما اشتهرت بصنعة النجارة والدباغة والحدادة والصابون وصناعة القاشاني[١].

ومع ذلك فإن وتيرة تطور إنتاج النسيج لم تكن واضحة في القرن الثامن عشر ، ولكن الإنتاج نفسه في أواخر ذلك القرن أصبح كبيراً ، فقد وجد في حلب / ١٢ / سوقاً شعبية كانت تتعاطى تجارة الأقمشة والملبوسات، فوفقاً لمختلف التقديرات كان في حلب مابين عشرة آلاف وعشرين ألف آلة نسيج[٢]. ولهذا ففي القرن الثامن عشر لم تكن حلب مركزاً مهماً لتجارة العبور فحسب ، بل كانت من أضخم المراكز التجارية الحرفية في الشرق ، لاسيما في مجال إنتاج الأقمشة المعدة للتصدير إلى الأسواق الخارجية[٣].

ولقد بقيت البلاد الأوروبية حريصة على شراء المنتجات الصناعية للبلاد الشامية قروناً عديدة ، وبقيت الأسواق الأوروبية حريصة للحصول على منسوجاتنا حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ويدل على ذلك الوثيقة التاريخية المهمة التي تملكها شركة الغزل والنسيج في حلب ، ويرجع تاريخها إلى عام ١٢١٢هـ/ ١٧٩٨ م، وهي عبارة عن " **بوليصة شحن** " تضمنت شحن كميات من الغزل والنسيج والحرير ومصنوعات النحاس[٤]. وهذه الوثيقة المتضمنة شحن بضائع سورية من إسكندرونة إلى أوروبا عام ١٢١١هـ/ ١٧٩٨ م، تدل على اعتماد الأسواق الأوروبية حتى أوائل القرن التاسع عشر على الصناعات السورية ، وأهمها الغزل والنسيج والحرير والنحاس.

ومن جهة أخرى استمرت **تجارة الحرير** وصناعته بحلب طيلة الفترة المملوكية ، وحافظت على هذا النشاط في العصر العثماني خاصة في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين من الحكم العثماني، بسبب قربها من الأناضول، كما حافظت على مركزها المتميز كمحطة مرور بين أوروبة من جهة، وإيران والشرق الأقصى من جهة أخرى، ولعل غنى حلب بالأسواق والخانات التي تقوم على تسويق البضائع وشحنها دليل على ذلك، وكانت التجارة الحلبية كما ذكرنا سابقاً تأخذ طريقها إلى أوروبا عبر ميناء الإسكندرونة وميناء طرابلس الشام ذهاباً وإياباً[٥].

ولذلك برعت حلب في تقصيب الحرير وتاجرت به مع أوروبا، التي كانت تقبل على شرائه نظراً لجودته أو لرخص أسعاره بالمقارنة مع أسعار الحرير الذي كان يجلب من أواسط أسيا.

---

(١) – الغزي: المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٢ – ٩٧.

(٢) – عماد: المرجع السابق ، ص ٦٦.

(٣) – نسكايا: المرجع السابق ، ص ١٦٩.

(٤) – القاسمي ، محمد سعيد وآخرون: قاموس الصناعات الشامية ، ت: ظافر القاسمي ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٨م ، ص ٣١.

(٥) – شعث، شوقي: حلب وتجارة الحرير وصناعته في العهدين المملوكي والعثماني، مجلة الحوليات، المرجع السابق، ص١٦٩–١٧٠.

وأصيبت تجارة الحرير بنكسة كبيرة في مطلع القرن الثامن عشر، بسبب احتلال روسيا في عهد القيصر بطرس الأكبر المناطق المنتجة للحرير في شمال بلاد فارس، فتوقف تدفق الحرير الفارسي إلى حلب وعبرها إلى أوروبا. رافق ذلك في الوقت نفسه تردي الوضع السياسي بين العثمانيين وحكام بلاد فارس، واستئناف القتال بين الطرفين في الربع الثاني من القرن الثامن عشر، حيث سيطر نادر شاه على الحكم وأنهى حكم السلالة الصفوية، وبالطبع كان لذلك أثره الكبير في تحجيم النشاط التجاري بين حلب وأصفهان والخليج العربي. وهذا يفسر الأهمية الكبيرة لمادة الحرير في تجارة حلب الدولية[1].

وكذلك أصيبت تجارة الحرير في القرن الثامن عشر بنكسة أخرى، وذلك بإقدام الحكومة العثمانية على فرض ضرائب باهظة عليها فكسدت سوقها ولم يعد التجار الإفرنج يشترون خام الحرير من حلب وبلاد الشام الأخرى، واقتصرت مشترياتهم على الأنسجة الحريرية التي كانت أنوال حلب تنتجها، وبعض مدن الشام الأخرى كالزنانير والكوفيات والعبي والأطالس والمبروم المخمل[2].

ولذلك صدر فرمان سلطاني من الباب العالي، تضمن تعليمات عن فرض الرسوم على تجارة الحرير في أنطاكية، وأمر بملاحقة المتلاعبين،ووجه الفرمان إلى قاضي حلب وواليها لإصدار تعليمات فورية إلى مدير جباية حلب وإلى قاضي إنطاكية، بوجوب تقاضي الرسوم عن تجارة الحرير في قضاء إنطاكية وجبايتها، التي كانت تعتبر المورد الرئيسي لهذه المنطقة. ومنع التلاعب في دفع الرسوم، كما وقع سابقاً بالحرير المستورد من مقاطعة آل بويه في ولاية حلب، لذلك حذر هؤلاء وأمر المسؤولين بملاحقتهم وجباية الرسوم الجمركية[3].

ولم تصدر حلب إلى دول أوروبا **الحرير فحسب، بل العفص وصوف الغنم** الذي صنع الأوروبيون منه الأقمشة التي لا تبتل بالمطر، كذلك الأقمشة القطنية[4].

وأبرز ما أستورده **الهولنديون** من حلب، الكتان والصوف والقطن والحرير والصوف المغزول من وبر الماعز والموهير والحبوب والمنتجات التي ترد إلى حلب من بعيد، كالتوابل والبهارات والفضة وأقمشة الحرير[5].

---

(١) – رافق، عبد الكريم: دراسات تاريخية، العددين السابع عشر والثامن عشر، ١٩٨٤ م، ص ١١٦ – ١١٧.

(٢) – غوستوف: تاريخ الحرير في بلاد الشام، مجلة الشرق، العدد الخامس، ص ٢٨٥ – ٢٨٦.

(٣) – الفرمان رقم / ٣٥٦ / تاريخ الفرمان (١١٥٥ هـ) من السجل رقم / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب، ص ١٧٦، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٤) – توتل: المرجع السابق، ص ٤٩.

(٥) – المدرس: المرجع السابق، ص ٤٤.

وكذلك أصدرت السلطنة العثمانية ١١٩١ هـ / ١٧٧٧م ، فرماناً لتنزيل التعرفة الجمركية عن البضائع(القطن والجلود المدبوغة) المباعة في ولاية حلب ، إلى التجار الإنكليز[١].

وصدر فرمان سلطاني ١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢ م موجه إلى المسؤولين في ولاية حلب ، ويتعلق بالتعرفة الجمركية التي تؤخذ عن كميات **الأقطان المصدرة** إلى خارج البلاد عن طريق ميناء الإسكندرونة ، وكانت على كل قنطار[٢] ٤٠ أقجة. وقد بلغت الرسوم التي حصلت سنوياً من ولاية حلب ، والمدونة في السجلات السنوية إيرادات القطن بين/٤٠٠٠ / إلى /٦٠٠٠ / قرشاً منها الرسوم الجمركية التي تؤخذ من التجار الأوروبيين[٣]. ومن خلال مبلغ الرسوم الجمركية المحصلة على صادرات القطن من حلب ، نرى أن حجم الصادرات القطنية إلى أوروبا كان كبيراً ، والتي كانت تحتاجها مصانعها الحديثة كمادة أولية الأمر الذي زاد من أهمية ولاية حلب في أعين الأوروبيين.

واردات ولاية حلب: استوردت حلب بدورها كميات كبيرة من السلع سنوياً ، ومصدر تلك البضائع كان من ريفها المجاور ومن مناطق أخرى من الشرق ، التي تبعد آلاف الأميال عن أوربا الغربية تنقلها إلى مدينة حلب الحيوانات المختلفة ، فرادى أو على شكل قوافل لسد ما تحتاجه لإطعام المدينة ، ولتزويد ألاف الحرفيين الموجودين فيها بالمواد الخام ، وكانت حلب بدورها تستورد كميات معتبرة ومتنوعة من بضائع أوروبا، مثل لندن ومرسيليا وأمستردام وليفورنو والبندقية وغيرها عن طريق موانئ شرق البحر الأبيض المتوسط كالإسكندرونة واللاذقية.

أما البضائع المصنعة التي استوردتها المدينة من أوروبا للاستهلاك المحلي ، فكانت محدودة كماً ومتخصصة نوعاً كالورق وساعات الحائط وساعات اليد والأدوات المنزلية والأسلحة النارية والمنتجات الكيماوية[٤].

ويذكر الغزي أن الإقبال كان شديداً على النسخ ، مما شجع عملية استيراد الورق من أوروبا إلى حلب، وساعد في إقامة المكتبات العامة والخاصة[٥].

---

(١) – الفرمان رقم / ١٩٤ / تاريخ الفرمان (١١٩١ هـ) من السجل رقم / ١٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٢) – القنطار : من وحدات الوزن ، وكان وزنه يختلف تبعاً للزمان ، وكذلك المكان الذي يستخدم فيه عملية الوزن. وفي أواخر العصر المملوكي ، كان يتراوح وزنه مابين ٤٥ – ٩٦ كغ. وفي سنة ١٦٦٥ م وصل وزنه إلى ١٢٠ كغ.

(٣) – الفرمان رقم / ٨٢ / تاريخ الفرمان (١٢٠٧ هـ) من السجل رقم / ٢٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٦٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٤) – ماركوس: المصدر السابق ، ص ١٥٣ – ١٥٤.

(٥) – الغزي: المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٧٤.

وكان الهولنديون يجلبون إلى حلب الفولاذ والنحاس وملح البارود ، والسيوف والبارود، وبعض القطع من الفضة[1]. وكانت حلب تستورد كميات ضخمة من **الأجواخ الإنكليزية** التي أغرم بها الأغنياء[2]. والفائض من تلك الأجواخ يرسل بدوره إلى أورفة وديار بكر وأدنة وأرضرروم وبغداد ودمشق و بلاد العجم والهند ومكة[3].

وثمة فرمان سلطاني من الباب العالي وجه إلى المسؤولين في ولاية حلب ، يتعلق بالرسوم الجمركية ونسب توزيع تلك الرسوم على البضائع المستوردة من إنكلترا إلى ولاية حلب عن طريق ميناء إسكندرونة ، من جوخ يؤخذ عن كل حزمة في مركز جمرك إسكندرونة / ٤٠ / بارة ، وكل دستة من جلود الأرنب / ٢ / بارة وفلسين ، وكل قنطار شامي من الرصاص / ٦ / بارات. ويؤخذ كحمولة نقلها إلى حلب من إسكندرونة عن كل طرد / ٨ / بارات وفلسين ، وعلى كل رطل حلبي من الرصاص بارة واحدة وعلى طرود (الخيم والجلود والخورساني الهندي) / ٢,٥ / ريال قرشاً ، وعن كل طرد حرير أو قطن بارة عثماني ، وباقي البضائع يخمن تخمين بين زيادة ونقص وتؤخذ الرسوم من الملتزمين والمالكين طبق التعليمات المذكورة[4].

وبعد السماح بشرب القهوة في السلطنة العثمانية ، صدر أمر سلطاني بتطبيق التعليمات الصادرة بخصوصها ، وبخاصة ما استورد منها عن طريق ميناء الإسكندرونة ، ولهذا كانت مادة القهوة على قائمة الواردات لحلب[5].

---

(١) – المدرس: المرجع السابق ، ص ٤٤.

(٢) – نسكايا: المرجع السابق ، ص ١٧٧.

(٣) – تونك: المرجع السابق ، ص ٤٩.

(٤) – الفرمان رقم /١١١/ تاريخ الفرمان (١٢٠٥ هـ) من السجل رقم /٢٠/ للأوامر السلطانية لولاية حلب، ص ٧٧ – ٧٨ – ٧٩، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥) – الفرمان رقم / ١٢٣ / تاريخ الفرمان (١١٨٩ هـ) من السجل رقم / ١٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٩٩ – ١٠٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

وكانت السفن التجارية الإنكليزية المحملة بالبضائع من حرير وصوف ، والمارة عبر موانئ السلطنة لبيعها ، وقبل نقلها لأرياف ولاية حلب تدفع عنها الرسوم الجمركية وبعدها يصار إلى بيعها[1].

كما صدر أمر سلطاني لاستيفاء الرسوم الجمركية عن **بضاعة القصدير** (٢٨ صندوقاً من لحام القصدير) الواردة إلى جمرك حلب من إنكلترا[2]. ويلاحظ استيراد معدن القصدير الذي يحتاجه حرفيو حلب في صناعاتهم المختلفة ، وهو أحد صادرات أوروبا إلى ولاية حلب.

وفي عام ١٢٠٨ هـ /١٧٩٣م صدر فرمان سلطاني، من أجل استرداد الرسوم الجمركية المدفوعة عن البضاعة الواردة إلى حلب التي كانت عبارة عن / ٦٢٥ / ثوباً من الشاش الهندي المستورد من إنكلترا[3].

وكان الميزان التجاري أحياناً يرجح لصالح المشارقة فبين عامي ١١١٢ - ١٢١٥ هـ / ١٧٠٠ - ١٨٠٠ م ، تدهورت أسعار المنتجات الأوروبية بشكل حاد، وارتفعت أسعار المواد الأولية القادمة من الشرق تدريجياً. وشهدت الوكالات التجارية في حلب تنافساً حاداً بين الأوروبيين على شراء المواد الأولية[4].

وعلى أي حال ، شهد العقد الأخير من القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن التاسع عشر ، تدهوراً حاداً في نشاط حلب. ومن أهم العوامل التي أدت إلى ذلك انهيار إنتاج الحرير في إيران ، وتحول الكثير من صادراته إلى الخليج العربي ، بدلاً من استخدام الطريق البري والبحر المتوسط. والعامل الآخر يتمثل في الصراع بين القوى السياسية في ولاية حلب (الحرب الأهلية بين الإنكشارية والأشراف) ، مما أضر باقتصاد الولاية المذكورة ضرراً بالغاً. ونتيجة لذلك أصبحت المصالح البريطانية في حلب ممثلة عام ١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢ م في شخص القنصل ، بعد أن كان هناك ٢٨ بيتاً تجارياً بريطانياً في حلب عند منتصف القرن الثامن عشر الميلادي[5].

نستنتج من كل ما سبق أن **الجاليات الأوروبية** كانت تستورد من ولاية حلب مواد أولية ضرورية لصناعاتها ، ونموها الاقتصادي. وتبيع في الولاية المذكورة مصنوعاتها الاستهلاكية.

---

(١) – الفرمان رقم / ١٧٨ / تاريخ الفرمان (١١٩١ هـ) من السجل رقم / ١٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٦٤ – ١٦٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) – الفرمان رقم / ١٥ / تاريخ الفرمان (١٢٠٨ هـ) من السجل رقم / ٢٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٦ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) – الفرمان رقم / ١٦ / تاريخ الفرمان (١٢٠٨ هـ) من السجل رقم / ٢٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب، ص٦، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٤) – غاوبه وفيرت: المرجع السابق ، ص ٦٤٨ – ٦٤٩.

(٥) – عيساوي ، شارل: التاريخ الإقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ – ١٩١٤ م ، ت: رؤوف عباس حامد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مكتبة أبو ذر الغفاري ، صنعاء ، ص ٢٢١.

ومع مرور الزمن أصبحت بلاد الشام عامة ، تقدم للدول الأوروبية المواد الخام اللازمة لنهضتها الصناعية الضخمة.

ولعبت حلب دوراً بارزاً في نقل تلك المواد باعتبارها تتمتع بموقع استراتيجي ، استرعى اهتمام وانتباه الجاليات الأوروبية لما تحتوي من مخازن ضخمة للسلع والبضائع التجارية. كانت دولها بحاجة ماسة لها لاستمرار نموها الاقتصادي.

د - النقود:

كانت العمليات التجارية بين أبناء المشرق والأوروبيين ، وقبل قيام الثورة الصناعية تتم بالمقايضة أو بالنقد. ولكن بعد قيام الثورة الصناعية أصبحت تتم بالنقد حصراً ،أما حلب فكانت تتم فيها عمليات البيع والشراء قبل ذلك بالنقد ، الأمر الذي أدى إلى وفرته لدى الحلبيين ، ولقد وجد في حلب دار لضرب النقود السلطانية فيها منذ القديم وحتى القرن السابع عشر، وقد وفر لها مركزها التجاري العديد من النقود كماً ونوعاً.

ويذكر دارفيو القنصل الفرنسي في مذكراته بالقرن السابع عشر أن النقود كانت تضرب في حلب. وبافتتاح قناة السويس عام ١٢٨٦ هـ / ١٨٦٩ م تحولت معظم التجارة الدولية مع الشرق إلى البحر الأحمر، الأمر الذي أثر على حلب بشكل سلبي ، ومع ذلك نرى التعامل بالنقد الفضي والنحاسي المضروب فيها ، إضافة للتعامل بالنقود الأخرى كالإسبانية والفرنسية والمجرية والمصرية وإمارة البندقية ، وكانت النقود السلطانية التي تساوي / ٢,٢٥ / قرشاً بينما النقود الذهبية تتغير قيمتها حسب الأحوال ، ولما كانت حلب مدينة ذات تجارة، سمح لها السلاطين بضرب النقود في قلعتها جيدة التحصين تجاه الهجمات الخارجية والمحروسة بالقوات النظامية. وكانت المدينة تستخدم في الوقت ذاته النقود الذهبية والفضية التي ضربت في إستانبول بكميات كبيرة ، لذلك سمح لها بضرب النقود من الفئات الصغيرة ، بينما النقود من الفئات الكبيرة كانت تضرب في العاصمة العثمانية.

وشيدت دار ضرب النقود في حلب في الثلاثينيات من القرن السابع عشر ،عندما كانت حلب تعيش عصرها الذهبي تجارياً ، وتصدر كميات كبيرة من الحرير والسلع الهندية ، وتستورد الأقمشة والمنسوجات الحريرية والقصدير وغيرها من أوروبا بكميات كبيرة جداً. وتم الحصول على النقود الأوروبية في القرن السابع عشر عن طريق التجار والصرافين الأرمن ، ويذكر القنصل دارفيو بأن النقود الفضية الأوروبية

المستوردة من مرسيليا ، كانت تدفق في حلب إن كان بينها قطع مزورة بدعوة الصرافين قرب باب الجمارك أو خان الجمرك[1].

استخدم النقد في السلطنة العثمانية كوسيلة من وسائل التبادل التجاري من ناحية ، وكسلعة تاجر بها الأوروبيون من ناحية أخرى ، وكان لها أثرها في أوضاع الدولة العثمانية المالية والاقتصادية في أواخر القرن السابع عشر ، فلم تستطع موارد الدولة العثمانية من المعادن تلبية الحاجة المتزايدة للنقد ، ففي النصف الثاني من القرن السادس عشر وصلت الأزمة النقدية العثمانية إلى أوجها ،إذ تدفقت الفضة الرخيصة إلى بلاد البحر المتوسط من العالم الجديد (أمريكا) بواسطة المستعمرين الأسبان فارتبك النقد العثماني تبعاً لذلك ، وانهارت وحدته الفضية ، وهي **الأقجة** (تسمى أيضاً أسبر) وارتفع سعر الذهب ، وقل وجوده بسبب ازدياد قيمته بالنسبة للفضة ، وأصدرت الدولة العثمانية وحدة نقدية فضية عام١٠٣٠هـ /١٦٢٠م وهي **البارة**، لكنها لم تفد في القضاء على التضخم النقدي وغلاء الأسعار ، وفشلت كذلك محاولة أخرى لاحقة لإصدار عملة جديدة هي **القرش**[2].في الربع الأخير من القرن السابع عشر[3].

وكان النقد المستخدم آنذاك متنوعاً،حيث أن الدولة العثمانية لم تلجأ إلى توحيده في ولاياتها المختلفة ، والعملة المتداولة كانت الأقجة أو العثماني ، وإلى جانبها عملتان فضيتان أجنبيتان أطلق عليها الأتراك أسم غروش ، إحداهما ذات أصل هولندي، وتحمل صورة الأسد ،وتعرف بالأسدي أو الأرسلاني ، وقد تضاءل استخدام هذه العملة ،وحل محلها القرش النمساوي المسمى بالريال، أو قره قروش. وإلى جانب النقد الفضي كان التجار يتعاملون بالنقد الذهبي الأجنبي وخاصة الدوكات البندقية[4].

وفيما بعد صدر فرمان سلطاني موجه للمشرفين على نظام البيع والشراء والمعاملات وأمور الأخذ والعطاء والمعاملات المالية والنقدية والأوزان وقيمتها ،عن طريق رئيس المحاسبة الذي كان له الحق في تفادي النقص والأخطاء في المعاملات المالية والمحاسبة ، بالنسبة لنظام العملات العثمانية ودرجاتها وقيمتها بين الأقجة والذهب ، وبين الذهب والفضة والدرهم والبارة. وقد بين الفرمان السلطاني جدولاً مفصلاً يعطي هذه النسب بالنسبة للعملة الأجنبية الواردة إلى الخزينة العثمانية من الخارج ، وقد صدر هذا الفرمان

---

(١) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٥٩– ٣٦٠.

(٢) – تشبه القروش الفضية التي ستصدر تحت حكم السلطان أحمد الثالث / ١٧٠٣ – ١٧٣٠ م / أي أنها تحمل في النصف الأعلى من وجهها سنة السك ، وسنة تسلم السلطان العرش ، وأسمي السلطان وأبيه في طغراء حقيقية ومن ثم سمي النقد الجديد بالطغرالي. انظر: الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٣٧٦.

(٣) – رافق: المشرق العربي ، المرجع السابق ، ص ٨٨.

(٤) – الصباغ: المجتمع العربي ، المرجع السابق ، ص ١٠٩.

السلطاني ووصل إلى الدوائر والمحاكم للعمل به ، حسب الزيادة والنقص ليتم التعاطي بموجبه حسب الصادرات والواردات إلى الخزينة[1].

ومع ظهور القرش ، بدأت هذه العملة النقدية الجديدة تفرض نفسها كعملة فضية أساسية ، وبدأ اعتبارها الوحدة الحسابية الرئيسة في أنحاء كثيرة من سوريا. ومع تقدم القرن الثامن عشر ، ازدادت أهمية القرش ، ولم يحل محل البارة فقط ، – التي كانت تعاني من صعوباتها الخاصة ،ولا سيما بعد منتصف القرن المذكور– وإنما أيضاً محل بعض النقود الأوروبية. ففي حلب أصبح القرش وحدة الحساب ، وكذلك وحدة التبادل الرئيسة، واحتل القرش مركز الصدارة في كل من التجارة الخارجية والتعاملات الداخلية بعد منتصف القرن الثامن عشر[2].

ومنعت السلطنة العثمانية نقل الأموال النقدية خارج السلطنة ، ولذلك قام الأوروبيون بتحصيل أرباحهم وأخذها إلى أوطانهم على شكل بضائع ، أو تخفيض مبيعاتهم.

وعندما فقد الإنكليز اهتمامهم ببضائع الشرق خفضوا صادراتهم من القماش وفقاً لذلك. أما الفرنسيون من الناحية الأخرى ، فقد كانوا يأتون بمبالغ نقدية كبيرة لتمويل مشترياتهم ،حيث كان التجار في حلب والمدن الأخرى يفضلون العملة المعدنية الفضية المستوردة (معظمها أسبانية ومكسيكية) على عملتهم المحلية، وكانوا يحصلون عليها بصورة جاهزة بمعدلات تبادل مربحة جداً بالنسبة للعملة الفرنسية ، وتأثير هذا على قيمة العملة أمر غير معروف. لقد زودت الفرنسيين بالتأكيد الشروط المفضلة ، وكذلك الأرباح، والتي لم تظهر في إحصائيات التجارة النظامية[3].

ولذلك حصل الفرنسيون من السلطنة خلال معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م: على أن التجار الفرنسيين الذين لم يكلفوا دفع ضريبة سابقاً على النقود التي يأتون بها من بلادهم إلى الدولة العلية ،فلا يكلفون بذلك الأن،وعلى أمناء الخزائن ورجال المالية العثمانيين عدم التعرض لهم بحجة أنهم يضربون من دراهمهم نقوداً عثمانية[4] يدل ذلك على أن النقود كانت تدخل في عمليات التبادل التجاري بين الجاليات الأوروبية وولاية حلب كسلع.

---

(١) – الفرمان رقم / ٨٤ / تاريخ الفرمان (١١٣٥ هـ) من السجل رقم / ٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٥٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٢) – باموك ، شوكت: التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ت: عبد اللطيف الحارث ، دار المدار الاسلامي ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٠٤.

(٣) – ماركوس: المصدر السابق ، ص ١٥٨.

(٤) – معاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع السابق، البند ٣.

وكذلك التجار والرعايا الفرنسيون لا يدفعون رسماً ولا ضريبة جمركية على النقود الذهبية والفضية التي يأتون بها إلى الدولة العثمانية ، كما وأنهم لا يكرهون على تحويل نقود بلادهم إلى نقود عثمانية(1) .

وقد عملت الدول الأوروبية على منع حمل النقد المزيف إلى بلاد السلطنة العثمانية ، فكتبت غرفة تجارة مرسيلية إلى القناصل في الإسكلات ، تحرم بيع النقود ، وتأمرهم بزيارة المراكب عند وصولها للتأكد من خلوها من هذه السلعة ، وكذلك فعلت شركة الليفانت الإنكليزية التي طلبت من سفيرها وقناصلها فحص المال الوارد إلى السلطنة العثمانية على مراكب إنكليزية ، بحضور الموظفين العثمانيين ، إلا أن تفتيش السفن ، والأوامر والمصادرة ، والبلص ، لم تقطع دابر تجارة النقد المزيف ، مما دعا العثمانيين إلى أخذ احتياطيات أشد وأقسى وبخاصة في **حلب** ، حتى غدا من الصعب جداً إدخال أي نقد مزيف إلى هذه المدينة (حلب) فجميع المال المتداول في التجارة أصبح يمر بأيدي الصرافين ، أو وسطاء الصرف ، وهم أفراد ماهرون جداً في معرفة أنواع النقد ، وصحيحه من مزيفه ، وغدت العادة المتبعة أن يجري البيع في حلب بواسطة أكياس مختومة بختم أولئك الوسطاء المسؤولين عن نوع النقد الموجود تحت ختمهم ووزنه(2).

كما صدر فرمان سلطاني حول كيفية وكمية وأوزان وأنواع العملات المستعملة في الممالك العثمانية ، سواء كانت عثمانية أم أجنبية وعدم التلاعب بقيمتها أو تزييفها ، والتهديد حتى بالقتل للمتلاعبين بها أو مزيفيها ، لما في ذلك من الإضرار بعباد الله تعالى وإضرار وخسارة بالصناعة والتجارة وأمور المعيشة(3).

وعندما ظهرت بعض العملات المزيفة ناقصة الوزن ، بسبب إهمال بعض المسؤولين لوظائفهم وتلاعب الطرفين، ولما كان هذا التزييف والتلاعب بالنقود موجباً لخسارة الناس واضطراب التجارة ، لذلك وجب جمع العملات المزيفة وإرسالها إلى دار الضرب بإستانبول، وإنزال العقوبات الشديدة بالمزيفين والمخالفين(4).

أما **الذهب** ، فكان نادراً ،أو أنه كان يجمع ويخزن، أو ينقل إلى الهند والشرق الأقصى ، ولم تكن الدول الأوروبية تدفع ثمن مشترياتها بالذهب ، لأنها كانت هي الأخرى تخبئه لاستخدامات أخرى في بلادها(5).

ولدينا دليل واضح على استخدام السندات في التعاملات المالية فيما بين التجار الأوربيين والتجار المحليين كونها أكثر تسهيلاً للعمليات التجارية ، إذ أن نقلها من مدينة إلى أخرى لا يعرض صاحبها عبر

---

(1) – المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع السابق ، البند ٦٤.

(2) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٣٨٩.

(3) – الفرمان رقم / ٤٤٠ / تاريخ الفرمان (١١٣٨ هـ) من السجل رقم / ٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٦٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(4) – الفرمان رقم / ٢٧٢ / تاريخ الفرمان (١١٨٠ هـ) من السجل رقم / ٧ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٩٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(5) – الصباغ: الجاليات الأوروبية، المرجع السابق ، ص ٣٩٠.

الطرقات غير الآمنة للسلب والنهب ، ولا يثقل حملها، لأنها مجرد ورقة. ويلاحظ في أمر سلطاني أن المقيم المدعو داليان من الجالية الفرنسية ، الذي سلم أحد تجار حلب من الأقجات النقدية نحو خمسة وأربعين ألفاً وثلاثة مائة وأربعين قرشاً ، بموجب أوراق بوليصة (سندات) بغية إرسالها للقاطن في الأستانة وتسليمها للتاجر فلورنون[1]. مما يدل على استخدام السندات والحوالات في العمليات التجارية بدل الأموال النقدية.

وكان النقد الذهبي المتداول آنذاك في حلب والمعروف بفندق يعادل قيمته / ٤٤٠ / أقجة ، إلا أن ظهرت في الأسواق عملة ذهبية شبيهة ينقص وزنها بما قيمته / ٣,٥ / أقجة في كل قطعة ، مما أدى إلى ضرر الخزينة والأهالي عند التداول ، لذلك صدر فرمان سلطاني لسحب النقد الجديد وسك نقد قيمته /٤٤٠/ أقجة كما هو معروف[2].

وعندما ظهرت قطع نقدية ذات المائة بارة ،والتي سكت من قبل الأجانب لاقت رواجاً وقبولاً كبيرين بالتعامل ، وسهولة تحصيل الضرائب الأميرية وإدخال وإخراج المبالغ. وبالنظر لهذه الفائدة فقد ورد أمر إلى مؤسسة دار الضرب ، بسك القطع وترويجها في السلطنة[3].

وبذلك كانت السلطنة حريصة على نظامها النقدي المتداول في ولاياتها ، كما كانت حريصة على ضرب النقود الأصلية ومحاربة المزيفة ، وقد استخدمت الجاليات النقد كوسيلة تجارية مع ولاية حلب.

هـ - الجاليات الأوروبية والوسطاء المحليون:

احتاج التجار الأوروبيون عند عقدهم صفقات تجارية إلى وكلاء وتراجمة ومقاولين ، فلم يكن لهم من خيار سوى الإفادة من هذه الفئة من الناس الذين كانوا على استعتبراد للتعامل معهم ، وكان معظمهم من المسيحيين في المناطق الساحلية، بالإضافة إلى الأرمن في حلب ، فإن الكثيرين منهم أخذوا يطورون التجارة الأوروبية لمصلحتهم الخاصة ،بعد أن وضعوا أقدامهم فيها. وكان يساعدهم في ذلك اندماجهم في جنسية حماتهم وفقاً لما جرى عليه العرف طبقاً للامتيازات الأجنبية التي كانت تخول السفراء في الآستانة أن يمنحوا براءات أو خطابات حماية يصدرها الباب العالي لعدد من الأشخاص الذين يختارونهم لخدمتهم[4].

---

(١) – الفرمان رقم / ١٠٧ / تاريخ الفرمان (١٢١٣ هـ) من السجل رقم / ٢٧ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٧٩-٨٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٢) – الفرمان رقم / ٣٥٨ / تاريخ الفرمان (١١٥٥ هـ) من السجل رقم / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٦ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) – الفرمان رقم / ٣ / تاريخ الفرمان (١٢٠٣ هـ) من السجل رقم / ٢٠ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٤) – هاملتون: المرجع السابق ، ص ١٦١ – ١٦٢.

وقلة من الأوروبيين من تكبد عناء تعلم اللغة العربية ، لأن الوسطاء المسيحيين واليهود العاملين لـديهم كانوا يرشدونهم فيما يختص بتعقيدات حياة العمل المحلية التجارية[١]. فكان التجار الهولنديون فـي حلـب لا يتعاطون البيع المباشر ، ولكن يتعاملون مع تجار الجملة الأغنياء، أو مع الـدلالين كوسـطاء فـي عمليـة التصريف،وأغلب هؤلاء من الجالية اليهودية أو اليونانية أو الأرمينية. وبذلك يتفادون سـوء التفـاهم فـي الصفقات التجارية[٢].

كما تعتبر الجالية **الأرمينية** بحلب من أهم جاليات المهجر الأرميني ، ومن المرجح أن الأرمـن كـانوا يعرفون مدينة حلب جيداً منذ القرن السادس الميلادي ، من خلال مرور قوافل الحجاج الأرمن القادمين مـن أرمينيا وكيليكيا في طريقها لزيارة الأماكن المقدسة. ففي القرن السادس عشر وعلى مدى قرنين من الـزمن غدت مدينة حلب مركزاً تجارياً كبيراً نتيجة استيلاء العثمانيين على القسطنطينية عام ٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م، وعلى طرابزون ٨٦٦ هـ /١٤٦١ م،وبدأ التجار الأرمن يأتون إلى مدينة حلب من مختلف أنحاء أرمينيـا. وفي هذه الأثناء ، بدأ ممثلو الدول الأوروبية ولا سيما ممثلو هولندا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا ، يستقرون في حلب لغايات تجارية ، حيث كانت قنصلياتهم أيضاً. وكانوا يتعاملون مع التجار الأرمن ، لـدورهم الكبيـر آنذاك في الحياة التجارية والصناعية لمدينة حلب[٣]، رغم العدد غير الكبير للجالية الأرمينية في حلب[٤].

وكان للأرمن دور فعال في تجارة الحرير في القرن السادس عشر، إذ كانوا يجلبون البضائع من بـلاد فارس ،ويقدمونها إلى تجار البندقية فيها ، وكان معظمهم يسكنون في حي الجديدة[٥].

وعندما تطورت تجارة الألبسة القطنية في القرن الثامن عشر. لعب **المسيحيون** فيها دوراً مهماً. وقـد أسهمت علاقاتهم المتميزة مع التجار الفرنسيين الذين كانوا يصدرون هذه البضائع ، لقـد كـانوا الوسـطاء المحتومين في جميع العلاقات مع الفرنسيين ، ولكنهم عرفوا كيف يكونون شبكات تجارية لتسـويق المـواد الأولية والبضائع المصنعة ، فقد لعبوا دوراً مهماً في تجارة الحرير الإيراني في القـرن السـادس عشـر ، واحتكارهم للتجارة في شمال ما بين النهرين وفارس ، وقد أسهم في دعم الجالية الأرمينية في حلب وحتـى القرن الثامن عشر كانوا لا يزالون يسيطرون على تجارة القماش المطبوع بالأحمر المصنوع في ديار بكـر ثم في حلب ، وفي القرن الثامن عشر لعب **السريان الكاثوليك** دوراً مماثلاً ،حيث يقول الرحالة فولني عـام ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م (إنهم السريان يمارسون الفن والتجارة ،وقد أكسبتهم حماية الإفرنج أفضلية واضحة

---

(١) – ماركوس: المصدر السابق ، ص ٥٨.

(٢) – المدرس: المرجع السابق ، ص ٥٦.

(٣) – عزاريان ، هوري: الجاليات الأرمينية في البلاد العربية ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٩٣ م ، ص ٥٣ – ٥٦.

(٤) – كشيشيان ، الكسندر: إسهامات المواطنين الأرمن في الحياة العامة للبلاد السورية منذ أقدم العصور وحتى يومنا ، حلب ، ٢٠٠٧ م، ص ١٨.

(٥)– حجار: قنصلية دار بوخة في حلب ، المرجع السابق ، ص ١٩٢.

حيثما وجدت مكاتب أوروبية ، ولذلك فالازدهار الهائل الذي عرفته تجارة حلب في مجال النسيج في القرن الثامن عشر، يجب أن يتم ربطه بالدور الذي أداه المسيحيون في حرفة حلب ، ومن جهة أخرى بالمكانة التي حققوها لأنفسهم على صعيد التجارة الدولية لحلب. وكان النجاح الاقتصادي للمسيحيين مرتبطاً إلى حد ما بالصلات التي أقاموها مع الإفرنج ، ولكن قبل كل شيء ، بالمقدرة المهمة التي أبدوها على التلاؤم وانفتاح الأفق وروح المبادرة لدى طائفة استطاعت أن تستفيد إلى أبعد الحدود من الظروف المواتية التي وجدت نفسها فيها في حلب)[1].

ولعب **اليونانيون** دور الوسطاء، وقد احتلوا مكاناً بارزاً في السوق الداخلية ، وكانوا على اتصال بالأعيان والتجار العثمانيين ، ويشترون أو يبيعون لحساب التجار الغربيين ، وكان هؤلاء مقيمين في ولايات السلطنة ،ويهيمن عليهم الشعور بقربهم من الأوروبيين ، وكان اليونانيون يعملون لدى السفراء أو القناصل كمترجمين أو سكرتاريين ، وما لبثوا أن أصبحوا محميين من جانبهم وسوف يستفيدون في القرن الثامن عشر من لائحة الحماية الرسمية للأوروبيين ، وشكلوا جزءاً من " حاملي البراءات "[2].

ولم يقتصر هذا الأمر على الأرمن واليونان **بل** انضم إليهم بعض **الموارنة** الذين كانت لهم علاقات مع الإفرنج أكثر من أي طائفة أخرى ، وكانوا يرسلون أولادهم إلى المدارس الموجودة في الأديرة ليتعلموا اللغة الإيطالية ، بالإضافة إلى أشياء أخرى تؤهلهم للعمل في المخازن الأوروبية[3].

وتطالعنا وثيقة لسفير فرنسا في إستانبول، وهي عبارة عن عريضة رفعها للباب العالي ، مضمونها أن السماسرة من الطائفة المارونية القائمين بالوساطة بين التجار الإفرنج وغيرهم ، يلاقون مشقات وصعوبات في أعمالهم رغم أنهم يدفعون ما عليهم من جزية ورسوم ، لذلك صدرت الأوامر السلطانية بمنع ذلك[4].

أما اليهود فقد عوملوا في ظل الحكم العثماني معاملة طيبة ، وتحسنت أحوالهم عما كانت عليه ، ولهذا تدفقوا ، ومنذ القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي على السلطنة العثمانية من بلاد أوروبا وخاصة أسبانيا والبرتغال ، ولقد استقبلهم العثمانيون استقبالاً حسناً ، وسمحوا لهم بافتتاح الحوانيت التجارية والعمل بالتجارة والصناعة والطب ، واستغل اليهود ذلك وتقربوا من الجاليات الأوروبية ، ونال بعضهم الحماية ، وعملوا كعادتهم بالربا وقرض الأموال بفوائد فاحشة، وكانوا أشبه ما يكونون بمصارف متنقلة ، ولعبوا دوراً خطيراً في اقتصاد البلاد العربية وبخاصة في التجارة والصناعة اللتين كانتا بأيديهم ، وشاركوا

---

(١) – ريمون: المرجع السابق ، ص ٤٠٤ – ٤٠٥.

(٢) – مانتران ، روبير: تاريخ الدولة العثمانية ، ت: بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ م ، ص ٣٨٦ – ٣٨٧.

(٣) – رافق: المصدر السابق ، ص ٢٦٦.

(٤) – الفرمان رقم / ٢٢١ / تاريخ الفرمان (١١٧٩ هـ) من السجل رقم / ٧ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٥٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

المسيحيين في أخذ نصيب من تجارة الوطن العربي مع أوروبا ، وفي التجارة الداخلية كوسطاء بين السكان والأوروبيين.

وكان لليهود في القرن الثامن عشر دور كبير ، وذلك لأنهم عملوا مع التجار الأوروبيين في بادئ الأمر، وكان منهم المترجمون ، والوكلاء المحليون ، والدائنون ، والوسطاء وما لبث بعضهم أن كون تجارته الخارجية الخاصة على النمط الأوروبي[١]، لقد كان أول مترجم للقنصل الفرنسي في حلب يهودياً في عام ١٠٩٥ هـ / ١٦٨٠ م[٢].

ورغم ما حصلوا عليه من الأرباح ونفوذ تجاري ،كانوا في بعض الأحيان يختلفون مع تجار الدول الأوروبية. ومما ذكره قنصل فرنسا في حلب عام ١١٠٤ هـ / ١٦٩٢ م بشأن اليهود أن: " ليس بين الأمم العاملة في تجارة الإسكلات من يسيء لتجارتنا كما يفعل اليهود الوافدون من أوروبا. ولكن يجب التأكد من أن القنصل الهولندي لن يأخذهم تحت رعايته ، أما بالنسبة للإنكليزي ، فإنه لن يقبلهم حتماً بسبب الأوامر القاسية من الشركة الكبيرة بهذا الصدد "[٣].

وحصلت فرنسا من خلال معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م مع السلطنة العثمانية على ما يضمن سلامة هؤلاء الوسطاء ، حيث لم يسمح بمعارضة هؤلاء السماسرة في المستقبل عند ذهابهم وإيابهم ، وتجولهم بين التجار لقضاء أشغال التجار الفرنسيين، وألا يعارضوا بأي وجه كان ، ولا يسوغ لأحد إكراه هؤلاء السماسرة أو منعهم من الخدمة من أية أمة كانوا. ولذا كان بعض اليهود وغيرهم يزعم أن السمسرة عادت إليهم بالإرث فللفرنسيين الحرية في استخدام من يريدون ، وعندما يطردون من خدمتهم من استخدموه للسمسرة أو عندما يموت ، فلا يسوغ لأحد أن يطلب ممن خلفه رسماً بحجة أخذ رسم القطيعة المعروف بالكدك أو بقسم السمسرة ، والذين يخالفون منطوق هذا الحكم يعاقبون[٤].

فضلاً عن ذلك وسعت الحماية الأجنبية كثيراً من حدود إمكانات هؤلاء الوسطاء في العمل التجاري إلى درجة أنهم كانوا قادرين في منتصف القرن الثامن عشر على إثارة مشكلات كبيرة ، عندما نافسوا تجار الشركات الأوروبية التي كانت تحميهم ، وعندما تنامى عدد الذين حصلوا على هذا التفويض ، ظهروا كسلاح ذي حدين ، فقد تعرض الإنكليز والفرنسيون لمنافسة شركات التجارة المشرقية ، بسبب إثراء وغنى طبقة اجتماعية طالت مصالح الأجانب ، وكانت في الوقت نفسه طبقة تعيش في كنف السلطنة العثمانية ، وكان لذلك آثار مدمرة على تماسك اللحمة الداخلية في مجتمعات المدن العثمانية الكبرى.

---

(١) – الصباغ: تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، المرجع السابق ص ١٨٩ – ٢٠٠.

(٢) – حريتاني ، محمود: تاريخ اليهود في حلب ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ط١ ، ٢٠٠٨ م ، ص ٦٢ – ٦٣.

(٣) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ،ص ٤٢٢ – ٤٢٣.

(٤) – المعاهدة ١٧٤٠ م ، المرجع السابق ، البند ٦٠.

وكان المواطنون المحميون يلبسون ثياباً ويعتمرون قبعات تميزهم عن غيرهم من السكان ، وقد سببت الإعفاءات المالية لغير المسلمين التي وفرتها لهم الحماية الأجنبية شعوراً بالفرقة والتقسيم ضمن السلطنة العثمانية. ففي حلب عام ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م دفع الجزية (٨١٢٠) مسيحي ، وانخفض هذا العدد بعد أربعة عشر عاماً إلى (٧٢١٣) ليهبط في عام ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٣ م إلى (٥٢٠٠)(١). ويمكن تفسير ذلك بزيادة عدد من حصل على الحماية منهم.

وعندما ضعفت السلطنة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر، تفاقمت سيطرة التجار الأوروبيين على المراكز التجارية الحساسة في ولاية حلب ، واعتمدوا بتسيير أعمالهم في التجارة الخارجية على التجار المسيحيين واليهود من سكان البلاد لينوبوا عنهم كوسطاء ونواب لهم ، ولعب هؤلاء دوراً كبيراً في اقتصاد الولايات العربية العثمانية(٢).

وساعدوا الجاليات الأوروبية في أعمالهم التجارية في ولاية حلب عن طريق تقديم التسهيلات للتجار ، واستفاد هؤلاء الوسطاء بتحسين أوضاعهم المادية والمعيشية من خلال البراءات التي حصلوا عليها من الباب العالي ، بواسطة المسؤولين عن الجاليات الأوروبية ، وأعفت تلك البراءات حامليها من الضرائب والرسوم والجزية ، الأمر الذي خلق أوثق العلاقات بين الوسطاء من أهل البلاد وبين التجار الأوروبيين ، فكان كل منهما بحاجة إلى الطرف الآخر لتسيير أموره.

و – الصعوبات التي واجهت تجارة الجاليات الأوروبية في ولاية حلب:

كانت ولاية حلب كما أسلفنا تعج بالتجار الأوروبيين ، يشترون وينقلون ما يشترونه إلى المرافئ التابعة لولاية حلب لترسل بدورها إلى بلدانهم ، ويستلمون البضائع المرسلة إليهم ليقوموا ببيعها في الولاية المذكورة وغيرها. ومع ذلك لم تكن هذه العمليات تتم بسهولة ويسر، بل اعترضت سبيلها صعوبات جمة تلك التجارة قضت مضاجع التجار الأوروبيين أحياناً ، وأعاقت ممارستهم لأعمالهم أحياناً أخرى. وأهم هذه الصعوبات:

١ – **تأخر وسائل النقل:** داخل الدولة العثمانية ، إذ بقيت على حالها كما كانت في العهد المملوكي تعاني من عقبات ، منها تأخر وسائل النقل والمواصلات وانعدام الأمن في الطرقات التي تسير عليها القوافل ، وكانت وسيلة النقل في سورية الجمال والبغال ، والاعتماد على الجمال كان أكثر انتشاراً(٣).

---

(١) – كوستانتيني: المرجع السابق ، ص ٢٥٥.

(٢) – الحكيم: المرجع السابق ، ص ١٥٦ – ١٦٠.

(٣)– نسكايا: المرجع السابق ، ص ١٩٠.

٢ - **اعتداءات البدو:** لم يكن بوسع التاجر أن ينقل بضائعه من مدينة إلى أخرى على جمل أو عدة جمال وحده ، وإنما كان عليه أن ينتظر قافلة كبيرة لتقوم بهذه المهمة ، وذلك لعدم استتباب الأمن في كثير من الطرقات. وكان قطاع الطرق من البدو منتشرين في أماكن عبور البضائع التجارية. وكانوا يغيرون على القوافل الصغيرة، ولا يكتفون بنهب ما تحمل، وإنما يعتدون على أفرادها ، لذا كان التجار يلتجئون إلى القوافل الكبيرة المشتركة ،ويزودونها بالحراسة المطلوبة . و مثل هذه القوافل سارت بانتظام بين دمشق وحلب وطرابلس مارة بحمص وحماة[١]. ولقد حاولت الدولة العثمانية القضاء على غزوات قطاع الطرق ، فعملت على إنشاء الحصون ، وترميم الموجود منها على طريق القوافل التجارية. ولم يكن هدفها من وراء ذلك قوافل التجارة فحسب ، وإنما قافلة الحجيج أيضاً ، ولتكون تلك الحصون مراكز حربية ، أيضاً تراقب البدو والعابثين بالأمن المنتشرين في تلك البقاع. ومع ذلك لم تستطع وضع حدٍ للمضايقات والاعتداءات. فالحكومة العثمانية إذن لم تستطع حماية الطرق التجارية الحماية الكافية ، وإن كانت قد بذلت جهداً في تمهيد طرق المواصلات بين المدن[٢].

واتخذ العثمانيون ، في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين التدابير التي كانت سائدة أيام المماليك نفسها كدفع أموال لشيخ قبيلة **الموالي** (mawali) الملقب أمير العرب أو سيد الصحراء ، مقابل حمايته للقوافل العابرة للممرات الخطرة للفرات والواقعة اليوم بين بيره جيك التركية وعانة الموجودة على تخوم العراق ، حيث لم يكن من وجود للمستوطنات ولا حتى لملاجئ يلوذ بها المرء من قطاع الطرق على الرغم من أن هذا الاتفاق كان عرضة للتفكك كما حصل عام ١٠٥٤ هـ / ١٦٤٤ م عندما لم يتوان الموالي عن إبادة الحامية الحلبية ، إلا أنه كان يؤمن ما يكفي من الحد الأدنى من الأمن لإبقاء الطرق إلى العراق مفتوحة.

وطرأ في القرن الثامن عشر ما غير هذه الأمور، إذ قام اتحاد قبائل **عنزة** (anaza) القوي بالإطاحة بالموالي ، وبما أن اتحاد قبائل عنزة رفض بيع خدماته الأمنية للعثمانيين ، مفضلاً غزو القوافل وسلبها ، تكررت الغزوات التي لم توفر حتى قوافل الحجاج ، مكبدة إياها العديد من الأرواح ومنزلة بها الخسائر، فأدى هذا الوضع المتدهور في الصحراء إلى محاولة توطين قبائل **التركمان** (turkoman) أولاً ، ثم بعد ذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اللاجئين من **الشركس** على طول التخم الصحراوي ، سعياً منهم لضبط البدو ، غير أن فشل السبل المتبعة في إخضاعهم وما نجم عنه من

---

(١) – الحسني: المرجع السابق ، ص ١٣٣.

(٢) – الصباغ: المجتمع العربي ، المرجع السابق ، ص ١٧.

انعدام الأمن على طريق الصحراء ، أسهم على الأرجح ، في انهيار تجارة القوافل وأدى إلى استبدالها بالنقل البحري في القرن التاسع عشر[1].

ولذلك فالعرب البدو الذين عاشوا حياة رعوية في البادية السورية وفي أراض على أطرافها ، كان لهم وجود هائل في القرن الثامن عشر ، إذ تضخمت أعدادهم نتيجة النزوحات الكبيرة من الجزيرة السورية ، وقاموا بتأسيس رئاسة افتراضية على مناطق النزوح والاستقرار الموسمي ، بجمع الأتاوات من المسافرين وسلب القوافل وإخضاع القرى للابتزاز والسرقة[2].

وتذكر المصادر التاريخية أن تجار بروسية الألمان في حلب الذين تقدموا بعريضتهم للمقام السلطاني ، أعربوا فيها بأنه منذ سنوات ، ظهر بجوار خان قرة موط بحلب أشقياء من الأكراد ينتمون إلى عشيرة بكاشلي ، يقومون بأعمال سلب التجار واغتصاب أموالهم بغاراتهم المألوفة ، وكانت قد صدرت الأوامر لوضع حد لهؤلاء الأشقياء ولزوم تطهير الخان المذكور، ولكن الأشقياء لم يتقيدوا بذلك ، وقد أقدم بعض الأفراد منهم على الهجوم على المحلات، واستولوا على / ٢٩ / لفيفة حرير ومائتي ذهبية موشاة ومساند رأسية و / ٥٢ / بغلاً مع أمتعة و أشياء ، بما فيهم خمسة تجار تم إعدامهم مع بغالهم ، وإن الأشرار من هذه الزمرة القائمين على منع المرور والعبور على الطرق أثناء غاراتهم قاموا بأعمال سلب الذهب والحيوانات والأمتعة، وتركوا أماكنها هباءً منثوراً.

وكان الأمر يفرض وجوب الحفاظ والحرص من طرف المسؤول عن أمن المنطقة ، المدعو فتح الله ، ونظراً لكسله ، وعدم التمكن من السيطرة على الأشقياء ، الذين اغتنموا الفرصة وقاموا بهذه الغارات ، الأمر الذي أجبر الباب العالي للطلب من الوالي بعد التعيين المباشر للعمل على استرداد الأموال المنهوبة المسلوبة من الأشقياء ، وإعادتها إلى أصحابها من التجار الأجانب[3]. ودرءاً لأخطار الأشقياء من مفسدتهم الظاهرة ، كان قد صدر الأمر بوجوب إسكان عشيرة بكاشلي في الرقة ، وبذلك يؤدي إلى استتباب الأمن في الطرق ويتم الاستقرار، علماً بأنه في الأصل كانت هذه العشيرة من سكان الرقة الذين تركوا ديارهم، واتخذوا مكاناً لهم في جوار خان قرة موط بحلب لأعمال السلب والنهب[4].

---

(١) – ماسترز: المرجع السابق ، ص ١٤٠ – ١٤١.

(٢) – ماركوس: المصدر السابق ، ص ٤٢.

(٣) – الفرمان رقم / ٣٩ / تاريخ الفرمان (١١٩٥ هـ) من السجل رقم / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٤) – الفرمان رقم / ٤٠ / تاريخ الفرمان (١١٩٥ هـ) من السجل رقم / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٦ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

واضطر الباشا في حلب أحياناً إلى الاتفاق مع زعماء تلك العصابات ، لتهدئة الأحوال في المقاطعة ، وحماية القوافل التجارية ، مدركاً في الوقت ذاته ، أن تهدئة تلك القبائل البدوية ، ومنعها من السطو يحتاج إلى مصاريف كبيرة إضافية ، عدا خطورة قتالهم[١].

وكان الباب العالي يتدخل أحياناً بإرسال حملات عسكرية إلى حلب ، للقبض على قطاع الطرق والأشقياء من العربان والأكراد ، وتأمين الاستقرار في المنطقة[٢]. و كان يأمر وبشكل مستمر بوجوب ملاحقة رجال العصابات وقطاع الطرق والقضاء على تجمعاتهم ، ومعاقبة المتعاونين معهم من رجال العشائر وأفراد القبائل[٣].

إن الأمن والسلم هما شرطان لممارسة أي عمل تجاري ، لذلك تضرر التجار الأوروبيون نتيجة تعرضهم للسلب والنهب على يد البدو ، الذين تعودوا على سلب القوافل التجارية ، ومن أجل ضمان سلامة التجارة كانت السلطنة العثمانية تلاحقهم، وأحياناً تلجأ إلى شراء ودهم بغية اتقاء شرهم ومفسدتهم لإفساح المجال للمرور للقوافل التجارية بأمان.

٣- قطاع الطرق: عندما يسافر الأوروبيون يكون تعرض السكان المحليين لهجمات السلب والنهب أقل حدوثاً من قبل العربان والأكراد بسبب تواطؤ حاكم حلب مع زعماء تلك العصابات وتقديم الهدايا السنوية لهم.

وكان هناك اتفاق بين باشا حلب والعصابات الكردية المتمركزة حول بيلان والتي تدافع عن الطرقات الجبلية طمعاً بالهدايا ، وتهاجم قوافل التجار المحليين ، لأنها لا تحدث ضجة مثل مهاجمة قوافل التجار الأوروبيين التي كانت تؤدي إلى عواقب غير سليمة. لأن الأوروبيين كانوا في مثل هذه الأحوال يطالبون الحكومة بالتعويض عن خسائرهم ، وفي حال عدم التعويض للقافلة المسروقة ، والتي تخص أكثر من قنصلية يجتمع القناصل ، ويخبرون سفراءهم في إستانبول. ومثل هذه الدعاوى تضر الباشا ، وخاصة إذا وصلت الشكوى إلى الباب العالي ، وهناك حالات خاصة لا يرد على السفير فيها ، ولا يستلم جوابا لها[٤].

---

(١) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٤٧.

(٢) – الفرمان رقم / ١١٢ / تاريخ الفرمان (١١٥٢ هـ) من السجل رقم / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٥٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) – الفرمان رقم / ٦٦ / تاريخ الفرمان (١١٨١ هـ) من السجل رقم / ٨ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٤٧ – ٤٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٤) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٧٣.

وكما صدر أمر سلطاني للمسؤولين عام ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م عن ميناء إسكندرونة ، يطالب الحفاظ على التجار الإفرنج من الأشقياء في الجبال ، لتأمين المرور والعبور الى حلب وأقضيتها وبيلان وإنطاكية في الداخل ، والحفاظ والحراسة من أعمال الشقاوة[١].

وكذلك صدر فرمان سلطاني عام ١١٩٥ هـ / ١٧٨٠ م بوجوب تطهير المدن والقرى من عناصر الأشقياء المتسلطين عليها بين إنطاكية وأضنة والقضاء عليهم حفظاً للأمن وسلامة الرعية[٢].

وكذلك وجد رجال الأكراد المقيمين في سلسلة جبال الأمانوس الوعرة إلى الشمال من مدينة حلب ، حيث سيطروا ومن خلال قلاعهم المستقلة على الطرق الاستراتيجية في مناطقهم ، وبخاصة الطريق الساحلي من سورية إلى الأناضول[٣].

وقد صدر فرمان سلطاني عام ١١٩٠ هـ / ١٧٧٦م بناءً على طلب السفير الإنكليزي بالأستانة أنطونيو هيس يشرح فيه ، قيام الأشقياء بقطع الطريق على قوافل التجار الإنكليز، ونهب أمتعتهم وأخذ أموالهم تعتبرياً وظلماً ، وعدم إطاعتهم الأوامر السلطانية طمعاً بجلب الأموال وقتل النفوس وسفك الدماء ، لذلك يجب قتلهم والقضاء عليهم[٤].

كما يذكر الرحالة شارل رو (Chariel Roux) بأن قافلة مؤلفة من مئة وثلاثين جملاً غادرت حلب في ١٢ / شباط ١٧٤٣ م متجهة إلى الإسكندرونة تحت حراسة شديدة بعد شكاوى قنصل فرنسا إلى الباشا، لأن القافلة التي سبقتها بيوم واحد تعرضت لهجوم مجموعة من قاطعي الطرق الأكراد، وكانت القافلة لحساب فرنسا[٥].

وكذلك صدر أمر سلطاني آخر إلى والي حلب حول وضع الطرق وإيجاد الأمن والطمأنينة فيها ، لأنه عندما يأتي فصل الربيع وتخضر الأشجار، فإن زمرة الأشقياء في الجبال تكثرمن ممارسة السلب والنهب ،

---

(١) – الفرمان رقم / ٣٩٤ / تاريخ الفرمان (١١٥٥ هـ) من السجل رقم / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٩٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٢) – الفرمان رقم / ٨٤ / تاريخ الفرمان (١١٩٥ هـ) من السجل رقم / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٥٨ – ٥٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) – ماركوس: المصدر السابق ، ص ٤٢ – ٤٣.

(٤) – الفرمان رقم / ٨ / تاريخ الفرمان (١١٩٠ هـ) من السجل رقم / ١٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣)– انطاكي: المرجع السابق ، ص ٢٨٠.

حيث يكون أفراد القبائل والعشائر في حالة خلو الطريق ، لذلك يجب القبض وتأديب الأشقياء وتوفير الطمأنينة للرعية وأبناء السبيل لينصرف الجميع إلى أعمالهم[1].

وكذلك صدر فرمان سلطاني وهو عبارة عن إنذار موجه إلى المسؤولين الرسميين في ولاية حلب ، وأمر بالضرب على أيادي السارقين واللصوص وقطاع الطرق ، بسبب عريضة قدمها سفير فرنسا بالأستانة فون دوس الرس ، وهي عبارة عن شكوى ، حول تعرض تجار فرنسيين كانوا قادمين إلى حلب من الإسكندرونة ، حيث تعرضوا للسرقة في قصبة بلاك ، ولم يتم القبض على اللصوص والسارقين وإعادة المسروقات ، وذلك يدل على تهاون المسؤولين ، وعلى اختلال الأمن ، ولذلك طالب الفرمان السلطاني بذل الجهود لإعادة المسروقات إلى أصحابها ومعاقبة اللصوص[2].

ولهذا تعهد رئيس مفرزة مقاطعة سراقب في ولاية حلب ، بتخصيص / ٨٠ / فرداً من حرس عساكر الخيالة لتأمين حراسة حدود المنطقة من أولها إلى آخرها ذهاباً وإياباً ، وذلك على الطرقات والمعابر المؤدية من وإلى المقاطعة ، لتأمين مرور القوافل والمسافرين ورعايا القرى والمزارعين من تعتبري الأشقياء وصيانة حياتهم وأموالهم[3].

وكذلك رئيس مفرزة خان طومان التابعة لولاية حلب ، فقد تعهد بدوره بتخصيص / ١٤ / نفراً من الجباة و / ٤٠ / نفراً من حرس الخيالة ، لتأمين سلامة المسافرين وقوافل التجار في المعابر والطرق الواقعة في تلك المنطقة ،وصيانة حياتهم وأموالهم من الأشقياء وقطاع الطرق[4].

٤- **القراصنة:** كانت التجارة الأوروبية تلقى صعوبات ليس على البر فقط ، بل كان أيضاً للبحار نصيب من هذه الصعوبات ، فقد كانت مراكب الشحن التابعة للتجار الأوروبيين عرضة لهجوم القراصنة ، فالمقيم العام الفرنسي بإستانبول شواليردة سينيرية ، رفع تقريراً إلى الباب العالي يشرح فيه تعرض بعض سفن القراصنة الروس التي ظهرت في سواحل سلفكة، والتي اغتصبت بعض القوارب ، حسب المعلومات التي وردت من أهالي بيلان. فيجب العمل على إبعاد السفن الروسية المحتمل ظهورها ثانية ، وتم توجيه

---

(١) – الفرمان رقم / ٢٦٤ / تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) من السجل رقم / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٤١ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٢) – الفرمان رقم / ٥٧٣ / تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) من السجل رقم / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣١١ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) – الفرمان رقم / ٣٦ / تاريخ الفرمان (١٢٠٧ هـ) من السجل رقم / ٢٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٤) – الفرمان رقم / ٣٧ / تاريخ الفرمان (١٢٠٧ هـ) من السجل رقم / ٢٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

كتاب إلى قنصل الإفرنج في ميناء إسكندرونة ، يطلب إليهم ضمان تعويض الأضرار الواقعة في الأنفس والمال[1].

ومما جاء في معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م الموقعة ما بين فرنسا والسلطنة العثمانية ، بأن تقوم الأخيرة بحراسة ومساعدة المراكب الفرنسية التي تأتي إلى موانئ السلطنة ، وأن تخرج منها بكل أمان ، وإذا سلب شيء من أدواتها وأشيائها فليس الواجب بذل فقط قصارى الجهد لإعادة المسلوب إن كان أناساً أو أشياء ، وإنما يعاقب المعتدون بصرامة أياً كانوا[2].

وفي بند آخر من المعاهدة المذكورة ، نصت على أنه إذا كان التجار الفرنسيون مسافرين على مراكب العدو بقصد التجارة ، ولو أن سفنهم وأمرهم مخالفين للشرائع ، لأنهم وجدوا في مراكب العدو، فلا يسوغ لهذه الحجة ضبط أموالهم وأسر أشخاصهم ، بشرط ألا يكونوا في مراكب القراصنة ، وألا يبدو منهم عمل عدائي أو يتخطوا حدود مهنتهم[3].

وإذا شحن فرنسي مركبه مؤونة من بلاد العدو وحملها إلى بلاد العدو ، فالتقى بسفن المسلمين ،فلا يسوغ أخذ مركبه وأسر الأشخاص بحجة أنهم ناقلو ميرة إلى بلاد العدو[4].

٥- **الحروب:** كان للحروب دور في إعاقة التجارة لما تسببه من فقدان الأمن ، ونشر الذعر والفوضى والسلب والنهب، فعندما نشبت الحروب بين الدولة العثمانية والعجم ما بين عامي ١١٣٦- ١١٥٩هـ / ١٧٢٣ – ١٧٤٦ م وخاصة سلسلة من الحروب الطويلة مع إيران ، حيث كانت حلب ضحية تلك الحروب. صحيح أن حلب كانت بعيدة عن ساحات المعارك بشكل مباشر، إلا أنها عانت من ضرر الحروب الذي كان ثقيلاً ، فنفقات الدفاع الكبيرة استنفذت أموال الدولة ، وبذلك كان السكان عرضة لطلبات الضريبة المرتفعة ، التي أثارت الكثير من الامتعاض والاعتراض العام ، علاوة على ذلك فإن استمرار الحروب لمدة طويلة مع إيران على طول الجبهة العراقية ، لعب دوراً مدمراً لتجارة حلب ، المتجهة نحو الشرق ، فكانت العداوات واللجوء إلى الحرب الاقتصادية من قبل الطرفين ، يوقف شحنات الحرير الإيراني إلى المدينة ، مما وضع حداً لنهاية نشاط تجاري كان قد أغنى تجار المدينة سابقاً ولعدة قرون.ومن جهة أخرى عرضت الحروب الإيرانية حلب لعبور جحافل الجيش العثماني من وإلى الجبهة الإيرانية[5]. وفي ذلك ضرر كبير لحلب وتجارتها.

---

(١) – الفرمان رقم / ٣٢ / تاريخ الفرمان (١١٨٧ هـ) من السجل رقم / ١١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٦ – ٢٧ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) – معاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع السابق ، البند / ٣٠ /.

(٣) – معاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه، البند / ٤ /.

(٤) – معاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه ، البند / ٥ /.

(٥) – ماركوس: المصدر السابق ، ص ٣٦.

إضافة إلى ذلك فإن أموراً أخرى أعاقت التجارة والعمل التجاري ، وكان على رأسها الإخلال بالأمن الناتج عن الحروب والأطماع الدولية والعسكرية ، والصراعات على المنطقة ، والمشكلات الكثيرة التي كانت تؤدي إلى عدم الاطمئنان وإلى نهب الأموال والممتلكات ، وخوف التجار على بضائعهم ، وأموالهم وبالتالي تعطيل السير على بعض الخطوط التجارية والبحث عن طرق آمنة طويلة أكثر كلفة ، الأمر الذي أدى إلى إخفاق النشاط التجاري وجموده[1].

ويصف الرحالة الإنكليزي بوكوك (pokoeke) عندما حط في حلب ، خلال العام ١١٥٠ هـ / ١٧٣٧م بالقول: إنها من أجمل مدن الشرق ، ولكن أسواقها أخذت بالجمود بالنسبة إلى ما كانت عليه في الماضي ، بسبب الحرب بين العثمانيين والعجم ،والتي أوقفت حركة القوافل التجارية بين العجم ، وأزمير عن طريق حلب وجبال طوروس.

ففي عام ١١٦٠ هـ / ١٧٤٧ م قامت الحرب بين العجم والدولة العثمانية. فاضطرب حبل الأمن وتوقفت حركة التجارة[2].

وفي نهاية القرن الثامن عشر تهددت التجارة الأوروبية في ولاية حلب ، وذلك بسبب الحملة الفرنسية على مصر وسورية عام ١٢١١ هـ / ١٧٩٨ م ، وكانت حكومة باريس تعلم أن الباب العالي سيكون شاهد عيان على احتلال فرنسا لمصر ، وكان رد الفعل لدى السلطنة قوياً ،حيث أعلن السلطان سليم الثالث الحرب على فرنسا، وتم اعتقال السفير الفرنسي بيير روفيه مع موظفين آخرين من السفارة الفرنسية في العاصمة العثمانية ، وتوسعت حملة الاعتقالات ضد جميع الفرنسيين من دبلوماسيين وتجار وغيرهم ، وتعرض الجميع لسوء معاملة الحكام العثمانيين ، وكانت حالة الفرنسيين في حلب هي الأسوأ ، فقد وصل عدد المعتقلين منهم إلى / ٤٠ / شخصاً في نهاية القرن الثامن عشر ، وكانوا يحتلون المكانة الأولى بين التجار الأوروبيين في حلب ، وكان القنصل الفرنسي (Jean. choderlos) البالغ من العمر ستين عاماً، وكان قنصل فرنسا في أزمير وطرابلس سابقاً ، ونقل إلى حلب قنصلاً وبعد وصوله بمدة / ١٦ / شهراً ، أعلنت السلطنة العثمانية الحرب ضد فرنسا. ومن ذلك التاريخ تبدأ عذاباته فسجن وأتباعه من الفرنسيين في قلعة حلب[3].

وفي الحقبة التي امتدت من عام ١٢٠٤ – ١٢٣٠ هـ/ ١٧٩٠ – ١٨١٥ م والتي شهدت قيام الثورة الفرنسية وحروب نابليون الاستعمارية ، كانت الطرق البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط معطلة من جراء

---

(١) – زيبود: المرجع السابق ، ص ١٤٨.

(٢) – توتل: المرجع السابق ، ص ٦٣ – ٦٨.

(٣) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٦١٧.

ذلك ، وتقهقرت التجارة الدولية إلى حد كبير. وفي تلك الحقبة عانت التجارة في حلب أيضاً من فتور وتدهور حاد[1].

ومع ذلك فالموسوعة البريطانية أشادت بحلب ، ووصفتها المدينة الرئيسة في شمال سوريا والسوق الأساسية للشرق ، وأن ثرواتها الاقتصادية استمرت حتى أواخر القرن الثامن عشر ، على الرغم من الحروب والصراعات مع إيران[2].

٦- **البلص:** إن أكبر الصعوبات المحلية التي اصطدمت بها تجارة الجاليات الأوروبية في حلب ، بل أعظم الآفات التي ابتليت بها ، هي البلص وهو عبارة عن مبالغ من المال طالب بها باشا حلب أو حكامها التجار الأوروبيين ، وألزموا بدفعها بذرائع وحجج واهية لا أساس لها من الصحة أو الواقع ، أو المنطق ، وعندما كان البلص يفرض ، كان قنصل الجالية يجمع مواطنيه للبحث معهم عن وسيلة للتخلص منه ، وكانوا في أغلب الأحوال يعرفون أنه لا فائدة من المناقشة والتداول، لأن طلبات الباشا لا ترد. وعندما تزداد عمليات البلص ، كانت الجالية ترسل وفداً يحمل شكواها إلى إستانبول ليخبر السفير بذلك ،إلا أن الأخير كان عاجزاً عن حل المشكلة بسرعة ، لأن الديوان قد يتأخر في عقد اجتماعه ، أو يكون السلطان خارج المدينة في أحد معسكراته ، والديوان مرافق له[3].

أما حلب فإن مراسلات قناصل البندقية وفرنسا وهولندا وإنكلترا ، تعج بالشكاوي من الباشوات وعمال الجمارك ، وبخاصة في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، حتى أن القنصل الفرنسي دارفيو يخبرنا بأن جميع الأوروبيين سواء في تحمل البلص والغرامات. إلا أن الأمة الفرنسية كانت تدفع منها كميات أكبر ، لأن الإنكليز والهولنديين والبنادقة تفهموا الواقع العثماني ، وعرفوا كيفية التعامل مع الباشوات وتحقيق رغباتهم بالهدايا أو بإعطائهم ما يطلبون دون مقاومة، لأن المقاومة كانت تعني بلصاً أكبر أو سجناً أطول ، والشكوى تكلف نفقات كثيرة ولا تنتهي عادة إلى حل إيجابي[4].

مظاهر البلص:

آ- **الهدايا والهبات:** كانت تتدرج من هدايا غدت مع الزمن تقليداً من الصعب التملص منه إلى بلص صريح. فمن الواجب على القنصل مثلاً أن يقدم إلى السلطات الحاكمة في الإسكلات سلعاً وبضائع من أوروبا. يقول القنصل دارفيو " كان علينا إرسال هدايانا المعتادة ، لأنه لا أحد يمكنه الاقتراب من هؤلاء الموظفين الكبار العثمانيين أو ينال حظوة التكلم معهم دون إرسال القنصل الجديد هداياه مسبقاً ، وأقول دون

---

(١) - غاوبه رفيرت: المرجع السابق ، ص ٣٩.

(٢) - التونجي ، محمد: التفاعل الاجتماعي في ولاية حلب بين العثمانيين والعرب ، مركز الدراسات والبحوث العثمانية ، زغوان ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٣) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣.

(٤) - Darvoux: p ٣٦٤.

إخفاء الحقيقة بأن هؤلاء يعدون الهدايا المرسلة إليهم رشاوى بغض النظر عن حجمها وكبرها ، ولذلك كـان على السفير في إستانبول والقنصل في حلب أو غيرها من المدن ألا ينقص هديته نصف ياردة من القماش ، أو قرشاً واحداً لأنها سترفض هداياه بجلافة ، مصحوبة بكلمات تدل على قلة أدب ، وعدا ذلك فإن الموظفين الحكوميين ماهرون في الوزن والقياس ، وكل هدية تقدم إليهم يسجلون أوصافها المفصلة في دفتـر ، وفـي مرات لاحقة يطالبون بهدايا أخرى كحق مكتسب لهم ، وعلينا ألا ننسى أن العثمانيين طماعون وقذرون إلى درجة أنهم يعدون الهدايا والمنح التي تقدم لهم قانوناً وواجباً " وقد سجل القنصل الهدايا المقدمة وكانت على الشكل التالي (باختصار) الثياب الحريرية – الأقمشة الصوفية التي يصل ثمنها إلى / ٥٠٠ / فرنـك ذهبـي فرنسي. مصاريف أخرى تصل إلى / ٥٠٠ / ليرة ذهبية ، وبضع ليرات[١].

وكان الحكام من الولاة ، يسعون بعد شرائهم منة الولاية عليهم من السلطان بمبالغ ضـخمة لاسـترداد المبالغ التي دفعوها من تحصيل الضرائب ، فتفننوا في فرض المبالغ الباهظة على أهـالي المدينـة الـذين رفضوا دفعها ، وتمردوا عليها بعنف أكثر من مرة ، حتى أنهم في بعض المرات طردوا الولاة من المدينة ، وفي عام ١١٨٩ هـ / ١٧٧٥ م وفور وصول علي باشا إلى مدينة حلب ، بدأ بتطبيق عملية بلص وسـلب منظمين على طبقات اجتماعية فبدأ بالموردين ، ثم بالصرافين وكـان أهـل المدينـة يسـمونهم صـرافي (saraffi) وصولاً إلى صناع النسيج ، وجماعات أخرى من أهل الحرف والصناعة فـي المدينـة، فهـرب الصرافون من المدينة لينقذوا المبالغ الضخمة التي أودعوها عندهم التجار الأجانب. وطلب هؤلاء التجار من السلطان العثماني عزل الباشا اللص من منصبه ، قبل أن تتعرض أعمالهم للتلف وأرزاقهم للهلاك[٢].

وصدر فرمان سلطاني إلى باشا حلب وقاضيها ١١٦١ هـ/ ١٧٤٨م ، جراء شكوى ضـد محصـل وجابي حلب ، حيث أن الأمتعة والأشياء التي ترد إلى حلب من بغداد وأرضروم وأطرافها وما يـرد عـن طريق البر إلى حلب ، حيث يؤخذ عليها ما يسمى (ببلوص) الذي يقدم زيادة ، عما يطلب منه مـن التجـار الأجانب المقيمين في حلب[٣].

وفي عريضة مرفوعة من القنصل الهولندي في حلب إلى الباب العالي ١١٧٧ هـ / ١٧٦٣ م يشتكي فيها، أن التجار والسفن التابعة لحكومته يلاقون الصعوبات والإزعاجات رغم البراءات التي يحملونها ، لذلك صدرت الأوامر السلطانية بالامتناع عن ذلك ومنع أخذ الهدايا والهبات[٤].

---

(١) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٨١.

(٢) – كوستانيتي: المرجع السابق ، ص ٢٥٦ – ٢٥٧.

(٣) – الفرمان رقم / ٢٣٣ / تاريخ الفرمان (١١٦١ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٢٤ ، دار الوثـائق التاريخية بدمشق.

(٤) – الفرمان رقم / ١٦ / تاريخ الفرمان (١١٧٧ هـ) ، من السجل / ٧ / للأوامر السلطانية لولايـة حلـب ، ص ١٣، دار الوثـائق التاريخية بدمشق.

ب- **الاستدانة:** وهي شكل من أشكال البلص إذ كان الولاة والحكام يستدينون من التجار الأوروبيين مالاً معيناً ، ولكنهم لا يردونه في معظم الحالات ، أو كانوا يردون جزءاً قليلاً جداً منه ، ويزودنا القنصل دارفيو لاحقاً بمعلومات عن طمع الموظفين الرسميين الكبار الذي وصل أحياناً إلى درجة التسول ، فمثلاً والي حلب (محمود باشا) قد سلب القنصل الممثل الشرعي للملك الفرنسي لويس السادس عشر ، ورعاياه والهولنديين من التجار الذين تحت الرعاية الفرنسية. فاضطر دارفيو قنصل فرنسا في حلب عام ١٠٩٣ هـ / ١٦٨٢ م إلى دعوة تجار بني قومه ، لإرسال رد مناسب إلى الوالي الذي كان قد طلب ثلاثين قطعة قماش قطنية خفيفة شريطة دفع ثمنها ، ومن العادات السيئة التي انتشرت كالأمراض السارية ، تأمين جميع حكام المدينة السلع لحاجاتهم الشخصية (كالمشروبات الروحية وغير الروحية والحلويات والورق والشمع الأسباني وسيراميك الأرض والزجاج وغيرها) ، وعلى الرغم من الأهمية غير الكبيرة لهذه السلع إلا أن الحكام طلبوها بكميات كبيرة جداً ، ويقول دارفيو (أن الحاكم محمود باشا الذي طلب شراء / ٣٠ / قطعة قماش منا بحجة خياطة ألبسة لرجاله ، كنت أعلم علم اليقين بأنه سيوفي بعض ديونه التي تراكمت بثمنها ، لذلك لا يمكن أن أكفله، وكنت أعتقد بأنه يتوجب علي عرض المسألة في اجتماع عام ، فقرر المجتمعون تقديم قطع القماش باسم الجالية الفرنسية وكفله الشهبندر وصراف السراي عند التجار ، وباعوا الباشا أقمشة بقيمة / ٢٠٠٠ / قرشاً فوعد الوالي بإيفاء الدين خلال شهر ، ولم أتدخل شخصياً بهذا الأمر ، مخافة عدم وفاء الباشا بوعده ، فوصل ساع من الباب العالي إلى حلب ، وأخبر حاكم حلب محمود باشا بوجوب مغادرته المدينة خلال ثلاثة أيام والتوجه إلى إستانبول لتوليه منصب جديد حصل عليه من السلطان ، ودون إضاعة الوقت طالبت محمود باشا ب / ٢٠٥٩ / قرشاً ثمن الأقمشة ، فقدم لي أمر قبض وبناءً عليه سيدفع المبلغ بعد فترة معقولة ، ونظراً لعدم وجود أي حل آخر كان من الضروري قبول اقتراحه)[١]. يلاحظ من حديث دارفيو طمع وجشع بعض ولاة حلب ، من خلال التطفل على الجاليات الأوروبية.

وصدر فرمان سلطاني إلى قاضي حلب ومحصلها ، بشأن الوزير السابق المتوفى حسين باشا الذي كان والياً على حلب بقي بذمته للتاجرين الفرنسيين المقيمين في حلب بدراك وبراويل ، مبلغ قدره / ٣٨٧٦ / قرشاً مقابل رهن خاتم ذهب وخاتم زمرد ، ولذلك يجب حل هذه القضية ،ويطلب من قاضي حلب ومحصلها ، تقدير قيمة الأشياء المرهونة بوجود أهل الخبرة. ففي حال زيادة قيمتها عن الدين أرسلها إلى الباب العالي ليصار إلى تسديد الدين من قبلنا ، وفي حال كفاية قيمة المرهونات أو نقصها عن مبلغ الدين تسلم المرهونات إلى صاحب الاستحقاق ، والتراضي عن النقص إذا وقع[٢].

---

(١) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٥٨.

(٢) – الفرمان رقم / ٢٠ / تاريخ الفرمان (١١٨٨ هـ) ، من السجل / ١٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٦ – ١٧ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وبعد ذلك تم إحضار وكيل أصحاب الدين ترجمان القنصلية الفرنسية في ولاية حلب ، إلى مجلس الشرع وبحضور المحصل والوجوه وأهل الخير، فقدروا قيمة الأشياء المرهونة بمبلغ / ٢٧٥٠ / قرشاً ، وهو أقل من قيمة الدين المطلوب. فجرى تسليم المرهونات إلى الوكيل الشرعي، وجرى التراضي على المبلغ الناقص بمعرفة قاضي حلب[١].

وفي وثيقة أخرى يدعي فيها تاجر فرنسي أن له ديناً في ذمة محصل حلب السابق المتوفى ، وهو الحاج يونس آغا ، وإجمالي الدين / ٥٠٠٠ / قرشاً، ويرجو تحصيل دينه من مخلفات أو متروكات المحصل المذكور. فصدر فرمان سلطاني موجه إلى قاضي حلب ، لإجراء اللازم بشأن دين التاجر الفرنسي[٢]. مما يدل على أحوال التجار الأوروبيين الممتازة.

٧- **الرسوم الزائدة:** وهي الرسوم التي يجب أن يدفعها التجار الأوروبيون على بضائعهم عند دخولها وخروجها من وإلى أراضي السلطنة العثمانية ، ومن المعروف أن رسوم الجمرك ، كانت تفرض في الدولة العثمانية على السلع والبضائع المستوردة من أي مكان ، و إلى مركز ما براً أو بحراً ، أكانت للبيع أو لإعادة نقلها ، وكذلك كانت تفرض على البضائع والسلع المصدرة منه. أما القيمة المفروضة فكانت تختلف من مكان إلى آخر ، فحسب العادة المتبعة سابقاً ، ونوع السلع ، ولقد أصدرت السلطنة تعريفات تفصيلية خاصة بكل مدينة أو ميناء في سوريا في القرن السابع عشر ، حيث صدرت تلك الرسوم والتي تتراوح ما بين / ٥ % - ٣ % / حسب الأوضاع التجارية[٣].

وكان التجار الفرنسيون يدفعون (٥ %) عن بضائعهم في أراضي السلطنة العثمانية ، وحاولوا تخفيض ذلك إلى (٣ %) مستغلين ما تمتعوا به من امتيازات ، فاستجابت السلطات العثمانية للطلب بموجب الالتماس المقدم من فرنسا لدى السلطنة[٤].

وعندما اشتد ضعف السلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، واشتدت حاجتها إلى المال ،استغل ذلك الباشوات وعمال الجمارك في الولايات العثمانية ، وتصرفوا من أنفسهم دون النظر إلى قرارات أو فرمانات ، ولا أدل على ذلك من الشكوى التي تقدمت بها إنكلترا سنة ١٠٧٩ هـ / ١٦٦٨ م

---

(١) - الفرمان رقم / ٢١ / تاريخ الفرمان (١١٨٨ هـ) ، من السجل / ١٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - الفرمان رقم / ١٠١ / تاريخ الفرمان (١٢٠٤ هـ) ، من السجل / ٢٠ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٧٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٣٦٨ - ٣٦٩.

(٤) - المعاهدة ١٧٤٠ م: المرجع السابق ، البند ٣٧.

ضد محصل الجمارك في حلب الذي يأخذ رسماً إضافيا في الإسكندرونة/ ٢,٥ % / إلى جانب/ ٣ % / في حلب[١].

يلاحظ أن سفراء بريطانيا والبندقية في الآستانة تقدموا بشكوى ، مفادها أن التجار الأجانب التابعين لهاتين الدولتين وغيرهم من التجار ، الذين يأتون إلى حلب قد تعرضوا للمضايقة ، لإجبارهم على دفع رسوم زائدة عن الحد القانوني خلافاً لتعهدات السلطات العثمانية للأجانب[٢] .

وفي وثيقة أخرى عبارة عن فرمان سلطاني إلى والي ومحصل حلب ، يتضمن تعليمات وتنبيهات حول شؤون مالية وإدارية ، فحواها أن النظارة على تجارة الأقمشة وتجارها القادمين براً إلى حلب ، من بغداد والبصرة وأرضروم وتوابعها هي من شؤون الولاة أنفسهم.

ومع ذلك كان بعض الموظفين المعينين من قبل هؤلاء الولاة لجمع الرسوم ، كثيراً ما أرهقوا التجار المذكورين بمطالبهم، وتدخلوا في شؤون الأقمشة الواردة من البلاد الأخرى ،الأمر الذي خلق لدى التجار المذكورين عدم الرغبة بالمجيء إلى حلب وأدى ذلك إلى تناقص الواردات المذكورة إليها[٣].

ويلاحظ في فرمان سلطاني آخر موجه إلى باشا حلب وقاضيها ، يطالب بعدم أخذ الرسوم الجمركية والقضائية مرة ثانية من التجار البريطانيين المقيمين في حلب ، عن البضاعة والأقمشة الواردة إلى حلب، عملاً بالعهود السلطانية، وتلبية لرجاء التجار المذكورين والسفير الإنكليزي في الآستانة[٤].

وكذلك عريضة السفير الفرنسي في الآستانة الكونت دي تستلان بخصوص تجار دولته ، الذين كانوا يضطرون إلى دفع رسوم البضائع والأمتعة في أحد الموانئ العثمانية ، ثم إجبار أمناء الجمارك لهم بدفع الرسوم مرة ثانية وما في ذلك من المخالفات[٥].

ففي معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م بين السلطنة العثمانية وفرنسا التي نصت في أحد بنودها ، على أن البضائع التي يشحنها التجار الفرنسيون من بلادهم إلى أراضي السلطنة ، وكذلك البضائع التي يشحنونها من أراضي السلطنة إلى بلادهم فرنسا ، تقدر في الجمارك بالثمن الذي كانت تقدر به قديماً لضبط الرسوم

---

(١) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٣٧٠.

(٢) – الفرمان رقم / ٢٧٣ / تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٤٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) – الفرمان رقم / ٢٧٣ / تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٤٨، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٤) – الفرمان رقم / ٦٤٢ / تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣٥٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥) – الفرمان رقم / ٤٧٦ / تاريخ الفرمان (١١٥٨ هـ) ، من السجل / ٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٣٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

الجمركية وتحصيلها ، وكانت تؤخذ قبلاً دون زيادة في ثمنها[1]. ناهيك عن ضريبة القصـابية (الجـزارة) والباج وهو رسم البضائع الداخلة من القرى[2].

وفي شكوى أخرى تقدم بها السفير الإنكليزي في الآستانة عام ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٧م يشرح فيهـا ، أن دائرة الجمارك في حلب تتقاضى رسوماً أكثر مما هو متفق عليه على البضائع الإنكليزيـة ، خلافـاً للعهـد السلطاني الصادر ، فصدر فرمان سلطاني تضمن عدم السماح بأخذ أية رسوم زيادة على ما هو متفق عليه مع التجار الإنكليز[3].

وكذلك صدر فرمان سلطاني بلزوم تطبيق التعليمات الخاصة بالرسوم الجمركية ، التـي تؤخـذ علـى البضائع المستوردة من قبل تجار إنكلترا إلى حلب وعدم أخذ أية رسوم مكررة[4].

كما وجه أمر سلطاني عام ١٢١٢ هـ / ١٧٩٧ م إلى قاضي حلب ومحصله وإلى التجار الأجانـب ، الذين يتعاملون مع موانئ قبرص ، حول البضائع التي تترك في ميناء طورنة بجزيرة قبرص ، حيث عندما تفتح الطرود وتعرض للبيع يدفع التجار الرسوم الجمركية عن البضائع التي بيعت فقط في قبرص ، ويعطى بها إشعار، وتنقل بقية البضائع التي لم تبع إلى حلب لتباع هناك ، وقد عمدت السلطات الجمركية بحلب إلى أخذ الرسوم الجمركية عن البضائع المباعة في قبرص رغم إبراز التجار الإشعارات بدفع الرسوم ، ولـذلك يجب العمل على استرداد الرسوم المدفوعة[5].

كما أن محصل حلب لا يقبل إلا أن يأخذ رسوماً إضافية ،مما سبب ضرراً بالتجار الأجانـب ، وبعـد إجراء التحقيق وبحضور محصل حلب ومعتمدي تجار (فرنسا – إنكلترا – بروسـيا – ايطاليـا) وبوجـود مترجميهم ، جرى استنطاق التجار الأجانب والتحقيق معهم في هذه الشكوى ، تبين أنه لم تؤخذ رسوم مكررة عن البضائع المباعة في قبرص[6].

---

(١) ــ المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع السابق ، البند ٨.

(٢) – المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه، البند ١٠.

(٣) – الفرمان رقم / ٢٦ / تاريخ الفرمان (١٢٠٣ هــ) ، من السجل / ٢١ / للأوامر السلطانية لولاية حلـب ، ص ١٨ ، دار الوثـائق التاريخية بدمشق.

(٤) – الفرمان رقم / ١٤٩ / تاريخ الفرمان (١٢١١ هــ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلـب ، ص ٧٩ – ٨٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥) – الفرمان رقم / ١٩٥ / تاريخ الفرمان (١٢١٢ هــ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٠١ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٦) – الفرمان رقم / ١٩١ / تاريخ الفرمان (١٢١٢ هــ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٠٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وفي وثيقة أخرى يلاحظ براءة محصل حلب من التهم الموجهة إليه من قبل التجار الأجانب المذكورين[١].

٨- **الطاعون:** أضيفت إلى أزمات كسب الرزق انتشار الأمراض السارية في حلب ، ومراكز التجارة الأخرى التي كانت تقلق الناس بين الحين والآخر ، وتؤثر بدورها على الحركة التجارية، إذ وضعت حداً لكافة الأعمال التجارية ، ففي عام ١١٧٥ هـ / ١٧٦١م اشتكى رجل إنكليزي من مرض الطاعون الذي ضرب المدينة (حلب) ، وفي ١١٨٧ هـ / ١٧٧٣م عطل طاعون قاس اجتاح كلاً من العراق وإيران بصورة مؤقتة شحن البضائع إلى حلب من تلك الأطراف[٢].

وخلال القرن الثامن عشر عانت حلب من ثمانية أوبئة انتشرت فيها في عام (١١١٨ هـ / ١٧٠٦م حتى ١١١٩ هـ / ١٧٠٧ م و ١١٣١ هـ/ ١٧١٨م حتى ١١٣٢ هـ / ١٧١٩ م و ١١٤٢ هـ / ١٧٢٩ م حتى ١١٤٦ هـ / ١٧٣٣ م و ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م و ١١٥٧ هـ / ١٧٤٤م و ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠م حتى ١١٧٦ هـ /١٧٦٢م ومن ١٢٠١ هـ/ ١٧٨٦م حتى ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٧م و ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٣م)

أما الأوروبيون الذين كانوا مقيمين في حلب فقد استخدموا الأسلوب الوقائي لمنع انتشار الوباء بينهم. وحددوا اتصالهم بعدد محدود من زبائنهم وشركائهم وإخوانهم في الدين. فكانوا يحجرون على أنفسهم في مجمعات خلال أوقات الطاعون [٣].

ونتيجة اعتكاف الأوروبيين وعدد من المسيحيين واليهود تراجعت التجارة ، وحتى التجار المسلمين اعتكفوا في بيوتهم عند انتشار الطاعون بشدة ، لهذا لم يصل إلا عدد قليل جداً من القوافل من المدن الأخرى[٤].

كل ذلك انعكس سلباً على التبادل التجاري بين حلب وأوروبا ، مابين عامي ١١٨٩- ١٢٣٨ هـ/ ١٧٧٥ – ١٨٢٢ م ، فانخفض التبادل التجاري من ٤٦ مليون إلى ٢٣ مليون قرشاً. ومنيت حلب والمراكز التجارية في وسط سوريا وجنوبها بكساد مريع. وتبعاً لذلك فقد انخفضت تجارة حلب مع أوروبا من ١٨ مليون عام ١١٨٩ هـ / ١٧٧٥ م إلى ١٠ مليون فرنك في الأعوام ١٧٨٣ – ١٧٩٢ م. وإلى ٥ مليون في الأعوام ١٢٣١ – ١٢٣٨ هـ / ١٨١٥ – ١٨٢٢ م[٥].

---

(١) – الفرمان رقم / ١٩٢ / تاريخ الفرمان (١٢١٢ هـ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٠٢- ١٠٣ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) – ماركوس: المصدر السابق ، ص ١٥٩.

(٣) – ماركوس: المصدر نفسه، ص ٢٥٦ – ٢٥٩.

(٤) – راسل: المصدر السابق ، ص ٤٢٦.

(٥) – غاويه وفيرت: المرجع السابق ، ص ٦٣٤.

ي – الطرق التجارية ووسائل النقل والموانئ البحرية التي اعتمدت عليها حلب:

الطرق التجارية: إن تنظيم حركة المواصلات بين أوروبا والهند على جسر بري شمال بلاد الشام يربط سواحل المشرق بالخليج ، يدل على أهمية موقع حلب في إطار أوسع نطاقاً وأبعد مدى ، فقد تحولت حلب إلى نقطة تلاقي العديد من خطوط المواصلات العابرة للقارات[1] لم يكن في بلاد الشام كلها سوى طريقين عريضين تستخدمها القوافل ، وتنتشر على جانبيهما الخانات ، وتحرسهما الحاميات ، وهما يخترقان الولايات السورية من الشمال إلى الجنوب.

وحتى القرن الثامن عشر كانت لا تزال تستخدم فيها بعض الأجزاء من الطرق الرومانية الشهيرة ، وكانت إحدى الطريقين العريضتين تمتد على طول الساحل من غزة إلى اللاذقية ، بينما تمتد بموازاتها إلى الشرق من سلسلة الجبال طريق القوافل الثانية التي تربط حلب بدمشق عبر حماه وحمص. وكان سلوك هذا الطريق يستغرق من تسعة إلى عشرة أيام.

وفي الشمال كان الطريقان يتلاقيان ثم يتجهان إلى إستانبول عبر بيلان وباياس، وإلى أرمينيا وإيران عبر كليس ودياربكر. وفي الجنوب كانت الطريق الشرقية تتجه إلى مكة عبر حوران وشرقي الأردن ، وبين دمشق ومكة مسيرة خمسين يوماً كانت تتجه عبر جسر بنات يعقوب وطبرية إلى نابلس ، ومن هناك إلى القدس لمسيرة عشرة أيام من دمشق أو إلى يافا والقاهرة عبر غزة. ومن الشرق إلى الغرب امتدت طريق القوافل من البصرة وبغداد وإلى حلب ودمشق.

وأخيراً كانت المراكز الداخلية مرتبطة مع المدن الساحلية بطرق قصيرة لمسيرة ثلاثة أو ثمانية أيام، تبعاً لتغير الفصول. منها طريق حلب والإسكندرونة عبر إدلب وجسر الشغور مع اللاذقية وطرابلس، وحماة وحمص مع طرابلس ، ودمشق طرابلس وبيروت وصيدا، القدس مع صيدا وعكا ويافا.

كان يتطلب قطع المسافة من حلب إلى القدس مسيرة لا تقل عن عشرين يوماً وكانت الطرق محفوفة بالأخطار، ففي الشمال كانت القوافل تتعرض لخطر السلب والنهب على أيدي القبائل الكردية، وفي الجنوب لغزوات البدو.

وفي أواسط القرن الثامن عشر كانت خانات القوافل منتشرة على الطرق الرئيسة ، بفاصل مسيرة نصف يوم أو يوم كامل بين الخان والآخر وكان باستطاعة خانات القوافل الكبيرة استقبال أكثر من ألف رجل بين جدرانها.

وكان المسافرون من الأعيان ومن بينهم بعض الأوروبيين يسعون للحصول على فرمان سلطاني ، يلزم القرى المجاورة لطريق السفر، بتأمين المأكل والمبيت لمن يحصل عليه مستقطعة من الالتزامات

---

(١) – غاولة وفيرت: المرجع السابق، ص ٢٨ – ٢٩.

المفروضة عليها[1]. ومعظم شبكة الطرق تعود إلى ما قبل الحكم العثماني سلكها الإنسان وروعي في ذلك ، مقر الإنسان والأحوال الاقتصادية والأمن بسبب التضاريس ومجاري الأنهار وغيرها[2].

وكانت بعض الطرق التجارية تنطلق من المناطق المنتجة للسلع الاستهلاكية لتلتقي في المراكز الحضرية الكبرى ، واشتهرت بعض الطرق المهمة بأسماء سلع معينة مثل (طريق الذهب) عبر الصحراء أثناء العصور الوسطى، و(طريق الحرير) الذي اخترق آسيا الوسطى، و (طريق البخور) الذي عبر جنوب الجزيرة العربية إلى الحجاز. وكان من شأن تلك الطرق التجارية أن تصل دائماً بين التجمعات السكانية الكثيفة و المناطق الاقتصادية الشهيرة ، التي قامت على زراعة الأرض وتربية الماشية. فتأتي الرواحل من (إبل وبغال وحمير) إلى المدن ، محملة بالإنتاج الخام ثم تغادرها محملة مزودة بالسلع المصنعة كالنسيج والقماش والجلد المدبوغ والحلي والأدوات الزجاجية[3].

ومن أبرز الطرق التجارية التي تفرعت من مدينة حلب ، كانت خمس طرق رئيسة هي:

١- طريق حلب – اللاذقية وهي قصيرة مارة بإدلب فجسر الشغور فاللاذقية.

٢- طريق حلب – إسكندرونة وتعبر بممر بيلان ثم تنعطف جنوباً ،فتقطع جبال طوروس حتى الإسكندرونة

٣- طريق بري من حلب – قلعة جعبر – طرن – نصيبين – الموصل ومنها إلى الشرق حتى الصين والهند.

٤- طريق من حلب إلى مسكنة على الفرات ، وتساير النهر إلى أن تصل الخليج العربي ومنه للهند بحراً.

٥- طريق يتجه إلى الجنوب نحو دمشق من حلب – فسراقب – فالمعرة – فخان شيخون – فحماة – فحمص – فحسيه – فالنبك – دمشق[4].

وسائل النقل: وهي التي كانت تسلك جميع الطرق التجارية محملة بالبضائع التجارية ، ففي المشرق العربي ظلت **الدواب** الوسيلة الرئيسة لنقل البضائع حتى ظهور **سكك الحديد** ،في أواخر القرن التاسع عشر ، ومن تلك البضائع الألواح والعوارض الخشبية والزيوت والقش والقمح والحديد كلها نقلت على ظهور الدواب، أما الناس فكانوا ينتقلون في الهوادج وعلى ظهور البغال والخيل والجمال والحمير وسيراً على الأقدام ، أما **العربات ذوات العجلات** فقد استعملت على نطاق ضيق ، وفي الطرقات الوعرة استخدمت الأبقار في جرها ، وفي الأماكن السهلة والممهدة استخدمت بقية الحيوانات لجرها (مثل الخيول والبغال والحمير). لا

---

(١) – نسكايا: المرجع السابق ، ص ١٩٠ – ١٩١.

(٢) – اليسيف ، نيكتيا: طرق المواصلات في بلادا لشام ما بين القرنين السادس عشر والعشرين ، ت: بدر الدين الرفاعي ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، ١٥١٦ – ١٩٣٩ م ، ج ١ ، ص ٢٩٤.

(٣) – اليسيف: المرجع السابق ، ص ٢٩٦.

(٤) – زيدان ، رنا: الخصائص المعمارية لخانات حلب ، مطبعة جامعة تشرين ، ١٩٩٤ م ، ص ١٣٠. " بحث أعد لنيل درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية "

سيما العربات داخل المدن ، ولم يكن نقل البضائع على الدواب تحتاج إلى بناء طرق، فقد كانت المسالك الضيقة التي تستخدمها الدواب تخترق كل المناطق السورية وتربط القرى بعضها ببعض(١).

ومن حلب كانت تنطلق إلى الشرق أيضاً أربع قوافل ، وكانت طريق القوافل بين حلب وبغداد تستغرق / ٢٨٠ / ساعة ، وكانت القافلة تضم عادة مابين / ٣٠٠ إلى ٤٠٠ / رأس من دواب النقل.

وعلى الرغم من أن عدد الجمال في كل قافلة منها يصل إلى / ١٠٠٠ حتى ١٣٠٠ / جمل ، بإستثناء القوافل المتجهة من البصرة إلى حلب ، فكانت تضم أحياناً ستة ألاف دابة نقل ، وكان وزن حمل الجمل في القرن الثامن عشر يقدر بثلاثمائة كيلو غرام.

وفي المسافات البعيدة التي تزيد على / ٢٠٠ / كم كان باستطاعة قافلة واحدة ، أن تضم ما بين / ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ / جمل، وكانت حلب تتلقى قرابة ستة آلاف طن من السلع يقدر ثمنها بمبالغ كبيرة(٢). وبقيت الدواب حتى منتصف القرن التاسع عشر الوسيلة الشائعة لنقل المؤن والبضائع عن طريق البر ، ومن المعروف أن النقل البري كان عملاً شاقاً وبطيئاً إلى درجة ، أن المسافات كانت تقاس بالأيام وليست بالكيلومترات ، وكانت مدة الرحلة تتوقف على فصول السنة ووعورة المسالك(٣).

وقدر عدد الجمال العاملة على خط بغداد حلب بخمسة آلاف جمل في أوائل القرن التاسع عشر ، علماً أن الرحلة من بغداد إلى حلب كانت آنذاك تستغرق ثمانية عشر يوماً ، أما الرحلة من إسكندرونة إلى دياربكر التي تبعد/ ٢٥٠ / ميلاً فكانت تستغرق ستة عشر يوماً ، في حين كان السفر عبر طريق القوافل الواصل بين حلب وإستانبول يستغرق أربعين يوماً ، وتشير المصادر إلى أن أربع قوافل كبيرة كانت تنطلق سنوياً من حلب إلى إستانبول خلال القرن الثامن عشر ، وكانت هذه القوافل في أغلب الأحوال تنقل مختلف أصناف السلع الخفيفة مثل: الأقمشة والمنسوجات والبهارات(٤).

كما استفاد منها بدو بادية الشام عن طريق حمايتهم للقوافل ، وتزويدها بالجمال والأدلاء ، وقد بلغ دخل العربان أكثر من نصف مليون قطعة ذهبية سنوياً ، وقد أتاح هذا الوضع للبدو في بلاد الشام ، أهمية كبيرة في البناء الاقتصادي ، فالقوافل هي الوسيلة الوحيدة للنقل والسفر حتى القرن التاسع عشر ، وكان البدو يتعهدون تلك الحيوانات بالتربية والإكثار منها ، وأوجدوا لهم في المدن الرئيسة وكلاء يتعاقدون مع الراغبين في السفر أو نقل البضائع.

---

(١) – نسكايا: المرجع السابق ، ص ١٩٠.

(٢) – نسكايا: المرجع نفسه، ص ١٥٧.

(٣) – كواترت ، دونالد: الدولة العثمانية ١٧٠٠ – ١٩٢٢ ، ت: أيمن أرمنازي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤ م ، ص ٢٤٤.

(٤)– كواترت: المرجع نفسه ، ص ٢٥٥ – ٢٥٦.

وكانت القافلة تضم دليلاً بدوياً واحداً وعدداً من الحراس المسلحين، يمثلون القبائل التي تمر القوافل من مناطقها، ويحصلون مقابل ذلك على مبالغ معينة، وكانت القوافل التي تقطع الصحراء أهم وأكبر من غيرها، إذ كان يصل تعداد جمالها أحياناً إلى ثلاثة آلاف جمل، واستمرت تلك القوافل وسيلة السفر والنقل الرئيسة حتى أواخر القرن التاسع عشر، إذ تأخر مد الخطوط الحديدية في بلاد الشام إلى عام ١٣١٠ هـ/١٨٩٢ م(١). وتأخر ظهور السيارات.

موانئ حلب البحرية: لم تكن تجارة الجاليات الأوروبية في ولاية حلب تعتمد على النقل البري فقط ، وإنما كانت تعتمد كذلك على النقل البحري من وإلى الموانئ القريبة من حلب ، ومن أهم تلك الموانئ ميناء الإسكندرونة: الذي يقع على بعد ٧٠ كم غربي حلب بخط مستقيم ، وعن إنطاكية بعشرين ميلاً ، واسمها باللغة الفرنسية ألكسندرت وبالإنكليزية ألكسندريا.

وقد اعتمدت حلب من قبل على ميناء طرابلس إلى أن رفع الإفرنج المتوطنون في حلب معروضاً للدولة العثمانية مدعوماً ببذل الأموال لجعل ميناء الإسكندرونة يستقبل صادراتهم ووارداتهم إلى حلب ، وكان الباعث لهم على ذلك أمران: أحدهما ظلم حكام طرابلس الذين كانوا يتعنتون على تلك البضائع، وثانيهما قربها من حلب وحسن موقعها الطبيعي(٢).

وكثر بعد ذلك وجود الإفرنج والروم في الإسكندرونة ، وكثر فيها الحانات ، واعتاد الغادي إلى الإسكندرونة ، أن يمكث ليالي الشتاء في تلك الحانات ، حتى صارت تشبه الخانات.

وكان في الإسكندرونة وكلاء أو قناصل لسبع دول ، أما القناصل الأصليون فكانوا يتمركزون في خان الإفرنج في حلب ، ولما كانت الإسكندرونة فرضة بحرية وباب تجارة لحلب وضواحيها ، وجدت إلى جانب جمركها مخازن عظيمة ، وقام تجار الإفرنج بالبيع والشراء فيها دون انقطاع ، وكانت سفن الإفرنج ستة وعشرين غليوناً راسياً في الميناء ، أما بيلان فكانت مركز قضاء يتبع ولاية حلب(٣).

وتميزت الإسكندرونة بقربها من حلب وما وراءها من البلاد الممتدة حتى العراق والعجم والهند، أما ميناؤها فلا يضارعه في حسنه أي ميناء في الساحل الشمالي، لوقوعه في خليج مصون من الأنواء، إلا أن هواء الإسكندرونة وبيل، لوفرة المستنقعات حولها، ولهذا فإن تجار الإفرنج والمرفهين من أهلها لا يمكثون في الصيف إلا سحابة النهار، وفي الليل يصعدون إلى بيلان ذات الهواء الجيد، وعلى الرغم من هذه الحالة فقد كان موقع

---

(١) – غرايبة: المرجع السابق ، ص ١٥٤ – ١٥٥.

(٢) – الغزي: المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٥ – ٢٩٦.

(٣) – زكريا ، أحمد وصفي: جولة أثرية في بعض البلاد الشامية ، دار الفكر ، ص ١٦ – ١٧.

الإسكندرونة الجغرافي، وكثرة توافد سفن البحر وقوافل البر، يزيدها نمواً في العمران والسكان. ولواء الإسكندرونة يتألف من ثلاثة أقضية، الإسكندرونة وقرق خان وإنطاكية، ولكل منها نواح عديدة[١].

لقد تفوق ميناء إسكندرونة على ميناء طرابلس، الأمر الذي أفقد الأخيرة منزلتها في نظر الأوروبيين، وزاد في الطين بلة المسافة البعيدة الفاصلة بين حلب وطرابلس، إذ كان يلزم الدواب ثمانية أيام من السير لعبورها، إضافة إلى الظروف الخطيرة المحيطة بالطرقات المؤدية إلى المدينة، ولقد أمكن للقوافل القادمة من حلب، بلوغ طرابلس عبر ممرين، الأول داخلي يخترق حمص وحماة ، والثاني ساحلي يمتد على طول ساحل الشرق.

وكذلك الرسوم الجمركية التي فرضها حكام طرابلس على كل من شاء استعمال مرفأها ، ونظراً لبعد هذه المدينة عن حلب. اعتمد الأوروبيون وعلى نحو مستمر وسري خليج الاسكندرون مرفأ ترسو فيه سفنهم ، وعلى الرغم من أن شاطئ الإسكندرونة كان كالمستنقع لكثرة البعوض فيه ، إلا أنه كان على بعد ثلاثة أو أربعة أيام فقط من السفر على ظهور البغال من حلب ، أضف إلى ذلك موقع إنطاكية على هضبة يحلو مطلها ، ويرتاح فيه المسافرون ، ويجدون فيه ملجأ يلوذون به من السلاب والنهاب.

وكان للإسكندرونة فائدة أخرى تكمن في وقوعها تحت الإدارة المباشرة لحكام حلب ، فقرر الأوروبيون حصر تجارتهم المرفئية مع الإسكندرونة[٢].

وكان خليج الإسكندرونة يدخل في اليابسة ثلاثين ميلاً ، وموقعة الجغرافي يدعو إلى تأسيس مرفأ بحري يكون من أعظم موانئ البحر المتوسط. فالإسكندرونة بموقعها لها محسنات عظيمة فهي المرفأ الوحيد لمدن حلب – أنطاكية – كليس – عينتاب – مرعش – أورفة – البيرة – دياربكر ، ولجميع مدن شمال الجزيرة حتى مدينة الموصل ، ويمكن بواسطته الاتصال مع الداخل. وهوأكبر مرفأ في بلاد الشام لأن بإمكانه استقبال البواخر والأساطيل الضخمة. ولذلك اقتضى أن يكون هذا المرفأ هو الطريق الطبيعي للتجارة مع أوروبا والبحر المتوسط[٣].

وكان هناك مجموعة من التجار الذين ينقلون البضائع من وإلى مقاطعات كرك بوبة وبلاموط ويباغي في ولاية حلب عن طريق ميناء إسكندرونة وباياس ، وأكثرهم من الأوروبيين دون دفع الرسوم الجمركية ، لذلك صدر أمر بملاحقة هؤلاء التجار ومنعهم من تحميل سفنهم بالبضائع، ثم معرفة البضائع التي هربوها لوضع الحجز عليها ، وجباية الرسوم مضاعفة ، وفي حال ممانعة التجار المشار إليهم إرسال أسمائهم وصورهم إلى الآستانة للإطلاع والتنفيذ[٤].

---

(١) – زكريا: المرجع السابق ، ص ٤٩.

(٢) – ماسترز: المرجع السابق ، ص ٩٥ – ٩٩.

(٣) – كرد علي ، محمد: خطط الشام، مطبعة المفيد بدمشق ، ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨ م ، ٦ أجزاء ، ج ٥ ، ص ١٧٤ – ١٧٥.

(٤) – الفرمان رقم / ٣٥٩ / تاريخ الفرمان (١١٥٥ هـ) ، من السجل / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٧ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

كما سارعت السلطنة إلى ضبط تحصيل الرسوم الجمركية عن البضائع ، فأرسل الباب العالي أمراً سلطانياً إلى والي حلب و قضاة إنطاكية وباياس وإلى محصل و أمناء الجمارك في حلب وإسكندرونة وباياس، المتضمن أن البضائع التي تنتج من مقاطعات (كرك بوية – يلاموط – بياغي – قاضي) في منطقة حلب وتصدر إلى الخارج لا تدفع عنها الرسوم كاملة عند نقلها بطريق ميناءي إسكندرونة وبياس من قبل التجار ، لذلك صدر أمر بتحصيل هذه الرسوم ، وعدم تحميل البضائع في السفن إلا بعد دفع الرسوم بشكل مضاعف[1].

لذلك صدر فرمان سلطاني يطالب بالحرص عند انتقاء الأمناء لتحصيل الرسوم الجمركية عن البضائع الصادرة والواردة إلى ولاية حلب بواسطة ميناء إسكندرونة[2].

وعلى مدى أربع سنوات امتدت ما بين ١١٨٢ هـ/ ١٧٦٨ م و١١٨٦ هـ/ ١٧٧٢ م كانت هناك ٦٢ سفينة أوروبية لا تزال تعرج على ميناء إسكندرونة، ٢٧ سفينة منها من مرسيليا و٨ من ليفرنو و٥ من هولندا و٥ من البندقية. وفي الفترة نفسها الممتدة مابين عامي ١١٨٢ هـ/ ١٧٦٨م و١١٨٦ هـ/ ١٧٧٢م و٦٨ قافلة لنقل البضائع على الطريق الممتدة مابين حلب وإسكندرونة، ضمت كل واحدة منها ٢٥٠– ٢٠٠٠ جمل[3].

كما سعت السلطنة العثمانية لضبط الأمن وتوفير الحماية للتجار والمسافرين من وإلى ولاية حلب ، عن طريق ميناء إسكندرونة ، ولذلك صدر فرمان سلطاني موجه إلى قضاة بيلان وبياس يتضمن تعرض التجار الأوروبيين أثناء تحميل ونقل البضائع في الميناء المذكور للاعتداء عليهم ، من قبل المدعو دانيال وبعض الأشقياء معه ونهب البضائع. مما تسبب بضرر في الميناء، وألحق نقصاً في إيرادات الجمرك عليه. لذلك يجب إحضار دانيال والأشقياء وسجنهم ،وإعادة الأمن الاستقرار[4].

وفي أواخر القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر ، تحول قسم من عمليات حلب التجارية إلى اللاذقية ، التي تبعد عن مدينة حلب مسيرة أربعة أو خمسة أيام ، ووفقاً لمذكرات البريطاني موندريلا عام ١١٠٩ هـ / ١٦٩٧م كانت اللاذقية مدينة مزدهرة، ويعود الفضل في إنعاشها إلى قبلان أغا، وكان رجلاً غنياً قبض على زمام السلطة في هذه المدينة، وكان مولعاً جداً بالتجارة.

وفي عام ١١٢٢ هـ / ١٧٣٥م عين ممثلاً فرنسياً في اللاذقية ،لأن فرنسا أولت اهتماماً خاصاً لتجارة الحرير الخام عبر هذا المرفأ. وفي عام ١١٧٠ هـ / ١٧٥٦م طلب القنصل الفرنسي في حلب من حكومته

---

(١) – الفرمان رقم / ٣٦٠ / تاريخ الفرمان (١١٥٥ هـ) ، من السجل / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٨، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) – الفرمان رقم /٣٢٠/ تاريخ الفرمان (١١٨٣ هـ)، من السجل /٨/ للأوامر السلطانية لولاية حلب، ص ٢٦٦ – ٢٦٧ – ٢٦٨، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) – غاوبة وفيرت: المرجع السابق ، ص ٦٣٠.

(٤) – الفرمان رقم / ٣٩٦ / تاريخ الفرمان (١١٥٥ هـ) ، من السجل / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٩٦ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

تعيين نائب للقنصل في اللاذقية ، ولكن طلبه لم يتحقق إلا بعد ثلاثة وعشرين عاماً[1]. ولذلك كان تجار حلب يولون أهمية للاذقية ، وإن كان الطريق إليها أبعد من غيرها ، وذلك لأمن طرقها ، رغم أن هذا أبعد من طريق حلب – إسكندرونة[2].

::

(١) – نسكايا: المرجع السابق ، ص ١٧٥.

(٢) – الحمصي: المرجع السابق ، ص ١٨٥.

الفصـــــل الثالــــث

الحياة الاجتماعية للجاليات الأوروبية في ولاية حلب

أماكن السكن.

حياة الجاليات الخاصة.

علاقات الجاليات الأوروبية فيما بينها .

علاقات الجاليات الأوروبية مع الإدارة الرسمية العثمانية في ولاية حلب .

علاقات الجاليات الأوروبية مع القوى الاجتماعية المحلية في حلب.

كانت الجماعة المقيمة من التجار الأوروبيين والوكلاء التجاريين ، الذي يعود وجودهم في حلب لقرون عديدة ، كبيرة وواضحة ، ففي **القرن الثامن عشر** تجاوز حجمها مئة شخص ، معظمهم من الفرنسيين والإنكليز يتبعهم القليل من التجار الإيطاليين والهولنديين.

عاشوا في حلب كمواطنين أجانب محميين بامتيازات خارجة عن التشريع الوطني ، وهذه الامتيازات تضمنتها اتفاقيات بين الحكومات الأوروبية والسلطنة العثمانية ، وأهمها معاهدة الامتيازات **(Capitulation)**.

أما **قناصلهم** في حلب فكانوا يمثلون مصالحهم التجارية وقضاياهم الشخصية أمام السلطات الحاكمة، رغم أن بعضهم أقام لسنوات عديدة في حلب، لكنهم بقوا غرباء عن مجتمعها. ولم تكن بالنسبة لهم سوى محطة عمل مؤقتة، وبلد أجنبي عاشوا فيه **مرتاحين**، وكانوا دائماً تواقين إلى أوطانهم، وقلة منهم أحضرت زوجاتهم معهم، أو تزوجوا من نساء محليات مسيحيات، وكانوا يعيشون في نزل عديدة **(الخانات)** في قلب المنطقة التجارية، بعيدين عن المناطق السكنية للسكان المحليين، كما أن قلة منهم تكبدوا عناء تعلم اللغة العربية، لأن الوسطاء المسيحيين واليهود العاملين لديهم كانوا يرشدوهم فيما يخص تعقيدات العمل اليومية[1].

لم تكن الجاليات الأوروبية في ولاية حلب مهتمة فقط بالنشاط التجاري ، والحصول على البضائع والأرباح. فلقد كان للجاليات حياتها الاجتماعية التي تشبه إلى حد ما حياة سكان الولاية المذكورة.

فقد اهتمت بأماكن سكنها (الخانات) من حيث إعدادها وتأمينها بشكل يوفر كل وسائل الراحة ، كما اهتمت الجاليات بتوفير السعادة والبحث عنها في موائد الطعام والشراب والنزهات في ضواحي حلب ، وإقامة الاحتفالات الوطنية والدينية وحفلات التسلية ، وسعت لإقامة علاقات حميمة فيما بينها ، ومع سكان حلب من مختلف الطوائف (الإسلامية والمسيحية واليهودية) ، وكل ذلك للتخفيف من حدة الشوق والحنين إلى أرض الوطن (أوروبا). وفيما يلي سنبسط بعض النواحي الاجتماعية لتلك الجاليات بدءاً من:

أ - أماكن السكن:

لم تكن تلك الأماكن متجمعة في مكان واحد خاص. وكان جل اعتمادهم في سكنهم على خاناتها التي كانت مبعثرة في مدينة حلب ، ولم يكن سكن هذه الجاليات وقفاً على هذه الحقبة فحسب ، بل كانت حلب منذ منتصف القرن الرابع عشر الميلادي تعتبر أهم العقد التجارية بين الشرق والغرب ، وأول من جاءها من الغرب متاجراً البنادقة والفرنسيون ، حيث أقاموا فيها المكاتب التجارية ، ثم جاءها الإنكليز في القرن

---

(١) - ماركوس: المصدر السابق ، ص ٥٨.

السادس عشر وتلاهم الهولنديون ، وتناسل بعض أفراد الجاليات الأوروبية في حلب وعدوا كأنهم من أهلها ، وكان من الطبيعي أن تكثر في حلب **الخانات** كمساكن للتجار الإفرنج[1].

فالدور السفلى من كل خان كان معداً لإيواء البضائع والرواحل ، أما العليا فكانت مخصصة لسكن التجار طيلة إقامتهم في حلب الشهباء.

وكانت غرف النوم تشبه إلى حد بعيد غرف الفنادق ، أي أنها كانت متسلسلة ، بعضها بجانب بعضها الأخر ، يمتد أمامها رواق طويل يشرف على أرض الخان ، وكان قسم من تلك الغرف مخصص لمبيت كبار التجار والقناصل ، يمتاز عن القسم الأخر الذي ينزل فيه الوافدون العاديون.

وكان لكل جالية أوروبية خان خاص لنزولهم فيه ، فيستقبلهم وكيلها ومعاونوه يحتفون بأبناء قومهم، ثم يودعوهم مزودين ببعض الهدايا التذكارية من صنع حلب.

وكلمة خان[2] فارسية وتعني بيت ، وخان التجار كما يقول " محيط المحيط " منزلهم للتجارة ، وخان المسافرين هو محل نزولهم. وقد دخلت هذه الكلمة إلى العديد من اللغات الشرقية والغربية منها. إذ أن (Kan) الفرنسية تعني محط القوافل. وكان في حلب عام ١١٤٥ هـ / ١٧٢٣ م أربعون خاناً تغص بالوافدين من أوروبا وبلاد فارس وأنحاء السلطنة العثمانية وغيرها[3].

كما تعود الخانات في نشاطها إلى عهود قديمة ، ولعل بداية ظهورها كان انطلاقاً من إقامة الآبار وما حولها من سياج على طرق القوافل ، ثم تطورت إلى الأبنية الضخمة والفخمة المزودة بكل وسائل الراحة والأمان.

وكانت الخانات تقام على **طريق القوافل** على مراحل محددة ولمسافات معينة، ولا تستغرق أكثر من مسيرة يوم واحد بين الخان والذي يليه ضماناً لراحة المسافرين وحفاظاً على أموالهم وأرواحهم من اعتداءات وعبث قطاع الطرق واللصوص. كما أقيمت **داخل المدن** وعلى أطرافها أيضاً ، فكان لها دور مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التاريخ الإسلامي ، ففيها كان يلتقي التجار ليتبادلون السلع ويتقابل المسافرون فيتبادلون الأخبار والقصص.

---

(١) – حلاق ، عبدالله يوركي: حلبيات ، مجلة الضاد ، حلب ، ١٩٨٣ م ، ص ٧٣ – ٧٤.

(٢) – الخان: أصل الكلمة فارسي وهناك من قال أنها تعني الحانوت أو المتجر ، أو منزل المسافرين. ويرادف كلمة الخان أيضاً الوكالة أو القيسارية. ويذكر خير الدين الأسدي في موسوعته " وسمي هذا النزل بالخان لأنه يبنيه الخان أعني الملك ". كما سميت بعده " القيسارية " لأنها منسوبة إلى القياصرة ، فهي ملحقة بالخان أحياناً ودورها مختلف كثيراً عن الخان.انظر: عبد الله حلاق: حلبيات ، المرجع السابق ، ص ٧٦.

(٣) – حلاق: المرجع السابق ، ص ٧٦.

كان يقوم عليها إداريون مهمتهم تجهز النزلاء بما يحتاجون من مبيت وطعام. وعمال تلقى عليهم مهمات تنظيم الخان وتنظيفه ، كما تضم الخانات الكثير من المرافق كالمخازن لتخزين السلع ، وحوض الماء ، وحظائر للماشية ، إضافة إلى المسجد والكنيسة والكنيس وغرف المنامة[1].

وفي الحقيقة ازدهرت **الخانات** التي تسمى الوكالات في العصر المملوكي ، لكن العناية الخاصة بالخانات ازدهرت في العصر العثماني بسبب توسع وازدياد المبادلات التجارية بين البلاد الخاضعة للسلطنة العثمانية. ونظراً لأهمية حلب التجارية فقد كثرت فيها الخانات ، فهي تضم مجموعة من هذه المباني المتميزة التي تشتهر بواجهاتها المزينة بزخارف بديعة ، ومداخلها القوسية الضخمة ، وتغلق بواسطة مصراعي باب خشبي مصفح بالحديد والنحاس ، وفيه باب صغير للدخول في حين يغلق مساءً.

إن خانات حلب يشبه بعضها البعض من حيث التخطيط والتقسيمات المعمارية ، كما أن أغلب واجهات تلك الخانات مزدانة بزخارف حجرية وهندسية ونباتية تدل على روعة الفن والصنعة.

لقد كانت الخانات في حلب منذ القرن السادس عشر وحتى العقد الأول من القرن العشرين مكاناً **للسكن الدائم** ، والذي كان ضرورياً حتى القرن التاسع عشر **للتجار الأوروبيين** الذين كانوا يشكلون مجتمعاً صغيراً يلتف حول القناصل ، وأماكن صغيرة للإرساليات الدينية التبشيرية ، في الواقع لقد تلائم هذا النموذج المعماري لكونه مرتبطاً بالنشاطات والمحطات التجارية ، مع سياق جديد وهو الخانات.

وتأتي أهمية هذا التطور المعماري في حلب بشكل خاص ، من دورها التجاري الاستثنائي من جهة ، ولكثرة عدد التجار نسبياً الذين مارسوا نشاطات فيها خلال عدة قرون من جهة أخرى لقد حول التجار الأجانب هذه الأمكنة المفيدة إلى سكن له طابع الآبدة ، مظاهره مميزة ومختلفة عن المنزل المدني التقليدي ذي الساحة الداخلية.

لقد أظهر الوصف القديم وبالتحديد وصف الطبيب راسل في منتصف القرن الثامن عشر ، أن هذا السكن اكتسب معظم ملامحه في ذلك العصر. حيث وصف راسل بشكل دقيق صيرورة تحول الخانات إلى شقق ، وقد ذكر عدداً من السمات الأساسية لهذه العمارة ، فبدأ بوصف الشكل الأصلي للخان ، فقد خصص الطابق الأول لاستقبال المسافرين الذين يستأجرون الغرف بسعر زهيد ، كما يوجد في الطابق الأرضي ممشى مفتوح توصل إلى صف من الغرف ، والإضاءة في معظم هذه الشقق أقل منها من الطابق الأرضي الذي تندر فيه النوافذ في الخلف ، أما **السجاد** فكان هو الأثاث الأساسي في الخانات. كما وصف منازل الأوروبيين بأنها وحدات مستقلة منازلهم واسعة وعملية، حيث يشغل المنزل نصف وأحياناً كامل جانب مربع المساحة. الرواق مسقوف ، ونوافذ كبيرة على النمط الأوروبي تفتح على الساحة ، أما **الأرضيات** فهي مرصوفة بالحجر والمرمر ، الشقق واسعة ومفروشة أيضاً، والمكاتب التجارية في الطابق الأرضي. وأصبح الممشى هو

---

(١) – فارس ، محمد كمال: خانات حلب، مجلة اقتصاديات حلب، عــ ٣ ، دار الوفاء للطباعة، حلب،١٩٩٢ م، ص٥٥ – ٥٦.

العنصر الأساسي في تنظيم الحيز السكني، لأنه يعد مساحة دائرية جامعة ، مساحة شبه عامة ، مستمرة ومحيطية مفتوحة بشكل واسع على الساحة بأقواس ، أصبح مساحة داخلية للتوزيع ضمن شقة ، ولم يعد فسحة جانبية بالنسبة للمساحة وبالنسبة لمجموعة الحجرات التي تفضي إليه ، بل أصبح مساحة محورية بفضل القيام بعدة حيل تنظيمية ، وخاصة في التوزيع وشكل الفتحات المتناظرة على طرفي الممشى بحيث تكون أبواب الغرفة مواجهة للنوافذ المفتوحة على الساحة حتى الجانب الآخر[١].

أما التغيير الثاني والمميز الذي وصفة راسل هو **معالجة الأرضيات** ، حيث استعاض عن البلاط الخشن والبسيط المتواتر التكرار ، ببلاط أملس ومرمر أكثر نقاوة وجمالاً. وكانت الرسومات على المرمر عبارة عن مربعات وأشكال هندسية تدل على المركزية وانغلاق الغرفة وعلى تنظيمها الذاتي ، كما تتم إلحاق قسم من الممشى الذي كان معزولاً بشكل كامل عن باقي النمط التكراري والمتصل للخان.

والسمة الثالثة التي لاحظها راسل هي أهمية الديكور والأثاث ، فقد كانت المفروشات في الأماكن الحلبية بسيطة بينما كانت في **منازل الأوروبيين** أنيقة[٢].

وقد أدخل الأوروبيون بعض التعتبريلات على القسم المخصص لسكنهم ، بحيث يتلاءم مع حاجاتهم وذوقهم الفني ، ويضمن لهم الراحة ووسائلها. فالأروقة التي تطل عليها الغرف ، أحاطوها بحاجز حديدي مزخرف " **درابزون** " على النمط الإيطالي ، لتكون أسطحه يتنزهون فيها ، وفتحوا نوافذ واسعة ، على النمط الأوروبي مطلة على الباحة ، كما حولت بعض الغرف إلى مطابخ[٣].

وبذلك درج **التجار الأوروبيون** على الإقامة في الطبقات العلوية من خانات المدينة بحثاً عن الهدوء، وبعيداً عن ضوضاء الحركة التجارية اليومية وضجيجها[٤].

ومن أبرز خانات حلب **خان الجمرك** ، وقد تركه الفرنسيون واستأجروا خان الحبال لسكنهم واستعمالهم الخاص ، وسكن قنصلهم في مبنى مجاور ،وكان يسمى خان الفرنسيين. **يعد خان الجمرك** أوسع خانات حلب شهرة في عالم التجارة ، بل في العديد من بلدان الشرق والغرب ، فقد كان منذ القرن السادس عشر ، مقر التجار الأجانب[٥]. وهناك **خان البنادقة** وهو خان مهم ، يقع قرب الجامع الكبير، وكان يشغله البنادقة وقنصلهم[٦].

---

(١) – دافيد، جان كلود: إقامة تجار الجملة في خانات حلب ، ت: غادة الحسين ، مجلة الحوليات ، المرجع السابق ، ص ٣٥٠.

(٢) – دافيد: المرجع نفسه ، ص ٣٤٩ – ٣٥١.

(٣) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٦٥٦.

(٤) – بروس: المرجع السابق ، ص ١٤٤ – ١٤٥.

(٥) – حلاق: المرجع السابق ، ص ٧٦.

(٦) – قلعه جي: المرجع السابق ، ص ١٦٢.

وخان الوزير، الذي يقع بين قلعة حلب والجامع الكبير، بني في العصر العثماني عام ١٠٩٥ هـ/١٦٨٣م، ويعد من أشهر خانات حلب، ويمتاز بواجهاته الداخلية والخارجية المزخرفة ، وبوابته الضخمة الجميلة، ونوافذه الغنية بالزخارف، وهو نموذج رائع لخانات حلب، له صحن سماوي واسع، تحيط به المستودعات والمخازن التجارية، وفي الطابق العلوي مطل على الصحن بواسطة سلسلة من القناطر، ويلي الرواق غرف ومستودعات[١].

وقد تحول الخان إلى حارة أوروبية مغلقة ، تحوي التجار والمبشرين ورجال القنصلية ، وفاقت حلب بذلك جميع مدن السلطنة العثمانية[٢].

ومن جهة أخرى وفرت السلطنة الحماية لأماكن سكن الجاليات الأوروبية ، ففي أحد بنود معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م بين السلطنة العثمانية وفرنسا يلاحظ عدم السماح لموظفي الباب العالي ورجال القوى المسلحة أن يدخلوا بدون سبب ضروري بالقوة بيتاً يسكنه شخص فرنسي. وإذا دعت الحالة الدخول يعلم بذلك السفير أو القنصل إذا وجدا في محل الحادثة ، ويكون الحضور إلى ذلك البيت المنوه عنه مع الأشخاص الذين عينهم السفير أو القنصل لينوبوا عنه ، وإذا خالف أحد هذه الأحكام يعاقب على ذلك[٣].

تزود الكثير من الخانات بخزانات مياه كبيرة توجد تحت الأرض تدعى (صهاريج)[٤]. وتزود بعض هذه الصهاريج بالمياه بواسطة الأنابيب الموصولة من القناة مباشرة إلا أن معظمها يملأ في أوائل الربيع بواسطة السقائين. وبعد ملء الصهاريج بالماء ، تغلق فتحتها ، وتحفظ المياه فيها حتى الأشهر الحارة ، وتسحب بواسطة وعاء رصاصي وحبل. وتكون لذيذة وباردة ، وتستمر على هذه الحالة طوال الصيف[٥].

---

(١) – الحمصي: المرجع السابق ، ص ١٣٦.

(٢) – الأسدي: المصدر السابق ، ص ٤٧.

(٣) – المعاهدة ١٧٤٠ م: المرجع السابق ، البند ٧٠.

(٤) – تبنى الصهاريج تحت أرض الخان وبشكل متقن ، وللصهريج فتحات للتهوية كي لا تصبح المياه آسنة ، كما يتم تنظيفها بشكل دوري.

(٥) – راسل: المصدر السابق ، ص ٦٣.

ب – حياة الجاليات الخاصة:

كانت الجاليات الأوروبية في ولاية حلب تشكل مجتمعاً صغيراً ، ولهذا المجتمع حياته الخاصة يتميز بها عن المجتمع الحلبي ، فلم ينس أفراد الجاليات الأوروبية حياتهم الاجتماعية رغم تعقيدات العمل التجاري وصعوبتها ، فكانوا يستغلون جميع الفرص ليمضوا أوقات سعيدة من خلال قيامهم برحلات ونزهات حول مدينة حلب إلى بعض المواقع الأثرية القريبة والبعيدة ، وأيضاً رحلات الصيد والقنص ، وإقامة الولائم الفاخرة الغنية بمختلف أنواع الأطعمة ، عدا عن ممارسة بعض الألعاب الرياضية وألعاب التسلية الأخرى.

فمثلاً في مجال:

النزهات وحفلات الصيد:

كانت بعض الجاليات الأوروبية تنظم رحلات للصيد والقنص ، كانوا يخرجون إلى الريف المجاور ، ليصطادوا الحيوانات البرية. حيث كان القنص يجري بشكل جماعي ، أو إفرادي الأمر الذي يعرض بعضهم لاعتداء قطاع الطرق.

ومع ذلك كان الإنكليز أكثر الجاليات اهتماماً **بحفلات القنص** ، لأنهم كانوا لا يتلقون قوافلهم البحرية إلا مرة واحدة في السنة ، فلا عمل لديهم إلا ثلاثة أشهر، أما بقية العام فيقضونه بالتسلية والترويح عن النفس. لذا نظموا أوقاتهم تنظيماً حسناً ، فكانوا يخرجون مرتين في الأسبوع إلى ضواحي المدينة ابتداءً من شهر تشرين الثاني إلى نهاية آذار، وكانوا يمتطون الخيول العربية المطهمة التي كانوا يعتنون بها عناية فائقة. وكانوا يأخذون معهم كلابهم ونسورهم. وكانت رحلات الصيد والقنص هذه رياضة جسمية ضرورية بالنسبة لهم ، وترفيهاً نفسياً لا غنى عنه[1].

وامتلك الإنكليز الخيول الجميلة وقاموا بالتنزه على ظهورها مرتين أسبوعياً ، وتناولوا طعام الغداء هناك ، بعد تشييد خيمة كبيرة في موقع جميل خارج المدينة وعلى بعد / ٤ – ٥ / أميال منها.

وكان طباخهم يصطحب كل ما يحتاجه من أدوات المطبخ ويتجه إلى المكان صباحاً مع الحمالين الذين أعدوا مؤن المطبخ ، وحملوا البسط والكراسي والطاولات التي يمكن طيها، وكان بإمكان الطباخ أن يقلي ويشوي ويطبخ الأطعمة في العراء وبأقل آنية، وتجهيز /٥ – ٦/ أنواع من الأطعمة بكميات كبيرة، ويساعده /٢٠/ شخصاً للخدمة، وهي حالة لا يمكن للطباخ الأوروبي إنجازها لوحده. وكانت تشاد الخيمة عامة على المرج قرب نهر أو ينبوع ماء، وكان ينبوع رجب باشا من الأمكنة المسرة الذي يسميه السكان المحليون "العين المباركة"، ولكن يتغير موقع الخيمة لتغيير المنظر العام أو لتأمين حاجات الجماعة التي خرجت إلى القنص صباحاً، ويصل الجميع عند الظهر، وتصفد أرجل الخيول بالحديد، وتترك للرعي في المواقع القريبة،

---

(١) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٠٠ – ٧٠١.

ثم توضع الصقور وكلاب الصيد قرب الخيمة، وتعلق مختلف أنواع الطرائد على مدخل الخيمــة. ويكــون الطقس جميلاً في معظم الأحيان، وتلبس الطبيعة حلة خضراء بعد الأمطار الخريفية وتظهر الزنابق الصفراء الفارسية في الأراضي المحروثة، ولا تتعرى الحقول من هذا الجمال حتى فصل الشتاء[١].

وكانوا يصيدون من الطيور الكم الكثير في أوائل الخريف وأواخر الربيع وكذلك الطرائد مــن غــزلان وأرانب خاصة بالكلاب والبزاة[٢]. وكان للإنكليز في ذلك القنص طريقة طريفة يمكن تلخيصها فيما يلي: إذ يقف عشرون أو ثلاثون فارساً (وفيهم الخدم) صفاً واحداً ، وفي خط مستقيم ، يفصل أحدهم عن الآخر سبع أو ثمانية أقدام ، وهو ما يعرف عندهم بالبرابر[٣]. ويقف عند كل من طرفي الصف خادمــان راجــلان ، يمسك كل منهما بزمام كلبين (سلوقيين). ويتقدم الجميع البازيار (حامل الباز) وقد امتطى جواداً ووقف على بضع خطوات من وسط الصف.

أما مهمة اكتشاف الطرائد فمنوطة بقادة الكلاب ، ولهم في ذلك حذق غريب تشــحذه المكافئــات التــي ينالونها كلما أحسنوا التنبيه ، والشعار المتفق عليه بينهم ، وعند العثور على الطريــدة ، ينــادون بحــرص وتحفظ " ياتو "[٤] ومعناها نائم أو نائمة. فإذا سمعها الصيادون أخذ صفهم يتحرك بتأن إلى الأمام ، حتى إذا اعتقدوا أن الطريدة أصبحت في متناول أيديهم أرسلوا إليها كلباً أو كلبين من الكلاب القريبة منها ، وانطلــق على أثر الكلبين حامل البازي مغيراً ومحرراً بازه ، ويتبعهم من أحب من جماعة الصيادين. وعمل البــازي في الصيد هو أن يحول دون فرار الطريدة ، وذلك بأن يصفعها بجناحيه أو مخالبه على وجههــا صــفعات متتالية يرتفع أثناءها قليلاً ، ليعود إلى الصفع بعزم جديد ، وهكذا دواليك ، حتى تضطرب الطريدة وتختفــي أمام عينيها معالم الهرب ، فتأتي الكلاب وتقبض عليها حية[٥]. وينتهي الصــيد قبيــل الظهــر ، ويــولي الصيادون وجوههم شطر المخيم ، حيث يكون طهاتهم وخدامهم في انتظارهم ، وقد انتهوا من إعداد الطعام ، وتهيئة السرادق لاستراحة سادتهم بعد الطعام ، فيدخل هؤلاء السادة السرادق ويتناولون مــا علــى المائــدة المنصوبة في وسطه من شهي المأكول وسائغ المشروب ، بينما تمرح خيولهم علــى بعــد خطــوات مــن مخيمهم ، وقد قيدت منها الرجلان بسلاسل حديد ، وتقف الكلاب والبزاة حول الخيمة تحرس الصيد[٦].

وكانت الفصول التي اختارها الإنكليز لنزهاتهم هي أجمل فصول السنة في حلب، حيث تكون الســماء صافية باهرة الضياء ، وأمطار الخريف تخلع على الحقول المحروسة ثوباً أنيقاً مــن الخضــرة النضــرة ،

---

(١) – سورميان: المرجع السابق ، ص ٣٧٠ – ٣٧١.

(٢) – البزاة: مفردها باز ، وهو طير يستخدمه الأوروبيون للإنقضاض على الطرائد للقبض عليها.

(٣) – البرابر: لفظة تركية من أصل فارسي يراد بها التناسق والتماثل والتلازم.

(٤) – ياتو: الأرجح أنها مقتضبة من لفظة " ياتيور " صيغة الحال التركية من مصدر " ياتمق " الذي يعني النوم أو الاضطجاع.

(٥) – قسطون: المرجع السابق ، ص ٥٠ – ٥١.

(٦) – قسطون: المرجع نفسه ، ص ٥١ – ٥٢.

تطرزها أزهار السوسن العجمي بصفرتها الزاهية الفاقعة ، ولا تخلو الطبيعة هنا (حلب) حتى في قلب الشتاء من بعض الجمال. ولكن سحرها وفتنتها إنما يتجليان في فصل الربيع ولا سيما منتصف آذار يوم ترتدي الأرض حليتها الخضراء الرائعة البهية من أزهار الحقول ، وأنواع الأشجار متنوعة الصور والألوان ، حيث القطعان ترعى على ضفاف نهر قويق ، والقوافل تمر أحياناً على مرأى الجالسين في السرادق ، فتزيد المشهد جمالاً في مختلف فصول السنة.

وكان التجار البريطانيون في شهر نيسان يخرجون إلى البساتين الواقعة قرب باب الله ،ويبقون هناك حتى نهاية شهر أيار ، ويتجه بعضهم إلى المدينة صباحاً ليعودوا ظهراً أو مساءً بعد قضاء بعض الأعمال.

وخلال الصيف كان **الأوروبيون يتناولون طعامهم** في بعض الأحيان في البساتين ، بالقرب من المدينة أو تحت الخيمة ، غير أن هذه النزهات لا تكون ممتعة جداً ، وذلك لاستحالة إيجاد طريقة تقيهم من شدة الحرارة وإزعاج الذباب ، بالإضافة إلى عدم توفر مكان لأخذ القيلولة المعتادة[١].

و**بيوت الإنكليز الريفية** مريحة، ويمكن جعلها أكثر راحة بسهولة ، لأن الفرنجة يعدون أنفسهم مسافرين في كل لحظة ، ولذلك لا يصرفون كثيراً على هذه البيوت ، وهي ليست ملكاً لهم في الأصل.

ويظهر مما سبق بأن الإنكليز كانوا يتمتعون بالنزهات بشكل كاف ، لأن حياتهم التي كانوا يعيشونها قليلة الحركة ، لأنهم يقضون ساعات طويلة في مكاتبهم ، ويتمشون بكسل على الشرفات ، ومن رياضاتهم أيضاً الدوران حول باحات بيوتهم وركوب الخيل[٢].

ولم تكن تلك النزهات خارج المدينة مقصورة على الجالية الإنكليزية فحسب ، بل قامت الجاليات الأوروبية في حلب بذلك. **فنزهة الفرنسيين** كانت تقصد بشكل خاص " تكية الدراويش " في منطقة شيخ أبي بكر ، حيث كانوا ينطلقون إليها مع ضيوفهم ، أما قنصلهم فكان يذهب أحياناً للراحة والاستجمام في حديقة المفتي[٣]. وحسبنا في هذا المجال ما جاء لدى القنصل الفرنسي في حلب أنذاك دارفيو الذي وصف كيف قام بنزهة ممتطياً حصانه للمرة الأولى برفقة جماعته الفرنسيين والهولنديين حول أسوار المدينة، وذهابهم للاستراحة في دير للدراويش يسمى الشيخ أبو بكر ، وهو صرح جميل جداً ومتين البناء. كما وصف استقبال كبير الدير له باحترام في قاعة كبيرة مقبية ، وتناول أطراف الحديث معه لبضع دقائق ، وشرب القهوة ثم قام بزيارة مدافن الدير وآثاره الأخرى ، ويقول أن رجال الدير كانوا مؤدبين وطيبين جداً ، وبعد رش العطور تم وداعهم ليعود دارفيو ومرافقوه إلى المدينة[٤].

---

(١) – راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥٦.

(٢) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٧٠ – ٣٧٢.

(٣) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٧٠٤.

(٤) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٩٣.

أما **البنادقة والهولنديون** فلم يكن لهم مكان خاص بهم ، وإنما كانوا يشتركون مع الفرنسيين أو الإنكليز في نزهاتهم ، وبعض هذه النزهات لم تكن تخلو من بعض المنغصات ، من قطاع الطرق والبدو ، وكان يجري أثناءها تبادل لإطلاق النار، ويسقط جراء ذلك بعض الجرحى ، وتحتج الجاليات وتهدد وتتوعد ، لكن دون جدوى[١].

ولم يكتف أعضاء الجاليات الأوروبية بالنزهات ورحلات الصيد حول المدينة فقط ، بل كان فضولهم وحب الاستطلاع أو الدراسة يدفعهم للبحث عن المناطق الأثرية وزيارتها للتعرف على معالم البلاد الحضارية ، وأكثر الجاليات اهتماماً بهذا الأمر كان الإنكليز ، الذين شكلوا مجموعات تخرج لزيارة قلعة القديس سمعان العمودي ، وضفاف الفرات ، وإنطاكية وغيرها من المواقع الأثرية التي أثارت فضول السياح ، ومما يجدر ذكره أنه من خان النحاسين انطلقت مجموعة من التجار الإنكليز عام ١٠٨٩ هـ / ١٦٧٨م لاكتشاف تدمر ، لكنهم تعرضوا لعدوان البدو ، وتم اختطافهم ، ولم يطلق سراحهم إلا بعد أن دفعوا الفدية المطلوبة. وقد عادت المجموعة نفسها إلى تدمر بعد / ١٣ / عاماً بصحبة القس هاليفاكس ، الذي قام بنسخ أول ثلاث كتابات ، أدت فيما بعد إلى فك رموز الكتابة التدمرية عام ١١٦٧ هـ / ١٧٥٣ م من قبل العالمين الأب بارتلمي الفرنسي و سونيتن الإنكليزي[٢]. ومن كل ذلك يتضح أن الجاليات الأوروبية لم تكن لتتمتع بحرية الإقامة في أرجاء الدولة العثمانية فحسب، وإنما بالتنقل والتجوال في جميع جنباتها ، وإن كان عليها أن تنال تصريحاً خاصاً لزيارة القلاع وبعض الأماكن الأثرية ، من حكام المناطق[٣].

ومن خلال رحلة قام بها **الهولندي كورنوليس دوبرويجن** إلى حلب ١٠٩٤ – ١٠٩٥ هـ / ١٦٨٢–١٦٨٣ م وأقام فيها أحد عشر شهراً شارك خلالها في حياة الأوروبيين في المدينة ، وجمع قطعاً أثرية يونانية – رومانية ، كما قدم وصفاً عن حياة الأوروبيين الاجتماعية ، ويقول: " يوجد في حلب أنواع عديدة من الطرائد ، وهذا ما أتاح **للأوروبيين** ، مجالاً للتسلية في الصيد ، إما بإطلاق النار على الأرانب والحجل (تسلية شاركت بها أحياناً) ، أو بالقنص بواسطة الباز ، وهي طريقة في الصيد تعجب العثمانيين كثيراً. وفي يوم كنت أشارك في الصيد بعض العثمانيين والإنكليز ، بعيداً بما فيه الكفاية عن المدينة ، على أطراف النهر ، الذي يمر قرب هذه المدينة (نهر قويق) ، قام أحد العثمانيين بإطلاق الباز على إوزة ، وهذه بمجرد ما أبصرت الباز غطست في الماء. وبعد قليل مر سرب من **الطيور الضخمة** ، يشبه الإوز البري يطير فوقنا على علو شاهق. فأطلق باز ، عاد بعد قليل بواحدة منها إلى الأرض. وإن مثل هؤلاء الذاهبين إلى الصيد لا يطمعون بأكثر مما كنا نأمله ، من المتعة والحركة ".

---

(١) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٧٠٥.

(٢) – حجار: إضاءات حلبية ، المرجع السابق ، ص ١٠١.

(٣) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٧٠٦.

ويردف قائلاً (وللإنكليز صيدهم الممتع مع كلابهم (السلوقية) ، ويقومون به عادة مرتين أسبوعياً. يبدأون خارج المدينة قليلاً ، ويصلون حتى الجبل الذي يدعونه بالجبل الأخضر ، وحين ينهون الصيد ، يتناولون طعام العشاء تحت خيمة كبيرة يحملونها معهم. وكل واحد منهم مضطر لأن يحمل معه طعامه الخاص ونبيذه ، يضعون الطعام سوية ليتمتعوا بالصيد، وكان يوجد في الجالية دائماً واحد يحمل اسم" كابو " فهو بمثابة رئيس المجموعة ، ولديه معاونان وخازن. ليساعدوه في إدارة العمل بشكل دوري ، وينتخب دائماً من جديد ، ويتم الانتخاب بأكثرية الأصوات ، والفائز بذلك يرفع فوق أكتافهم وينقلونه إلى القنصل الذي يشارك عادة في حفلة الصيد هذه ، وكل واحد يعد الاعتراف به رئيساً عليهم خلال كل العام ، والكابو الذي يعترف بهذا الشرف ، وخلال أول حفلة صيد تجري ، يلتقي على الجبل الأخضر بالجالية وبالقنصل وكل الأفراد الذين يحبون الصيد والذين يريدون الانضمام إلى هذه الفئة. وبعد أن يتم هذا بمزيد من البهجة ، كان بعض الأشخاص يتوجب عليهم أن يذهبوا إلى مكان معين من هذا الجبل قبل يومين من حفلة الصيد ، حيث يتم اصطياد **الخنازير البرية** وتحضير لحوم هذه الحيوانات الضارية ، لقد تمتعت (كورنوليس) بهذه السعادة خلال إقامتي في حلب ، بمشاركة كثير من الهولنديين في هذا الاحتفال الرائع ، وأن أشرب نخب صحة الكابو وأن أصرخ " هوساي " على الطريقة الإنكليزية في مناسبة هذه الاحتفالات)[١].

أما عدا النزهات وحفلات الصيد والقنص كانت الجاليات الأوروبية تهتم بالأعياد الدينية ، إذ كان جميع الأفراد يتوجهون إلى الممثل الرسمي لهم ، لمرافقته إلى الكنيسة بموكب حافل ، وقد ارتدوا ملابسهم الجميلة، والقنصل على رأسهم ، يتقدمه تراجمته ، وإلى جانبيه النواب والمستشار ، ووراءهم التجار ثم وكلاء التجارة. وكان كبير رجال الدين ، وهو الخادم الأول للكنيسة القنصلية ، يقوم باستقبال الموكب على باب الكنيسة ، ويقدم الماء المبارك للقنصل ، ثم يقوده إلى مكانه الشرفي ، وأثناء الصلاة يقوم العاملون في الكنيسة بتبخيره ، ويقدمون له الصليب والإنجيل ليقبلهما. وكانت **فرنسا والبندقية** حريصتين على هذه المظاهر ، أما **إنكلترا** (ذات المذهب الأنغليكاني) فإن هذه المظاهر لديها كانت بسيطة نسبياً، فقد كان يكتفي بيوم الأحد والأعياد بتجمع الجالية في الكنيسة،والاستماع إلى عظات من رجل الدين.

ولم تكن المناسبات التي تظهر فيها الجالية وحدة واحدة خارج الخان في الأعياد الدينية وأيام الآحاد فقط، وإنما كانت هناك مناسبة وصول باشا جديد ، وزيارات السلطات الحاكمة ، وتعيين قنصل جديد ، واستقبال السفير ، والاحتفالات القومية والوطنية ، مثل ولادة ولي العهد ، أو وفاة الملك. ففي كل هذه المناسبات كانت الجالية تسير على شكل مواكب برئاسة القنصل أو نائبه[٢].

---

(١) – المدرس: المرجع السابق ، ص ٨٥ – ٨٦.

(٢)– الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٦٩٠ – ٦٩١.

وكانت **الاحتفالات القومية** ، وبخاصة الانتصارات في الحروب مثلاً أكثرها أبهة وفخامة وتنفق أثناءها الجاليات كثير من الأموال ، متفاخرة أمام بعضها البعض ، وقد بلغت تكاليف الاحتفالات في حلب للجالية الفرنسية ألف قرش ، وكان من نتائج هذه النفقات ، أن احتجت غرفة التجارة على هذا الأمر ، وبينت أن حلب أنفقت أكثر من جميع مدن البروفنس مجتمعة. لذلك صدر أمر من حاكم البروفنس عام ١١٠٦ هـ / ١٦٩٤ م ، بألا تجرى احتفالات في الإسكلات ، إلا تلك التي تأمر بها الغرفة.

ولم تكن فرنسا لوحدها المضيقة في هذا المجال ، وإنما سبقتها إلى ذلك البندقية نفسها ، التي عرفت بحب البذخ والترف. فقد منعت الهدايا والمآدب التي تقام أثناء الأعياد البندقية أو العثمانية(١).

وكما كان القنصل يستقبل ، كان يودع أيضاً باحتفال رسمي تشترك فيه جميع الجاليات الأوروبية في حلب ، وكانوا يرافقونه إلى بعد أربعة أو خمسة أميال خارج المدينة ، ومثالنا على ذلك استقبال القنصل الفرنسي الجديد دارفيو، وفي اليوم الأخير وصل إلى البساتين جمع الأوروبيين(إنكليز – بنادقة – هولنديين) ممتطين الخيول لمرافقة دارفيو حتى المدينة ، فقدم طعام الغداء للجميع وبعد شرب كأس كل منهم نخب الأخر(٢).

يلاحظ من كل ما سبق أن الاحتفالات الرسمية كانت تسهم في تجمع أفراد الجالية الواحدة. ودعماً لمركز القنصل ، كما كان اجتماع الجاليات مع بعضها البعض لقضاء أوقات الفرح والمرح تخرجهم من رتابة حياتهم اليومية ، ومن الاستغراق في العمل الروتيني ، وتبعث التجدد والحركة في حياتهم العادية ، وتخفف من وطأة الحياة عليهم ، كما كانت الجاليات تؤدي **واجب الضيافة** خير أداء ، وتستمتع به. ولم تكن مناسبات الضيافة محدودة أو معدودة، بل إن المائدة القنصلية لمعظم الجاليات نادراً ما كانت تخلو من ضيف وافد ، ولا سيما في حلب التي كانت معبر للعديد من السياح الأجانب والتجار ورجال الأعمال ، ورجال الدين وغيرهم ، حتى أن الإنكليز أسسوا في حلب جمعية الضيوف ، أطلقوا عليها اسم " فرسان وادي الملح " ، وينتسب إليها الأجانب بطقوس معينة ، وهدفها الاحتفال بالضيوف وتسليتهم(٣).

وأكبر الأعياد التي كان التجار يحتفلون بها على هواهم ، وبحرية ودون أي قيد من قيود الرسميات ، ويعيدون فيها ذكرى احتفالات الوطن الأم " **عيد الكرنفال** " ففيه كانوا يلهون ويرقصون ، ويولمون الولائم ، ويمثلون الكوميديا.

وأشد الجاليات انغماسا في اللهو أثناء الحفلات من هذا النوع ، كانت **الجالية الإنكليزية** ، فقد كان التجار الإنكليز يتعاطون النبيذ بكثرة ، وكانوا يشربون حتى يفقدوا الوعي ، فيكسرون ويحطمون الكؤوس وما على

---

(١) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٦٩١ – ٦٩٢.

(٢) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٩٧.

(٣) - Wood: p. ٢٤١.

المائدة ليشرّفوا (بحسب زعمهم) ضيوفهم ، ومن يشربون على نخبهم. وإذا كان الإسراف في اللهو يدل على شيء فإنه يبرهن على مدى الكبت الذي كان يعانيه أفراد الجاليات بعيداً عن مواطنهم. ومن ثـم فـي أول فرصة للتحرر ، كانوا يطلقون العنان لغرائزهم وأهوائهم ، محاولين إرضـاءها ونسـيان الضـيق الـذي يعانون[1].

أما **وسائل الترفيه** فقد كان الأوروبيون يمضون قسطاً من وقتهم ببعض **الألعاب الرياضية** ، التي كـان يمارسها الإنكليز في حلب ، في مكان يدعى " المرجة الخضراء " ولعبة البلياردو ، التي تمارسـها أغلـب الجاليات ، وكان النزاع يأخذ أثنائها مظهراً جدياً ، يصل إلى حد تمزيق الملابس ، وتحطيم الرؤوس[2].

كما حمل الأوروبيون تلك الألعاب إلى حياتهم الاجتماعية ، ليقضوا أوقات فراغهم ، فإنهم نقلوا إليها من مواطنهم " **لعب الورق** ". وكانت هذه الألهية منتشرة جداً بين أفراد جميع الجاليات الأوروبية على السـواء، علماً بأنها لم تكن معروفة أبداً في البلاد العربية الإسلامية. وكان الأوروبيون يدعون بعضهم بعضاً إلى ما يمكن أن نسميه " **حفلات لعب الورق** " وكان يحضر هذه الحفلات بعض سكان البلد من المسـيحيين الـذين يعملون لدى الأوروبيين ، وقد تفشى هذا اللون من اللهو بين الأهالي أنفسهم ، فأخذوا يمارسونه في منازلهم ، وتعلق بعضهم به إلى حد الإدمان عليه. وكانت تؤدي الخسائر الضخمة التي تصـيب التجـار الفرنجـة أو المسيحيين من أهل البلد إلى إفلاسات تبلبل كيان الجاليات وتقلقها[3].

الطعام والشراب: كان الأجانب يتمتعون بحرية تشبه إلى حد كبير ، الحرية التي كانت لهم في مواطنهم الأم. وكانوا في بحبوحة من العيش داخل بيوتهم ، بالرغم من ضيقها المكاني ، وكانت الحياة ميسـرة لهـم وسهلة وواسعة. فلهم خدمهم من أهل البلاد " **الأرمن أو الروم** " ومن مواطنيهم ، ليهيئوا لهم الأجواء التـي كانوا يعيشونها في بلادهم ، وطباخوهم الذين يعدون لهم أصناف الطعام الملائمة لأمـزجتهم فـي حيـاتهم العادية، وأثناء المآدب.

وكانت تكاليف الحياة ضئيلة جداً ، وأقل مما يتصور أي أجنبي وافد ، فالخدم المحليون يكتفـون إلـى جانب إطعامهم ببضعة قروش ، والمواد الغذائية متوفرة نوعاً وكماً في كل مكان ، وبأسعار زهيدة[4].

فالقنصل الفرنسي في حلب دارفيو كتب في مذكراته عام ١٠٩١ هـ / ١٦٨٠ م **(لحم العجول هنا بديع جداً على الرغم من أن المسلمين لا يأكلونه أبداً لذلك تذبح من أجل الأوروبيين فقط).**

---

(١)- الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٦٩٩ – ٧٠٠.

(٢)- D ‹ Arvieux. vl. p: ٤٠ – ٤١

(٣)- الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٧٠٧.

(٤) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع نفسه ، ص ٧٠٨ – ٧٠٩.

وكذلك الكبب بجميع أنواعها – التي تجهز بعناية كبيرة أثناء الولائم والطعام اليومي وفي البساتين هي من الأطعمة المفضلة ليس عند أهالي حلب فحسب بل لدى الأوروبيين أيضاً[١].

ويعطي الطبيب الإنكليزي راسل في منتصف القرن الثامن عشر صورة واضحة عن موائد الطعام والشراب عند الأوروبيين في حلب، حيث ذكر:"كيف تقدم جميع أنواع الأطعمة على موائد الأوروبيين عدا الأسماك البحرية التي لا يمكن الحصول عليها طازجة إلا في الشتاء، وكان الطباخون والخدم الآخرون من الأرمن، قد تعلموا الطبخ الفرنسي أو الإنكليزي، كما كانت تقدم الأطباق المحلية كشيء من التنويع في الطعام، وتكون الدعوات الرسمية في الغالب على العشاء وليس الغذاء وخاصة في الصيف، وتكون خدمة المائدة في كليهما نفسها تقريباً، إذ يتم تناول طعام حيواني في الليل أكثر مما هم معتاد في الموائد الأرستقراطية في إنكلترا[٢].

وقيل إن نهر قويق استمد اسمه من نقيق **الضفادع** التي تقبع على جانبيه ، والتي لا تزال توجد بأعداد كثيرة وأحجام كبيرة ، ونوعيتها اللذيذة إلى درجة أن بعض الذواقين الأوروبيين يقولون إنه يجدر القيام برحلة إلى سورية لتناولها والتمتع بمذاقها. وكان يتناول هذه الضفادع الفرنسيون والمسيحيون الحلبيون.

إلا أنه ثمة نوعاً آخر من الطعام من نهر قويق ، يتمتع بطلب أكبر بكثير من الطلب على الضفادع يتمثل في نوع معين من السرطان ، وهو مختلف تماماً عن أي من الأنواع المعروفة في إنكلترا ، ويعده الإفرنج من أطيب ما يقدم على موائدهم[٣].

أما بالنسبة **للأسماك** فعرف الأوروبيون أولى تلك الأسماك باسم سمك إنكليس حلب وتناوله الإنكليز أكثر من أي نوع آخر من أسماك نهر قويق ، كما تناولوا نوعين فقط من الأسماك من نهر قويق وهما **سمك الحياة والقبوضي** ،وحصلوا على السمك البحري حيث كان يرسل نوعان فقط من سمك القد إلى الإنكليز من الاسكندرونة،ويعادل أحدهما في النوعية ، والحجم أفضل من أنواع القد الإنكليزي.

وتم تزويد الجالية الفرنسية بكميات كبيرة من السمك بواسطة بحارة سفنهم المزودين بمصايد أسماك أفضل من اليونانيين في الإسكندرونة[٤].

أما لحوم الحيوانات التي كانت تقدم للجاليات فحدث عنها ولا حرج ، **فالأبقار** التي تذبح تقدم بصورة رئيسية على موائد الأوروبيين ، وتوجد أيضاً **الخنازير البرية** في التلال المجاورة ، وفي الريف حول قرية الجبول وبحيرة الملح ، وعادة ما يطلق الفلاحون النار عليها ، ثم يحملونها إلى المدينة على ظهور الحمير ويبيعونها ، وكانوا يأتون بها إلى إحدى القنصليات الأوروبية.

---

(١)- سورمايان: المرجع السابق ، ص ٢٣٦ – ٢٣٨.

(٢) – راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥٣.

(٣) – راسل: المصدرنفسه ، ص ٣٥٠.

(٤) – راسل: المصدر نفسه ، ص ٣٤٥ – ٣٤٩.

وأما **لحم الغزال** في الشتاء أو مواسم الصيد فطيب المذاق ، وشديد الحمرة ، وفي الربيع يصبح كثيــر الدهن ، وتقدم الغزلان التي يتم تسمينها في البيوت أحياناً على موائد الإفرنج[1].

وكان المعتاد لدى **الفرنسيين**، النهوض عن المائدة حالما ينتهون من أكل النقل ، لتقدم لهم غلايين التبغ ، أما **الإنكليز** فيطول جلوسهم في غرفة الطعام أكثر من الفرنسيين إذ تقدم لهم الخمور بعد أن يرفع الغطاء عن المائدة ، وتقدم كذلك الغلايين والقليانات[2] لمن يهوى منهم التدخين ، وهكذا يستغرق جلوسهم إلى المائدة ساعة ونصف الساعة وقت الظهيرة. ثم ينصرفون إلى القيلولة. أما في المساء فقد يمتــد جلوســهم زمنــاً أطول، غير أنهم كانوا حريصين كل الحرص على ألا يفرطوا في الشراب ، ولا يطيلوا السهر ، مخافــة أن يظهر أثر ذلك عليهم في الغد ، فيعيقهم عن مزاولة أشغالهم ، ويخفض بالتالي من مكانتهم عند أبناء الــبلاد الذين يتعاملون معهم تجارياً[3].

أما الشراب فقد كان الإفرنج معفيين من الضريبة على جلب الخمور من بلادهم ، ونظراً أنه لا توجد في بيوتهم الوسائل الخاصة لصناعته ، فإنهم يضعون نبيذهم عادة في منطقة الجديدة ، **والنبيذ الأبيض** مستساغ ، إلا أنه رقيق جداً أو سيء ، ومن الصعب الحفاظ عليه في حالة جيدة من سنة إلى أخرى ، ونادراً ما يظهر **النبيذ الأحمر** على موائد الأوروبيين ، وهو داكن اللون لا طعم له وقوي المفعول وثقيل على الــرأس ، إذ يسبب هذياناً بدلاً من أن ينعش النفس ، ولا يحتسيه الأوروبيون في بعض الأحيان إلا بعد مزج ثلــث مــن النبيذ الأبيض إلى ثلثين من النبيذ الأحمر[4].

ولم ينس الفرنسيون في معاهدتهم مع السلطنة العثمانية عام ١١٥٣ هــ / ١٧٤٠ م خمورهم، إذ يلاحظ في المادة / ٥١ / ما يلي: " إذا أتى القناصل والتراجمة وسواهم من تابعي الحكومة الفرنسية بعنب لمؤنتهم في بيوتهم التي يسكنوها ليصنعوا منه خمراً ، أو إذا أتاهم خمراً لمؤنتهم فبمقتضى إرادة البــاب العــالي لا يجوز لليسقجية والآغوات وسواهم من عمال السلطنة أن يطلبوا ضريبة أو هبة لا حين الــورود ولا حــين النقل "[5].

---

(١) – راسل: المصدر السابق ، ص ٣٢٥ – ٣٢٦.

(٢) – القليانات: مفردها القليان كلمة فارسية ، وهي عبارة عن وعاء زجاجي بيضوي الشكل ذي عنق طويل مزخرف من الداخل ، يركب عليها رأس فضي مؤلف من كوب لتلقي التبغ ، متصل بالوعاء بأنبوب مستقيم طويل ، حتى يصل إلى ثلثي القاعدة ، ويثنــى مــن الرأس على شكل قوس. وعند الاستعمال يملأ الوعاء بالماء حتى يغمر الأنبوب المستقيم. (النارجيلات).

انظر راسل: المصدر السابق ، ص ١٠٧.

(٣) – قسطون: المرجع السابق ، ص ٣٩ – ٤٠ – ٤١.

(٤) – راسل: المصدر السابق ، ص ٨٥.

(٥) – المعاهدة / ١٧٤٠ م /: المرجع السابق ، البند / ٥١ /.

أما الشراب المعتاد هو صنف من **الخمرة صهباء وبيضاء** مرة المذاق من صنع البلاد ، وخمرة **كميت حمراء** سلسة مصدرها بروفنسا (جنوب فرنسا). أما الإنكليز فقد اعتادوا أن يحتسوا الخمر في الصيف ، قبل الغذاء والعشاء ، جرعة من **البنش**[1] المخفف جداً، وهو شراب منعش ، مبرد ، استساغه معظم الأوروبيين الباقين. فقلدوا الإنكليز في شربه. وقد جاراهم في ذلك الكثير من المواطنين المسيحيين ، بل وبعض المسلمين أيضاً ، وقد يشربونه مبرد بالثلج أحياناً ، مع أنهم قلما يستعملون الثلج في غير هذه الحالة ، على الرغم من وفرته في الأسواق ، ذلك لأنهم يجدون في برودة الخمرة خارجة من القبو ومن الماء مغروفاً من الصهريج ، ما يغني عن الثلج[2]. وأكثر ما أعجب الأوروبيين في حلب من المأكولات ، الفواكه بشتى أنواعها ، وكانوا يتناولونها بكثرة ، ولقد أدهشهم استهلاك الأهالي الكبير لها ، حتى أن دارفيو قدر استهلاك مدينة حلب منها باستهلاك ثلاث مدن بحجمها في أوروبا. وقد أحضر الأوروبيون نبات الفريز من أوروبا وزرعوه على أسطح الخانات[3].

اللباس: كان الأوروبيون يعيشون أحراراً في منازلهم وخاناتهم ، ويطبقون فيها عاداتهم الاجتماعية الخاصة في معظم الأحوال ، إلا أنهم عند خروجهم وتنقلهم في الطرقات ، كانوا حريصين ما أمكن على أن يبدوا كأهالي البلاد أنفسهم. ولا سيما في ملابسهم والزي الذي يرتدون. وبالفعل فإنهم بصفة عامة كانوا يخرجون وقد ارتدوا قفطاناً وجبة مفراة في الشتاء، على النمط العربي – العثماني ، ويطيلون شواربهم ولحاهم ، فاختيار الأوروبيين للباس الوطني كان احتياطا لما يمكن أن يصيبهم من أذى ومضايقات الأهالي، لو تميزوا بلباسهم، وطلباً للراحة في عملهم ، ولا سيما أثناء فصل الصيف الحار[4].

وفي عام ١١٦٤ هـ / ١٧٥١ م أخذ الإنكليز في حلب يلبسون الأزياء الأوروبية ، بعد أن كان فريق منهم يتزيا بالزي الشرقي الذي كان معروفاً في ذلك العصر[5].

ويذكر الطبيب الإنكليزي راسل بأن القناصل والعديد من الرجال المحترمين كانوا يرتدون ثيابهم الأوروبية ، إلا أن الكثير منهم ، ولا سيما **الفرنسيون والإيطاليون** ، يرتدون الثياب الشرقية ، ويضعون القبعة والشعر المستعار فقط خلال وجودهم في المدينة ، ويضعون العمامة حين يسافرون.

وجرت العادة فيما مضى بأن يرتدي جمع **الإفرنج**، أو معظمهم الثياب العثمانية، ويضعون القبعة بهدف تمييزهم عن باقي السكان. وفي الآونة الأخيرة، أخذ القسم الأعظم من **الإنكليز** يرتدي الثياب الإنكليزية، في حين بقي عدد آخر من الأجانب يتبع العادة القديمة، عدا القنصل، والإفرنج الذين يقيمون فترات قصيرة في حلب.

---

(١) – البنش: شراب حلو يعد من سوائل مختلفة أو من عصير الفاكهة مع شيء من مشروب روحي.

(٢) – راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥٣.

(٣) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع الساق ، ص ٧١١.

(٤) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع نفسه ، ص ٧١٥ – ٧١٦.

(٥) – حلاق: المرجع السابق ، ص ١٠٧.

وحوالي سنة ١١٨٤ هـ /١٧٧٠ م امتثل القليل المتبقي من الجالية التجارية الإنكليزية للعادات المتبعة، وبالإضافة إلى بعض **الفرنسيين** ، فلا يظهرون إلا من حين إلى آخر في ثيابهم الخاصة[١] ، ولم يكن ذلك قسراً، بل بحرية وميل[٢].

أما **القناصل الفرنسيون** كانوا لا يتميزون عن غيرهم إلا باللباس الأوروبي المنوع حتى القرن الثامن عشر ، حيث صدر قرار في ١١٩٣ هـ / ١٧٧٩ م ينص على أن القناصل يجب أن يظهروا أثناء أعمالهم الرسمية وزياراتهم واجتماعاتهم الوطنية بلباس على النمط الفرنسي ، من الجوخ الأزرق الملكي ، المطرز حسب رتبة القنصل ، بشريط أو شريطين عريضين ، ومذهبين على النمط البورغوني ، ومزين بأزرار من النحاس المذهب ، التي طبع عليها شعار الملك ومعطف قصير من القماش الصوفي الخفيف الأحمر المزين بخيوط الذهب وبنطال من نفس اللون ، وقبعة ذات ريش ، وسيف[٣].

وكان **القنصل البندقي** يرتدي قفطاناً طويلاً حتى قدميه ، من الساتان الأحمر (صنع في دمشق) وقد طرز بخيوط الذهب ، وأغلق من الأمام بأزرار مذهبة ، ثم يحزم من الجوانب بنطاق من المخمل المطرز بخيوط الذهب. وفوق القفطان كان يرتدي معطفاً واسعاً مع أكمام عريضة يطلق عليه " اللباس الدوقي " ويغطي رأسه بعمة دمشقية، تنزل حتى صدغيه، وترتفع وتتسع من الأعلى[٤].

اللغة: تكلم الأوروبيونَ الذين أقاموا في حلب ، كالإنكليز والفرنسيين والبنادقة والهولنديين وبعض رعايا السلطنة الآخرين ، **اللغة الإيطالية** ، وكذلك العاملون في المخازن ، والكتبة وعدد آخر من السكان المحليين الذين يعملون لدى الإفرنج. وتحدث التجار الفرنسيون فيما بينهم ومع العاملين في المخازن ، بلهجة بروفانس. وفي حال وجود أشخاص آخرين ، كانوا يتحدثون الفرنسية أو الإيطالية ، ولم يتعلم **اللغة العربية** سوى عدد ضئيل من الأوروبيين ، حتى أولئك الذين أمضوا فترة طويلة في البلاد ، فلم يتعلموا أكثر ما يفيدهم في الحديث بالأمور البسيطة ونادراً من بذل منهم ، عناء تعلم كتابتها أو قراءتها[٥].

وقد اختيرت اللغة الإيطالية دون غيرها لتكون لغة التفاهم، وخاصة في حلب، لأن الأهالي أنفسهم قد اعتادوا عليها منذ القديم، وتكلمها المشرفون على المخازن وغيرهم من سكان البلاد، الذين تعاملوا مع الفرنجة.

---

(١) – راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥٠.

(٢) – التونجي: المرجع السابق ، ص ٢٢٤.

(٣) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧١٦ – ٧١٧.

(٤) - Berchet. p: ١٣.

(٥) – راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥٠.

ولا بد من الإشارة إلى أن المراسلات الرسمية والخاصة بين الجاليات والوطن ، كانت تجري بلغة الدولة الرسمية للوطن الأم. ولقد حاول بعض الأوروبيين الوافدين تعلم اللغة العربية ودراستها في أوقات فراغهم ، إذ أنها اللغة الأساسية لأهل البلاد[1].

ونستنتج مما سبق بأن قلة من الأوروبيين تكبدوا عناء تعلم اللغة العربية ، لأن الوسطاء المسيحيين واليهود العاملين لديهم كانوا يرشدونهم فيما يخص تعقيدات حياة العمل المحلية[2].

أما ما يتعلق بالحياة **الأسرية**: فكان معظم أفراد الجاليات الأوروبية غير متزوج ، ويأتون إلى السلطنة العثمانية شباباً صغاراً ، لا تمكنهم أحوالهم من إعالة أسرة ، وكانت سلطات الوطن لا تشجعهم على الزواج ، لأن الزوجة والولد يشكلان عبئاً في تلك البقاع ، وخطراً في الظروف التي كانوا يعيشون فيها[3].

وشذ عن تلك القاعدة بعض أفراد الجاليات الذين تزوجوا من أهالي البلاد ، ومن فتيات روميات بالذات، نتيجة اختلاطهم ببعض الأسر المسيحية ، ويذكر راسل بأنه وجد عدد من الرعايا الفرنسيين من مرتبة أدنى، توجهوا إلى الشرق ، ونتيجة زواجهم من المسيحيات المحليات أنجبوا عرقاً أو نسلاً فرنسياً خليطاً يسمى" Mezza Razza ". وأسفر ذلك عن حدوث مشكلات عديدة ، نتيجة اضطرار القنصل إلى توفير الحماية لأشخاص كانوا يدخلون غالباً في أعمال ونزاعات مع العثمانيين ، مما أدى إلى صدور فرمان ملكي منذ عدة سنوات ، استدعى بموجبه جميع الرعايا المتزوجين من معظم رعايا جلالته (ملك فرنسا) من الفرنسيين من الشرق وخول القناصل سلطة إعادة الرعايا الذين قد يتزوجون مستقبلاً دون الحصول على أذن خاص من السفير في استانبول، إلى فرنسا على الفور مهما كانت مرتبتهم ، ونتيجة لذلك انخفض عدد الأشخاص الذين يطلبون الحماية ، وبقيت في حلب عائلات عديدة يقوم الأوروبيون بزيارة بعضها[4].

وفي سنة ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م دفعت شكاوى غرفة التجارة الملحة ، الوزير بونشار تران إلى الاهتمام بالقضية ، فأرسل إلى حاكم البروفنس ، يطلب منه الأمر التالي: " يمنع صاحب الجلالة جميع الشبان من الأسر الفرنسية المقيمين في الإسكلات التزوج من فتيات سكان البلاد دون موافقة آبائهم وأمهاتهم، وتحت طائلة العقوبات ، وإعادتهم إلى فرنسا. أما الفرنسيون الذين حملوا زوجاتهم وأولادهم إلى الإسكلات، فيجب أن يرسلوا أولادهم إلى فرنسا وبخاصة من كان عمره بين العشرة والخامسة والعشرين ".

وبقيت المشكلة تثير بحساسيتها ودقتها أذهان المسؤولين في فرنسا. ففي عام١١٢٩ هـ/ ١٧١٦ م، طلب مجلس البحرية رأي الغرفة بشأن **زواج الفرنسيين بروميات**، فأجابته الغرفة بضرورة منعه موضحة

---

(١) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٣٠.

(٢) – ماركوس: المصدر السابق ، ص ٥٨.

(٣) ـ الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٦٧١.

(٤) ـ راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥١ – ٢٥٢.

الأسباب " فبدلاً من ارتباط الفرنسيين في الإسكلات بسكان البلاد ، وانصرافهم عن العودة إلى الوطن، فإنهم في حالة عدم الزواج ، سيعودون حتماً إليه ، بعد حصولهم على ثروات شريفة، ويتزوجون من فتيات من الوطن، ويتمتعون بثرواتهم التي جمعوها، وبذلك يزيدون من ثروة بلادهم، ويفسحون المجال للعناصر الشابة، التي ابتدأت حياتها مجدداً أن تحل محلهم، وتحصل على ثروة مماثلة، وبذلك يستفيد أكبر عدد ممكن"[١].

وفي عام ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م كلف **الوزير بونشار تران** حاكم البروفنس أن يدرس مع غرفة التجارة وبعمق ما إذا كان من الملائم التصريح للمقيمين في الإسكلات أن تكون معهم نساؤهم وأطفالهم ، وقد أجابت الغرفة سلباً. ومع ذلك ففي سنة ١١٢٩ هـ / ١٧١٦ م بحث مجلس البحرية الحالة الشاذة التي يعيشها تجار الإسكلات دون زوجات، ورأى أن الوسيلة الوحيدة لتحسين أخلاقهم وضبط أهوائهم، هو إصدار أمر في / ١٧ آذار ١٧١٦ م /، الذي يسمح للنساء والبنات بالانطلاق للعيش مع أزواجهن وآبائهن[٢]. وصدر الأمر الملكي في ١١ آب ١٧١٦ م والذي نص على ما يلي:

١- يحرم من حق التجارة في فرنسا، الفرنسيون الذين تزوجوا في الشرق من أجنبيات، وكذلك أولادهم.

٢- لا يسمح للمقيمين الفرنسيين في الإسكلات الزواج من أهالي البلاد، وإن تم هذا فإنهم يحرمون من حقوقهم.

٣- لا يمكن للمقيمين في الإسكلات أن يبقوا فيها نهائياً ، بل يجب أن تتجدد الجالية دون انقطاع.

٤- يسمح لهؤلاء المقيمين بالبقاء المدة التي يجمعون فيها ثروة فقط.

وفي عام ١١٤٤ هـ / ١٧٣١ م وصل إلى السلطات المسؤولة ، أن بعض المقيمين في الإسكلات يرغبون بالإقامة نهائياً حيث هم. فصدر أمر بوجوب إجبارهم على العودة بعد انقضاء السنوات العشر التي سمح لهم بها منذ البدء.

ويبدو أن الترتيبات قد أهملت في القرن الثامن عشر ، فعاد الإنكليز والفرنسيون إلى الزواج بحرية من الروميات اللاتي حافظن على عاداتهن الوطنية وأبنائهن. إلا أن أولادهن من الإنكليز كانوا يرسلون إلى إنكلترا ليتربوا فيها وهو نفس ما كانت فرنسا قد طلبته في أمر بونشار تران، عام ١١٢١ هـ/ ١٧٠٩ م[٣].

فسعت فرنسا من خلال معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م إلى حماية الفرنسيين الساكنين في السلطنة سواء كانوا متزوجين أو أعزاباً لا يجبرون على دفع الضريبة المعروفة بالخراج[٤].

---

(١) ـ الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٦٧٣ – ٦٧٤.

(٢) - Masson: p: ٤٦١.

(٣) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٦٧٥.

(٤) – المعاهدة ١٧٤٠ م: المرجع السابق ، البند ٦٧.

أما **بروس ماسترز** فله رأي آخر وهو أن الأوروبيين كالإنكليز والهولنديين ، اتبعوا قاعدة ثابتة أملت عليهم عدم الزواج بامرأة محلية ، وقلة كانوا قد استقدموا زوجاتهم من أوطانهم الأم[1].

إن ما ذكر سابقاً يخص الإنكليز والفرنسيين أكثر من غيرهم، إذ أن **البنادقة** سمح لهم بإحضار أسرهم معهم، ويظهر أن حياة البنادقة في حلب كانت أكثر انسجاماً مع حياة أهل البلاد، فبحكم وجودهم القديم في سوريا، كانوا أكثر تكيفاً من غيرهم من الجاليات، بل إن بعضهم تزاوج بحرية مع السكان، واستقر لمدة طويلة، وأقام في بيوت واسعة، وعاش فيها حياة تشبه حياة السكان أنفسهم، أكثر مما تشبه حياة الأوروبيين[2].

الأمراض: يتعرض الأوروبيون حال وصولهم إلى حلب للإصابة بحمى أتفق على تسميتها **(أوكا)** أو **(الإوزة)** ويصاب المرء بهذا المرض مرة واحدة ، ولعل الإنكليز أكثر إصابة به من الإيطاليين ، وتصاحب المرء عند الإصابة به أعراض أهمها حمى التهابية. كما يتعرض جميع الحلبيين فضلاً عن الأوروبيين والأجانب الآخرين الذين أقاموا فترة طويلة من الزمن في هذه المدينة ، إلى نوع من الطفح الجلدي يسميه الحلبيون **(حبة السنة)** ويطلق عليها الأوروبيون والمسلمون **(آفة حلب أو حبة حلب)**[3].

كما تعرضت حلب في القرن الثامن عشر لسلسلة من جائحات الطاعون **(مرض الطاعون)** ، فسلك الأوروبيون سلوك وقائي هم وكل المستخدمين الذين لهم صلات حميمة معهم ، وزبائن لهم بالتجارة أو إخوانهم بالدين ، إذ كان الأوروبيون بصورة روتينية وبطريقة مشددة يحجرون على أنفسهم في محمياتهم خلال أوقات الطاعون. فاتخذ **الأوروبيون** إجراءات منظمة للتحكم بملامسة بضائع الناس القادمين من مناطق ملوثة ، وقد أوقفوا التعاملات التجارية والشحنات حتى إصدار الأطباء شهادات صحية نظيفة.

وكان الأوروبيون يقصدون تشجيع الإجراءات الرسمية للحجز ، ولكن دون نجاح ، ففي عام ١٢٠١ هـ / ١٧٨٦ م عندما تفشى الطاعون في ولاية حلب ، طلبوا من القاضي والحاكم المؤقت منع دخول قافلة إلى المدينة (حلب) وصلت من منطقة ملوثة بالمرض. فصدر أمر بهذا الموضوع ،ولكن بغياب أي إلزام حقيقي، كثير من المسافرين تجاهلوه[4].

إلا أن **الأوروبيين** نادراً ما كانوا يصابون بالوباء الذي يجتاح المدينة ، وذلك لأسباب منها ، أنهم كانوا أفضل تغذية من مجموع السكان ، كما أنهم لا يتناولون الخضار الفجة (دون طبخ) ، والفواكه عسيرة الهضم، هذا بالإضافة إلى معيشتهم في الطابق العلوي إذ كان يجعل بيوتهم أفضل تهوية من البيوت العادية ، حيث

---

(١) – بروس: المرجع السابق ، ص ١٤٧.

(٢) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٦٧٨ – ٦٧٩.

(٣) – راسل: المصدر السابق ، ص ٣٨٧.

(٤) – ماركوس: المصدر السابق ، ص ٢٥٩ – ٢٦٠.

الهواء رطب ، نتيجة التبخر الحاصل من البلاط الحجري ، الذي رصفت به تلك البيوت ، والذي كانوا يقومون يومياً بغسله بالماء. إلا أن أهم سبب كان يبعد عنهم الوباء ، هو عدم اتصالهم بالأهالي ، واحتكاكهم المباشر معهم[1].

جـ علاقات الجاليات الأوروبية فيما بينها:

عاش الأوروبيون بصورة عامة مع بعضهم البعض في انسجام ، وتبادلوا الزيارات ، وأقاموا حفلات لعب الورق ، وحفلات موسيقية أسبوعية. وفي بعض الأحيان أقاموا حفلات تنكرية في عيد الكرنفال. ولم تؤثر المنافسة التجارية ، أو الانشقاقات الوطنية في أوروبا على العلاقات الاجتماعية بين الجاليات في ولاية حلب.

وفي **أوقات السلم** ، كان البريد المرسل إلى إستانبول أو إلى جهات أخرى بواسطة المراسلين ، فضلاً عن بريد السفن المتجهة إلى أوروبا ، يوزع على جميع الأوروبيين عن طريق الجاويش المعني.

وكانت تتاح للإنكليز فرصة إرسال مراسلين إلى إستانبول، الأمر الذي كان يتيح الفرصة للفرنسيين الكتابة إلى الوطن الأم. وفي مقابل ذلك ، كانت تتاح لهم فرصة رد الجميل للإنكليز عن طريق النقل بالسفن إلى مرسيليا

وفي أوقات الحرب ، كان البريد من هذا النوع يتوقف ، بالإضافة إلى الحفلات العامة بين القناصل ، غير أن العلاقة الخاصة التي تكون قد نشأت بالمصادفة بين أشخاص يعيشون في بلد بعيد ، تكون الرغبة الشخصية حافزاً لإنشاء علاقات من الصداقة فيما بينهم ، تبقى مقدسة. إذ يستمر الأفراد في تبادل الزيارات ، ويتجنبون الخوض في الأمور السياسية أثناء أحاديثهم.

يصف أحد المبشرين الزيارات الرسمية التي يقوم بها الأوروبيون في الاحتفالات السنوية قائلاً لمراسليه " إنه يجب أن لا تنتابه الدهشة عندما يشاهد الدماثة المتبادلة بين الأشخاص الوافدين من بلدان مختلفة ، وذلك لأن **الفرنسيين والإنكليز والهولنديين والإيطاليين** يعدون أنفسهم منتمين إلى بلد واحد ، فقد كان السكان المحليون يعدونهم كذلك ، وكانوا يطلقون عليهم اسم **الإفرنج** دون تمييز "[2].

وكانت الجاليات الأوروبية في حلب على اختلاف جنسياتها تعيش مع بعضها **في وئام وسلام** بالرغم من اختلاف مصالحها التجارية ، وكانوا يجتمعون بين الفترة والأخرى[3] ،ويلاحظ أنه في حالة نشوب الحروب

---

(١) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٢٢.

(٢) – راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥٤ – ٢٥٥.

(٣) – حجار: إضاءات حلبية ، المرجع السابق ، ص ٩٤.

بين الدول الأوروبية ، تنقطع تلك الزيارات الرسمية بين قناصل الدول المتحاربة ، أما علاقات الصداقة فلا تؤثر عليها حالة الحرب ، لأنها وليدة حب وتآخ حاكت حبالها يد القدر التي ألقت بهم في البلاد النائية ، فتراهم لا يبدلون أي شيء من العادات التي ألفوها ، غير أنهم ، برضى متبادل ، دون أن ينسى أي فريق واجبه نحو وطنه ، وفيما هم يحنون إلى اليوم الذي تعود فيه مياه السلم إلى مجاريها ، يتركون السياسة جانباً في أحاديثهم ، مخافة أن يصدر منهم ما يخل بآداب الاجتماع وحقوق الصداقة ، على أن التآلف بين هؤلاء المغتربين توقف بطبيعته على ما في أفرادهم من استعتبراد فطري له ، ومن ثم كان عرضة للتبدل والتحول بتبدل أولئك الأفراد عند تعاقب السنين. ولدينا خير مثال على ذلك ، قنصل فرنسا في حلب **المسيو توماس (M. Thomas)** الذي تولى القنصلية الفرنسية في حلب زهاء عشرين عاماً ، بعد أن كان سكرتيراً للسفارة الفرنسية في إستانبول، ثم قنصلاً في آلجة (عاصمة الجزائر) وسلانيك. فقد تمكن هذا الرجل بما فطر عليه من لطف ودماثة خلق وخفة روح ، وما خصه الله تعالى به من ذكاء وفهم ، تعززها تربية حرة وثقافة عالية، أن تجتمع حوله قلوب جميع الأوروبيين على اختلاف أوطانهم. حتى غدت داره محجاً لهم ، وجامعاً لشملهم ومجلس أنسهم ، يحلون فيها على الرحب والسعة ، بين أنس ذلك الرجل الفاضل ، وحنان قرينته الرؤوف ، ولطف ابنتهما جذابة المحاسن ، رشيقة القوام ، وهي التي عرفها الكثيرون منذ كانت طفلة ، قصبية ، فكاعباً، والتي استطاعت بمرحها ولطف معشرها أن تنشر بين أولئك المغتربين جواً من الغبطة والنشاط ، قلما عرفوا له مثيلاً فيماغيرها من السنين[1].

وكان التجار الأوروبيون يستضيفون بعضهم بعضاً معتمدين على الوصول النادر من الوطن لشحنات النبيذ والبيرة ولحم الخنزير ، فقد عمد أحد التجار الإنكليز إلى كتابة رسالة بعث بها إلى وطنه عام ١١٣٨ هـ / ١٧٢٥ م ، يقول فيها إنه بالرغم من تقديره العميق لشحنة لحم الخنزير المملح والمقدد والشاي وعصير التفاح والبيرة التي وصلت أخيراً ، إلا أنه يفتقد الزبدة والجبن.

أما الملل والضجر فكانا يشكلان مشكلة بحد ذاتها ، إذ كان على **الأوروبيين** الانتظار طويلاً بين وصول قافلة وأخرى ، خصوصاً أن القوافل لم تكن تلتزم بجداول زمنية معينة. فساعد إنتاج المسرحيات وإقامة جلسات القراءة المفتوحة التي شارك فيها الأوروبيون ، من كل الدول ، ليس فقط على عدم الشعور بمرور الوقت ، بل والإفادة من هذا الوقت. ولذلك نجد سجلات للطلبات قدمه تاجر إنكليزي في حلب ، عام ١١٦٦ هـ / ١٧٥٢ م احتوت على عناوين مثل مسرحيات شكسبير، وتاريخ امرأة راقية ، ومذكرات فتاة هوى، وحكايات بوكاشيو[2].

---

(١) – قسطون: المرجع السابق ، ص ٤٥ – ٤٦ – ٤٧.

(٢) – بروس: المرجع السابق ، ص ١٤٨ – ١٤٩.

التنافس التجاري بين الجاليات الأوروبية:

كانت تجارة حلب متطورة جداً ، إلى درجة تعاظم مكانة القناصل ومساواتهم بدرجة السفراء في إستانبول تقريباً ، وكانوا يعيشون حياة رغد كالملوك ، وقد ساد التنافس الفردي والقومي والحكومي ، والغيرة في كل مكان وزمان ، ولم تشكل حلب والقناصل وأفراد الجاليات الأوروبيون استثناءً في عدم الإصابة بهذه الآفات الاجتماعية ، وكانت حلب في القرن السادس عشر والقرون التي تلت مدينة واسعة ونشيطة التجارة ، وتكثر فيها الأرباح لدرجة تنافس ابناء الجاليات الأوروبية فيما بينهم ،وذلك باللجوء إلى طرق مشروعة وغير مشروعة لتحقيق مصالحهم والضرر بمنافسيهم ، ولكن مع الاحتفاظ بالمظاهر الخارجية المبنية على الاحترام[١].

وكان هذا التنافس بين جاليات الدول الأوروبية وقناصلها في مناسبات عدة ، وكان يتجلى في حياة كل جالية بحرص أفرادها على تعقب أخبار الجاليات الأخرى الصغيرة منها والكبيرة على السواء ، وفي مراقبة تجارتها وعلاقاتها مع العثمانيين ، وفي استغلال شتى المناسبات للدس عليها والإساءة لها لدى الأهالي والسلطات الحاكمة ، وفي تشفيها وشماتتها بها عندما تنزل بها الخسائر والكوارث. ولم تكن الاحتكاكات بين تجار الجاليات المختلفة بنفس القوة في جميع الإسكلات ، فقد كانت شديدة في حلب مثلاً لوجود مختلف الجاليات بقوة تجارية متقاربة ، بينما كانت ضعيفة في الإسكلات الأخرى ، إن لم تكن معدومة[٢].

ولكن هذا التنافس في ولاية حلب بين الجاليات يزول وتختفي الأحقاد ، ولو بشكل مؤقت أثناء المحن التي تتعرض لها، ففي أثناء الحملة الفرنسية على مصر عام ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨ م والتي كان لها عواقب وخيمة على التجار الفرنسيين الذين كانوا يقطنون في السلطنة العثمانية ، ويتمتعون بالحريات والامتيازات الواسعة، حيث كانت بيوت هؤلاء الفرنسيين محترمة ومحصنة من كل أذى، تم الاستيلاء عليها ونهبها أثناء الحملة الفرنسية، وبينما كان أفراد الجالية الفرنسية في حلب يعيشون حياة حرة وكريمة، فقد تم القبض عليهم وجرهم إلى السجون. فهؤلاء الذين كانوا يتمتعون بجمع نعم الحياة، يشعرون الآن بألم الجوع والفقر[٣].

فلم يقف أفراد الجاليات الأوروبية الأخرى مكتوفي الأيدي متفرجين على أبناء جلدتهم ، يعانون من عذابات السجون ألوان شتى ، فسارعوا إلى مد العون للفرنسيين من خلال إرسال الطعام وفرش للنوم ، ولولا هذه المساعدات ، لكان الجوع سيقضي على المعتقلين. ولم يكتف الأوروبيون بذلك ، بل أعلم جميع قناصل المدينة ومنهم البريطاني سفراءهم عما يجري في حلب للفرنسيين ، لاتخاذ ما يلزم ،لأن هذا العيب على جبين

---

(١) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٧٥.

(٢) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٢٨.

(٣) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٦٢٤.

الفرنسيين سيقع على الأوروبيين الآخرين أيضاً ، كما طلب القناصل من سفرائهم الإسراع في معالجة هـذه الأوضاع[1].

هذا عن علاقات الجاليات الأوروبية فيما بينها ،أما **العلاقات فيما بين أفراد الجالية نفسها** ، فالفرنسيون كانوا يعيشون حياة أكثر ألفة وانسجاما ، يزورون بعضهم بعضاً ويحيون الولائم ، ولا شيء يعكـر صـفو حياتهم من تجارة أو انقطاع العلاقات بين الدول الأوروبية. وفي أوقات السلم كان الجاويش يعلم الفرنسـيين عن إبحار السفن إلى أوروبا أو وصول بعض الأوراق الرسمية إلى إستانبول[2].

أما بالنسبة لأفراد **الجاليات البندقية والإنكليزية**، فإن الرابطة بينهم أقوى ، وذلك لارتبـاطهم بقنصـل رئيسي ، وهو القنصل في حلب ، ولخضوعهم لهيئة واضحة السلطات في الوطن ، إلا أن تلك العلاقة هـي علاقة تجارية أكثر منها علاقة صداقة وود. وكانت تقوم بينهم مراسلات ، يستوضحون فيها أحوال التجـارة وأوضاع البلاد[3].

أما بالنسبة **للقنصلية الهولندية** فكانت هناك خلافات بين أعضاء الجالية ، ومردُها إلى الحسد الذي تسببه الأعمال ،فكان النزاع بين القنصل والتجار الذين يرفضون دفع رسوم القنصلية ، فلم تكن نادرة. كما يـذكر القنصل الهولندي **كورنوليس باو** وخلفاؤه.

وفي حالات أخرى كان أعضاء الجالية الهولندية ، ينتهزون الفرصة للنزهة في الريف بجوار حلب ، أو الذهاب إلى الصيد ، أو حضور المآدب مع المقيمين الأوروبيين الآخرين[4].

د - علاقات الجاليات الأوروبية مع الإدارة الرسمية العثمانية في ولاية حلب:

كان يشغل قمة هرم السلطة في ولاية حلب موظفان عثمانيان هما **الباشا والقاضي**. وفيما بينهمـا كانـا ينفذان الوظائف الرئيسة في الولاية ، وكانا كلاهما غرباء ليسا حلبيين ، ولم يحق للسـكان التعليـق علـى تعيينهما ، فهما يشتريان منصبيهما مقابل مبالغ كبيرة. وغالباً ما يشغلان منصبيهما لمدة سنة واحدة فقط ، بعد ذلك يكلفان بمنطقة أخرى ، وكانت سلطاتهما الإقليمية تمتد إلى خارج حلب ، حيث يرأسان الإدارة الإقليمية التي تشغل نفسها بالمدينة ، وكذلك بالمستوطنات العديدة والتجمعات القبلية حولها.

---

(١) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٦١٩.

(٢) – سورمايان: المرجع نفسه، ص ٣٧٠.

(٣) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٦٨٧ – ٦٨٩.

(٤) – المدرس: المرجع السابق ، ص ٥٧.

كان الحكام الذين يترأسون الإدارة في ولاية حلب ، يشرفون على المحافظة على النظام ، وجمع الضرائب ، وكانوا يتبعون أعينهم على المناخ السياسي والاقتصادي، ويتدخلون في الأزمات التي كانت تهدد النظام العام ، كما يحافظون على اتصالاتهم بمن هم أعلى منهم في إستانبول[١].

كانت **ولاية حلب** قريبة من مركز السلطنة ، ومهمة من الناحية الاستراتيجية لأنها تسيطر على الطريق إلى جميع الولايات العثمانية الآسيوية والإفريقية ، وقد جرت العادة على أن تحكم ، حتى القرن التاسع عشر، من جانب ولاة مرسلين من إستانبول، كما أن **المتسلم** هو المسؤول الذي يمثل الوالي في حال غيابه ، وهو ظرف متكرر الحدوث في القرن الثامن عشر ، عندما يخرج الوالي إلى الحرب ، أو عندما يحدث تغيير لشاغل المنصب[٢].

وبالنسبة للامتيازات الممنوحة من الباب العالي لجميع الجاليات الأوروبية في ولاية حلب (التي كانت متشابهه تقريباً) من حيث المضمون. إذ نصت هذه الامتيازات ، بأن تقوم الحكومة ببسط حمايتها على جميع شعوب الإفرنج بشكل متساوٍ ، وتتمتع بعدد كبير من المزايا ، إذ تعد القنصليات بمثابة أماكن محرمة ، بل لا يمكن لأي مسؤول عن العدالة دخول بيوت التجار بدون إذن ، وتفرض الرسوم على السلع باعتدال. ويحق لهم رفض أهلية المحكمة في جميع الدعاوى المرفوعة إليها ، إذا كانت الغرامة كبيرة ، ويرفعون الأمر إلى إستانبول[٣].

زيارة القنصل للباشا: كان الباشا والقاضي والمحصل يمنحون مقابلة رسمية منفصلة لكل قنصل ، ولا يرد هذه الزيارة إلا المحصل. وفي هذه المناسبات يخرج القنصل وبرفقته التجار الموجودون تحت حمايته ، فضلاً عن جميع التراجمة الفخريين. ويجري استقباله في السراي بحفاوة كبيرة. وبعد دخول القنصل بقليل إلى غرفة المقابلة ، يدخل الباشا وإلى جانبيه ضابطان ، ويتجه مباشرة إلى مكانه على الأريكة ، دون أن ينظر إلى الآخرين، ولا يجلس القنصل إلا بعد أن يجلس الباشا ، ويكون قد أحضر له كرسياً رسمياً من بيته. ويقف اثنان من الضباط الرئيسيين بالقرب من الباشا ، ويقف رجال الجالية وراء كرسي القنصل ، ويُدعون في بعض الأحيان وليس دائماً ، للجلوس على الأريكة. وما أن يجلس الباشا حتى يبدأ الترحيب بالقنصل ، بعبارات مهذبة ورقيقة للغاية ، ثم يطرح أسئلة روتينية. ويرد عليه القنصل بتقديم الإطراءات ، ويمتدح شعبه بسبب تقديم جلالته الحماية لهم. كما تقدم للقنصل الحلويات والقهوة والتبغ والشراب والعطر على نحو متعاقب ، وفي الوقت نفسه يقوم خدم آخرون بتقديمها جميعها إلى الباشا ، وتنتهي الربع ساعة المخصصة عادة لهذا اللقاء ، ليأمر الباشا بوضع فرو فاقوم على القنصل. وتقدم للأشخاص المرافقين له نفس المرطبات

(١) – ماركوس: المصدر السابق ، ، ص ٩٠.

(٢) – مانتران: المرجع السابق ، ص ٥٦٦ – ٥٦٧.

(٣) – راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥٧.

عدا التبغ. وعند وضع الفرو على القنصل ، يتلقى كل منهم منديلاً من الشاش ، يقدمه الخادم بطريقة تثير دهشة الضيف ، لأنه حسب العادات الشرقية ، يتم حمل المنديل في الصدر وليس في الجيب ، لذلك عندما يقدم الخدم المناديل ، يرمونه بطريقة فظة نوعاً ما داخل صدر المعطف ، دون اعتبار للاختلاف في اللباس الشرقي عن الغربي. وهنا يقدم جميع التراجمة فروض الطاعة للباشا ، بالجثو أمامه وتقبيل كم ثوبه. ويقف المترجمان الوكيلان بالقرب من كرسي القنصل ، والأول منهما يقوم بعملية الترجمة.

وعندما يستجيب الباشا لأي طلب ، أو عندما يكرر أي إطراء فيه ومغالاة للقنصل ، يجثو الترجمان ، ويقبل حاشية ثوب الباشا ، وكنوع من الاستحسان تقدم للترجمان الأول عباءة ، وللآخرين مناديل فقط[١].

زيارة القنصل للقاضي: في أثناء لقاء القاضي الذي يجلس فوق عرش مرتفع ، مكون من وسائد الواحدة فوق الأخرى كي تكون أعلى من كرسي القنصل ، وهو تعبير متعالٍ خاص بهذه المناسبة ، لأنه في الأوقات الأخرى ، يجلس القاضي على الأريكة كما يفعل الأعيان الآخرون. ومن خلال اللقاء بأكمله ، يتسم سلوكه برسمية أكثر من سلوكية الباشا ، وتقدم القهوة والمرطبات الأخرى للقنصل فقط.

زيارة القنصل للمحصل: أما المقابلة مع المحصل (المتسلم) تكون أطول هذه المقابلات ، وأكثرها بساطة، ودون أي تكليف يجلس الجميع إلى الأريكة ، وتقدم لهم المرطبات بأدب ، وعند انتهاء اللقاء يتلقى القنصل هدية تكون عبارة عن حصان ، وتقدم لحاشيته المناديل.

وبعد كل مقابلة ترسل صرة (بقجة) إلى القنصل تحوي على قرطاق[٢] صيفي ، وشخاشير[٣]. وقميص وسروال من الشاش الحرير ، ومنديل ورباط للسروال مطرز بشكل جميل ، وتوضع هذه الهبات بشكل أنيق في قطعة مربعة الشكل من الحرير الأخضر بشكل بقجة.

ورداً على هذه الزيارة يقوم المحصل بزيارة القنصل ، ويتم استقباله بفخامة زائدة في دار القنصلية. وعند انتهاء الزيارة تقدم له من بين أشياء كثيرة عدة أثواب من القماش ، وساعة حائط إنكليزية ، ترسلها الشركة الشرقية سنوياً.

زيارة السردار للقنصل: يقوم السردار[٤] بزيارة القنصل مرة في السنة ، وفي بعض الأحيان يقوم بزيارته أعيان آخرون. وينوب عنه تراجمه يرد زيارتهم جميعهم. ويرسل في العيدين (الفطر والأضحى)

---

(١) – قسطون: المرجع السابق ، ص ٥٧ – ٥٨ – ٥٩ – ٦٠.

(٢) – قرطاق كلمة فارسية تعني الثوب الذي يلبس فوق الثياب ، يعرف بالقمباز ، وهو قماش غير مبطن ، يصنع من نسيج قماشي. انظر ، راسل: المصدر السابق ، ص ٩٥.

(٣) – شخاشير: نوع من السراويل ، يصنع من قماش أحمر ، ويطلق عليه أهل حلب أحياناً اسم الجنتان.انظر ، راسل: المصدر السابق ، ص ٩٥.

(٤) – السردار: السر من الفارسية بمعنى الرأس ، ودار بمعنى صاحب ، والسردار القائد وأحياناً أمين سر ، وهو منصب كبير في نظام الحكم العثماني.

رسائل يقدم فيها التهنئة إلى أفراد ديوان المدينة وكبار الأغوات الآخرين ، وتصحبها هدايا من الشرابات والحلويات. وترسل هدايا أكثر قيمة لعدد محدود من المسؤولين[١].

وعلى الرغم من أن هذه المقابلات الرسمية والخاصة **تكلف الجاليات الأوروبية** مالاً كثيراً ،حيث كانت الحكومات الأوروبية وسفراءها وقناصلها وتجارها يقدمون الهدايا والرشاوى إلى كبار رجال الدولة سواء كانوا في إستانبول أو في الولايات العربية ، لتنفيذ نصوص المعاهدات[٢]. عدا عن أنها كانت مجال دعاية للجاليات بين أهل البلاد ، الذين كانت تدهشهم أبهة تلك المواكب وفخامتها. وفي **القرن الثامن عشر** ، غدا الباشوات أكثر ترفاً ، وأشد طمعاً ، فلم يعودوا يكتفون بالهدايا المعتادة ، وإنما شرعوا ولأقل أمر يطلبون ساعات ذهبية وطنافس من (الغوبلان) وأقمشة حريرية مذهبة. فمثلاً **قنصل فرنسا في حلب** قدم تقريراً عام ١٢١٢ هـ / ١٧٩٦ م عدد فيه الهدايا المقدمة إلى السلطات الحاكمة في حلب على مدى عام ، وقيمة تلك الهدايا. وهذه صورة عنها: هدايا لموظفي الولاية في رمضان والأعياد بقيمة / ١٠٥ قرش / ، أقمشة وساتان وحلويات عند وصول الباشا (وهذا يمكن أن يتكرر عدة مرات في السنة) / ٣٥٠ قرش / ، هدايا مقابل معطف الفرو الذي يهديه الباشا للقنصل/٣٥٠ قرش / ، هدايا مقابل مختلف الملابس التي أهداها الباشا للقنصل / ١٧٠ قرش / ، هدايا عند وصول القاضي / ١٠٠ قرش / ، هدايا عند تعيين المحصل/١٣٠ قرش/، ساعة للمحصل عند زيارته للقنصل / ٥٠ قرش / ، أقمشة مقابل الحصان المقدم من المحصل /٢٠٠ قرش / ، هدايا للسردار والكيخيا ونقيب الأشراف عند تعيينهم / ٥٠٠ قرش / ، حلويات وسكاكر لمختلف الموظفين في رمضان والأعياد/٤٨٠ قرش / ، مشروبات وحلويات وسكاكر في الاسكندرونة/٥٠٠ قرش/. وبالتالي يكون مجموع ثمن الهدايا / ٢٩٣٥ قرش /.

وكان القناصل الأوروبيون يرون في الهدايا وسيلة لتذليل الصعوبات ، وتبسيط المفاوضات. ومن ثم استمرت لتؤدي دورها في تغذية الصداقة وحسن التفاهم بين المقيمين الأوروبيين وحكام ولاية حلب[٣].

رغم أن وضع **الإفرنج** كان مريحاً عندما تسير الأمور بصورة طبيعية. لكن في أحيان أخرى كانت تسبب نزوة أحد الباشوات مشكلات كثيرة ، سواء بالتهرب من تطبيق أحد بنود الامتيازات ، أو بانتهاك الامتيازات نفسها التي ترسخت نتيجة العادات في حلب لمدة طويلة. إلا أنه يمكن الملاحظة أن محاولات من هذا القبيل تتم في أغلب الأحيان على التراجمة المنضويين تحت الحماية ، أو التراجمة الفخريين ، أكثر من الإفرنج أنفسهم. ويضطر القنصل عندها للدفاع عنهم. وعندما لا يمكن تسوية الأمر بشكل ودي ، فلا يبقى أمامه سوى اللجوء إلى إستانبول. وإذا كان الأمر يتعلق بأمر عام ، عندها تصبح القضية عامة ، فيرفع

---

(١) – راسل المصدر السابق ، ص ٢٥٨.

(٢) – الشناوي: المرجع السابق ، ص ٧٢٨.

(٣) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٤٨ – ٧٤٩.

قناصل عديدون طلبات إلى **سفرائهم** في وقت واحد. وعندما تستمر الخلافات من هذا النوع ، فلا تكون مزعجة للإفرنج بقدر ما تكون (وفي معظم الحالات) للوالي ، لأنه رغم عدم تمكن السفير من الحصول على تفويض فوري بعد بذله جهوداً كبيرةً ، فإن موضوع شكواه يبقى ماثلاً في ذاكرة الباب العالي. إن عاجلاً أم آجلاً ، وخلال التغيرات السياسية التي ستحدث مستقبلاً ، يجد الوالي أن منافسيه يستغلون هذا الأمر لإثارة المشكلات ضده. ولهذا السبب يفضل معظم **الولاة** العيش بصورة ودية مع **القناصل** الذين يتجنبون بدورهم الاهتمام بالشؤون العامة التي لا تعنيهم أبداً[1].

وكانت تقع بعض المشكلات والخلافات بين بعض المحصلين في حلب وبين بعض التجار الإفرنج حول أمور تجارية ، مما يدل على وجود علاقات واسعة بين أصحاب السلطة في ولاية حلب مع تجار الجاليات الأوروبية. ففي طلب قدم من المقيم العام للملة المسيحية الفرنسية **(قوته دي شورل غوفيه)** بإستانبول ١٢٠٤ هـ / ١٧٨٩ م عرض على الباب العالي جاء فيه أن أبن أخ محصل حلب السابق عبد الرحمن سياف زادة ، والساكن في إستانبول المدعو **مصطفى آغا** كان قد اقترض عام ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م عشرة آلاف قرش من الفرنسي (مارتيل) المقيم في إستانبول، الذي أخذ وعداً قاطعاً بتسديد هذا الدين بدلاً من ابن أخيه خلال / ٢١ / يوم في حلب ، إلى وكيله المقيم في حلب المدعو (بلاستي). إلا أنه لم يتم تسديد المبلغ بالكامل إذ سدد / ١٢٠٠ قرش / من الدين وبقي / ٨٨٠٠ قرش / ، أخذ يماطل في دفعها. لذلك صدر فرمان سلطاني بأمر بتحصيل المبلغ المتبقي وتسديده لصاحبه بالكامل[2].

وفي وثيقة أخرى ١٢٠٤ هـ / ١٧٨٩ م يرفع قاضي حلب كتاباً إلى الباب العالي بخصوص الدين الذي يطالب به التاجر الفرنسي (ينص) من محصل حلب السابق المتوفى الحاج يونس آغا ، (٥٠٠ قرش) لذلك يرجو التاجر المذكور تأديته الدين من مخلفات المحصل المتوفى المستدين[3].

هـ العلاقات بين الجاليات الأوروبية والقوى الاجتماعية المحلية في حلب:

إذا كانت العلاقات بين السلطات العثمانية الحاكمة في ولاية حلب ، والجاليات الأوروبية ، قد رسمت خطوطها الكبرى الامتيازات ، وهي عقود رسمية مكتوبة. فإن العلاقة بين الشعب وتلك الجاليات كانت علاقة تلقائية عفوية ، لم تؤثر بها معاهدات وعقود ، ولم تتمكن بنود الامتيازات من تجميدها في قوالبها أو التحكم

---

(١) – راسل ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩.

(٢) – الفرمان رقم / ٢٣ / ، تاريخ الفرمان (١٢٠٤ هـ) من السجل / ٢٠ / للأوامر العثمانية لولاية حلب ، ص ١٨ – ١٩، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) – الفرمان رقم / ١٠١ / ، تاريخ الفرمان (١٢٠٤ هـ) من السجل / ٢٠ / للأوامر العثمانية لولاية حلب ، ص ٧٠، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

بها. فهي احتكاك ومعاملة وشعور ، لا بنود نفذت أو لم تنفذ. وكان يسير هذه العلاقة ويؤثر بها الاتفاق أو الاختلاف بالدين بين الأوروبيين وعناصر السكان المختلفة ، فبالنسبة للأوروبيين الوافدين كان السكان في سورية يضم جماعة قليلة العدد تدين **بالمسيحية** مثلهم ، وجماعة كثيرة العدد تدين **بالإسلام** ، وفئة صغيرة اتخذت **اليهودية** ديناً لها[1].

- **العلاقة بين الجاليات الأوروبية والمسلمين:** كان الرأي العام الإسلامي في الولايات العربية ومنها ولاية حلب يشكل مجتمعات دينية إسلامية مغلقة ، وكان المسلمون لا يعرفون أنذاك من أوروبا إلا وجهها القبيح الممثل بحروب الفرنجة التي تعرضت لها أقاليم الشرق الإسلامي ، وما تخلل هذه الحملات المتعاقبة من حملة قام بها لويس التاسع ملك فرنسا إلى تونس عام ٦٦٩ هـ / ١٢٧٠ م ابتغاء الاستيلاء عليها وتحويل أهلها إلى المسيحية ، ليغطي فشله الذريع في دمياط والمنصورة ،حيث وقع في ذل الأسر. وكانت رواسب تلك الحروب لا تزال ماثلة في أذهان سكان العالم العربي ، ويتناقلون أنباءها جيلاً بعد جيل ، ثم سمعوا بأنباء انتقال حركة حروب الفرنجة إلى أوروبا ، حيث واجهت السلطنة العثمانية تكتلات دولية صليبية دعت إليها البابوية في روما ، كل ذلك أعاق نمو العلاقات الاجتماعية بين سكان الولايات العربية والأوروبيين ، ووقفت في وجهها عدة عوامل ، وأهمها **أزمة عدم الثقة** بين الجانبين إذ كان العرب ينظرون إلى الأوروبيين نظرة ملؤها الشك والحذر معاً[2].

وبالمقابل كان شعور الأوروبيين تجاه **المسلمين** جميعاً شعوراً عدائياً تسيطر عليه بغضاء قديمة خفية ، وحقد دفين حملوه معهم من أوروبا قبل أن تحط أقدامهم أرض بلاد الشام ، وهذا الشعور المتعصب لم تخفف من حدته النهضة الفكرية التي رأتها أوروبة في مطلع العصور الحديثة ، ولا التحرر الديني ، ولا الآفاق الجديدة المفتوحة ، بل بقي الشعور نفسه الذي تأجج في العصور الوسطى ، ودفع أوروبة إلى الحروب الصليبية. ولقد امتزج هذا الشعور الديني العدائي ، في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين ، برغبة استعمارية شرهة، للسيطرة على منابع الثروة التجارية التي كان يقبض عليها هؤلاء المسلمون.

وزاد الشقة بعداً **بين الأوروبيين والمسلمين** الدور الذي لعبه الوسطاء. فقد اعتمد الأوروبيون في سورية في أخذ معلوماتهم عن أحوالها لا على الاحتكاك المباشر ، وإنما على اليهود والمسيحيين ، الذين كانوا هم الوسطاء ، وكان بعض أولئك يكنون بغضاً وحقداً لمواطنيهم المسلمين ، ومن ثم كانوا يرسمون لهم في أذهان الأوروبيين صورة نسجها خيالهم من تلك البغضاء وذاك الحقد ، وبذلك كانوا يؤججون الشعور العدائي الدفين لدى الأجانب ، فيزدادون انكماشاً وعزلة[3].

---

(١) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٥١ – ٧٥٢.

(٢) – الشناوي: المرجع السابق ، ص ٧٢٢ – ٧٢٣.

(٣) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٥٢ – ٧٥٣.

ولكن الانعزال بين الطرفين لم يكن عاماً ، فهو أقوى ما يكون بين المسلمين والإنكليز ، وأقله بينهم وبين البنادقة الذين احتكوا بالمسلمين منذ القديم ، وحاولوا أن يأخذوا كثيراً من عاداتهم ، ويتزيوا بزيهم ، حتى غدوا وكأنهم من سكان البلاد. أما الفرنسيون ، فقد حاولوا جهدهم أن يقيموا صداقات مع المسلمين ، حيث نجح بعض الأفراد في هذا المجال ، وإن كانوا قلة. وخير مثال على ذلك دارفيو القنصل الفرنسي الذي يصفه الرحالة الهولندي كورنوليس دوبرويجن " إنه إنسان مهذب يجيد عدة لغات ، ومحدث لبق ، مزاجه رائع ، كما أنه يهتم بالرسم والموسيقى. و هو أيضاً على عادة أهل البلد إذ له لحيته الطويلة ، كما حاز على تقدير وصداقة العثمانيين والعرب مسلمين ومسيحيين"[1].

ووصف دارفيو انطباعه عن أهالي حلب بالقول " امتاز **أهالي حلب** عن جميع البلاد العثمانية بحسن المعاملة والمجاملة واللطف ، وتلك الأخلاق السجية فيهم لا كلفة فيها سواء كانوا عرباً أم أتراكاً ، وتمنعهم تلك الأخلاق من إيقاع الضرر بغيرهم. وهم يودون الغرباء وخصوصاً الفرنسيين الذين لهم مودة فاقت على سواهم. ومعاملتهم في التجارة حسنة ومستقيمون فيها. وهم أهل غيرة دينية ، يحافظون على الشريعة الإسلامية أشد الحفاظ "[2].

وكذلك الطبيب الإنكليزي راسل الذي كان يقيم في حلب في منتصف القرن الثامن عشر تحدث عن العلاقة بين الضيف والمضيف ،فوصفها بأنها علاقة مقدسة ، وتذكر دائماً باحترام بالغ ، ويتوقف قيام الصداقة على معرفة سابقة ، والعيش معاً في بيت واحد ، حيث تعتبر الضيافة إحدى الخصال الشرقية الفضيلة ، وهي لا تزال منتشرة في سورية ، لكنها أكثر شيوعاً في القرى والمدن الصغيرة ، وبين الأعراب والبدو ، إن حسن الضيافة التي يتلقاه **الرحالة الأوروبيون** على الطريق، والسكان يقدمون لهم بيوتهم ، دون أن يطلب منهم ذلك[3].

اشتهر مسلمو حلب ببعدهم عن التعصب الذميم وبحسن معاملتهم للقريب والغريب ، مما جعل مدينتهم مركزاً لنشاط الأجانب من الأوروبيين المسيحيين طوال العهد العثماني بشهادة الرحالة الفرنسيين أنفسهم[4].

وكذلك **الرحالة الفرنسي فولني** (M. Volney) الذي زار حلب عام ١١٩٩ – ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٤ – ١٧٨٥ م وألف كتابه (رحلة الى الشرق في سورية ومصر) تحدث فيه عن أهل حلب قائلاً " إن الحلبيين مسلمين ومسيحيين يُعتبرون بحق أكثر سكان السلطنة العثمانية ثقافةً ، ولا يتمتع التجار الأوروبيون بالحرية كالتي يتمتعون بها في حلب ".

---

(١) – المدرس: المرجع السابق ، ص ٨٥.

(٢) – الطباخ ، محمد راغب: أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، ج ٣ ، دار القلم العربي بحلب ، ١٩٢٦ م ، ص ٢٣٨.

(٣) – راسل: المصدر السابق ، ص ١٦٨.

(٤) – حميدة: محافظة حلب ، المرجع السابق ، ص ٥٤.

كما وصف فولني حلب قائلاً " حلب قد تكون أنظف مدينة في السلطنة العثمانية وأجملها بناءً وألطفها عشرة ، وأصحها مناخاً ، والحلبيون هم أكثر أهل السلطنة تمدناً " . أيضاً يذكر فولني " في مدينة حلب كان وجود الجاليات الأوروبية ومبادلاتهم معها تدر عليها أرباحاً طائلة، وفائدة مادية ضخمة ، وبالطبع فإن اختلاط سكانها بهذه الجاليات كان على نطاق أوسع مما هو عليه الأمر في دمشق.

وهذا ما جعل حلب مدينةً أكثر انفتاحاً على الوسط الخارجي وأكثر تأثراً بتطور الغرب ، وأشد تحرراً من الناحية الفكرية وبخاصة أوساطها المسيحية "(١).

وهناك أثر عميق أحدثته في نفوس العامة من الشعب ، تلك الحفاوة العلنية التي يستقبل ولاة حلب بها قناصل الجاليات الأوروبية أثناء زياراتهم الرسمية لهم. ولقد كان من نتائج ذلك أن أصبح يحترم أولئك الغرباء ويكرمهم من لا تربطه بهم رابطة مصلحة أو تجارة. بل أن أهل السوق أنفسهم أخذوا ينظرون إليهم بعين الاعتبار والهيبة ، ولا يجسرون على انتهاك كرامتهم ، إلا إذا استفزهم الإفرنج ، إما بسوء سلوكهم ، أو استهانتهم بعادات أهل البلاد وتقاليدها(٢).

إن معظم **الأطباء الأوروبيين** الذين كانوا يزاولون الطب في حلب ، هم من الفرنسيين والإيطاليين والإنكليز ، ومارسوا الطب كما هو سائد في بلدانهم ، وكان الحلبيون ومن مختلف الطبقات يستدعون أولئك الأطباء ممن أمضوا فترة من الزمن في حلب ، واكتسبوا معرفة جيدة باللغة ، وهم يحظون بترحيب خاص من قبل الأعيان. ويسود الاعتقاد بأن الأطباء الإنكليز خاصة يصفون علاجات شديدة ، ولعل الطبيب راسل كان أول من عمل مع المسلمين على نطاق واسع ، إذ لم يبذل من سبقوه، منذ زمن طويل، جهداً في تعلم اللغة أو لم يبدوا اهتماماً في اكتساب شعبية، والتعرف على عادات وتقاليد البلد(٣).

ولم يكن أطباء القنصليتين البريطانية والفرنسية في حلب يقدمون المعالجة الضرورية لمواطنيهم المرضى والجرحى فحسب ، بل كان هؤلاء الأطباء يدعون إلى بيوت الأغنياء المسلمين والمسيحيين واليهود وحتى بيوت حريم المسلمين، حيث كانوا يُستقبلون باحترام ومحبة كبيرين. وكانت هذه الزيارات ترفع من شأن أهالي حلب واحترامهم تجاه الشعوب الأوروبية ومكانة حكوماتهم(٤).

ويمكن للأطباء والممرضين ، سواء كانوا أوروبيين أو حلبيين ، الدخول إلى الحرملك في جميع الأوقات عندما يقتضي حضورهم ، وعادةً ما كان يقدم للطبيب التبغ والقهوة ، ولا يمكن رفضها لأنها تعبر عن الاحترام وحسن الضيافة. أما في الأسر التي اعتاد على زيارتها طبيب أوروبي ، وعندما كانت مريضته

---

(١) – أنطاكي: المرجع السابق ، ص ٢٨٢.

(٢) – قسطون: المرجع السابق ، ص ٦٥.

(٣) – راسل: المصدر السابق ، ص ٣١٨.

(٤) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٤٠٩.

تماثل للشفاء ، فإن تلك الزيارة تطول ليشبع فضول السيدات اللواتي يقمن بطرح أسئلة لا حصر لها حول بلده ، كما ينتابهن فضول خاص للتعرف على أحوال النساء الأوروبيات ، وطريقة لبسهن وعملهن وزواجهن ، ومعاملتهن لأطفالهن ، وكيف يقضين أوقاتهن[1]. مما يدل على وجود علاقات جيدة بين سكان ولاية حلب والأطباء الأوروبيين ، حيث فتح أهالي حلب بيوتهم أمام الأطباء الأوروبيين على الرغم من أن مجتمع حلب محافظ ، مما دل على وجود الثقة بين الطرفين.

ومن خلال الأوامر السلطانية يمكن التعرف أكثر إلى العلاقات بين الجاليات الأوروبية والمسلمين في حلب. ففي أمر سلطاني ١١٨٣ هـ / ١٧٦٩ م يأمر بملاحقة الأشخاص الذين حاولوا الاعتداء على القنصل الإنكليزي المقيم في حلب ، حيث وقع خلاف بين القنصل المذكور وبعض الأهالي ، أدى إلى تجمع الأهالي بقصد الهجوم على القنصل والإضرار به بدافع وتحريض من الأعداء الروس الذين كانوا في حالة حرب مع السلطنة العثمانية. ولما كانت العهود والمواثيق المبرمة بين السلطنة وإنكلترا تقضي حماية رعايا هذه الدولة لذلك طلب الباب العالي الضرب بيد من حديد على هؤلاء المعتدين ومعاقبتهم ، وعدم التساهل في المستقبل مع أي كان في مثل هذه القضايا[2]. مما يفسر حرص السلطنة على سلامة وحماية أفراد الجاليات من أي اعتداء يمكن أن يتعرضوا له.

كذلك صدر فرمان سلطاني آخر يلزم تسديد الدين من قبل السيد عباس طه زادة للتجار الفرنسي (ينص) والمبلغ(٤٣٩٥ قرشاً) لعام ١٢٠٥ هـ/١٧٩٠ م، وهي مستحقة الدفع وادعى المستدين أنه أرسل حوالة بالمبلغ إلى صاحب الدين، لكنها وصلت عن طريق الخطأ إلى جهة أخرى، مما سبب التأخير في تسديد هذه الذمة، وبناءً على الاسترحام الذي قدمه المقيم العام الفرنسي وشيخ الإسلام أقر بدفع هذه الذمة[3]. يلاحظ أن الحوالات كانت تستخدم في المعاملات التجارية مما فسر تطور التجارة في ولاية حلب.

كذلك صدر فرمان سلطاني بلزوم ملاحقة المدرس علي أفندي طه الذي استدان مبلغ /٢٤١٠٠ قرش/ من شركة فرنسية تدعى (اولاق – داليان) بحلب بموجب سند مؤرخ عام ١٢٠٦ هـ / ١٧٩١ م يلتزم به المذكور بتسديد المبلغ ، وعندما حان موعد السداد أخذ يقدم حجج وأعذار واهية. وطلب من قاضي حلب

---

(١) – راسل: المصدر السابق ، ص ١٨٢.

(٢) – الفرمان رقم / ٢٨٢ / ، تاريخ الفرمان (١١٨٣ هـ) ،من السجل / ٨ / للأوامر العثمانية لولاية حلب ، ص ٢٢٥– ٢٢٦ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) – الفرمان رقم / ١١ / ، تاريخ الفرمان (١٢٠٦ هـ) ،من السجل / ٢٣ / للأوامر العثمانية لولاية حلب ، ص ٧ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

ومحصلها تحصيل المبلغ المذكور وإعادته لأصحابه[١]. يدل ذلك على أنه كانت توجد علاقات تجارية واسعة بين أهالي حلب من جميع الطبقات مع تجار الجاليات الأوروبية.

- **العلاقة بين الجاليات الأوروبية والمسيحيين:** شجع وجود القنصليات والجاليات الأوروبية على أرض حلب واحتلالها لمراكز مؤثرة المسيحيين المحليين على الشعور بالأمان في مسائلهم العقائدية والتجارية ، وخاصة أن العقلية السائدة في البلاد كانت تؤكد بأن الأجانب يعملون للدفاع عن المسيحيين[٢].

إن العلاقة بين الأوروبيين والمسيحيين العرب من شتى المذاهب ، كانت علاقة مفتوحة في الميدان التجاري والاجتماعي. إذ كان **المسيحيون** يتزاورون مع الأوروبيين ، إلا أن المجتمع النسائي بقي محدوداً جداً، لأن السيدات المسيحيات الحلبيات لا يعرفن سوى اللغة العربية ، ولا يتكلم سوى عدد محدود جداً من ذوي العرق المختلط اللغة الفرنسية (Mezza. Ressa). ولا يقوم بعض الإنكليز بزيارة السكان المحليين من معارفهم إلا في السنة الجديدة. وحتى أولئك الذين يستطيعون التكلم بالعربية ، فنادراً ما يتبادلون الزيارات. بينما البنادقة والفرنسيون والهولنديون أكثر اتصالاً بالمسيحيين من الإنكليز.

أقام الموارنة علاقات مع الإفرنج أكثر من أي طائفة أخرى. إذ كانوا يرسلون أطفالهم إلى مدارس الأديرة ليتعلموا اللغة الإيطالية ، بالإضافة إلى أشياء أخرى تؤهلهم للعمل في المخازن الأوروبية[٣].

وقد حصلت بعض الزيجات بين شبان من الجاليات الأوروبية وشابات من مسيحيي البلاد، بالرغم من عدم ترحيب الأوروبيين بهذا الأمر. وقد ارتاح بعض المسيحيين إلى العمل في كنف الجاليات الأوروبية، حتى أنه طلب إلى قناصلهم حمايتهم وضمهم إليها ، وهذا الأمر انتشر على نطاق واسع في **القرن الثامن عشر**، حيث ظهرت ضمن الأمم الأوروبية **فئة المحميين**. وكان يتم هذا بموافقة السفير والسلطان، وتصدر براءة خاصة بذلك، وكان بعض المسيحيين يحرصون للحصول عليها، ليتملصوا بواسطتها من سلطة الدولة العثمانية، وليستفيدوا من الامتيازات، وبخاصة الإعفاءات من الضرائب، ومنها ضريبة الجزية، وكان القناصل بدورهم يشجعون هذا الاتجاه ليدعموا مراكز دولهم الأوروبية، ويثبتوا نفوذها عن طريق هذه الفئة[٤].

---

(١) - الفرمان رقم / ١١٣ / ، تاريخ الفرمان (١٢١٠ هـ) ضمن السجل / ٢٥ / للأوامر العثمانية لولاية حلب ، ص ٥٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - سورنايان: المرجع السابق ، ص ٢٨٨.

(٣) - راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥٤ - ٢٦٦.

(٤) - Sauvaget. p: ٢٠٥ .

وعندما كان عدد المترجمين الفخريين قليلاً في السابق كان المنصب يقدم للمسيحيين فوائد كثيرة ويلقى المترجم احتراماً كبيراً ، وعندما توسعت دائرة هذه المنحة في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر الميلادي، قلت قيمة المنصب وأدت إلى بعض المشكلات في حلب[١].

كما كان هناك علاقات تجارية بين أفراد الجاليات الأوروبية والمسيحيين في حلب ، فالسفير الإنكليزي المقيم في إستانبول **جيمس بورتر** رفع عريضة للباب العالي مفادها أن / ١٢٠ / شخصاً أرمينياً مقيماً في حلب كانوا قد استدانوا من التاجر البريطاني سرمان عام ١١٥٦ هـ / ١٧٤٣ م مبلغ (١٢٨٥٠ قرشاً) بالتكافل والتضامن المالي. وعند حلول موعد السداد تمنعوا عن الأداء بشتى الحيل والأعذار ، بسبب وفاة التاجر (سرمان) فإن التاجر البريطاني درنون يطالب بهذا الحق ، وطالب بسوق ستة من المدينين الكافلين إلى مجلس الشرع لضمان سداد الدين[٢].

وكذلك صدر فرمان سلطاني آخر ١١٥٢ هـ / ١٧٣٩ م لتحصيل دين للتاجر الإنكليزي بولنجر من التاجر الحلبي السيد حنا وتسليمها عن طريق القائم بالأعمال التجاري الإنكليزي في حلب[٣].

وعلى الرغم من العلاقات المفتوحة بين الأوروبيين والمسيحيين الوطنيين، والحماية التي تمتعوا بها، فإن نظرة الأوروبيين إليهم لم تكن نظرة حب وود. وربما تكون الكلمة التي قالها دارفيو عن مسيحيي حلب تعبر عن مكنونات نفوس عدد لا يستهان به من الأوروبيين إذ قال " لقد أثبتت التجربة لي أنهم تافهون وخادعون وكاذبون وسكارى" ويمكن أن يستنتج من ذلك، أنه على الرغم من التوافق الديني بين الأوروبيين والمسيحيين الوطنيين فإن الأوروبيين كانوا يشعرون بالاختلاف القومي، وبعدم المساواة في الحضارة والمدنية والتهذيب – بحسب ادعائهم – ومثل هذا الشعور المتنافر قومياً كان متجسداً كثيراً من المسيحيين الوطنيين[٤].

– **العلاقة بين الجاليات الأوروبية واليهود في حلب:** يأتي اليهود في حلب بالمرتبة الثالثة من حيث العدد والأهمية ، وكما في كل مكان تبوأ يهود حلب مكانة جيدة في الساحات التجارية والمالية[٥].

بلغ عدد اليهود في حلب (٢٠٠٠) شخص ، وكانوا يسكنون أحياءً خاصة بهم ، يصفها الأوروبيون بأنها قذرة. وقد لعبوا دوراً مهماً وخطيراً في التجارة مع الأوروبيين ، فقد عملوا وسطاء بينهم وبين العثمانيين ، وأظهروا المهارة في التعاملات التجارية ، كما كانوا مترجمين ، ومشرفين على العمليات المصرفية ، وإليهم

---

(١)– سورمايان: المرجع السابق ، ص ٢٩٨.

(٢) – الفرمان رقم / ٤٧٧ / ، تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) من السجل / ١ / للأوامر العثمانية لولاية حلب ، ص ٢٦٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) – الفرمان رقم / ١٠٧ / ، تاريخ الفرمان (١١٥٢ هـ) من السجل / ٤ / للأوامر العثمانية لولاية حلب ، ص ٤٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٤) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٦٢.

(٥) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٢١.

يلجأ الأوروبيون عندما يريدون الاقتراض لدفع الغرامات المفروضة عليهم ، التي كان **اليهود** عنصراً فعالاً في إثارتها ضدهم. ولكل هذه الأسباب كان الأوروبيون على احتكاك مستمر معهم ، إلا أن صلات العمل بينهم لم تنتج تعاطفاً ووداً بل على العكس من ذلك ، زادت الأوروبيين بغضاً وحقداً على اليهود[١].

وخير من وصف اليهود في حلب القنصل الفرنسي دارفيو إذ يقول " **اليهود** أسوأ شعوب العالم ، يبغضون المسيحيين كالموت ، وهم دائمو التحفز لإيذائهم، ويوجدون الفرص المناسبة لتحقيق مآربهم، ويغدرون – دون أدنى حياء – بالأشخاص الذين يحسنون معاملتهم ، وينتفعون منهم ، لذلك فإنهم **كاذبون ومنافقون** ، ويثيرون موظفي الدولة ، وعلى الرغم من عدم استفادتهم من كل ذلك، إلا أنهم ينتشون ويرتاحون بفعل الشر وضرر الآخرين. واليهود بشكل عام **وسطاء تجاريون وصرافون** يعرفون" **من أين تؤكل الكتف**".وليست هناك مهنة لا يعلمون بأسرارها. وكل شخص لديه خادم أو شريك يهودي عليه مراقبته ، وألا يفشي أسراره إليه. وبين اليهود أغنياء عديدون ،وهم مرابون ،وليس بمقدور أحد منافستهم في ذلك[٢].

أما الرحالة الهولندي **كورنوليس دوبرويجين** الذي أقام في حلب أحد عشر شهراً ١٠٩٤– ١٠٩٥ هـ / ١٦٨٢ – ١٦٨٣ م شارك خلالها في حياة الأوروبيين في المدينة فيذكر " حينما كنت في حلب ، ذهبت مع بعض التجار لزيارة يهودي ، أكثر اعتباراً من كل أفراد جاليته ، وهو يسكن مع جميع أفراد عائلته منزلاً جميلاً، عمره حوالي ثمانين عاماً ، يدعى يعقوب سيتون ، وقد استقبلنا بكثير من الحفاوة ، وقدم لنا وجبة خفيفة وجيدة "[٣].

ولم تكن علاقات الأوروبيين مع اليهود علاقات عمل فقط ، وإنما يزورون أحياءهم أحياناً لأغراض شخصية غير شريفة ، فمعظمهم يملكون بيوت دعارة سرية ، وأكثرية المغنيات والراقصات منهم. فالصلات الاجتماعية المتينة لم تكن قائمة بين اليهود والأوروبيين ، إذ أن الأخيرين حملوا ضدهم التزمت والحقد من أوروبا ، وزادتهم صلاتهم العملية معهم بغضاً على بغض[٤].

لقد استفاد المسيحيون واليهود من علاقاتهم التجارية مع الأوروبيين لأنها أكسبتهم خبرة وعلماً تجارياً واسعاً ، لذلك عندما غادر الأوروبيون بلادنا ، قام المسيحيون واليهود بالحلول محلهم ، وممارسة النشاط التجاري بشكل واسع جداً ، وهذا ما رفع من مركزهم في المجتمع الذي يعيشون فيه ، فأصبحوا عنصراً فعالاً ، ولهم دورهم الكبير في الحياة الاقتصادية.

---

(١) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٧٦٣.

(٢) – سورمليان: المرجع السابق ، ص ٣٣١ – ٣٣٢.

(٣) – المدرس: المرجع السابق ، ص ٨٨.

(٤) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٦٣.

ومما تقدم نرى أن الجاليات الأوروبية تمتعت بحماية ورعاية السلطنة العثمانية ، ومنحتهم الحرية في الحركة والتنقل من مكان إلى آخر بحثاً عن المتعة وقضاء أوقات الفراغ في سهول وبساتين حلب. والتمتع بكل مظاهر حياتهم اللاهية إلى حيث يقيمون، وأحاطوا أنفسهم بكل مظاهر الراحة والترف ، وخصوصاً الإنكليز ، الذين عرفوا كيف يستغلوا كل الفصول لقضاء أوقات سعيدة تنسيهم الحنين والشوق إلى الوطن.

وعلى الرغم من بعض الحوادث العارضة التي تعرضوا لها في ولاية حلب من قبل السلطات الحاكمة وطبقات الشعب ، والتي لا بد منها في أي مكان ، فإنهم سعدوا بحياتهم إذ سحرتهم حلب بجمالها وحضارتها العريقة.

وأيضاً كان انطباع الرحالة الأوروبيين الذين زاروا حلب وتغنوا بأخلاق أهلها ، ولطف معشرهم ، وحسن استقبالهم للضيوف.

وقدموا لنا نماذج جميلة عن أهالي حلب الذين عاشوا بينهم لسنوات عديدة في القرن الثامن عشر الميلادي. وتمكن بعضهم بما لهم من علم وأدب وأخلاق دخول بيوت الحلبيين ، الذين اطمأنوا لهم ففتحوا بيوتهم بكل ترحاب ، على الرغم من كون المجتمع الحلبي مجتمعاً محافظاً.

الفصـــــل الرابـــــع

الجاليات الأوروبية والإرساليات التبشيرية في ولاية حلب

الإرساليات التبشيرية.

وسائل الإرساليات التبشيرية.

موقف الدول الأوروبية من الإرساليات التبشيرية.

موقف السلطنة العثمانية من الإرساليات التبشيرية.

كان في حلب في مطلع العصر العثماني أربع طوائف مسيحية هي: **الـروم (الأرثـوذكس) والأرمـن والموارنة والسريان (اليعاقبة)** ، كما كان هناك بعض العائلات الكلدانية أوكل الاهتمام بها إلى الفرنسيسكان ثم إلى المطران جرمانوس فرحات مطران الموارنة. وكان على رأس كل طائفة مطران مقيم فـي حلـب ، ويرتبط برئيس أعلى هو **البطريرك**. وبطريرك الروم مقيم في دمشق ، وبطريرك الأرمن مقيم في سيس في كيليكيا ، وبطريرك السريان في ديار بكر أو ماردين ، وبطريرك الموارنة في قنوبين شمال لبنان.

ونظراً لأهمية **حلب** جعل الكثير من البطاركة مقرهم فيها. واعترف **العثمانيون** للبطريـرك اليونـاني المقيم في إستانبول بسلطة عليا على جميع المسيحيين من الطقس البيزنطي ، كما اعترفوا للبطريرك الأرميني الذي أقاموه في إستانبول بسلطة عليا على جميع المسيحيين الآخرين[١].

وكانت الطوائف المسيحية في حلب قد اتفقت على أنه مهما وقع على نصارى حلب بطوائفها الأربع، أو على طائفة منهم بمفردها من الخسائر والجنايات والتجريم يعم ويلحق الجميع[٢] . لذلك شـعر المسـيحيون الحلبيون بالتضامن ، وأنهم يشكلون وحدة جماعية رغم تعتبرد طوائفهم ، وتميزوا بذلك عن مناطق أخـرى، حيث الخلاف الطائفي كان أكثر حدة.

وكان تجاور الكنائس والعيش في الأحياء نفسها ، والتزاوج بين الطوائف المختلفة قد خلق جواً من الألفة والوحدة[٣].

كما كان لكل طائفة كنيسة خاصة بها للعبادة ، وطقوس وتقاليد ورجال دين ، ثم انقسم **الروم والأرمـن والسريان** بفعل – الإرساليات التبشيرية الأوروبية – فعلياً على مدار القرن الثامن عشر الميلادي وما قبله ، وذلك ببروز طوائف كاثوليكية جديدة مع الكنائس الأم. حيث شكل الروم الأرثوذكس أكبر الطوائف المسيحية في سورية ، فكونوا حوالي نصف مسيحيي حلب[٤]. وكانت هذه الطائفة لا تزال على المذهب الأرثوذكسي ، إلى أن قام **البطريرك نيوفيطوس الساقزي** سنة ١٠٤٢ هـ / ١٦٣٢ م الذي صحب رهبان بابويين من بلدة **(ساقزا في قبرص)** وجعلهم أساتذة معلمين في مدارس دمشق ،ثم انتشروا في حلب وصيدا وغيرها من البلاد الشامية ، وشرعوا يدعون إلى الكثلكة في هذه البلاد سراً وعلناً ،حتى كثرت أتباعهم واستفحل أمرهم ، ونجم عن ذلك النزاع والشقاق بين أتباعهم وبين أبناء الطائفة الأرثوذكسية ، وكان يساعدهم قنصل فرنسا في حلب

---

(١) – ديك ، إغناطيوس: الحضور المسيحي في حلب خلال الألفين المنصرمين ، مطبعة الإحسان للروم الكاثوليك ، حلب ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٣ – ٣٤.

(٢) – توتل: المرجع السابق ، ص ٧٣ – ٧٤.

(٣) – ديك: الحضور المسيحي ، المرجع السابق ، ص ٣٤.

(٤) – ماركوس: المصدر السابق ، ص ٥٢ – ٥٨.

والسفير الفرنسي في إستانبول، ويقدمون لهم أنواع المعونات. ودعمت السلطنة العثمانيـة الرهبـان الـروم الأرثوذكس ، واستمر ذلك زمناً طويلاً ، حتى آل الأمر إلى حوادث ١٢٣٤ هـ / ١٨١٥ م[١].

أما **طائفة الأرمن الكاثوليك**: فإن وجود هذه الطائفة في حلب قديم بدليل وجود بعـض أسـر أرمينيـة كاثوليكية، مضى عليها في حلب نحو أربعمائة سنة منذ عام ٩٣٠ هـ/ ١٥٢٣ م. وتلـك الأسـر أخـذت الكثلكة[٢] عن الموارنة أو عن الصليبيين حينما كانوا في سورية، أو أنها كانت كاثوليكية قبل أن تتوطن فـي حلب.

أما **الموارنة** على الرغم من قلة عددهم يشكلون طائفة خاصة في حلب ، والكنيسة المارونية هي الوحيدة بين الكنائس الشرقية التي انفصلت عن الكنيسة السريانية، وتبعت للسلطة البابوية، واحتفظت بلغتها السريانية وعاداتها القديمة في خطوطها العريضة. وتجري الطقوس والعبادات الدينية باللغة السريانية على الرغم مـن عدم معرفة الرعية بها. وحافظ جميع كهنة الكنيسة المارونية على أزيائهم الخارجية القديمة بينمـا يرتـدون القمصان اللاتينية أثناء القداس والمراسيم الدينية المختلفة[٣].

أما الكلدانيون: شكلوا طائفة صغيرة وصل عدد أبنائها إلى ١٥٠٠ شخص ، إلا أنها نشيطة ومزدهـرة مادياً ، فقد تمت كثلكتهم كالموارنة. وقد نزح معظم الكلدانيين إلى حلب من ديار بكر. وتعيش هذه الطائفة حياة داخلية هادئة وبحبوحة مادية ،لأن معظم الرجال والشبان يعملون في المهن والتجارة. والكنيسة الوحيدة للكلدانين تقع في حي العزيزية وإلى جانبها المطرانية[٤].

وكانت السلطنة العثمانية تشرف على أمور المسيحيين الدينية في معظم أنحاء السلطنة من خلال بعض الفرمانات السلطانية الخاصة بتعيين رجال الدين ، حيث رفع ممثلين من الطائفة الأرمينية في حلب ، وعددهم ٩٨٢ يسترحمون فيه عزل الراهبين ميكائيل وأوديك بسبب خروجهم عن الأعراف الدينية ، ومحاولتهم إدخال مذهب الإفرنج الكاثوليكي مما أفسد ضمائر طائفتهم، ويطلبـون تعيـين الراهـب آكـوب بـدل الـراهبين المذكورين[٥].

---

(١) – الغزي: المصدر السابق ، ص ٣٨٣ – ٣٨٤.

(٢) – الكثلكة: أو الدين الكاثوليكي المسيحي أو المذهب الكاثوليكي المسيحي اسم واحد ، وهو مذهب مسيحي معروف يـدين بـه اليـوم ثلاثمائة مليون نسمة ، ويعلن أصحابه أنه هو الدين الوحيد الذي بشر به السيد المسيح عليه السلام قبل عشرين قرناً وأخـذه عنـه رسله الحواريون لينشروه بأمره في كل العالم ، تحت رئاسة الأساقفة الخاضعين للحبر الأعظم بابا روما. أما اسمها فهو مشتق من لفظة يونانية معناها الجامعة والمنتشرة في كل الأرض. انظر:محمد كرد علي: ج ٦ ، ص ٢٣٠.

(٣) – سورماليان: المرجع السابق ، ص ٣١٤.

(٤) – سورماليان: المرجع نفسه ، ص ٣١٩.

(٥) – الفرمان رقم / ٣٩٦ / تاريخ الفرمان (١١٥٥ هـ) ، من السجل / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلـب ، ص ١٩١، دار الوثـائق التاريخية بدمشق.

كما صدر فرمان سلطاني بتعيين البطريرك كوركيس بن موصى على الطائفتين السريانية واليعقوبية ، للإشراف على أمورهم بدل من البطريرك المتوفى كوركيس بن شمعون ، وعلى المطارنة والقساوسة والرهبان في الأديرة والكنائس التابعة للطائفتين أن يتبعون تعليماته بكل ما يتعلق في حل أمر الطائفتين ، كما خوله الباب العالي الإشراف على الأوقاف والمتروكات لتلك الطوائف ، كما فوض بتعيين وعزل ونقل المطارنة والرهبان والقساوسة وكل من يعمل في الأديرة والكنائس[١].

وفي فرمان سلطاني آخر مرسل إلى والي حلب وقاضيها ، يمنح براءة شريفيه تقضي ببقاء المطران ميخائيل في منصبه للطائفتين السريانية واليعقوبية بدلاً من الراهب كوركيس ، وذلك بناءً على طلب رجال الدين من الطائفتين المذكورتين ، لحسن سلوكه[٢].

أ - الإرساليات التبشيرية:

إن رجال الدين الذين غادروا أوطانهم في أوروبا ، وأتوا ليستقروا في ولاية حلب هم فئتان: أولاً رجال الدين المرافقين للجاليات التجارية الأوروبية ، وعددهم لا يتجاوز الاثنين لكل جالية ، وقد أرسلتهم الهيئات المشرفة على التجارة في أوروبا ، ليرضوا الحاجات الدينية والروحية لمواطنيهم. وكانوا يعملون في كنائس القنصليات ، فيقيمون الطقوس الدينية ، ويلقون العظات على أفراد جالياتهم أيام الآحاد ، وفي المناسبات المختلفة والأعياد. كما كانوا يؤدون دور الحكم في الكثير من الخلافات بين أفراد الجالية ، أو بين القنصل ومجموع أفراد الجالية.

ثانياً: رجال الإرساليات التبشيرية ، المنتمون إلى فرق وإرساليات دينية مختلفة ، وفدوا إلى حلب بهدف التبشير[٣]. فلم تكن حلب هدفاً لتجار الجاليات الأوروبية وحسب ، حيث كان لزاماً على الإرساليات التبشيرية أن تتبع التجار. الذين وجدوا فيهم منفذاً تبشيرياً مهماً لهم بعد أن فشلت محاولات الحروب الصليبية. فقرروا غزو البلاد العربية سلماً وإقناعا عن طريق نشر المذهب المسيحي الكاثوليكي. كما كانت القوافل التجارية تشجع طلاب العلم والرهبان المبشرين كاليسوعيين والكبوشيين والعازاريين بالتوجه معهم إلى حلب. ولم يفق حلب في استقطاب هذه الفئات الدينية سوى لبنان، فأسسوا فيها الأديرة والمدارس ، كدير الأرض المقدسة

---

(١) – الفرمان رقم / ٢٣٤ / تاريخ الفرمان (١١٨٣ هـ) ، من السجل / ٨ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٨٦ – ١٨٧، دار الوثائق التاريخية بدمشق

(٢) – الفرمان رقم / ١٧٨ / تاريخ الفرمان (١١٩٦ هـ) ، من السجل / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٣٤، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٧٦٧ – ٧٦٨.

الذي كان يقع في خان القصابية ، وفيه أكبر كنيسة يؤمها الأجانب الكاثوليك ، ودير الآباء الكبوشيين ، والآباء اليسوعيين في خان البنادقة ، ودير الكرمليين في خان الجمرك[1].

لذلك كانت حلب مسكناً لرجال الدين **الأوروبيين** والفرسان الصليبيين والقواد والعملاء التجاريين والقنصليات ، وللوجود الأوروبي في حلب غايتان رئيستان منذ القرن السادس عشر. الهدف الأول **ديني** والآخر **تجاري**.

لقد حاولت **البابوية** منذ القرن العاشر الميلادي وحتى يومنا هذا تشكيل شبكة لاتينية في جميع الطرق التي مرت عبرها جحافل الصليبيين من أبواب صربيا وحتى القدس الشريف ، ولإنجاح مخططها أرسلت روما مبشرين شبان ومتعلمين وحاذقين يحبون المساعدة ، وعلى طريقهم نحو الشرق جعلوا مدينتين رئيستين وتحديداً **حلب** و**إستانبول** مركزي اجتماع وانطلاق لهم بعد بناء الكنائس والأديرة فيهما.

ومن أجل نشر الإيمان كانت **لحلب** ميزات أكبر بكثير من إستانبول ،حيث تقع بطريركية كنيسة اليونان الأرثوذكس التي تعارض بشدة الكاثوليكية، بل تعاديها ، بينما كان لحلب ميزات سياسية وجغرافية مميزة لتوسع البابوية هيمنتها داخل المدينة وفي محيطها.

وبعد **تراجع البابوية** في كيليكيا كان على الاجتياحات الدينية الاتجاه جنوباً إلى حلب المدينة التي تعد من أقدم المدن في سورية والتي كانت مدينة تجارية مرموقة. وكانت همزة الوصل بين أوروبا وآسيا ، وباستطاعتها أن تحوز على دعم **قناصل الدول الأوروبية اللاتينية**.

وعدا ذلك كانت حلب تقع على مفترق الطرق النشيطة التي تتجه إلى بلاد مابين النهرين وفارس ، وتأسيس بعض **المراكز التبشيرية** يمكن أن يسهم في نشر العقيدة الكاثوليكية اللاتينية في بعض مدنها. وكان المبشرون من رجال الدين الأوروبيين يتجهون إلى حلب في بادئ الأمر، ويبقون فيها بعض الوقت، ويتسلحون ببعض المعلومات الضرورية ثم يغادرون المدينة لمتابعة مهمة **التبشير**.

وقد كبرت أهمية حلب لدى الفاتيكان إلى درجة بناء مندوبية في نهاية القرن السابع عشر ، ووضعها تحت رعاية وحماية القنصلية الفرنسية في حلب ، وعين فرانسوا بيكه الذي كان القنصل الفرنسي السابق في حلب مندوباً وأسقفاً للبابوية ، وبشر بالكاثوليكية بين أرمن وسريان وكلدان ديار بكر والموصل [2].

وقبل الحديث عن الإرساليات التبشيرية بشكل مفصل ، يجب التوقف للتعرف على كيفية تربية المبشرين وماهية أهدافهم الحقيقية

---

(١) – التونجي: المرجع السابق ، ص ٢٢٣.

(٢) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٦٥– ٣٦٦.

كيف يربى المبشر المسيحي: ربي المبشرون في مدارس دينية خاصة في البلاد الأوروبية في كنائس أو أديرة ، منذ صغرهم ، فإذا أتموا هذه المدارس ذهبوا إلى كليات أو معاهد دينية ليكملوا دراساتهم الدينية ، وعلى هذا فهم ينشؤون نشأة دينية بحتة.

فبينما يتعلم المبشر أمور دينه ، يأخذ في تعلم بعض العلوم الأخرى ، كاللغة العربية واللهجة العامية ، ليستطيع أن يقرأ بالأولى ،ويخاطب الناس بالثانية.

ولا شك في أن أغلب **المبشرين** من القساوسة والرهبان الذين تربوا في الكنائس والأديرة منذ طفولتهم ، يصبحون مخلصين للنصرانية(١).

بواعث التبشير الحقيقية: يظن بعض الناس أن المبشرين يأتون إلى المشرق العربي لنشر الدين على أنه الهدف الأسمى ، والحق أن نشر الدين أمر ثانوي في جميع الإرساليات التبشيرية ، وقد نجد أشخاصاً قليلين يمولون إرساليات تبشيرية في الشرق. ثم أفراداً قليلين أيضاً يأتون في هذه الإرساليات لينشروا الدين حباً بنشر الدين ، على أن الكثرة المطلقة من الذين يمولون تلك الإرساليات ، ومن الذين يأتون فيها ، لا صلة بين أهدافهم الحقيقية وبين الدين أو المذهب المسيحي الذي يزعمون أنهم قد جاؤوا لنشره أو لتحويل طائفة مسيحية من مذهب إلى مذهب آخر(٢).

أما بداية التبشير: فهناك مجموعة آراء حول بداية التبشير في المشرق العربي. وإحدى هذه الآراء يعيد البداية إلى **القرن السابع عشر** ، وذلك لأن **القس الفرنسي اليسوعي ميليز** كتب كتاباً بالفرنسية عن الحروب الصليبية في الشرق ، حيث قال فيه (إن الحرب الصليبية الهادئة التي بدأها مبشرون في القرن السابع عشر ، لا تزال مستمرة إلى أيامنا. إن الرهبان والراهبات الفرنسيات لا يزالون كثيرين في الشرق. ولقد احتفظت فرنسا طويلاً بروح الحروب الصليبية وبالحنين إلى تلك الحروب التي لا زالت حية في نفسها.

وكانت من غايات الامتيازات الأجنبية ، أن تحتفظ فرنسا دائماً بالدور الذي يلعبه رهبانها ، وأن توسع ذلك الدور ، وقد اعترفت لسفرائها وقناصلها بالحماية للمسيحيين ، تلك المهمة الصعبة التي لم تخلع عليهم إلا شرف حضور الصلاة في الكنائس. وليحموا أعمال المبشرين في أنحاء السلطنة العثمانية ، وقد كان ممثلو فرنسا يساندون أعمال المبشرين ، وكثيراً ما كان لفرنسا في أكثر الأحيان ، قساوسة في أشخاص قناصلها ، وخصوصاً في القرن السابع عشر. وقد كانت تختار سفراءها وقناصلها من رجال الدين.

فإن الرجل الذي عهد إليه الحصول على الامتيازات عام ٩٤٢ هـ / ١٥٣٥ م لفرنسا من الباب العالي ، كان يدعى ده لافورست وهو راهب من فرسان القديس يوحنا الصليبيين.

---

(١)- فروخ ، عمر – خالدي – **مصطفى**: التبشير الاستعماري في البلاد العربية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٥٧ م، ص ٣٤.

(٢) - فروخ: المرجع نفسه ، ص ١١٨ – ١١٩.

ومن أجل ذلك عين الراهب الصليبي ده لافورست سفيراً في إستانبول، فكان أول سفير لفرنسا في السلطنة العثمانية[1].

مما أدى إلى قوة التبشير ، الذي وجد أنصاره الطريق أمامهم مفتوحاً وميسراً مع العوامل التي أعدها لهم النفوذ الاستعماري ، وأهمها الامتيازات الأجنبية ونفوذ القناصل وسيطرة الدول الأوروبية على بعض الأمراء ، وقد كانت البعثات التبشيرية قاصرة على الدول الأوروبية التالية: فرنسا – انكلترا – ايطاليا – ألمانيا – بولندا. حيث كان لها نفوذها الاستعماري في البلاد العربية قبل القرن التاسع عشر[2].

رافقت الجاليات الأوروبية في حلب **إرسالياتها الدينية** التي كانت تتبع الكنيسة الغربية الكاثوليكية في روما لتقوم بالخدمات الدينية لها ، وكان في مدخل كل خان جامع وكنيسة وكنيس لممارسة العبادات التوحيدية المختلفة[3].

وقد وجدت في حلب الإرساليات التبشيرية التالية:

الفرنسيسكان: سبق الفرنسيسكان جميع المبشرين ،حيث جاؤوا إلى حلب في العهد الأيوبي لرعاية السجناء الافرنج في قلعة حلب مؤقتاً. ثم عادوا عام ٩٧٩ هـ / ١٥٧١ م ،حيث استقروا في حلب بصحبة الجالية البندقية ، وأخذوا يهتمون بشؤون الافرنج المقيمين في حلب.

كما دخل الآباء اليسوعيون في عام ١٠٣٥ هـ / ١٦٢٥ م حلب ، واتخذوا مقامهم في خان البنادقة، ولم يخرجوا إلا بعد إلغاء رهبانيتهم سنة ١٧٧٣ م بأمر من الحبر الأعظم اكليمنوص الثالث عشر، فتقلص وجود الآباء اليسوعيين في حلب ، وتركوا ديرهم فيها للآباء اللعازاريين[4].

وما بين عامي ١٠٣٣ – ١٠٣٧ هـ / ١٦٢٣ – ١٦٢٧ م وصل إلى حلب بتوصية من ملك فرنسا مبشرون ينتمون إلى ثلاث رهبنات: الكبوشيون والكرمليون واليسوعيون، وكان الكبوشيون واليسوعيون قادمين من فرنسا ، والكرمليون من المناطق الإسبانية والإيطالية وبينهم بعض الألمان. وبما أنهم قدموا مبدئياً لرعاية شؤون الإفرنج، فحددت إقامتهم بجانبهم في الخانات في منطقة الأسواق. كان **الفرنسيسكان** الرهبان الوحيدون بين الذين يشغلون خاناً بأكمله (خان الشيباني).

وتمكن الكرمليون والكبوشيون من استملاك مقر لهم مجاورين بذلك بقية التجار ،حيث استقر الكرمليون في خان الجمرك ، والكبوشيون في خان القصابية. اغلقت مؤقتاً **كنيسة الكرمليين** بناءً على شكوى بعض الجوار الذين انزعجوا من أصوات التراتيم. ولاقى **اليسوعيون** صعوبات أكبر لإيجاد مقر مناسب لهم.

---

(١) – فروخ: المرجع السابق ، ص ١٢٧ ، ١٣٣.

(٢) – البساطي: المرجع السابق ، ص ٢٠.

(٣) – هلال: المرجع السابق ، ص ٣٥٢.

(٤) – الجاسر ، لمياء: مدارس حلب الأثرية ، دار الرضوان بحلب ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م ، ص ٥٠٨ – ٥٢٥.

وبمعونة التجار الأوروبيين تمكنوا من استئجار غرفة في خان الفرنسيين وغرفة أخرى جهزت ككنيسة. وفي عام ١٠٣٨ هـ / ١٦٢٨ م استبدلوا أماكنهم بغية التوسع ،ولاقوا هناك صعوبات ،فاشتروا شقة في خان الحبال ،حيث يقيم القنصل الفرنسي، وسكنوا فيه عام ١٠٤٣ هـ / ١٦٣٣ م ،وبدأوا تجهيز الكنيسة.

وفي عام ١١٢٢هـ / ١٧١٠ م قام **اليسوعيون** بمحاولة ليخرجوا من الخان ويسكنوا في دار في حي الجلوم ، وهو حي اسلامي راق مما أثار فتنة ، وسبب مشكلات انعكست على سائر المسيحيين.

و **يمتد العصر الذهبي للارساليات التبشيرية في حلب** بين عامي ١٠٧١ – ١١٤٣ هـ / ١٦٦٠ – ١٧٣٠ م، ويشير تقرير صادر في آذار عام ١١٠٨ هـ / ١٦٩٦ م إلى عدد ٢٧ كاهناً لاتينياً في حلب ، ثلاثة منهم أمضوا أكثر من ثلاثين عاماً، وأربعة منهم أكثر من عشرين عاماً. وهناك تقرير عام ١٧٦٠ م يفيد بأن عدد من المبشرين في حلب ١٢ كاهن بجانب أكليروس كاثوليكي لا يستهان به.

وكان **المبشرون** على اتصال دائم مع مراكزهم الرئيسة في فرنسا أو روما من خلال المراسلات. واهتم المبشرون بشؤون **الجاليات الأوروبية** لأن ذلك كان مبرر مكوثهم في حلب لدى السلطات العثمانية. أما العمل الأساسي للمبشرين فكان الاهتمام بالمسيحيين المحليين بغية إعادة اتحادهم **بالكرسي الرسولي الروماني** وتوطيد الإصلاح التريدنتيني لديهم[1].

وبذلك تم الاتصال بالفكر المسيحي الغربي من خلال **المبشرين الأوروبيين الكاثوليك** ، الذين قدموا إلى حلب بكثافة، ومن خلال الطلاب **الإكليريكيين** الذين درسوا في مدارس روما ، أو في مدارس فرنسا في عهد الملك الفرنسي لويس الرابع عشر. وعادوا إلى الشرق ضالعين باللغات الأوروبية ، وأسهموا مع المبشرين في نقل الفكر الغربي ، وتجلى نشاطهم في تدريس اللغات الأوروبية ، كما قاموا بترجمة العديد من الكتب الحديثة ولا سيما الدينية.

وأتقن **بعض المبشرين** اللغة العربية ،وأخذوا يترجمون الكتب الدينية ، منهم الأب اليسوعي بطرس فروماج الذي خدم في حلب في مطلع القرن الثامن عشر ، وتوفي عام ١١٥٣ هـ /١٧٤٠ م فيها ، وكان يعمد إلى الشماس عبدالله الزاخر ليصحح له النص ويهذبه.

وكان من نتائج **الانفتاح الثقافي والروحي** على الغرب ، أن نشأت **الكنائس الشرقية الكاثوليكية** في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ، حاول أيضاً أنصار التقارب مع روما الجمع بين شراكتهم مع الكرسي الروماني ، الكرسي الأول والشراكة مع سائر البطاركة الشرقيين ، إلا أن الذهنية التي كانت سائدة آنذاك كانت ترفض هذا التقارب ، وتحاول المحافظة على الشخصية المسيحية الشرقية الأرثوذكسية ، وتؤمن بصحة معتقدها الديني على المذهب الأرثوذكسي.

---

(١) – ديك: الحضور المسيحي ، المرجع السابق ، ص ٣٦ – ٣٧ – ٣٨.

وتأزمت العلاقات بين الشرق والغرب ، حيث كان كل فريق يخطئ الآخر الأمر الذي حال دون الجمع بين الطرفين. ونظراً للمناورات المختلفة تمزقت الوحدة التي كانت قائمة داخل كل طائفة[1].

ولم يكن الأمر سهلاً ، ولا سيما أن الرأي العام العربي والإسلامي كان ينظر إلى الدين الكاثوليكي نظرته على أنه دين غريب وعدو ، لأنه دين الصليبيين الذين حاربوا المسلمين في بلاد الشام ومصر والمغرب العربي من خلال الحملات الصليبية ٤٩٠ – ٦٩٠ هـ / ١٠٩٦ – ١٢٩١ م.

ولذلك أوصى **المبشرون** حتى لا يثيروا السلطنة العثمانية ، بعدم نشر أفكارهم التبشيرية بين المسلمين، وأن يبشروا بين المسيحيين كأفراد لا كجماعات ، وأن يكون هدفهم **رؤساء الطوائف** بالذات.

ولقد نجح المبشرون إلى حد ما بين بعض الطوائف المسيحية الشرقية ، فازداد عدد معتنقي مذهبهم ، الذين كانوا يجذبونهم إلى كنيستهم اللاتينية. وتشكلت مع الزمن كنائس متحدة مع روما. ومنشقة عن كنائسها الشرقية مثل كنيسة الروم الكاثوليك ، والسريان الكاثوليك والكلدان الكاثوليك.

وكانت الطريقة التي اتبعها **المبشرون** ، تشجع تشكيل حزب مؤيد للإتحاد مع روما بين رجال دين الطائفة ، ثم ضمان انتخاب واحد من هؤلاء لكرسي البطريركية حين شغوره ، وأخيراً العمل على تدعيم الجماعة الجديدة المتحدة حول البطريركية غير المعترفين بها بعد. وكان نتيجة ذلك أن قام نزاع بين رؤوساء الكنائس الشرقية المحلية والمبشرين الكاثوليك اكتسى طابعاً قومياً. فقد أخذ رجال الدين الشرقيون يعملون بكل قواهم لتخليص طوائفهم من المبشرين الأوروبيين الأغراب مذهباً ووطناً ولغة. وكان لهذا أثره في النمو التدريجي للشعور القومي العربي في القرن التاسع عشر[2].

وبذلك اعتنق المذهب الكاثوليكي عدد من الكهنة ،وكثر الموالون لروما ، واعترف بعض الأساقفة المنتخبين شرعاً من قبل البطاركة بالإيمان الكاثوليكي ، ولاقى هؤلاء صعوبات للبقاء في مراكزهم ، وانتخب بعض الكهنة الكاثوليك على رأس أبرشيات كان المؤمنون فيها موزعين بين كاثوليك وأرثوذكس. وتوصل بعضهم إلى الكرسي البطريركي. وظل التياران الكاثوليكي والأرثوذكسي يتعايشان ضمن الكنيسة الواحدة ، وقام الصراع بينهما فيما بعد. إذ كان يحاول كل فريق تسلم قيادة الطائفة والحصول على الاعتراف المدني من السلطات العثمانية[3].

وتأزمت الأوضاع في **القرن الثامن عشر**، إذ لجأت السلطات العليا الأرثوذكسية إلى السلطات العثمانية ، من أجل نفي الأحبار الكاثوليك، وقامت السلطنة بالتشديد على المبشرين اللاتين ، كي لا يزوروا العائلات الشرقية، وكي لا يتردد الشرقيون إلى كنائسهم. وشدد المجمع الروماني على الكاثوليك كي لا يشتركوا

---

(١) – ديك: الحضور المسيحي ، المرجع السابق، ص ٥٣ – ٥٤ – ١٠٦.

(٢) – الصباغ : المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ – ١٩٩.

(٣) – ديك: الحضور المسيحي ، المرجع السابق ، ص ١٠٦.

بالقداسات مع الأرثوذكس ، فقامت سلطات كنسية متوازية بين الكاثوليك والأرثوذكس. ولما يئس الأساقفة الكاثوليك من إمكانية الحصول على الاعتراف بهم من قبل السلطات العثمانية ، وكانوا ملاحقين ، لجؤوا إلى لبنان الذي كان ينعم باستقلال شبه ذاتي[1].

وفي عام ١١٢٩ هـ / ١٧١٦ م حصلت للمسيحيين ملاحقة في حلب ، بسبب حضورهم الصلاة المقامة لراحة نفس الملك لويس الرابع عشر في كنيسة القنصلية الفرنسية.

وفي عام ١١٨٣ هـ / ١٧٦٨ م أصدر رؤساء الطوائف الأرثوذكسية المسيحية بحلب بياناً جماعياً ، لمنع تردد النساء المسيحيات إلى كنائس **المبشرين الإفرنج** الواقعة في الأسواق القديمة ، وداخل الخانات، وذلك درءاً للأخطار التي تتعرض لها النساء في ازدحام الأسواق والمرور أمام المقاهي. واعترض المبشرون **الكاثوليك** على هذا المنع، وكتبوا إلى مجمع انتشار الإيمان المقدس ، مدعين أن رؤساء الطوائف الشرقية بحلب قد اتخذوا موقفهم المتزمت هذا لا حرصاً على الأخلاق ، بل غيرة من إعراض المؤمنات عن كنائسهم والتفافهن حول المبشرين ، فجاء الجواب من روما لصالح المبشرين[2].

ولذلك انشغلت **الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية** بحماس في تقريب المسيحيين الشرقيين ، وإقامة الصلات الحميمة مع روما. وقدم **قناصل الدول الأوروبية** كل أشكال الرعاية والحماية والامتياز والذي كان جذاباً للسكان المحليين. كما وفرت الارساليات التعليم والتطبيب والمساعدات المادية والأخلاقية في أزمنة الطاعون والمجاعات ، وحصلت على إعانات مالية من روما دعماً للقضايا المحلية ، وكذلك قدم **السفير والقنصل الفرنسي** الدعم من أجل شراء النفوس المحلية المسيحية. ومقابل تقديمهم للسلطة البابوية.

ولم يستلزم التحول إلى الكثلكة تغيراً ملحوظاً في الطقوس الدينية والعادات والمعتقدات الخاصة بالمتكثلكين، إلا أنه عدلت نظرتهم وهويتهم بأساليب مهمة ، فقد أصبحت روما المركز الروحي، وأصبح الكاثوليك الاوروبيون أخوة لهم بالدين، وكان حاميهم ومحسنيهم قد انسحبوا من كنائسهم بانكسار مرير مما أقلق العالم المسيحي الشرقي.

والموارنة هم الذين قبلوا السلطة البابوية كتصرف تعاوني ، أما هرمية الكنائس الثلاث الأخرى فقد حاربت بضراوة ضد الجهود التبشيرية للإرساليات، إلا أنها أخفقت في التغلب عليها[3].

---

(١) – ديك: الحضور المسيحي ، المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٢)– ديك: الحضور المسيحي ، المرجع نفسه، ص ١٣٢ – ١٩٠.

(٣) – ماركوس: المصدر السابق ، ص ٥٨ – ٥٩ – ٦٠.

وزخرت سجلات المبشرين بتقديرات عددية فاقت بكثير تلك التي أوردها **اليسوعيون** عام ١١٢٦ هـ / ١٧١٤ م ،عندما ادعوا أن عدد الذين بدأوا بالتناول[1] لديهم يومياً تراوح بين خمسمائة وستمائة مؤمن. وإذا ما كانت هذه الأرقام صحيحة فإن ذلك يعني أن نسبة كبيرة من مسيحيي حلب كانوا من الكاثوليك.

ودفع التحول المسيحي نحو الكاثوليكية بالهرمية الكنسية الأرثوذكسية إلى التقدم للسلطات بعريضة يطالبون بالعمل على تقويم الوضع ، ونتيجة لذلك أرسل الباب العالي أمراً إلى والي حلب ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م ، يعلمه فيه بوجوب منع المسيحيين المحليين من حضور القداس اللاتيني الذي كان يحتفل به بانتظام في خان الشيباني، وعلى نحو مزعوم للتجار الكاثوليك الفرنسيين. فكانت النتيجة إيقاف كل من كان يرتاد الخان المذكور لهذه الغاية ، وإيداعه السجن.

وفي تقرير رفع إلى السلطان العثماني عام ١١٤٦ هـ / ١٧٣٣ م اعترف بطاركة الأرثوذكس في كل من إستانبول والقدس وأنطاكية ، باعتناق معظم من كان ملكياً **ديانة الفرنجة (الكثلكة)**.

أما فيما يتعلق بما تبقى من الرعية ، فلقد أصر البطاركة على ولائهم ووفائهم للأرثوذكسية وللسلطان العثماني على حد سواء[2].

وفي عام ١١٩٦ هـ / ١٧٨١ م صدر من الباب العالي أمر إلى حلب ، أدان بطريرك هذه المدينة في إلزام الإكليروس التابع له بممارسة الشعائر الدينية وفق الأعراف والطقوس الأرثوذكسية طالباً فيه إصلاح الأمر[3].

وفي إطار جماعة **الروم** ، وهي الأكثر عدداً ، انتهت عملية التحول إلى روما إلى أزمة عام ١١٣٥ هـ / ١٧٢٤ م وإلى انفصال تام بين الأرثوذكس واللاتين. وتفسر قوة التحول هذه بمقدرة هذه الإرساليات وقوتها من ناحية ، بالإضافة إلى أسباب محلية أبرزها المصالح التجارية للمسيحيين ، وعدم ارتياح الروم أنفسهم إلى الرهبان الناطقين باليونانية ، وإلى دعم قناصل فرنسا. وفي **نهاية القرن الثامن عشر** ، أصبح اللاتين يمثلون الطائفة الأكثر عدداً.

واضطرت **السلطات العثمانية** للتدخل مرات عديدة ، وبناء على طلب من الأرثوذكس الذين تأثروا بالنزيف الذي كان يضربهم ويضعفهم ، ١٠٧١ هـ / ١٦٦٠ م ،١٠٧٩ هـ / ١٦٦٨ م ، ١١٢١ هـ /

---

(١) – التناول: وهو أحد أسرار الكنيسة السبعة ، ويقوم به الكاهن ، حيث يتناول به المؤمن جسد السيد المسيح عليه السلام ودمه الكريمين لمغفرة الخطايا ، وللحياة الأبدية ، والمتمثلين بالخبز والنبيذ. انظر نعيم فرح: الحضارة الأوروبية في العصور الوسطى ، منشورات جامعة دمشق ، ط ٢ ، ١٩٩٩ م ، ص ١٧٢.

(٢) – بروس: المرجع السابق ، ص ١٦٦.

(٣) – بروس: المرجع نفسه ، ص ١٧٥.

١٧٠٩ م ، ١١٧٣ هـ / ١٧٥٩ م، ١١٨٢ هـ / ١٧٦٨ ، ١١٨٦ هـ / ١٧٧٢ م ، ١١٩٢ هـ / ١٧٧٨ م. ولكن تدخلها كان يتوقف على العموم لدى توقف المهاترات التي تضع بدورها حداً للعنف[١].

وتم تسجيل انتصار لحركة المتحدين مع روما في **طائفة الروم** في حلب ، كما نجحوا في الاستحصال على أمرمن والي حلب وقاضيها، يجيز تعيين **ماكسيموس الحكيم** وهو حلبي. مطراناً على شؤون أبرشيتهم عام ١١٤٢ هـ / ١٧٢٩ م.

وقد صدر فرمان سلطاني موجه إلى والي حلب وقاضيها ، لمعاقبة الراهب ماكسيموس بالسجن أو النفي لقيامه بالفساد والتضليل ومحاولته تحويل الطائفة الرومية إلى طائفة إفرنجية كاثوليكية ، حيث قام بإجراء الطقوس الدينية حسب أوامر بابا روما ، مما يسبب حدوث فتنة بين الطوائف[٢].وتمكن الكاثوليك في طائفة الروم من تولي هذا المنصب معظم القرن الثامن عشر الميلادي[٣].

وكان لوجود **تجار الجاليات الأوروبية** الذين فتحوا الطريق إلى حلب ، أمام **إرساليات المبشرين** الوافدين إليها من الغرب ، فما كان من هؤلاء إلا أن وجدوا في مزيج المهاجرين الذين ضاقت بهم أوطانهم ، وباتوا هائمين على وجوههم في المدينة ، أرضاً صالحة لاحتواء وتثمير بذور عقيدتهم ، فجاءت تقاريرهم التي دفعوا بها إلى رؤسائهم حافلة بالحركة الدائمة لرجال ونساء قاموا بخيار عقائدي حولوا بموجبه ولائهم في الشؤون الدينية من البطريرك إلى البابا. وشكل الكاثوليك في نهاية القرن السابع عشر ، ثلاثة أرباع السريان[٤].

ولوحظ بأن شأن الإرساليات التبشيرية كان محصوراً بين المسيحيين المحليين فقط ، لأن ارتداد المسلمين أو اليهود يعتبر أمراً خطيراً. ومن سوء تصرفات وسلوك المبشرين أنهم سببوا جدالات لاهوتية عميقة، وظهور جيل من الكاثوليك المتعصبين وضيقي الأفق يحبذون الجدل العقيم عوضاً عن توحيد المسيحيين تحت سقف العقيدة الواحدة بالتفاهم المتبادل[٥].

حيث بدأت تنتشر العقيدة الكاثوليكية والآداب اللاتينية بالتغلغل في المدن كأنطاكية وحلب واللاذقية وغيرها بسبب اجتياحات الصليبيين إلى بلاد الشام. وكانت النتيجة جدالات حادة وصراعات مستمرة بين الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية على أرضية المنافع المادية والغيرة ، وأفسحت المعارك الدينية السياسية مجالاً واسعاً لتدخل واسع للسلطنة العثمانية. وكانت روما وبحجة نشر الإيمان بدأت بالتغلغل أكثر فأكثر بين

---

(١) – ريمون: المرجع السابق ، ص ٤١٠.

(٢) – الفرمان رقم / ٦٣٢ / تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣٤٥، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) – بروس: المرجع السابق ، ص ١٦٩.

(٤) – بروس: المرجع نفسه ، ص ١٦٤.

(٥) – سورمايان: المرجع السابق ، ص ٢٩٥.

المسيحيين السوريين ، وحاكت الفتن بينهم ، ولجأت إلى الوسائل السلمية للسيطرة علـــى أرواح الهراطقـــة. وبالتالي جرت في مدينة حلب الإسلامية أحداث مأساوية وإراقة دماء غزيرة عام ١٢٣٤ هـــ / ١٨١٨ م ، حيث انفجرت الأحداث الداخلية بين اليونانيين أنفسهم (الروم) في حلب، وأدى ذلك إلى سقوط ضحايا عديدة.

وقد أعلم غريغوريوس الخامس البطريرك المسكوني للروم الأرثوذكس في إستانبول البـــاب العـــالي ١٢٣٤ هـــ / ١٨١٨ م حول وجود بعض الأفراد الذين لا يطيعونه ولا يدفعون الضـــريبة المخصصـــة علـــيهم ، ويرفضون الصلاة في كنائسه ،ويتبعون الكهنة الكاثوليك الأجانب أو يصلون في بيوتهم ، ورداً علـــى ذلـــك أصدر السلطان العثماني محمود الثاني فرمان في ٢٤ شباط عام ١٨١٨ م وأمر الوالي فـــي حلـــب أحمـــد خورشيد باشا ما يلي:

١- نفي الكهنة الميالين للاتين ٢- منع رجال الدين اللاتين من زيارة بيوت اليونانيين[١].

تنافس المبشرين: لو كان التبشير دعوة خير لما تنازعت الإرساليات التبشيرية فيما بينهـــا ،ولمـــا تنافست فرقهم ومذاهبهم ، والدليل القائم على ذلك بمبشيريها أنه كان لأهل كل مذهب ديني ، وهم يبشـــرون به. **هوىً سياسيا معينا** ، ولقد كانت الدول تهتم بمبشيريها لاعتقادها أنهم طلائع نفوذها ومقدمات لتبسطها في الأرض[٢].

و كان المبشرون يعملون بطرق مختلفة ، كالتعليم مثلاً على تهيئة شخصيات شرقية لا تقـــاوم التســـلط الأوروبي. فكان التبشير الديني نفسه ستاراً للتبشير **التجاري والسياسي** وأساساً متيناً للاستعمار. وإن أكثـــر الفتن الداخلية في الشرق ، من دينية وسياسية واجتماعية ، إنما قام بها المبشرون ومن تبعهم[٣]. وأكبر مثال على ذلك **اليسوعيون** الذين كان لهم صولة في السلطنة العثمانية ، لأن الدول الغربية عموماً وفرنسا وإيطاليا والبابوية خصوصاً كانت تحميهم وتؤيدهم ، علماً أن **فرنسا** قد طردت اليسوعيين من بلادها ، في حين كانت تنفق عليهم في الخارج الكثير من الأموال. وذلك لأن فرنسا كانت ترسل هؤلاء إلى الخارج عمالاً سياســـيين لها ودعامة اجتماعية لآرائها وخالقي مشاكل في سبيل مصالحها. وكانت لهم فـــي الخـــارج الصـــنم الـــذي يعبدونه. وكان اليسوعيون يعدون كل تعرض لفرنسا تعرضاً للبابا نفسه[٤].

وإن المنافسة الشديدة التي خاضها اليسوعيون والفرنسيسكان ، للتبشير بالإنجيل ، أورثت بسرعة صداماً حاداً ، كانت له خيبة أمل كبيرة لدى القناصل والتجـــار الفرنســـيين ، وقـــد أدت بالفرنسيســـكان ، وكـــذلك بالبطريرك الماروني ،إلى طرد اليسوعيين. ففي بداية القرن الثامن عشر ، ازداد عدد المسيحيين المرتبطين

---

(١) – سورطايان: المرجع السابق ، ص ٣٠٣ – ٣٠٤.

(٢) – فروخ: المرجع السابق ، ص ٥٤.

(٣) – فروخ: المرجع نفسه ، ص ٥٧.

(٤) – فروخ: المرجع السابق ، ص ١٢١.

بروما كثيراً ، ويذكر أحد المؤرخين لتلك الفترة الحادثة التالية " لم يفتأ القناصل عن الاحتجاج على تهور المتدينين. ففي عام ١١٤٥ هـ / ١٧٣٢ م اضطر القنصل إلى مغادرة كنيسة الفرنسيسكان في عيد القربان المقدس بسبب تقدم عدد ضخم من النساء الحلبيات للقربان ، على الرغم من أوامر والي حلب " وبذلك ازداد عدد الطائفة الكاثوليكية في حلب ، بفضل الإرساليات التبشيرية والدعاية العقائدية ، وكذلك التظاهرات ، العنيفة أحياناً ، لمعارضيهم من الطوائف القديمة الممثلة برؤسائهم لدى الإدارة العثمانية.

كل ذلك كان عاملاً في إضعاف تركيبة مدينة حلب ، وخاصة فيما يتعلق بوضع التابعين لها ، وحماية المسيحيين ، وأدى بالتالي إلى ترسيخ الطبيعة الإسلامية الرئيسة لولاية حلب[١].

ويجب أن نعلم أن الهدف الأساس لأعضاء **الإرساليات التبشيرية** لم يكن تنصير السكان ، بل كان لها أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية سعوا لتحقيقها لمصلحة الدول الأوروبية التي بعثت بهم إلى حلب وغيرها من بلاد الشام. حيث كان **المبشرون** يضمرون العداوة والبغضاء للعرب المسلمين ، وللمسيحيين المختلفين عنهم مذهباً. كما كانت للمبشرين أهداف شخصية شوهت اسم المسيحية في الشرق.

وأوجس المسلمون والمسيحيون المختلفون عنهم والسلطات العثمانية خيفة من نشاطهم إذ نظروا إليهم نظرة الريبة ، ورأوا فيهم **بوادر تسلل استعماري غربي** ، وأنهم يتسترون وراء وظيفتهم **التبشيرية**. كما رأى فيهم **الأرثوذكس** تهديداً خطيراً لكيانهم الديني[٢].

ب - وسائل الإرساليات التبشيرية:

سلكت الإرساليات التبشيرية لتحقيق ما تصبو إليه من غايات وأهداف طرقاً شتى ، لذلك لم تترك باباً إلا طرقته ولا وسيلة إلا واستعملتها. ومن أبرز تلك الوسائل كانت: المدارس والتطبيب وزيارة البيوت والوعظ والأخويات والجمعيات الدينية.

١ - **المدارس التبشيرية:** حرص المبشرون على إفساد النبل الإنساني وجعل **العلم** ، الذي هو نعمة في سبيل تحرر الإنسانية ورقيها ، وسيلة إلى استعباد الأفراد والأمم ثم سوقهم بسيف الاستعمار إلى الاستكانة أمام سلطان السياسة المادي.

لقد سخر المبشرون اسم **الله تعالى** في سبيل ترويج بضائع أممهم ونشر الفساد الاجتماعي في العالم. وكانت من أولويات تلك المدارس أن تنقل الطلاب من مذاهب مختلفة إلى مذاهبها هي[١].

---

(١) - دافيد ، جان كلود ، جورج ، جيرار دو: حلب في الدراسات العلمية ، ت: محمود حريتاني ، دار فلاقاريرن ، باريس ، ٢٠٠٢ م ، ص ٩٤-٩٥.

(٢) - الشناوي: المرجع السابق ، ص ٧٤٥.

ويذكر الدكتور عبد الفتاح أحمد في كتابه: التبشير الصليبي والغزو الاستعماري أنه قد (وصل عدد من المبشرين اليسوعيين والعازاريين وغيرهم إلى سورية عام ١٦٢٥ م ، وأسسوا بعض المدارس في دمشق وحلب ، وقد أصبح واضحاً أنه من شأن المدارس التي يقومون بإنشائها في المناطق التي يصلون بنفوذهم إليها ، أن تعتبر بالدرجة الأولى مؤسسات للدعوة ، وطرح الفكرة العلمانية التي تحمل معها الآراء النصرانية، وتنتهي إلى تذويب شخصية الفرد)[٢].

وأدى افتتاح تلك المدارس ، إلى انتشار **الثقافة الأوروبية** ، فتمثلها المسيحيون في حلب، وأظهروا شغفاً وعشقاً للحضارة الفرنسية ولغتها ، فتبنى كثيرون منهم هذه اللغة ، وتحدثوا بها كما لو كانت لغتهم الأم[٣].

أما المدارس التي عمل **الرهبان الأوروبيون** على تأسيسها في حلب ، فقد عنيت بتلقين المعارف المستقدمة من أوروبا كالعلوم والرياضيات بالإضافة إلى اللغات الأجنبية. والجدير بالذكر أن هذه المدارس وضعت في عهدة اكليروس المتحدين ، الناطق باللغة العربية ، التزاماً بما فرضه الباب العالي علنية على الأوروبيين في ممارسة نشاطهم الديني ، ولكن مناهج الدراسة بقي في معظمه على ما هو عليه ، فلم يطرأ عليه أي تغيير. وما لبث أثناسيوس الثالث دباس ، وهو أحد المطارنة المؤيدين للكاثوليكية والذي كان قد درس فن وأصول الطباعة في روما ، أن أسس في حلب أولى المطابع في السلطنة العثمانية عام ١٧٠٦ م. وبقيت المطبعة قيد الاستعمال لما يقارب عقداً من الزمن ، قبل أن تلقى معارضة من الطائفة الأرثوذكسية.

واستطاع اكليروس المتحدين الإفادة من النصوص المطبوعة المشتملة على الخلاصة الجديدة للعقيدة المسيحية ، وعلى الكتب المقدسة وغيرها من اللوازم الدينية باللغة العربية. ففي عام ١٧٢٥ م ، تلقى والي حلب وقاضيها أمراً من الباب العالي ، يجيز فيه للمالكين استعمال وتوزيع المواد التربوية التعليمية والكتب المقدسة المطبوعة باللغتين اليونانية والعربية في مدارسهم بكل حرية[٤].

كان الطلاب في المدارس التبشيرية يدرسون السريانية ، ويتدربون على القراءة والكتابة الإيطالية ، وعلى الرياضيات ، ويدرس الطلاب اللغات اليونانية والعربية واللاتينية والفرنسية ، وكان المبشرون يرغبون انتقاء بعض الدعوات الكهنوتية لإرسالها إلى المدارس الرومانية.

وكان كتاب القراءة المفضل كتاب المزامير ، وكتاب الإقتداء بالمسيح. وكان التدريس يعتمد على الحفظ. وكان المبشرون يحرصون على أن ينقل الطلاب إلى أهاليهم كل ما يتعلمونه في المدرسة[٥]. ثم أصبح كتاب

---

(١) – فروخ: المرجع السابق ، ص ٦٦ – ٦٧.

(٢) – أحمد ، عبد الفتاح: التبشير الصليبي والغزو الاستعماري ، دار الجهاد ، ط ١ ، ١٩٨٨ م ، ص ٨٠.

(٣) – الدباغ: المرجع السابق ، ص ٣٦.

(٤) – بروس: المرجع السابق ، ص ١٧٢ – ١٧٣.

(٥) – كان الطلاب يحضرون قداس كل يوم ويتلون طلبة العذراء والصلاة الربية والسلام الملائكي وقانون الإيمان صباحاً ومساء.

التعليم المسيحي من صلب تدريس اللغة العربية ، وبهمة القنصل الفرنسي بيكيه قامت محاورات دينية للكبار والصغار في كنيسة السريان بإرشاد الآباء اليسوعيين[1].

هذه المدارس التبشيرية لم تكن تقبل إلا الصبيان، ولم تنشأ المدارس للبنات إلا في القرن التاسع عشر. واهتم المبشرون بتثقيفهن الديني ،وكانوا يجمعونهن في الكنيسة يوم الأحد للتعليم الديني ، ويدربون بعضهن على تثقيف الفتيات في بيوتهن[2].

وكان المدرسون في المدارس التبشيرية يتعرضون لمحك عملي بعد، بمثابة اختبار لصدق المدرسين الذين يعملون في المدارس المذكورة. بحيث يتم التأكد أنهم يعملون حثيثاً على تطبيق المبادئ التي يتفق عليها. ولهذا يكون كل المدرسين مبشرين للتعليم الأجنبي[3].

وهكذا بذل المبشرون كل جهد لاستخدام العلم والتعليم في سبيل التبشير. غير أن لتبشيرهم ظاهراً وباطناً. أما ظاهره فدعوة إلى سلوك هم لا يسلكونه ،وتلك دعوة على كل حال لم تتم. وأما باطن التبشير فهو تفكيك أواصر القربى الروحية بين المسيحيين في السلطنة العثمانية ، حتى يستطيع الغرب أن يحكم الشعوب ويستغل بلادها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً[4].

٢ – **التطبيب**: لقد أدركت الإرساليات التبشيرية هذا الميل في البشر، فخرجوا عن كل نبل في الطبيعة الانسانية ،وسخروا **الطب** في سبيل غايات هم يسعون إليها ، فكانوا يقولون حيثما تجد بشراً تجد آلاماً ، وحيثما تكون الآلام تكون الحاجة إلى الطبيب ، وحيثما تكون الحاجة إلى الطبيب فهنالك فرصة مناسبة للتبشير. وهكذا اتخذ المبشرون الطب ستاراً للتقرب من المرضى.

ولا ريب في أن الطبيب يستطيع أن يصل إلى جميع طبقات المجتمع حتى أولئك الذين لا يخالطون غيرهم. ولذلك رأى المبشرون أنه بإمكان الطبيب المبشر أن يصل تبشيره إلى جميع طبقات المجتمع بواسطة المرضى الذين يعالجهم ، لذلك عنى المبشرون **بالتطبيب** على أنه وسيلة للوصول إلى غاية. فمثلاً **اليسوعيون** قد أسسوا أكثر أعمالهم التبشيرية في سوريا عامة **وحلب خاصة** إلى جانب مركز التطبيب. وفي هذه المراكز وجهوا عنايتهم الأولى إلى كبار الموظفين وإلى الأعيان ، وكانوا يستغلون ذلك لأهداف تبشيرية[5].

---

(١) – ديك: الحضور المسيحي ، المرجع السابق ، ص ٤٠.

(٢) – ديك: الحضور المسيحي ، المرجع نفسه ، ص ٤١.

(٣) – أحمد: المرجع السابق ، ص ٨١.

(٤) – فروخ: المرجع السابق ، ص ٤٠.

(٥) – فروخ: المرجع نفسه ، ص ٥٩ – ٦١.

٣- **النشاط الرعوي: زيارة البيوت والإرشاد وسماع الاعترافات:** إن نشاط المبشرين لدى المسيحيين الشرقيين لم يكن مرخصاً به رسمياً من السلطنة العثمانية. ولدى الأزمات كان يحظر على الشرقيين التردد على كنائس المبشرين.

فكانت زيارة العائلات في البيوت تشغل الجانب الأكبر من نشاط المبشرين. فعندما يدخل المبشر أحد البيوت، حيث يعيش ثلاثة أو أربع أسر يلتف حوله النساء والأولاد، فيخرج صليبه من ثوبه وينبههم أنه لا يقبل منهم لا ذهب ولا فضة، ويرفض أي مأكل. ويبدأ بالسؤال عن أحوالهم ،وإذا كان الأولاد يمارسون الصلاة. ويجعلهم يرسمون إشارة الصليب ، ويعلمهم تلاوة الصلاة الربية ويحرضهم على طاعة الأهل وتحاشي السرقة والشتائم ورفقة السوء. وعندما يعرضون عليه مشكلاتهم يغدق عليهم النصائح والتشجيع ، ويعدهم بالمساعدة، ويوزع بسخاء الصور التقوية والميداليات ، ويترك لهم كتيبات مخطوطة تشرح أسرار الإيمان الكاثوليكي.

ولا تقتصر زيارة المبشرين على البيوت فحسب ، بل تشمل أيضاً أماكن العمل ، فبينما الرجال يعملون في القيصريات حيث أنوال النسيج اليدوي يزورهم المبشرون. ويطلبون إليهم أن لا يتوقفوا عن العمل، بل أن يعيروهم فقط إصغاءهم ويفتحوا لهم قلوبهم. فيتطرق المبشر إلى نقاط الخلاف بين الغربيين والشرقيين فيركزون على ضرورة الرئاسة العليا الواحدة في الكنيسة. وكانت الكنائس الشرقية أكثر تساهلاً في هذا الموضوع. وانصاع الكثيرون للمبشرين وأقروا لهم بخطاياهم.

وكان المبشرون يعيرون أهمية كبرى **لسماع الاعترافات** ولاشتراك المؤمنين بالقداس يوم الأحد وتناول القربان المقدس(١).

وكان الوعظ التوجيهي يجري في الكنائس الصغيرة التي أقامها المبشرون في أديرتهم ، أو في محل إقامتهم. ويلاحظ أن كنيسة الموارنة في حلب ، قد وضعت نظاماً خاصاً لوعظ المبشرين ، بحيث يكون أسبوعاً فأسبوعاً ، أولاً لليسوعيين ، ثم للكبوشيين ، ثم للفرنسيسكان ، وأخيراً للكرمليين.

وكان الوعظ التبشيري يدوم أكثر من ساعة في كل مرة ، ولم تكن السلطنة العثمانية مهتمة بتلك الزيارات والتوجيهات طالما أنها تجري في إطار رعاياها المسيحيين لا المسلمين. لكن تنبه الرؤساء الروحيون الدينيون للطوائف الشرقية اللذين أخذوا يشعرون بنفوذ المبشرين الأوروبيين يتغلغل بين رعاياهم ، واختطاف واحدٍ تلو الآخر ، وقد بينوا للسلطنة العثمانية أن هدف المبشرين هو إخضاع مسيحيي حلب لسلطة البابا عدو السلطان ، وأمام هذا ، أصدرت السلطنة بالاتفاق مع الأساقفة الشرقيين أمراً تمنع المبشرين من

---

(١) – ديك: الحضور المسيحي ، المرجع السابق ، ص ٤١ – ٤٢.

دخول منازل الروم والسريان وكنائسهم ، كما تحظر على المسيحيين الشرقيين الذهاب إلى الكنائس اللاتينية[1].

٤- **ترجمة الكتب الدينية:** نشطت حركة الترجمة مع دخول المبشرين مدينة حلب ، خاصة من اللغتين الإيطالية والفرنسية ، إلى اللغة العربية.

ومع نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الميلاديين بدأت **حركة التأليف تنشط** ، ويعود أهم أسبابها إلى الانفتاح الفكري نحو الغرب الأوروبي ، وخاصة فرنسا ، التي كان لها دور كبير في نشر المعرفة – لحساب نشر المذهب الكاثوليكي – بواسطة قناصلها المقيمين في حلب ، ورهبانها المبشرين ومن أجل خلق جيل جديد من الاكليروس المسيحي ليخدم **الكثلكة** حسب تعاليم روما ، لذلك تم تأليف وترجمة عدد كبير من الكتب إلى اللغة العربية أهمها:

كتاب ميزان الزمان تأليف الأب ينربنرغ اليسوعي ، تعريب الأب فروماج والشماس عبدالله الزاخر ، طبع في حلب عام ١١٤٧ هـ / ١٧٣٤ م.

كتاب تأملات روحية ، تأليف أحد الرهبان الكرملين طبع عام ١١٤٩ هـ / ١٧٣٦ م.

كتاب مرشد المسيحي ، تأليف الأب دوترمان ، تعريب الأب فروماج والشماس عبدالله الزاخر ، طبع عام ١١٥١ هـ / ١٧٣٨ م.

كتاب أباطيل العالم ، للراهب الفرنسيسكاني ديداكس ستيلا ، طبع عام ١١٥٢ هـ / ١٧٣٩ م.

كما ألف أحد المبشرين الكبوشيين كتاب الفلسفة الرياضية في اللاهوت الأدبي، طبع عام ١١٥٧ هـ / ١٧٤٤ م[2].

٥ – **الأخويات والجمعيات التقوية:** عمد المبشرون إلى إنشاء أخويات تدرب المنتسبين إليها على التعمق في مفاهيم الإيمان والالتزام بالصلاة وأعمال البر. وامتازت **حلب** بتنوع أخوياتها وكثرة المنتسبين إليها ، وقد تنافس **المبشرون** من مختلف الجمعيات الرهبانية في تأسيسها وتنشيطها. وانخرط فيها العديد من الشرقيين. وكانت الأخويات مفتوحة لجميع الطوائف ، وجميع الأعمار ، ومنها مختصة بجهات معينة.

وبعد أن أسسها المبشرون أصبحت معظمها فيما بعد بإدارة الاكليروس الشرقي الكاثوليكي. وأهم الأخويات:

١- **الرهبنة الفرنسيسكانية الثالثة:** أدخلها الفرنسيسكان منذ القرن السابع عشر، وكانت تضم بنوع خاص المتأثرين بممارسات **الطقس اللاتيني** ، وانتشرت بشكل واسع **في مطلع القرن الثامن عشر**.

---

(١) – الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٨٢٢ – ٨٢٥ – ٨٢٦.

(٢) – كحالة ، جوزيف: عبدالله الزاخر الحلبي ، المطبعة الرقمية ، جامعة حلب ، ط ٢ ، ٢٠٠٦ م ، ص ٢٥ – ٢٦ – ٢٧ – ٧٠.

٢- كان لليسوعيين عام ١١٤٣ هـ / ١٧٣٠ م حلقة من المتعبدات يهتمون بإرشادهن، وقد ترجم لهن الأب فروماج قانون رهبة الزيارة.

٣- وفي عام ١١٩٩ هـ / ١٧٨٤ م أسس أحد المبشرين اللعازريين الذين خلفوا اليسوعيين في حلب بعد حل رهبنتهم ، أخوية تقوية للأخوات المتعبدات العائشات في العالم[١].

جـ - موقف الدول الأوروبية من الإرساليات التبشيرية:

كان رجال الدين الأوروبيين هم المسؤولون عن نكبات الشرق السياسية والخلقية ، وعن الفتن التي كانت تحدث بين أهل الأديان والمذاهب ، وأن أهل الوطن الواحد على اختلاف أديانهم ومذاهبهم ، كانوا دائماً ضحايا بريئة.

ولما رأى **المبشرون** أن الجهود الفردية في نشر المذاهب المسيحية الغربية في الشرق ، ذات مردود محدد ، لجأوا إلى سبيل أحسن تمهيداً وأشد تأثيراً ، وهي حكوماتهم **الأوروبية طلباً لمزيد من العون**.

وبعد أن رضى المبشرون أن يجعلوا أنفسهم والدين آلة طيعة في يد دولهم ، انتهزت تلك الدول هذه الفرصة، وأخذت تساعد **الإرساليات التبشيرية**. ساعية من وراء ذلك تحقيق أهدفها السياسية والاقتصادية الخاصة باستغلال المبشرين والدين[٢].

وساعد الدول الأوروبية الكثرة العددية في عدد الطوائف الدينية المسيحية ، فعملت مع البابوية على توثيق صلاتها بالطوائف الدينية غير الإسلامية وبزعمائها ومؤسساتها الدينية والتعليمية وغيرها. وأخذت تمدهم بالأموال ورجال الدين والتعليم[٣].

وحاولت البابوية والدول الأوروبية اللاتينية شق صفوف الطوائف المسيحية النشطة في حلب ، لتحويلها إلى فرق متصارعة ومتضادة عبر دبلوماسييها ومبشريها كي تتغلغل بينها وتسيطر عليها. فاشتد الصراع بين الطوائف ، حتى وصلت الأحوال إلى درجة احتلال أحد الطرفين لكنائس وأديرة ومؤسسات الطرف الآخر بمساعدة السلطات السياسية والعسكرية والقضائية ، وذلك برشوة تلك الجهات بمبالغ كبيرة ، وكان الخاسر الأكبر هو المواطن التقي البسيط في الطوائف المسيحية.

---

(١) – ديك: الحضور المسيحي ، المرجع السابق ، ص ٤٢ – ٤٣.

(٢) – فروخ: المرجع السابق ، ص ١١٣.

(٣) – الشناوي: المرجع السابق ، ص ٧٤٧.

وفي كل مرة ، عندما يعين دبلوماسي أوروبي ، كان زعماء جميع الطوائف المسيحية تبارك له منصبه الجديد ، وكان هذا السياسي الأوروبي وبسبب حسه السياسي والمهمات الدبلوماسية السرية التي حملها معه لصالح دولته يجذب أفراد الطوائف المسيحية(١).

ولذلك كان لقناصل الجاليات الأوروبية علاقات طيبة ليس مع ولاة حلب وقضاتها ، بل مع رجال الدين أيضاً. وكان بين هؤلاء القناصل بعض الشخصيات كالقنصل الفرنسي دارفيو الذي حضر قداديس الكنيسة السريانية والأرمينية في حلب عام ١٦٨٠ م. ووصف طقوسهما الدينية في مذكراته بشيء من التفصيل ، واشترك في الولائم التي أقيمت على شرفه(٢).

ومع القرن السادس عشر الميلادي انبعثت في **سياسة فرنسا** ذلك الهدف الذي كان يصبو الملك لويس التاسع إلى تحقيقه ، وهو إنشاء **سورية إفرنجية** في الشرق ، بل تلك الأمنية التي كانت أحب ما يداعب خيال الملك ، والتي وضعها في مذكراته بأنها لو تحققت فسوف لا تعتبروا أن تكون **فرنسا المشرق** ، دولة يسمها الطابع الفرنسي ، وتجد في فرنسا الأم الروحية لها والدولة التي انبعثت عنها ، والوصي الطبيعي عليها.

ومن أجل هذه الغاية توالت **الإرساليات التبشيرية** ، وتولى مبعثوا فرنسا وقناصلها إعداد العناصر التي تؤلف منها الدولة المرجوة **سوريا الإفرنجية** ، وتوجيهها للعمل في ظل سياسة معينة(٣).

وعندما تسلم الملك **لويس الرابع عشر** الحكم في فرنسا ، رسخ في ذهنه تحقيق هدف حصول فرنسا على اعتراف رسمي من الباب العالي بحقها في **حماية المسيحيين الكاثوليك** في أرض السلطنة العثمانية ، وكان المرمى البعيد له تحقيق **السيطرة الروحية** لفرنسا على السلطنة العثمانية عن طريق نشر المذهب الكاثوليكي متدئاً وفي حذر شديد ، بالطوائف المنشقة عن كنيسة روما ، ولم يكن ذلك ممكناً إلا بالتوسع في **الإرساليات التبشيرية** ولاسيما الفرنسية منها(٤).

وتمكن **السفير الفرنسي** في إستانبول من عقد معاهدة مع السلطان العثماني أحمد الأول في شهر أيار عام ١٦٠٤م ، وبموجبها تجددت الامتيازات السابقة الموقعة عام ٩٤٢ هـ / ١٥٣٥ م ، وأضافت إليها امتيازات جديدة أهمها الاعتراف لملك فرنسا بحق حماية المسيحيين الكاثوليك من رعايا ممالك أوروبا في الشرق ، والسماح لرعايا ملك فرنسا ورعايا أصدقائه وحلفائه بزيارة الأماكن المقدسة في فلسطين بكل حرية ودون أي اعتراض أو حظر.

---

(١) – سورميان: المرجع السابق ، ص ٣٠٧.

(٢) – سورميان: المرجع نفسه ، ص ٤٠٤ – ٤٠٥.

(٣) – الغنيت: المرجع السابق ، ص ١٠٣ – ١٠٤.

(٤) – الغنيت: المرجع نفسه، ص ٩٩.

وللمرة الأولى ورد ذكر رجال الدين الأوروبيين ،في معاهدة سياسية مع الدولة العثمانية ، حيث سمح لهم إذا شاؤوا أن يعيشوا في الأماكن المقدسة أو في أماكن أخرى من أراضي السلطنة ، وأن ينعموا بالطمأنينة وبحرية التنقل[1].

وحصل نتيجة سياسة فرنسا ارتباط وثيق بين الكنائس الشرقية بأوضاع أوروبا ، ففي عام ١١٢٦ هـ / ١٧١٤ م احتفل في كنيسة الآباء الفرنسيسكان وفي سائر الكنائس بحلب بالجناز من أجل راحة نفس الملك الفرنسي لويس الرابع عشر الذي نعي إليهم. وأبنه الأب اليسوعي هرنودي بخطاب بليغ[2].

وكذلك كان هناك أيضاً ارتباط وثيق بين القناصل والسفراء الأوروبيين في ولاية حلب مع وزراء الخارجية في دولهم ، فكانوا يقومون بإطلاعهم على كل ما يجري ، وخير مثال على ذلك ما قام به القنصل الفرنسي في حلب غسباردي بيليران ١١٣٥ – ١١٤٣ هـ / ١٧٢٢- ١٧٣٠ م الذي كتب رسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية قال فيها " إن مطران الروم وافق الرعية على الحرية بمعتقدها الكاثوليكي على شرط أن تلزم السكينة وتدفع له ما يترتب عليها من مال. ولكن ترجمان القنصل الفرنسي الياس فخر الطرابلسي الملكي حرك الفتنة على المطران وتهدده ، بأنه سيكتب إلى البطريرك في إستانبول ليشكوه بأنه غير الطقس اليوناني ، وتساهل مع الرعية التي صارت إفرنجية. وكان موقف الترجمان المذكور مؤلماً، لأنه كان سابقاً من أقرب الكاثوليك صداقة للمبشرين في طرابلس ،وكانوا قد نالوا له من البابا اكليمنوص الحادي عشر أوسمة وامتيازات[3].

كما جدد الباب العالي من خلال معاهدة ١١٥٣ هـ /١٧٤٠ م على الفرنسيين اعترافه بالحماية الفرنسية على نصارى المشرق ، وذلك جزاء تأييد فرنسا الدبلوماسي للسلطنة العثمانية في الحرب الروسية العثمانية ١١٥٠ – ١١٥٢ هـ / ١٧٣٧ – ١٧٣٩ م[4].

وأهم بنود معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م ما يلي: (إن الأساقفة التابعين للحكومة الفرنسية والقسيسين والرهبان الآخرين (من غير جنسية فرنسا) الذين يدينون بدين فرنسا من أية أمة ، وأي نوع كانوا إذا لم يتخطوا حدود مهنتهم ، لا يعارضون بتكدير عند إقامة شعائرهم ووظائفهم في نواحي السلطنة ،حيث هم موجودون منذ القديم)[5].

---

(١) – اسماعيل: السياسة الأوروبية ، المرجع السابق. ص ١٥.

(٢) – تونل: المرجع السابق ، ص ٤٨.

(٣) – تونل: المرجع نفسه ، ص ٥٩.

(٤) – بروكلمان ، كارل: تاريخ الشعوب الاسلامية ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٤٩ م ، ص ١٥٩.

(٥) – معاهدة ١٧٤٠ م: المرجع السابق ، البند ٣٢.

إن الأساقفة والرهبان التابعون لحكومة فرنسا والمقيمون في أنحاء السلطنة تصير المحافظة عليهم ، ما داموا في حدود وظائفهم. ولا يقدر أحد على منعهم عن إقامة شعائر ديانتهم حسب عاداتهم في الكنائس التي يتملكونهم ، وكذلك الأمكنة التي يسكنونها.

وعندما يتزاور رعايا السلطنة العثمانية دافعو الجزية (**المسيحيون**) والفرنسيون لأجل البيع والشراء أو لأشغال أخرى فلا يقدر أحد على تكديرهم خلافاً للشريعة الإسلامية محتجاً بكثرة هذا التزاور.

وكذلك يسمح للفرنسيين بتلاوة الإنجيل في كل مكان يصير لهم فيه على وجه شرعي ضمن حدود واجباتهم بدون أن يعارضهم أحد)[١]. يلاحظ منح السلطنة العثمانية ممارسة الشعائر الدينية للجاليات الأوروبية.

إن سفير فرنسا وقناصلها وتراجمتها وتجارها وأرباب البضائع ورباني السفن ورجال البحرية ، فالرهبان والأساقفة الفرنسيين ما زالوا في حدود وظائفهم ومبتعتبرين عن كل ما يخل بالصداقة وصدق الولاء، يتمتعون من الآن فصاعداً ببنود المعاهدات القديمة والحديثة التي يصير تنفيذها لصالح الأربع فئات المذكورة[٢].

وخير مثال على التدخل الأوروبي من أجل تحقيق مصالحهم عن طريق الإرساليات التبشيرية ، **ما حصل في طائفة السريان وغلبة التيار الكاثوليكي فيها** عن طريق رجال السياسة الفرنسيين. فحتى منتصف القرن السابع عشر ، كانت الكثلكة حديثة النشوء في حلب ، وبعد توافد الإرساليات التبشيرية بدأ ساعد الكثلكة يشتد في طائفة السريان التي كانت تتبع المذهب اليعقوبي. وبدأت الطائفة تشهد صراعاً ظاهراً بين المعتقد الجديد (الكثلكة) واليعقوبية.

ولم يكن السبب في اشتداد ساعد الكثلكة هو الهام الروح القدس الذي حل في قلوب الهراتقة فأقروا بالإيمان الكاثوليكي ، بل كان هذا الإقرار نتيجة لا سبباً. أما السبب فيمكن وضعه في بندين: أولهما **مذهبي** ، يتمثل بنشاط الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية. وثانيهما **سياسي**. ويتمثل في تدخل الدول الأوروبية. وبخاصة **فرنسا**.

ونشطت الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية محاولة اجتذاب المسيحيين وخاصة اليعاقبة إلى الكثلكة ، ونجحت مساعيها ،فتم تنصيب أول بطريرك كاثوليكي على طائفة السريان ، كان قد تكثلك على يد المبشرين اللاتين وهو **البطريرك أندراوس اخيجان**، والذي كان له أثر كبير في نشر الايمان الكاثوليكي بين أفراد الطائفة السريانية.

---

(١) – معاهدة ١٧٤٠ م: المرجع السابق ، البند ٨٢.

(٢) – معاهدة ١٧٤٠ م: المرجع نفسه ، البند ٨٤.

وقد وضع أندراوس يده بيد المبشرين الكاثوليكيين لنشره في بلاد ما بين النهرين ، بعد أن عاد من جولة هناك تفقد خلالها من انضم إليه في تلك الأصقاع، وقال: " إنه لو وجد في ماردين من المبشرين اللاتين لضربوا على أيدي المقاومين (اليعاقبة) وكفوهم عن إزعاج الراغبين في الكثلكة ، فدبت الرغبة في قلوب **المبشرين الكبوشيين واليسوعيين** في قصد تلك النواحي لنشر المذهب الكاثوليكي "[1].

إلا أن نشاط هذه الإرساليات لم يكن يمضي بيسر وسهولة ، وذلك أن المبشرين الكاثوليكين لم يكونوا يحاولون جذب الشرقيين إلى **الكثلكة** فحسب ، بل كانوا يحاولون جاهدين حملهم على اعتناق الطقس اللاتيني أيضاً معتقدين أنهم ما لم يعتنقوه فإنهم لن يتعتبروا هامش الكثلكة ، وسيظلون عرضة للردة ، وعلى الرغم من أن ذلك لم يكن ضمن توجيهات الكرسي الرسولي الرسمي. وبالمقابل فقد كان الشرقيون يعدون الطقس الشرقي أمراً واقعاً يرضخ له البابوات لأنهم مرغمون على ذلك[2].

وهكذا نشب الصراع الذي ما لبث أن اكتسب بعداً جديداً هو البعد السياسي ، بتدخل السلطات المدنية الحاكمة في السلطنة العثمانية ، والسفير والقنصل الفرنسي في إستانبول وحلب ، ذلك أن الكنيسة السريانية اليعقوبية كانت تتمتع بوضع متميز وبدعم من الحكام في البلاد التي دخلت تحت الحكم العربي ، وظلت تتمتع بالدعم نفسه في ظل الحكم العثماني الذي كان يهمه بشكل عام أن يظل مسيحيو الشرق بمعزل عن مسيحيي الغرب[3].

وأي نشاط للإرساليات الكاثوليكية في البلاد الخاضعة للحكم العثماني يمكن أن يصور من قبل معارضيه كنشاط يحمل معان سياسية خطيرة ، وأنه تدخل يستجر نتائج تلحق الأذى بسياسة الدولة العثمانية ومصالحها. وذلك ما كان يسعى للتأكيد عليه البطاركة اليعاقبة في نزاعهم مع الكاثوليكيين ، فنعتوهم بالفرنج[4].

وفي ظل الظروف العامة التي سادت القرن الثامن عشر – والربع الأخير منه بشكل خاص – وتعرض السلطنة العثمانية للضغوط **السياسية والعسكرية** المتزايدة ، من قبل الدول الأوروبية ، ومع اشتداد النزاع في طائفة السريان بين المطران جروة الكاثوليكي والبطريرك اليعقوبي ، كانت كلمة إفرنج هي مفتاح موقف السلطنة العثمانية. حيث كان اليعاقبة يصورون هذه الكلمة على أنها انسلاخ رعايا السلطان عن راعيهم وتعاملهم مع أعدائه ، الأمر الذي استطاعوا معه أن يستميلوا السلطنة العثمانية إلى جانبهم. كما جاء في عرض قدمه البطريرك اليعقوبي إلى الصدر الأعظم يقول فيه: " إن المطران ميخائيل جروة اتفق مع

---

(١) – الفواز ، فواز: المرتاد في تاريخ حلب وبغداد (مخطوط دراسة وتحقيق ، رسالة ماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، جامعة دمشق ، اشراف د: أحمد طربين ، ١٩٧٧ م) ، ص ٤٧ – ٤٨.

(٢) – ديك ، اغناطيوس: الشرق المسيحي ، المطبعة البولسية ، لبنان ، ١٩٧٥ م ، ص ١٥٨ – ١٦٠.

(٣) – ديك: الشرق المسيحي ، المرجع نفسه ، ص ١٥٤.

(٤) – الفواز: المرتاد في تاريخ حلب وبغداد، المصدر السابق ، ص ٤٩.

الإفرنج، وهذا مخل بالإنجيل الشريف وحقوق الدولة العلية وبالبطريركية معاً ، وهو ما يحمل التبعة العثمانية على التمرد على السلطان لاتفاقهم مع البابا وملك الإفرنج على ملكنا العظيم "[1].

واستطاعوا بهذه الدعاوي أن يستصدروا الفرمانات المتلاحقة بحبس ونفي وتغريم رؤوس أتباع المذهب الكاثوليكي في طائفتهم وعلى رأسهم المطران جروة نفسه[2].

وكل ذلك لم يدفع الكاثوليكيين إلى الحد من علاقاتهم مع فرنسا ، بل إن الحماية المؤثرة والنشاط الفعال الذي كان يبذله **السفير والقنصل الفرنسي** في كل من إستانبول وحلب ، لإبطال مفعـــول فرمانـــات النفـــي والحبس والتغريم التي كان يستصدرها اليعاقبة واستبدالها بفرمانات تمنح الحرية الدينية للكاثوليك[3].

كانت تدفع أتباع المذهب الكاثوليكي في الطائفة السريانية إلى الاعتمـــاد علـــيهم ، وتوثيـــق الصـــلات والروابط بهم والالتجاء إلى حمايتهم. وقد أوضح المطران **جروة** في رسالة إلى الملك لويس السادس عشر إذ قال: " كان القنصل الفرنسي في حلب هو الذي سعى برسالة القس أندراوس مطرانـــاً ثـــم بطريركساً علـــى السريان وأخرج له أمراً من الباب العالي في ضبط الكنيسة وطرد منها المطران اليعقوبي " .

وأوضح المطران جروة في رسالته إلى الملك لويس السادس عشر أنه (وبعد اشتداد النزاع بين الكاثوليك واليعاقبة ، ولم يبق لنا واسطة سوى أن نلتجئ إلى جلالتكم لكي ترفعوا البطريرك اليعقوبي عن هذه الكنيسة، وتضعوها تحت حمايتكم السعيدة وتحرروا إلى الصدر الأعظم ، لكي يخرج أمراً من الباب العالي في إفراز مطرانيه حلب من براءة البطريرك المذكور ، وأن تكون مطرانيه مستقلة بذاتها)[4]. وبهذا يبـــدو مـــا كـــان لفرنسا من يد طولى في نمو وترعرع الكاثوليكية في الطائفة السريانية.

ولم تمض سنوات قليلة على كتابة هذه الرسالة حتى رسم المطران جروة بطريركاً ،وانقسمت الكنيســـة السريانية في عام ١١٩٨ هـــ / ١٧٨٣ م إلى شطرين **(كاثوليكي وأرثوذكسي)** لكل منهما بطريرك وكهنـــه وأساقفة[5].

وحرصت **بريطانيا** على أن تحمي الإرساليات التبشيرية البروتستانتية خاصة ، وكان نفوذ إنكلترا فـــي ذلك الحين قد أصبح فعالاً في السلطنة العثمانية ، فمن ذلك أن السلطنة العثمانية أرادت أن تمنع باعة الأناجيل الدوارين من التجول في المدن والقرى ، فما زال **القناصل** يتدخلون حتى حملوا السلطنة على العـــودة إلـــى السماح لهم بذلك. وليس ذلك فحسب بل كان **قناصل بريطانيا** يعملون أحياناً للتبشير. فها هو المستر **ســـكين**

---

(١) – نقاشة ، ديونيسيوس أفرام: عناية الرحمن في هداية السريان ، مطبعة صبرا ، بيروت ، ١٩١٠ ، ص ٢٦٥ – ٢٦٦.

(٢) – الفوازل المرتاد في تاريخ حلب وبغداد، المصدر السابق ، ص ٥٠.

(٣) – نقاشة: المرجع السابق ، ص ٥٤٤.

(٤) – الفوازل: المرتاد في تاريخ حلب وبغداد، المصدر السابق ، ص ٥١.

(٥) – ديك: الشرق المسيحي ، المرجع السابق ، ص ٩١.

قنصل بريطانيا في حلب. سعى إلى تحضير البدو في بادية الشام ليتوصل من هذا السبيل إلى اجتذاب أبنائهم إلى النصرانية [١].

د - موقف السلطنة العثمانية من الإرساليات التبشيرية:

كانت الدولة العثمانية بالنسبة إلى روح ذلك العصر ، متسامحة معهم ، فقد سمحت لهم بالانتشار في أنحاء سوريا ، ثم بإقامة الأديرة ، وكانت لا تتدخل في شؤونهم ، طالما لا يقتربون من المسلمين ، وطالما لا يقيمون كنائس جديدة ، ولا يقرعون الأجراس لاستدعاء المصلين ، ولا يقيمون الصلاة جماعية في بيوتهم الخاصة ، بل أنها سمحت لهم بارتداء ملابس رهبنتهم الخاصة. وقد بدأت معاملة السلطنة العثمانية طابعاً أشد بعد أن تكشفت لها أهدافهم ،ورأت الانقسام الذي ولدته الإرساليات في صفوف رعاياها المسيحيين ، وأخذت تشك بنواياهم الصليبية العدوانية البعيدة المدى[٢].

وقد كانت السلطنة العثمانية في مرات متعثرة تعطل عمل الإرساليات في تحول مسيحيي حلب إلى الكثلكة. ومع ذلك فقد بلغ عدد الذين انضموا إلى الكنيسة الرومانية في مدينة حلب في بداية القرن التاسع عشر رقماً كبيراً ، مما أدى إلى وجود خلافات في الكنيسة الشرقية ما بين المؤيدين للكنيسة الرومانية والمعارض لها[٣].

إن السلطنة العثمانية غضت النظر عن النشاط التبشيري للإرساليات لعدة أسباب ، ومنها أنه بدا في أول الأمر في الربع الأول من القرن السابع عشر الميلادي ، عندما كانت الدولة لا تزال قوية مهابة الجانب ، لم يكن هناك خطر يتهدد أمنها الداخلي أو الخارجي. وكان نشاط المبشرين محدوداً في نطاق ضيق ، ولكن تغير الموقف بعد ذلك ، إذ لم يعد النشاط التبشيري يقتصر على النشاط الديني وهو تحويل الأهالي إلى المسيحية وإلى مذهب ديني معين ، بل أصبحت هذه الإرساليات أداة طيعة لينة في يد الدول الأوروبية تعتمد عليها في بسط نفوذها السياسي والثقافي والديني على البلاد التي سيطرت عليها أو تتطلع إلى امتلاكها ، وغدا النشاط التبشيري من أقوى الركائز الاستعمارية والتي هدفت إلى السيطرة السياسية والاقتصادية[٤]. لقد كانت السلطنة

---

(١) - فروخ: المرجع السابق ، ص ١١٨ – ١١٩.

(٢) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ص ٨٣٣ – ٨٣٥ – ٨٣٦.

(٣) - J. sauvaget ، p ٢٢٦.

(٤) – الشناوي: المرجع السابق ، ص ١٠٢.

العثمانية على حق حينما بدأت ، منذ أمد ، ترتاب من حركات التبشير في السلطنة ، وذلك لأن المبشر يسبق الجيش إلى كل مكان.

ولذلك أخذت السلطنة تراقب المبشرين مراقبة دقيقة حتى تضيق عليهم. وكان العثمانيون يرتابون خاصة بالمبشرين البروتستانت لأن هؤلاء كانوا يتوارون خلف العلم البريطاني في الأكثر وبالمبشرين اليسوعيين لأنهم يعملون للسياسة الفرنسية أيضاً. ولما تشعبت مطامع الدول الأوروبية في بلاد الشام جعلت السلطنة تقف من المبشرين موقفاً حازماً ألقت في سبيلهم العراقيل ،وعزمت أن لا يحققوا نجاحاً في مخططاتهم المريبة على أن السلطنة العثمانية لم تستطع أن تتخذ سياسة علنية تجاه المبشرين ، لأن هؤلاء كانوا يأتون في الظاهر رعايا انكليز أو فرنسيين. فإذا استقروا في البلاد وأخذوا يقومون بالتبشير سراً ما أمكنهم. ولذلك كان هؤلاء كلما وجدوا مراقبة وسهراً من السلطنة العثمانية لجأوا إلى قناصلهم ، وكان القناصل يدافعون عنهم كرعايا أجانب في الظاهر أيضاً.

ولما أدركت الدول الأوروبية أن المبشرين آلة فعالة لتأييد النفوذ الأجنبي في السلطنة العثمانية أخذت تلك الدول الأوروبية تزيد من تظاهرها بدعم المبشرين. و كان المبشرون بدورهم يطلبون تأييد دولهم [1].

وكانت السلطنة العثمانية قد أصدرت فرماناً سلطانياً موجهاً إلى وإلي حلب وقاضيها ، يشير إلى ظهور الكثير من رهبان الطائفة الإفرنجية في بعض أنحاء السلطنة ، وهم ذوو نوايا سيئة ومقاصدهم فاسدة ويجوبون البلاد ويدعون الطوائف المسيحية (روم – أرمن – موارنة – سريان) إلى الانتساب إلى الطائفة الإفرنجية الكاثوليكية ، مما أدى بالطوائف المسيحية الشرقية إلى الشكوى والتظلم من تصرفات رهبان الطائفة الإفرنجية ، وبسبب انتشار رهبان الطائفة الإفرنجية في الأماكن والبلدان التي يوجد بها لهم قنصليات ، فإنه من الضروري جداً عدم تجاوزهم لغيرهم ، ومنع تجوالهم حيث لا توجد مؤسسات قنصلية أوروبية[2]. يلاحظ كيفية استغلال الإرساليات التبشيرية للقنصليات الأوروبية في ولاية حلب لممارسة نشاطاتها.

وكانت السلطنة العثمانيّة على حق من خوفها من المبشرين الذين لم يكونوا فقط يثيرون الفتن في السلطنة، بل كانوا أيضاً يتجسسون لدولهم سياسياً وعسكرياً ، وكذلك كانوا يفرقون السكان إلى معسكرات ، فقد كان الدروز مثلاً يعتمدون على حماية انكلترا. أما الموارنة فكانوا يرون حليفهم الطبيعي فرنسا[3].

ولكن **السلطنة العثمانية** لم تكن تملك حرية الإرادة ولا حرية التصرف حيال نشاط الإرساليات التبشيرية، والذي كان له أوخم العواقب في زيادة الاضطراب الطائفي والسياسي في ولايات الشام ، وإظهار

---

(١) – فروخ: المرجع السابق ، ص ١١٧.

(٢) – الفرمان رقم / ٤٣٠ / تاريخ الفرمان (١١٣٨ هـ) ، من السجل / ٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٦١، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) – فروخ: المرجع السابق، ص ١٣٣.

عجز الدولة عن إرضاء حشد لا يستهان به من مذاهب دينية وطوائف مسيحية أرادت أن تتخذ من التبشير ذريعة لإنشاء مراكز قوى لها داخل ولايات السلطنة العثمانية[1].

وكانت معظم الطوائف المسيحية في حلب ترفع شكواها إلى السلطنة العثمانية ضد تصرفات رجال الدين المنحازين إلى الإرساليات التبشيرية والداعين إلى الكثلكة ، ففي عريضة رفعها بطريرك الروم الأرثوذكس سلوستروس في أنطاكية وحلب إلى الباب العالي وهي عبارة عن شكوى من الرهبان (هوريا غوب – قسيس حنانيا – ابن مظلوم – قسيس جرجس – قسيس نصر الله) من سكان حلب قد ارتدوا إلى الكنيسة الكاثوليكية ، وبدؤوا يعيثون الفساد بين جميع السكان المسيحيين من رعايا السلطنة. كي يرتدوا إلى الكنيسة الكاثوليكية، حيث أن عددهم أخذ يزداد يوماً بعد يوم. لذلك صدر أمر سلطاني بوجوب إجراء محاكمة لهؤلاء الرهبان ونفيهم إلى مناطق أخرى دون تأخير أو تدخل من أحد[2].

ومن خلال كل ما تقدم يلاحظ كيف سعت الدول الأوروبية إلى إيجاد ركيزة سياسية لها على أرض الشام ومنها ولاية حلب عن طريق جالياتها ، وإرسالياتها التبشيرية التي جاهدت للتبشير بالكثلكة ، عن طريق استمالة المسيحيين الوطنيين المتكثلكين ، إلى جانب الدول الأوروبية.

وقد شعرت الدول الأوروبية بقيمة السياسة الفرنسية في تثبيت نفوذها في الشرق ، فسارعت إنكلترا إلى إرسال إرساليات بروتستنتية ، تقوم بالتعليم ، وبث أفكارها. للترويج للسياسة البريطانية ، ولخدمة مصالحها الاستعمارية.

وبذلك عملت الارساليات التبشيرية الكاثوليكية ، وبدعم من الجاليات الأوروبية في ولاية حلب ، إلى جذب المسيحيين الأرثوذكس إلى الكثلكة ، مما أدى إلى خلق كيان كاثوليكي لهم ، ودخولهم في صراع مع الأرثوذكس المحليين ، مما أدى إلى انحياز السلطنة العثمانية إلى الأرثوذكس ضد الكاثوليك ، وكان الصراع عنيفاً توضح في عدة نقاط أبرزها:

عدم حضور الكاثوليك قداديس الأرثوذكس ، وحاولت السلطنة تقسيم مسيحيي الكنيسة الواحدة إلى كاثوليك وأرثوذكس ، من خلال إجراء قداسين مختلفين.

دافع السفراء والقناصل في ولاية حلب عن الكاثوليك الجدد ،وأخذ الصراع شكلاً دولياً ، وازداد عدد الكاثوليك شيئاً فشيئاً ، ولجأوا إلى الجاليات الأوروبية وكنائسهم وخاناتهم ، إلى أن جاء ابراهيم باشا المصري عام ١٨٣١ م ،فحل المشكلة عن طريق اعلان الحرية الدينية ، وبناء كنائس. وهنا يظهر دور فرنسا الخفي في دعم محمد علي باشا وابنه ابراهيم.

---

(١) – الشناوي: المرجع السابق ، ص ١٠٦.

(٢) – الفرمان رقم / ٣٧٥ / تاريخ الفرمان (١١٣٧ هـ) ، من السجل / ٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٣، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

أهم النتائج العلمية التي توصل إليها البحث:

يلاحظ من خلال فصول البحث السابقة ، تشجيع السلطنة العثمانية على توافد الجاليات الأوروبية (البندقية – الفرنسية – الانكليزية – الهولندية) إلى أراضي السلطنة ، وولاية حلب بصورة خاصة ، لأهميتها.

فقدمت السلطنة العثمانية كل التسهيلات والامتيازات للجاليات الوافدة ، فوفرت لهم أماكن السكن والحماية والرعاية ، وخفضت الرسم الجمركي على معظم صادراتهم ووارداتهم ، رغبة من السلطنة في تنشيط العمل التجاري. ولكن إقامة تلك الجاليات في ربوع ولاية حلب كان له نتائج أهمها:

– **النتائج السياسية:** كانت الجاليات الأوروبية الطلائع الأولى للاستعمار الأوروبي الحديث على بلاد الشام ، فقامت تلك الجاليات بالتمهيد للاحتلال العسكري ، الذي بدأ في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين عن طريق معرفة جغرافية البلاد وسكانها ، ومعرفة مواقع القوى ونقاط الضعف. ونقلت الجاليات كل ما لاحظته إلى دولها ، عبر تقارير سفرائها وقناصلها المرفوعة إلى رجال السياسة في دولهم ، التي عملت وبشكل جاد للسيطرة على بلاد الشام ، فقامت باستغلال خيراتها ونهب ثرواتها. مما دفع الدول الأوروبية للمطالبة وبشكل مستمر بامتيازات تزيد من نفوذ وتحرك الجاليات في البلاد التي تقيم فيها. كما قامت الجاليات بتوضيح الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للبقاع التي سكنتها ، فجعلتها أسواقاً مهمةً للخامات (زراعية – نباتية – حيوانية) اللازمة للصناعة الأوروبية الناهضة في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين. وليس ذلك فحسب، بل سارعت الدول الأوروبية عن طريق جالياتها ، لجعل ولاية حلب أسواقاً

لتصريف البضائع المصنعة الجاهزة للاستهلاك ، كون ولاية حلب تتميز بتعتبراد سكاني كبير. كما استفادت الجاليات من ولاية حلب كمعبر اضطراري تجاري مهم إلى الشرق الأدنى.

– **النتائج الاقتصادية:** ارتفاع شأن البحر المتوسط كونه صلة الوصل بين أوروبا وبلاد المشرق، حيث كان يتم التبادل التجاري وحركة البشر (حجاج – تجار – رحالة – علماء – مبشرين) إلى بلاد المشرق بواسطته.

وزاد في أهميته إشراف الدول الأوروبية التي لديها جاليات في بلاد الشام عليه مثل فرنسا وايطالية ، وسهولة وصول هولندا وانكلترا إلى البحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق. ومما زاد في أهميتة الموقع الجغرافي لبلاد الشام وكثرة موانئه على البحر المتوسط ، لذلك سارعت الدول الأوروبية للتغلغل في بلاد الشام عن طريق إرسال رعاياها لربوعه.

مما انعكس على نشاط ميناء الاسكندرونة ، على الرغم من مناخه السيئ ، اعتمدت عليه الجاليات الأوروبية أكثر من سواه من الموانئ في عملياتها التجارية.

ومثلما تألق البحر الأبيض المتوسط أيضاً تألقت حلب ، على الرغم من كونها مدينة داخلية ، حيث لعبت دور المستقبل والموزع الرئيس لما أمامها وخلفها من بلاد واسعة ، حيث فرض عليها موقعها ذلك ، حيث كانت تستقبل بضائع الغرب الأوروبي المصنعة الجاهزة بواسطة البحر المتوسط ، ثم توزيعها نحو الشرق الأدنى. كما كانت بضائع الشرق الأدنى تصل إلى حلب ، عبر قوافل طويلة من الجمال المحملة القادمة من العراق والهند وآسيا الصغرى، لتوزيعها إلى الغرب الأوروبي بواسطة الجاليات الأوروبية. كما كان تجار الجاليات يشاركون في شراء السلع المحلية الداخلية ، ويتحكمون بالأسعار ويحتكرون البضائع ، مما يؤثر سلباً على نشاط التجار المحليين في ممارسة عملهم التجاري.

كما ارتفاع شأن الأقليات في ولاية حلب ، حيث لعبوا دور الوسطاء بين أهالي البلاد المسلمين والجاليات الأوروبية ، وأهمهم المسيحيين (الروم والأرمن والسريان) ، وساعدهم في ذلك الرابطة الدينية.

وكذلك اليهود نتيجة خبرتهم التجارية وقوتهم المالية. لذلك مارس الوسطاء دورهم وبشكل كبير الأعمال التجارية من خلال استيراد وتصدير البضائع ، ومارسوا العمليات المصرفية ، وعقد الصفقات التجارية. مما أكسبهم خبرة لا يستهان بها في التجارة ، لذلك عندما خرجت الجاليات الأوروبية من ولاية حلب ، كان هؤلاء الوسطاء هم المسيطرون على التجارة الخارجية فيها. مما ساعد في ارتفاع شأنهم في البلاد.

وكذلك نشطت بعض الزراعات والصناعات في حلب ، نتيجة ازدياد الطلب الأوروبي عليها بواسطة جالياتها ، مثل زراعة القطن والعنب والتبغ. أما الصناعات فقد نشطت وبشكل كبير كالصناعات النسيجية وصناعة الصابون ، والدليل على ذلك ازدياد عدد الأنوال والمصابن في حلب.

- **النتائج الاجتماعية:** كانت العلاقات الاجتماعية بين الجاليات الأوروبية والمسلمين في ولاية حلب ، علاقات عادية على الرغم من الاحترام المتبادل بينهما ، بينما كانت العلاقات بين الجاليات ومسيحيي ولاية حلب محدودة ، حيث كانت العلاقات تجارية بالدرجة الأولى ، وذلك بمقتضى عملهم كوسطاء أو مترجمين، فارتفع شأنهم. مما دفعهم للحصول على البراءات من الباب العالي عن طريق الجاليات الأوروبية ، نتيجة شعورهم بمدى الاستفادة من القرب منهم.

كما ظهرت فئة اجتماعية صغيرة في حلب ، نتيجة التزاوج بين أفراد الجالية الأوروبية وفتيات من مسيحيي حلب ، وسميت هذه الفئة EZZA.MEZZA (نصف نسل) مما سبب أحياناً مشاكل بين الجاليات والسلطات المحلية العثمانية الحاكمة في الولاية. لذلك سارعت الدول الأوروبية إلى منع أفراد جالياتها من التزاوج.

ونتيجة الاحتكاك بين أفراد الجاليات الأوروبية ومسيحيي البلاد ، تسربت بعض العادات الاجتماعية السيئة إلى المجتمع العربي بكافة فئاته. ومن هذه العادات (لعب الورق – التدخين – شرب الخمور).

- **النتائج الدينية:** جاءت البعثات التبشيرية بعد البعثات الدبلوماسية بجهود كبيرة من الدول الإستعمارية للسيطرة على البلاد ، فعملت الإرساليات التبشيرية وبدعم من الجاليات الأوروبية ودولهم وخاصة فرنسا على تقسيم الطوائف المسيحية الشرقية الأرثوذكسية المذهب في ولاية حلب إلى فريقين ، متنازعين وحاقدين كل واحد منهما على الآخر ، كما نجحت الإرساليات في إيجاد كنائس كاثوليكية مرتبطة بروما ، رغم نظرة السلطنة العثمانية والشعب إلى الكاثوليكية على أنها عدو للسلطنة ، كونها ممثلة للبابا عدو السلطان ، مما أسهم بشكل فعال إلى انقسام وحدة تركيبية المجتمع العربي في ولاية حلب ، وأضعفت مقاومته أمام الدول الاستعمارية.

كما تمكن المبشرين من إدخال الثقافة الغربية الأوروبية إلى الولاية المذكورة ، بواسطة المدارس التي أقاموها ، لإعداد وتخريج أجيال تؤيدهم وتعمل لصالحهم ، ومن خلال زيارة البيوت المسيحيين وأماكن عملهم والتطبيب وطبع الكتب الدينية حيث أدخلت أول مطبعة عربية إلى حلب في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي. مما زاد في كمية الكتب المطبوعة وبخاصة الكتب الدينية ، التي تؤثر على عقول قارئيها وتجعلها تؤيد وتسلم كل ما فيها لصالح دول الإرساليات التبشيرية.

وكما كانت فرنسا السباقة في إرسال الإرساليات التبشيرية لجذب مسيحيي الشرق. ليكونوا وسيلة لها في التدخل بشؤون السلطنة العثمانية الداخلية ومطالبتها المستمرة باعتراف السلطنة بحماية فرنسا على جميع المسيحيين في الشرق.

ولم تدخر فرنسا جهداً إلا وبذلته في دعم الإرساليات التبشيرية لنشر الكثلكة ، كونها تعتقد أنها البنت الأولى للكنيسة الكاثوليكية. وأرادت فرنسا السيطرة على بلاد الشام من خلال دعمها لإرسالياتها.

كذلك سارعت بريطانيا على خطى فرنسا فأرسلت إرسالياتها التبشيرية البروتستانتية ، تقوم بالتعليم ، وبث أفكارها ، كما سارعت إلى إيفاد طلاب أذكياء من مدارسها التبشيرية إلى جامعة أكسفورد ليتعلموا فيها، ويعودوا ليكونوا نواة تغلغل للنفوذ البريطاني الاستعماري. مما أفسح المجال أمام إرساليات روسيا التي سارعت في القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين ، للسعي لإعلان حمايتها على الأرثوذكس بها ، أسوة بالفرنسيين، هذا الصراع بين الدول الأوروبية أفسح المجال واسعاً للتدخل تحت ستار الدين لتحقيق أهدافهم ومشاريعهم الاستعمارية.

- **النتائج الفكرية:** لعبت الجاليات الأوروبية في ولاية حلب دور مهم في توجيه اهتمام رجال العلم والآثار ، إلى أهمية بلاد الشام كونها مهد الحضارات الإنسانية والديانات السماوية ، والآثار العمرانية شاهدة على حضارة هذه البلاد. فقد كان للجالية الانكليزية السبق في تنبيه علماء الآثار إلى مدينة تدمر وآثارها الجميلة ، إذ زارها ووصفها القس هاليفاكس ، الذي قام برحلة إليها سنة ١٠٨٩ هـ / ١٦٧٨م ، وتابع دراستها في القرن الثامن عشر عام ١١٦٥ هـ / ١٧٥١م. وكذلك قام علماء الآثار بسرقة عدد كبير من المخطوطات الشرقية ، وهي حالياً محفوظة في المكتبات الأوروبية نتيجة عملية النهب الفكري الاستعماري ، وكل ذلك تم ودعم بواسطة الجاليات الأوروبية التي شكلت نقطة استناد لهؤلاء العلماء الأثريين أثناء وجودهم في حلب.

وتحتوي هذه المخطوطات على اختصاصات كثيرة (التاريخ – الجغرافيا – الطب – الشعر – الفلسفة – الرياضيات – الشعر والنحو والمعاجم – علم اللغة والفصاحة والقرآن الكريم والتفاسير.....الخ). ومجموع المخطوطات الموجودة في مكتبة باريس ١٠٤٠ مخطوطة ، وفي مكتبة لندن ١٦٦٥ مخطوطة ، وفي مكتبة فلورنسا الايطالية ٣١٨ مخطوطة(١).

كما لعب الرحالة الأوروبيين دوراً كبيراً في التمهيد لفرض السيطرة الإستعمارية على البلادالعربية ، وخير مثال على ذلك الرحالة الفرنسي فولني الذي قدم معلومات قيمه عن رحلته الى مصر وسوريا من كافة النواحي الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فاستند إليها نابليون في حملته على مصر وسوريا عام ١٧٩٨ – ١٧٩٩ م ، وبدأ الزحف الفرنسي نحو المشرق العربي ، علماً أن فرنسا كانت قد سيطرت على الجزائر عام ١٨٣٠ م ، وعلى تونس عام ١٨٨١ م ، كما احتلت بريطانيا مصر والسودان عام ١٨٨٢ م.

كل ذلك تم باسهام البعثات الدبلوماسية والتبشيرية والرحالة الاوروبيين التي كان لها أهداف سياسية استعمارية باطنية ، تختلف عن الأهداف المعلنة في الظاهر.

---

(١) – رافق: المصدر السابق ، ص ٣٠٣.

وهكذا لاحظنا أن ولاية حلب استطاعت بحكم موقعها الاستراتيجي العام والتجاري الخاص أن تستقطب عدداً من الملل والأفراد وغير المسلمين ، وتفاعلت معها اجتماعياً واقتصادياً. كسبت من ورائهما شهرة كبيرة، وغنمت أموالاً كثيرة ، وامتازت بهما من سائر الولايات العربية في العصر العثماني ، انفردت عن غيرها بكثير من المواصفات.

وما زالت حلب حتى اليوم ملتقى الأمم حباً باسمها التاريخي العريق ، ورغبة في موقعها الجغرافي والاقتصادي المميز.

= =

مصادر ومراجع البحث

المصادر:

آ – سجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب:

رقم السجل	رقم الوثيقة	التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي
٢	٦٩	١١٣٥	١٧٢٢
٤	٣٩٦	١١٥٧	١٧٤٢
٢	٨٤	١١٣٥	١٧٢٢
٢	٢٢٧	١١٣٧	١٧٢٤
٢	٣٧٥	١١٣٧	١٧٢٤
٢	٤٤٠	١١٣٨	١٧٢٥
٢	٤٣٠	١١٣٨	١٧٢٥
٤	١١٢	١١٥٢	١٧٣٩
٤	١٠٧	١١٥٢	١٧٣٩
٤	٣٦١	١١٥٤	١٧٤١
٤	٣٤٢	١١٥٤	١٧٤١

رقم السجل	رقم الوثيقة	التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي
٤	٣٥٦	١١٥٥	١٧٤٢
٤	٣٥٨	١١٥٥	١٧٤٢
٤	٣٩٦	١١٥٥	١٧٤٢
٤	٣٥٩	١١٥٥	١٧٤٢
٤	٣٦٠	١١٥٥	١٧٤٢
٤	٣٩٦	١١٥٥	١٧٤٢
٥	١١٣	١١٥٦	١٧٤٣
٤	٣٢٩	١١٥٦	١٧٤٣
٥	٤٧٦	١١٥٨	١٧٤٥
٥	٤٧٦	١١٥٨	١٧٤٥
٥	٧٨٦	١١٥٩	١٧٤٦
١	٢٣٣	١١٦١	١٧٤٧
١	٣٤٢	١١٦٣	١٧٤٨
١	٤٣٢	١١٦٢	١٧٤٨
١	٢٧٣	١١٦٣	١٧٤٩
١	٥٧٣	١١٦٣	١٧٤٩
١	٢٧٣	١١٦٥	١٧٤٩
١	٢٦٤	١١٦٣	١٧٤٩
١	٥٧٣	١١٦٣	١٧٤٩
١	٢٧٣	١١٦٣	١٧٤٩
١	٦٤٢	١١٦٣	١٧٤٩
١	٤٧٧	١١٦٣	١٧٤٩
١	٣٤٥	١١٦٣	١٧٤٩
١	٣٤٦	١١٦٣	١٧٤٩
١	٦٣٠	١١٦٣	١٧٤٩
٦	١٢١	١١٧٥	١٧٦١
٦	٣٣١	١١٧٧	١٧٦٣
٧	١٦	١١٧٧	١٧٦٣
٧	٩٧	١١٧٨	١٧٦٤

رقم السجل	رقم الوثيقة	التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي
٧	٢٢١	١١٧٩	١٧٦٥
٧	٢٤	١١٨٠	١٧٦٦
٧	٢٧٢	١١٨٠	١٧٦٦
٨	٦٦	١١٨١	١٧٦٧
٨	١٩٧	١١٨٢	١٧٦٨
٨	٩٥	١١٨٢	١٧٦٨
٨	٢١٨	١١٨٣	١٧٦٩
٨	٣٢٠	١١٨٣	١٧٦٩
٨	٢٨٢	١١٨٣	١٧٦٩
٨	٢٣٤	١١٨٣	١٧٦٩
١١	٣٢	١١٨٧	١٧٧٣
١٢	٢٠	١١٨٨	١٧٧٤
١٢	٢١	١١٨٨	١٧٧٤
١٢	١٢٣	١١٨٩	١٧٧٥
١٢	٢٦٢	١١٨٩	١٧٧٥
١٣	٨	١١٩٠	١٧٧٦
١٤	١٢٩	١١٩١	١٧٧٧
١٣	١٩٤	١١٩١	١٧٧٧
١٣	١٧٨	١١٩١	١٧٧٧
١٣	١٧٨	١١٩١	١٧٧٧
١٣	١٨٦	١١٩١	١٧٧٧
١٣	١٩٤	١١٩١	١٧٧٧
١٤	١٦٣.	١١٩٢	١٧٧٨
٢٠	١٠١	١٢٠٤	١٧٧٨
١٦	٣٩	١١٩٥	١٧٨٠
١٦	٤٠	١١٩٥	١٧٨٠
١٦	٨٤	١١٩٥	١٧٨٠
١٦	٢٢٢	١١٦٦	١٧٨١
١٦	١١٤	١١٩٦	١٧٨١

التاريخ الميلادي	التاريخ الهجري	رقم الوثيقة	رقم السجل
١٧٨١	١١٩٦	١٩٥	١٦
١٧٨١	١١٩٦	١٩٢	١٦
١٧٨١	١١٩٦	١٧٨	١٦
١٧٨٧	١٢٠٣	٢٦	٢١
١٧٨٧	١٢٠٣	٣	٢٠
١٧٨٧	١٢٠٣	٢٦	٢١
١٧٨٩	١٢٠٤	٢٣	٢٠
١٧٨٩	١٢٠٤	١٠١	٢٠
١٧٩٠	١٢٠٥	١١١	٢٠
١٧٩١	١٢٠٦	١١٩	٢٣
١٧٩١	١٢٠٦	١١	٢٣
١٧٩٢	١٢٠٧	٨٢	٢٣
١٧٩٢	١٢٠٧	٣٦	٢٣
١٧٩٢	١٢٠٧	٣٧	٢٣
١٧٩٣	١٢٠٨	٣١	٢٤
١٧٩٣	١٢٠٨	٢٦	٢٤
١٧٩٣	١٢٠٨	١٥	٢٤
١٧٩٣	١٢٠٨	١٦	٢٤
١٧٩٣	١٢٠٨	٢٧	٢٤
١٧٩٣	١٢٠٨	٥٠	٢٤
١٧٩٤	١٢٠٩	٦٧	٢٥
١٧٩٤	١٢٠٩	٦٨	٢٥
١٧٩٥	١٢١٠	١١٣	٢٥
١٧٩٦	١٢١١	٥١	٢٥
١٧٩٦	١٢١١	٥٢	٢٥
١٧٩٦	١٢١١	١٤٩	٢٥
١٧٩٧	١٢١٢	١٧٢	٢٥
١٧٩٧	١٢١٢	١٩٥	٢٥
١٧٩٧	١٢١٢	١٩١	٢٥

رقم السجل	رقم الوثيقة	التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي
٢٥	١٩٢	١٢١٢	١٧٩٧
٢٧	١٠٦	١٢١٣	١٧٩٨
٢٧	٣٤-٣٣	١٢١٣	١٧٩٨
٢٧	٣٠	١٢١٣	١٧٩٨
٢٧	٣١	١٢١٣	١٧٩٨

ب – المصادر المطبوعة:

١	الأسدي ، خير الدين	أحياء حلب وأسواقها ، ت: عبد الفتاح رواس قلعة جـــي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ٢٠٠٦ م .
٢	راسل ، ألكسندر وباتريك	تاريخ حلب الطبيعي ، ت:خالد الجبيلـــي، شـــعاع للنشـــر والعلوم ، حلب ، ط ١ ، ١٩٩٩ م.
٣	الطباخ ، محمد راغب	أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، ج ٣، دار القلم العربي بحلب ،١٩٢٦م.
٤	الغزي ، كامل البالي الحلبي	نهر الذهب في تاريخ حلب ، ٣ أجزاء ، دار القلم العربي ، حلب ، ط ٢ ، ١٩٩٩ م.
٥	الفواز ، فواز	المرتاد في تاريخ حلب وبغداد (مخطوط دراسة وتحقيق ، رسالة ماجستير في تاريخ العرب الحـــديث والمعاصـــر ، جامعة دمشق ، اشراف د: أحمد طربين ، ١٩٧٧ م) ،
٦	كرد علي ، محمد	خطط الشام، ٦ أجزاء ، مطبعة المفيد بدمشـــق ، ١٣٤٧ هـــ / ١٩٢٨ م.
٧	ماركوس ، إبراهام	الشرق الأوسط عشية الحداثة حلب في القرن الثامن عشر، ت: هيثم حمام ، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٦ م.
٨	مراش ، جيني بوخة	صور جدي ، مكتب كوسا للتصميم ، حلب ٢٠٠٦ م.

جـ - المراجع العربية:

١	ابن منظور	لسان العرب ، دار صادر ، بيروت.
٢	أحمد ، صلاح	الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ، الاسكندرية ، ط ١ ، ٢٠٠٤ م
٣	أحمد ، عبد الفتاح	التبشير الصليبي والغزو الاستعماري ، دار الجهاد ، ط ١ ، ١٩٨٨ م
٤	أردافازد ، سورمايان	تاريخ حلب ، ت: ألكسندر كشيشيان ، دار النهج حلب ، ٢٠٠٣ م.
٥	الأرناؤوط ، محمد	منشآت محمد باشا دوكاجين في حلب ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
٦	إسماعيل ، عادل واميل خوري	السياسة الدولية في الشرق العربي ، ج ٣ ، دار النشر للسياسة والتاريخ ، بيروت ، ١٩٥٩ م.
٧	إسماعيل ، عادل ومنير إسماعيل	الصراع الدولي حول الشرق العربي ، دار النشر للسياسة والتاريخ ، بيروت ، ١٩٥٩ م.
٨	أصاف ، يوسف بيك	المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العلية مع الدول الأوروبية ، ط ٢ ، المطبعة العمومية ، مصر ١٩٨٦ م.
٩	أنطاكي ، سمير	صورة حلب لدى الزوار والرحالة ، مجلة عاديات حلب ، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٣ م.
١٠	باموك ، شوكت	التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ت: عبد اللطيف الحارث ، دار المدار الاسلامي ، ط ١ ، ٢٠٠٥م .
١١	بوخة ، أدولف	حلب وعلاقاتها مع أوروبا ، جمعية عاديات حلب ،عـ ٣٩-٤٠ ، ١٩٧٦ م.
١٢	بيهم ، محمد جميل	العرب و الترك في الصراع بين الشرق والغرب ، ١٩٥٧م .
١٣	التابعي ، محمد	السفارات في الإسلام ، مطبعة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٧٧م .
١٤	توتل ، فردينان	وثائق تاريخية عن حلب ، ج ٤ ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٥٨ م.
١٥	التونجي، محمد	التفاعل الاجتماعي في ولاية حلب بين العثمانيين والعرب ، مركز الدراسات والبحوث العثمانية ، زغوان ، ١٩٨٨م.
١٦	الجاسر ، لمياء	مدارس حلب الأثرية ، دار الرضوان بحلب ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م.
١٧	جب ، هاملتون ، وهارولد بوون	المجتمع الإسلامي والغرب ، ت: أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ج ٢ ، دار المعارف بمصر.

١٨	جبران ، نعمان	التجارة وغرفة التجارة في حلب ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
١٩	حجار ، عبدالله ١	معالم حلب الأثرية ، منشورات جامعة حلب ١٩٩٠ م
٢٠	حجار ٢	إضاءات حلبية ، المكتبة الرقمية ، جامعة حلب ، ط ١ ، ٢٠٠٥ م
٢١	حجار ٣	قنصلية دار بوخة بحلب ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
٢٢	حريتاني ، محمود ١	تاريخ اليهود في حلب ، شعاع للنشر والعلوم ، ط١ ، ٢٠٠٨ م .
٢٣	حريتاني ٢	حلب وعلاقاتها الدولية عبر التاريخ ، مجلة اقتصاديات حلب. عـ ٣ ، دار الوفاء للطباعة حلب ، ١٩٩٢ م.
٢٤	الحسني ، علي	تاريخ سورية الاقتصادي ، مطبعة بدائع الفنون دمشق ، ت ١٣٤٢ هـ/ ١٩٢٣ م.
٢٥	حسون ، علي	الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية ، المكتب الإسلامي .
٢٦	الحصري ، ساطع	البلاد العربية والدولة العثمانية،دارالعلم للملايين،ط٢ ، بيروت ، ١٩٦٠ م.
٢٧	الحكيم ، دعد	التجارة وغرفة التجارة في حلب من خلال الأوامر السلطانية ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
٢٨	حلاق ، عبدالله يوركي	حلبيات ، مجلة الضاد ، حلب ، ١٩٨٣ م.
٢٩	الحمصي ، فايز	حلب القديمة ، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف ، دمشق ١٩٨٣م
٣٠	حميدة ، عبد الرحمن	محافظة حلب ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ،
٣١	حميدة ، عبد الرحمن	حلب وطريق الحرير ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
٣٢	خوري ، جورج	المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية ، مجلة دراسات تاريخية ، عـ ٤١-٤٢ ، ١٩٩٢م.
٣٣	دافيد ، جان كلود	إقامة تجار الجملة في خانات حلب ، ت: غادة الحسين ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
٣٤	دافيد ، جان كلود جورج ، جيرار دو	حلب في الدراسات العلمية ، ت: محمود حريتاني ، دار فلافاريرن ، باريس ، ٢٠٠٢ م.

٣٥	الدباغ ، عائشة	الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومطلع القرن العشرين ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٢ م.
٣٦	ديك ، اغناطيوس ١	الحضور المسيحي في حلب خلال الألفين المنصرمين ، مطبعة الإحسان للروم الكاثوليك ، حلب ، ٢٠٠٣
٣٧	ديك ٢	الشرق المسيحي ، المطبعة البولسية ، لبنان ، ١٩٧٥ م
٣٨	ديل ، شارل	البندقية جمهورية أروستقراطية ، ت: توفيق اسكندر وأحمد عبد الكريم ، دار الفرجاني طرابلس ليبيا .
٣٩	رافق ،عبد الكريم ١	دراسات تاريخية ، العددين السابع عشر والثامن عشر ، ١٩٨٤ م
٤٠	رافق ٢	المشرق العربي في العهد العثماني،منشورات جامعة دمشق،ط ٦، ١٩٩٩م.
٤١	رجائي ، محمد	المصالح الفرنسية الاقتصادية في سورية ، مجلة دراسات تاريخية ، ع ٢٧ – ٢٨ ، ١٩٨٧ م.
٤٢	ريمون ، اندره	المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ت: ملكة أبيض ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠٠٧ م.
٤٣	رينوفان ، بيير وجان باتيست دوروزيل	تاريخ العلاقات الدولية ، ت: فايز كم نقش ، دار منشورات عويدات بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٧ م .
٤٤	زكريا ، أحمد وصفي	جولة أثرية في بعض البلاد الشامية ، دار الفكر .
٤٥	زيدان ، رنا	الخصائص المعمارية لخانات حلب ، مطبعة جامعة تشرين ، ١٩٩٤ م.
٤٦	زيود ، محمد	النشاط ، التجاري في حلب خلال القرنين العاشر والحادي عشر ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
٤٧	السباطي ، أحمد	التبشير وأثره في البلاد العربية والإسلامية ، مكتبة الإيمان للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٩ م.
٤٨	شعث ، شوقي	حلب وتجارة الحرير وصناعته في العهدين المملوكي والعثماني ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م..
٤٩	الشناوي ، عبد العزيز	الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج ٧ ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٧ ، ١٩٨٦ م.

٥٠	الصباغ ، ليلى ١	الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس والسابع عشر ، ج ٢ ، بيروت ١٩٨٩ م .
٥١	الصباغ ٢	المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني ، منشورات وزارة الثقافة دمشق ، ١٩٧٣ م .
٥٢	الصباغ ٣	تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، ١٩٨٢ م.
٥٣	الصطوف ، عبد الكافي وآخرون	تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، مطبعة الداودي ، دمشق ، ١٩٩٨ م .
٥٤	طربين ، أحمد	تاريخ المشرق العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق ، ط ٧ ، ٢٠٠٠ م
٥٥	عامر ، محمود	المكاييل والأوزان والنقود ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، ١٩٩٧ م
٥٦	عبد السلام ، عادل	الموقع الجغرافي لحلب ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م
٥٧	عبد الغني ، عماد	السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، دار النفائس ، بيروت.
٥٨	عزازيان ، هوري	الجاليات الأرمينية في البلاد العربية ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، ط ١، ١٩٩٣ م .
٥٩	عمر ، عبد العزيز عمر	تاريخ المشرق العربي ١٥١٦ – ١٩٢٢ م ، دار النهضة ، بيروت ١٩٨٥.
٦٠	عيساوي ، شارل	التاريخ الإقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ – ١٩١٤ م ، ت: رؤوف عباس حامد ، مركز دراسات الوحدة العربية، مكتبة أبو ذر الغفاري، صنعاء
٦١	الغادري ، مطيع	صناعة النسيج اليدوي بحلب ، اقتصاديات حلب ، العدد / ٢ / دار الوفاء للطباعة حلب ، ١٩٩٣ م.
٦٢	غاوبه ، هاينتز وفيرت ، أويغن	حلب ، ترجمة: صخر علبي ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ٢٠٠٧ .
٦٣	الغنيت ، محمد علي	الغرب والشرق من الحروب الصليبية إلى حرب السويس ، مطابع الدار القومية.
٦٤	غرايبة ، عبد الكريم	سورية في القرن التاسع عشر الميلادي ١٨٤٠ – ١٨٧٦ م ، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالمية التابع لجامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٦١ – ١٩٦٢ م .
٦٥	غوستوف	تاريخ الحرير في بلاد الشام، مجلة الشرق ، العدد الخامس.

٦٦	فارس ، محمد كمال	خانات حلب ، مجلة اقتصاديات حلب ، عـ ٣ ، دار الوفاء للطباعة ، حلب ، ١٩٩٢ م.
٦٧	فرح ، نعيم	الحضارة الأوروبية في العصور الوسطى ، منشورات جامعة دمشق ، ط ٢ ، ١٩٩٩ م
٦٨	فروخ ، عمر مصطفى خالدي	التبشير الاستعماري في البلاد العربية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٥٧ م .
٦٩	الفوال ، فواز	حوادث حلب اليومية ١٧٧١ – ١٨٠٥ م ، دار شعاع للنشر والعلوم ، حلب، ط ١ ، ٢٠٠٦ م.
٧٠	القاسمي ، محمد سعيد وآخرون	قاموس الصناعات الشامية ، ت: ظافر القاسمي ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .
٧١	قسطون ، وديع	الإفرنج في حلب في القرن الثامن عشر ، مطبعة الضاد ، حلب ، ١٩٦٩.
٧٢	قلعه جي ، عبد الفتاح رواس	حلب القديمة والحديثة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٩ م.
٧٣	كحالة ، جوزيف	عبدالله الزاخر الحلبي ، المطبعة الرقمية – جامعة حلب ، ط ٢ ، ٢٠٠٦ م
٧٤	كشيشيان ، الكسندر	إسهامات المواطنين الأرمن في الحياة العامة للبلاد السورية منذ أقدم العصور وحتى يومنا ، حلب ، ٢٠٠٧ م.
٧٥	كواترت ، دونالد	الدولة العثمانية ١٧٠٠ – ١٩٢٢ ، ت: أيمن أرمنازي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤ م.
٧٦	كوستانيتي ، فيرا	علاقات البندقية التجارية مع حلب ، ت: نبيل اللو ، مجلة جمعية العاديات بحلب.
٧٧	لوتسكي ، فلاديمير	تاريخ الأقطار العربية الحديث ، دار التقدم موسكو ، ١٩٩٢ م .
٧٨	ماسترز ، بروس	المدينة العثمانية بين الشرق والغرب حلب وأزمير واسطنبول ، ت: زلى ديبان ، مكتبة العبيكان الرياض .
٧٩	مانتران ، روبير	تاريخ الدولة العثمانية، ت: بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ م.
٨٠	المحامي ، محمد فريد بك	تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ت: إحسان حقي ، دار النفائس ، ط ٨ ، بيروت ، ١٩٩٨ م .
٨١	المدرس ، حسين و أوليفية سالمون	العلاقات بين البلاد المنخفضة وسورية العثمانية في القرن السابع عشر وأربعمائة عام من العلاقات القنصلية ١٦٠٧ – ٢٠٠٧ م ، ت: محمود حريتاني ، قيد النشر.

٨٢	مشنوق ، عبد الله	الامتيازات الأجنبية ، المطبعة الأدبية ، بيروت ١٩٢٢ م .
٨٣	المنجد ، صلاح الدين	النظم الدبلوماسية في الإسلام ، دار الكتاب الجديد ، بيروت لبنان ، ١٩٨٣ م
٨٤	ناجي ، عبد الجبار	دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
٨٥	نسكايا ، ايرينا سميليا	البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث ، ت: يوسف عطا الله ، ط ١، الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٩ م .
٨٦	نقاشة ، ديونيسيوس أفرام	عناية الرحمن في هداية السريان ، مطبعة صبرا ، بيروت ، ١٩١٠ م.
٨٧	هلال ، فؤاد ١	حلب القديمة والحديثة ، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٦ م.
٨٨	هلال ٢	التحولات الثقافية والاقتصادية المهمة في حلب خلال الثلاثة قرون الماضية، مجلة عاديات حلب ، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٣ م.
٨٩	يحيى ، جلال	العالم العربي الحديث ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ م
٩٠	اليسييف ، نيكتيا	طرق المواصلات في بلادا لشام ما بين القرنين السادس عشر والعشرين، ت: بدر الدين الرفاعي ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، ١٥١٦ – ١٩٣٩ م.

د - المراجع الأجنبية

١	Berechet (guglielmo(	Relazioni dei consoli veneti nellda sinia tonino ، ١٨٦٦
٢	D Arvieux	Memoires du chevlier D ، Arvieux Extradinaire alaporte consul Alep dalege tomes .
٣	Kaksumi Fukasaw	toilerie of commerce ed levant. ed CNE ١٩٨٧
٤	SANDEROEN (George(	the travels of ghon sanderson in the levant edited par by sir William Foster London halkluyt society ١٩٣١.
٥	sauvaget	alep ، paris ، ١٩٤١
٦	wood (A.C(	A history of the levant company. London ١٩٣٥

الملاحق

الولاة العثمانيون في حلب

١١١٢ - ١٢١٥ هـ / ١٧٠٠ – ١٨٠٠ م

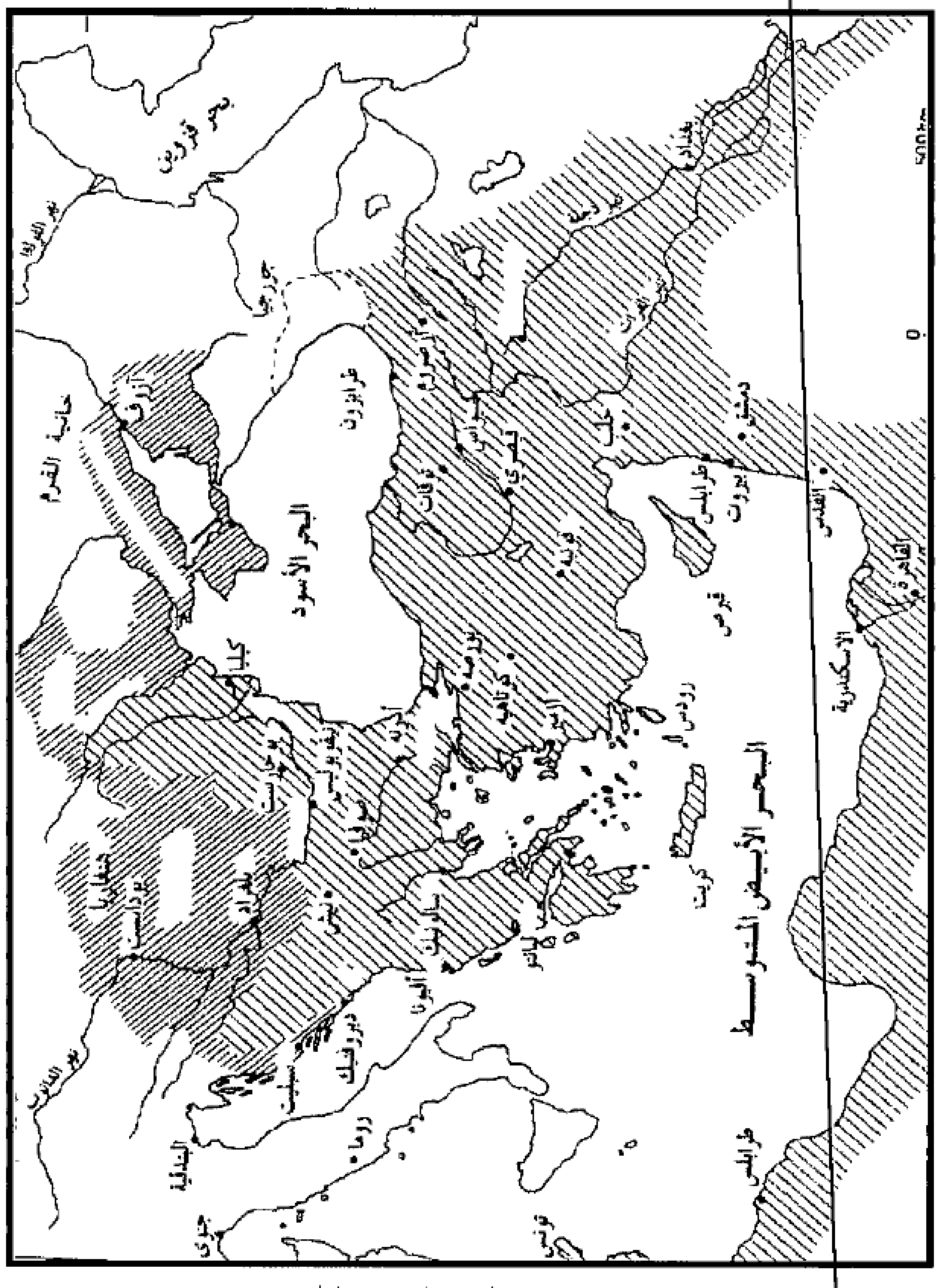
مسلسل	اسم الوالي	التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي
١	يوسف باشا	١١١٢	١٧٠٠
٢	جوريالي علي باشا السلحدار	١١١٥	١٧٠٣
٣	محمد باشا الجركس	١١١٥	١٧٠٣
٤	الحاج قيران حسن باشا	١١١٦	١٧٠٤
٥	أبازه سليمان باشا	١١١٦	١٧٠٤
٦	ابراهيم باشا	١١١٧	١٧٠٥
٧	عيدي باشا	١١١٩	١٧٠٧
٨	تيردار محمد باشا	١١٢٠	١٧٠٨
٩	ابراهيم باشا السلحدار	١١٢٢	١٧١٠
١٠	طوبال يوسف باشا	١١٢٥	١٧١٣
١١	محمد باشا الجركس	١١٢٧	١٧١٥
١٢	علي باشا مقتول باشا	١١٢٧	١٧١٥
١٣	عبد الرحمن آغا الحلبي (باش جاويش)	١١٢٧	١٧١٥
١٤	مصطفى باشا	١١٢٨	١٧١٥
١٥	سليمان باشا السلحدار	١١٢٨	١٧١٥
١٦	عثمان باشا	١١٣٠	١٧١٧
١٧	مورملي علي باشا	١١٣١	١٧١٨
١٨	رجب باشا	١١٣١	١٧١٨
١٩	عارف أحمد باشا (رئيس كتاب)	١١٣٣	١٧٢٠
٢٠	رجب باشا	١١٣٤	١٧٢١
٢١	كورد ابراهيم باشا	١١٣٦	١٧٢٣
٢٢	علي باشا بن نوح أفندي	١١٣٧	١٧٢٤
٢٣	محمد باشا السلحدار	١١٣٨	١٧٢٥

٢٤	عارفي أحمد باشا	١١٣٨	١٧٢٥
٢٥	علي باشا	١١٤١	١٧٢٨
٢٦	الوزير كوجك	١١٤٢	١٧٢٩
٢٧	ابراهيم باشا	١١٤٣	١٧٣٠
٢٨	محمد باشا	١١٤٣	١٧٣٠
٢٩	أحمد باشا بولاد	١١٤٧	١٧٣٤
٣٠	عثمان باشا	١١٥٠	١٧٣٧
٣١	يعقوب باشا	١١٥٣	١٧٤٠
٣٢	حسين باشا	١١٥٥	١٧٤٢
٣٣	الحاج أحمد باشا	١١٥٧	١٧٤٤
٣٤	علي باشا حكيم باشي زاده	١١٥٨	١٧٤٥
٣٥	الحاج أحمد باشا	١١٥٨	١٧٤٥
٣٦	أحمد باشا كوبرلي زاده	١١٥٩	١٧٤٦
٣٧	أحمد باشا	١١٥٩	١٧٤٦
٣٨	حسين باشا	١١٦٠	١٧٤٦
٣٩	كور وزير	١١٦٠	١٧٤٧
٤٠	أسماعيل باشا عثمان باشا	١١٦١	١٧٤٨
٤١	سعد الدين باشا العضم	١١٦٤	١٧٥٠
٤٢	أحمد باشا	١١٦٥	١٧٥١
٤٣	صاري عبد الرحمن باشا	١١٦٥	١٧٥١
٤٤	الحاج أحمد باشا	١١٦٥	١٧٥١
٤٥	عبد الله باشا	١١٦٦	١٧٥٢
٤٦	راغب باشا	١١٦٨	١٧٥٤
٤٧	أمير الحاج اسعد باشا	١١٦٩	١٧٥٥
٤٨	عيدي باشا الفراري	١١٧٠	١٧٥٦
٤٩	علي باشا قائمقام	١١٧٠	١٧٥٦
٥٠	حسين باشا	١١٧١	١٧٥٧
٥١	محمد باشا محسن باشا	١١٧١	١٧٥٧
٥٢	عبد الله باشا جنجي الصدر الأسبق	١١٧٢	١٧٥٨
٥٣	عبدي باشا قراري	١١٧٢	١٧٥٨

٥٤	مصطفى باشا الوزير	١١٧٢	١٧٥٨
٥٥	عبدي باشا قراري	١١٧٣	١٧٥٩
٥٦	بكر باشا (بكر أفندي أمين المطبخ)	١١٧٤	١٧٦٠
٥٧	مصطفى باشا الصدر الأسبق	١١٧٥	١٧٦١
٥٨	محمد باشا العظم	١١٧٧	١٧٦٣
٥٩	محمد باشا بن مصطفى باشا ابن فارس ابن ابراهيم الشهير بعظم زاده	١١٧٧	١٧٦٣
٦٠	أحمد باشا ميرميران	١١٧٩	١٧٦٥
٦١	علي باشا كور أحمد باشا زاده	١١٨٠	١٧٦٦
٦٢	حمزه باشا السلحدار	١١٨٠	١٧٦٦
٦٣	ياغلقجي زاده محمد أمين باشا	١١٨١	١٧٦٧
٦٤	رجب باشا	١١٨٢	١٧٦٨
٦٥	محمد باشا أحمد باشا زاده منصرف سلانيك	١١٨٣	١٧٦٩
٦٦	محمد باشا من ولاية روملي	١١٨٣	١٧٦٩
٦٧	عبد الرحمن باشا	١١٨٤	١٧٧٠
٦٨	محمد باشا عظم زاده	١١٨٥	١٧٧١
٦٩	حسين باشا الداماد	١١٨٥	١٧٧١
٧٠	الحاج عثمان باشا	١١٨٦	١٧٧٢
٧١	محمد باشا	١١٨٨	١٧٧٤
٧٢	محمد باشا بن محمد باشا عثمان بك زاده	١١٨٩	١٧٧٥
٧٣	جناجه لي علي باشا	١١٨٩	١٧٧٥
٧٤	عزت باشا	١١٨٩	١٧٧٥
٧٥	ابراهيم باشا الميرميران	١١٩١	١٧٧٧
٧٦	مراد باشا	١١٩٣	١٧٧٩[١]

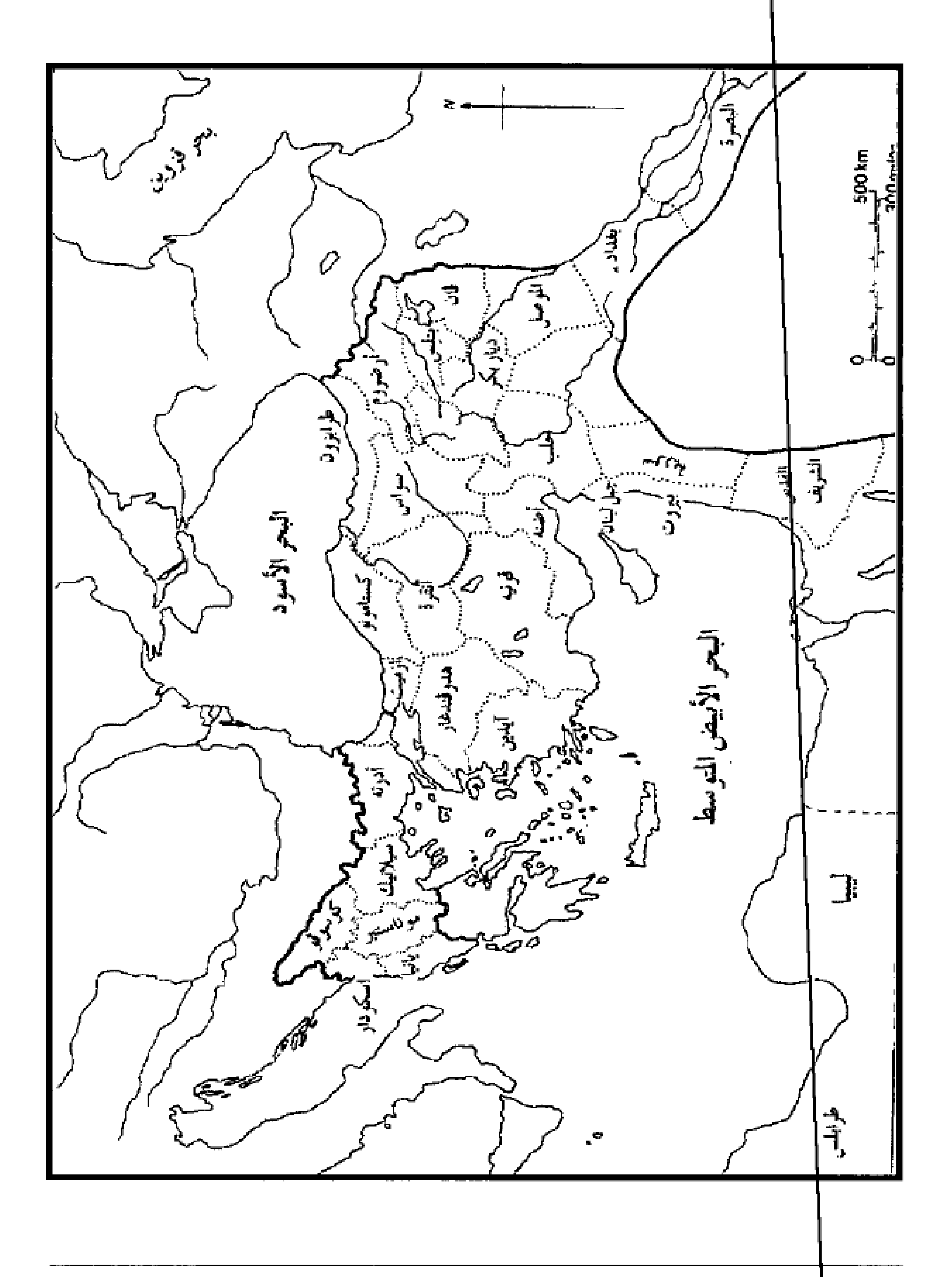
(١) – حجار ، عبدالله: معالم حلب الأثرية ، منشورات جامعة حلب ١٩٩٠ م ، ص ١٩٨ – ١٩٩ – ٢٠٠.

خريطة الامبراطورية العثمانية خلال الحقبة ١٦٨٣ – ١٨٠٠م[1]



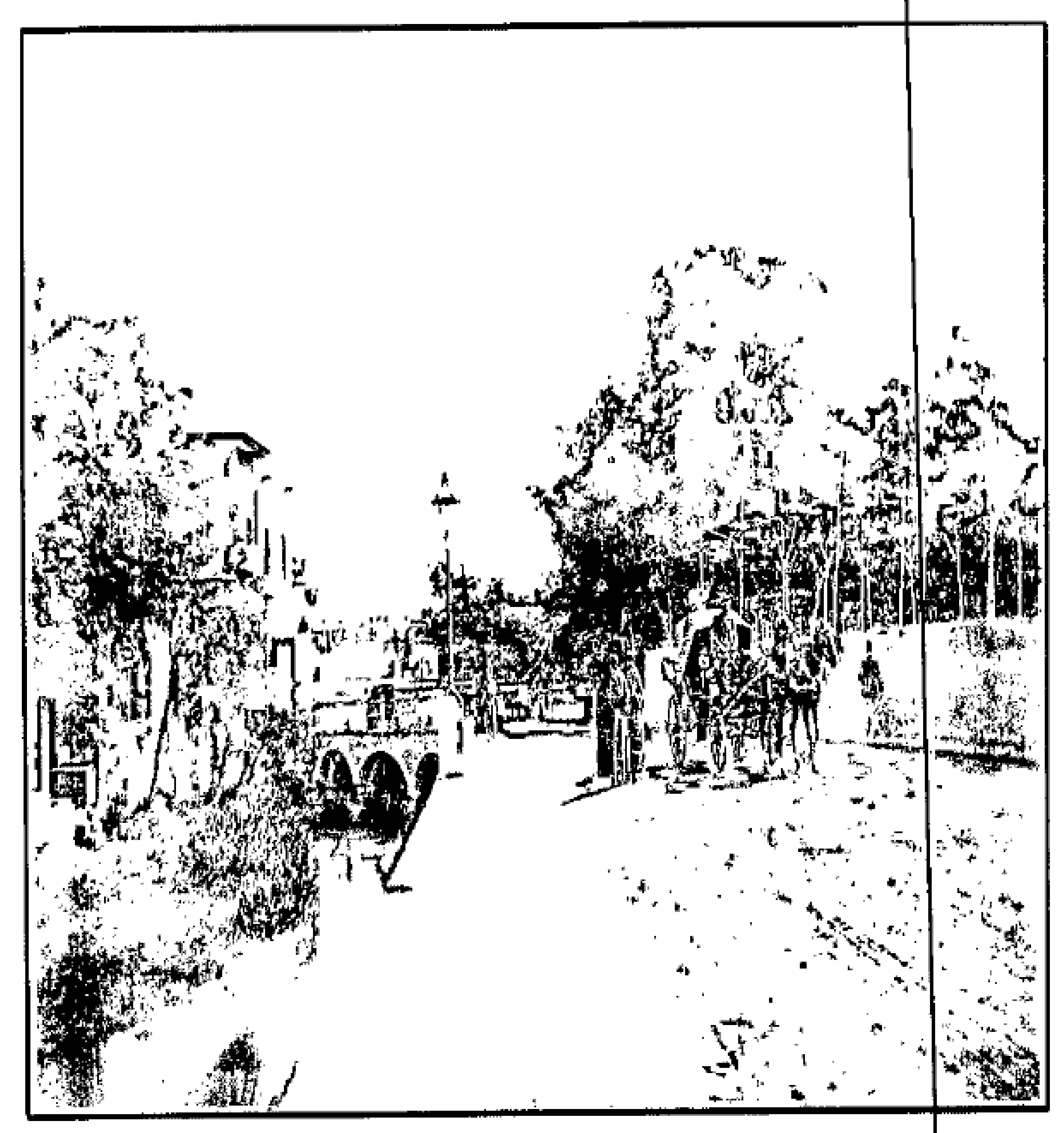
خريطة الولايات التابعة للدولة العثمانية[1]

(١) – كواترت ، دونالد:الدولة العثمانية ١٧٠٠ – ١٩٢٢ ، المرجع السابق ، ص ٩٠.



(١) – كواترت، دونالد:الدولة العثمانية ١٧٠٠ – ١٩٢٢، تت: أيمن أرمنازي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤ م، ص ٩٠.

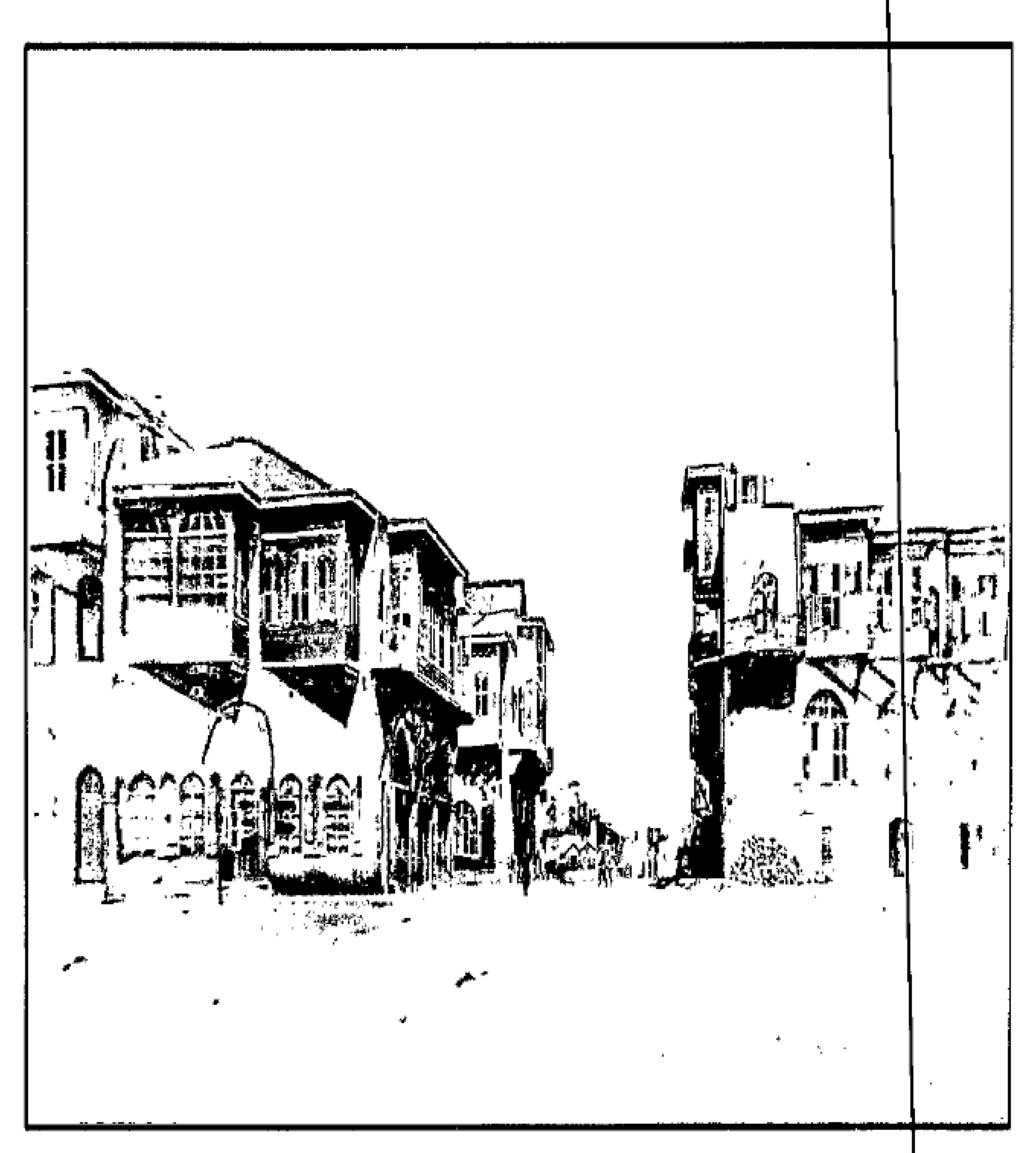
الصور:



عربة حنطور على ضفة النهر . (حي الكتاب) Caléche au bord du fleuve. (Quartier Kettab)

(التقت عام ١٨٦٥ م)[1]

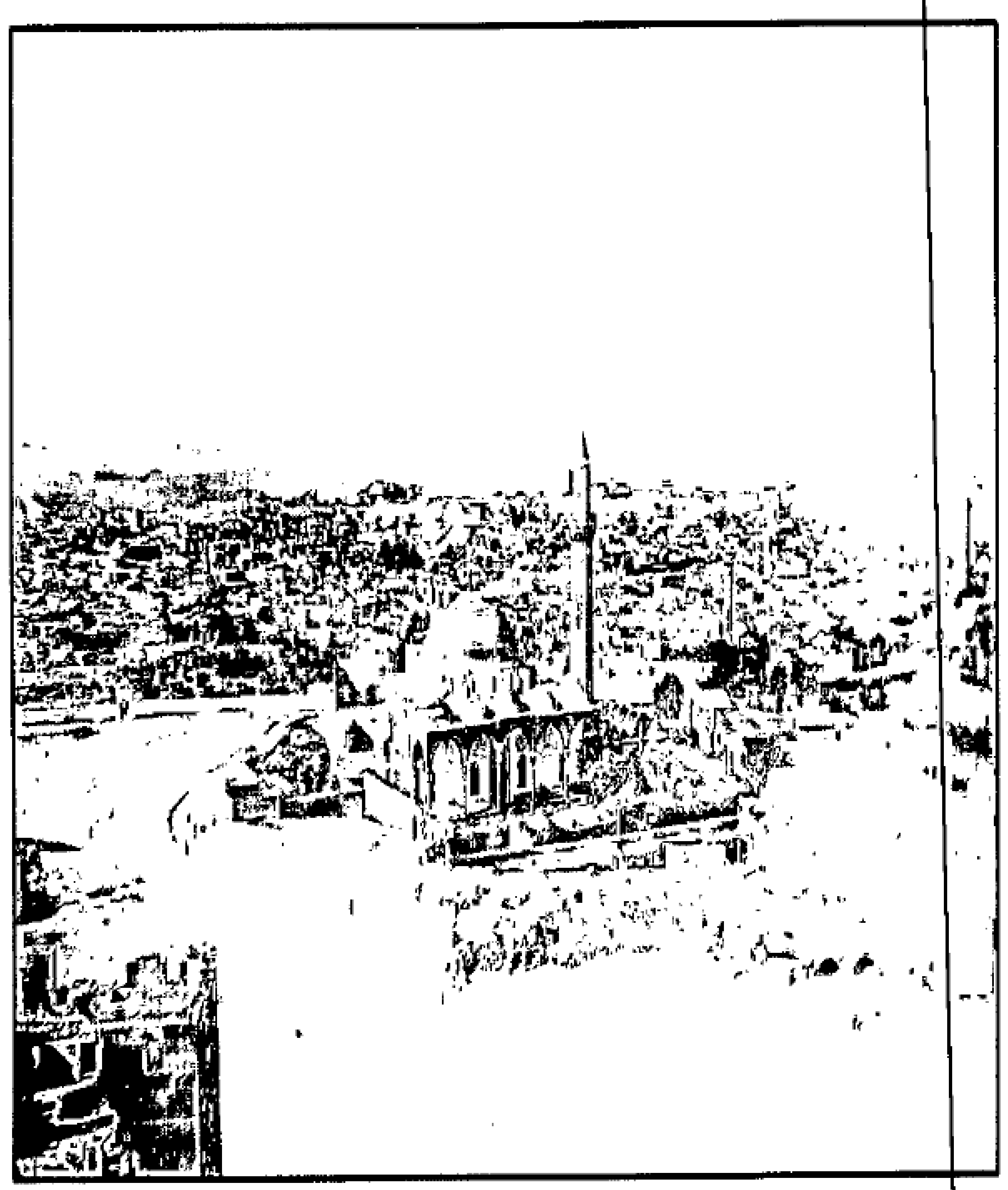
(١) – مراش ، جيني بوخة: صور جدي ، مكتب كوسا للتصميم ، حلب ٢٠٠٦ م. (أخذت جميع الصور في هـذه الرسـالة والتي تعود الى عام ١٨٦٥ م من هذا المصدر).



Carrefour Bab el-Faraj. Café Keldani.

مفرق باب الفرج - قهوة الكلداني

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Alep. (vue prise de la citadelle)

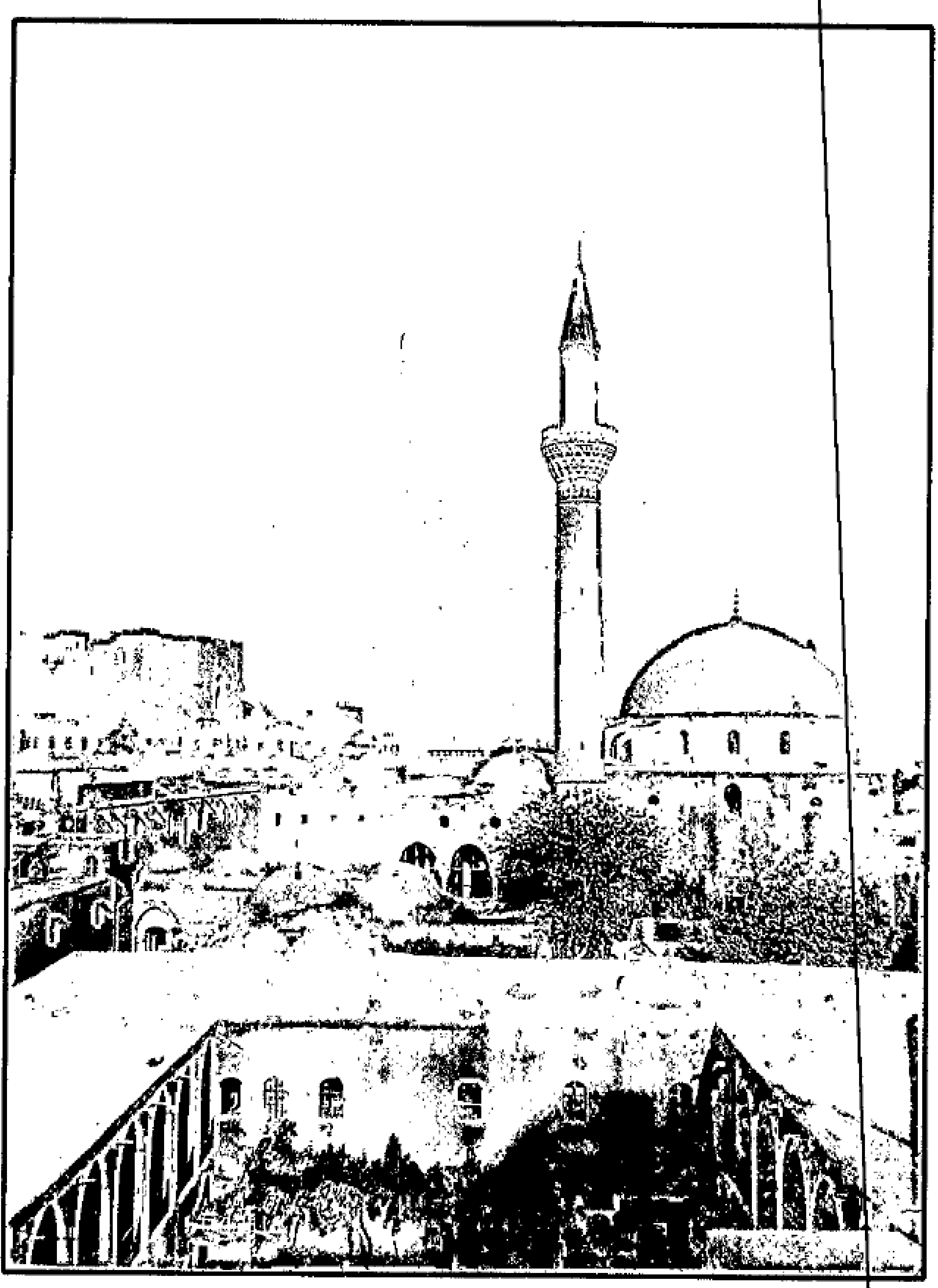
حلب (منظر مأخوذ من القلعة)

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Les souks d'Alep. أسواق حلب

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Khan, mosquée et la citadelle.

خان ، جامع و القلعة.

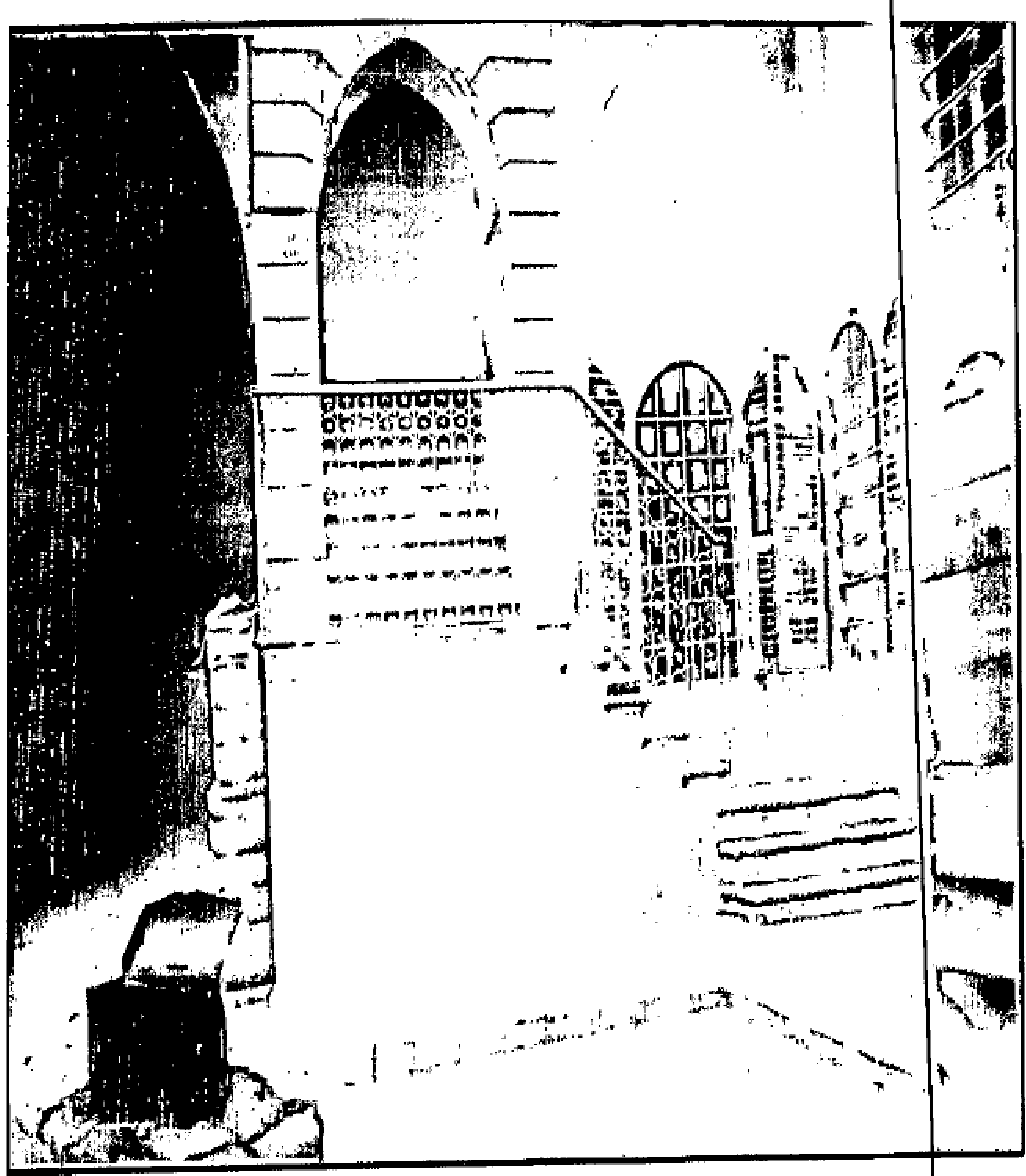
(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Salon maison Poche.

غرفة الاستقبال في بيت بوخه.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Entrée maison Poche, construite en 1539. (Premier consulat de Venise)

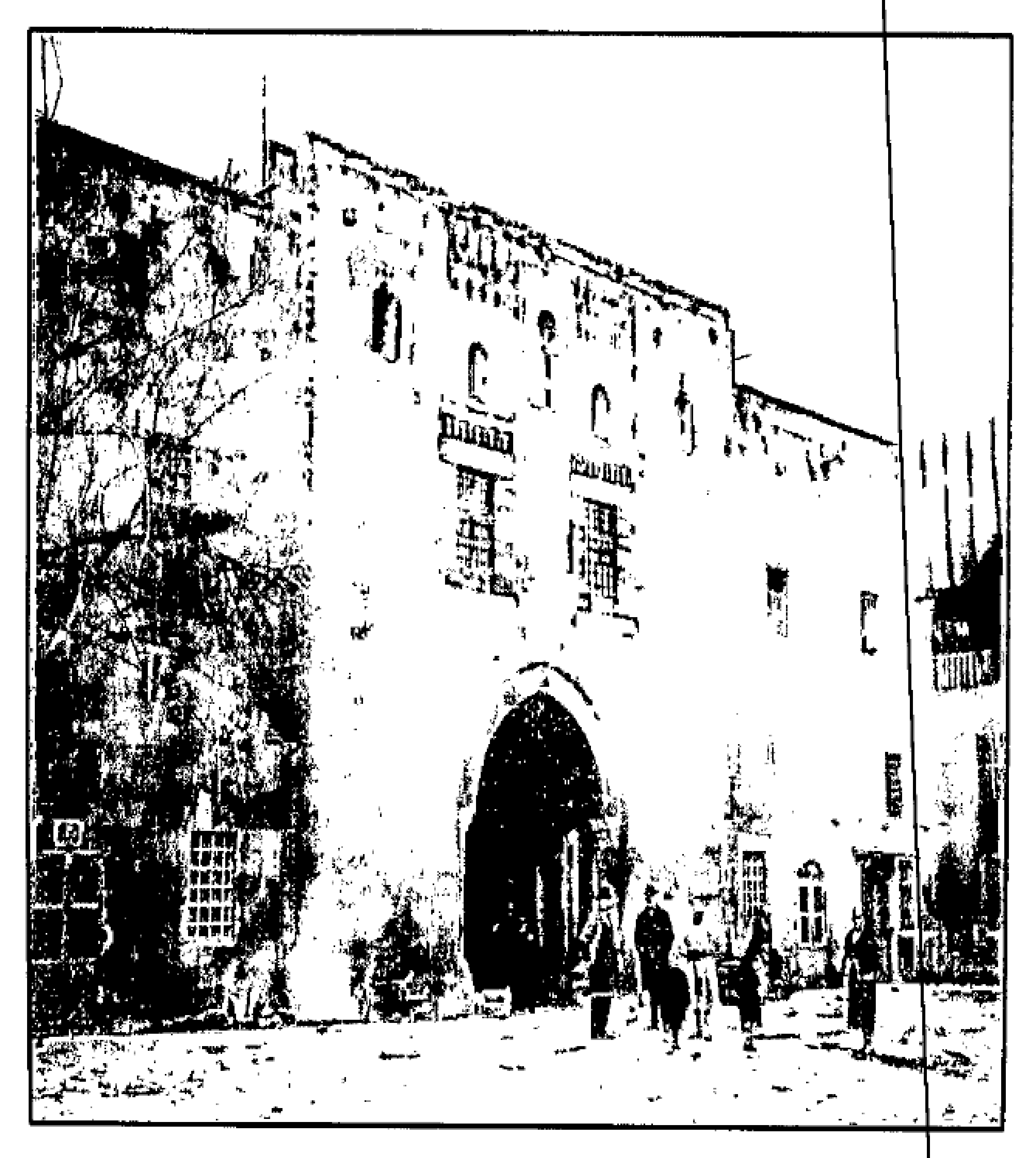
مدخل بيت بوخه شيّد عام ١٥٣٩. (أول قنصلية للبندقية)

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Khan al-Wazir. (façade extérieure) خان الوزير. (الواجهة الخارجية)

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Porteur d'eau. سقاء الماء.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Portefaix kurdes. (hammals)

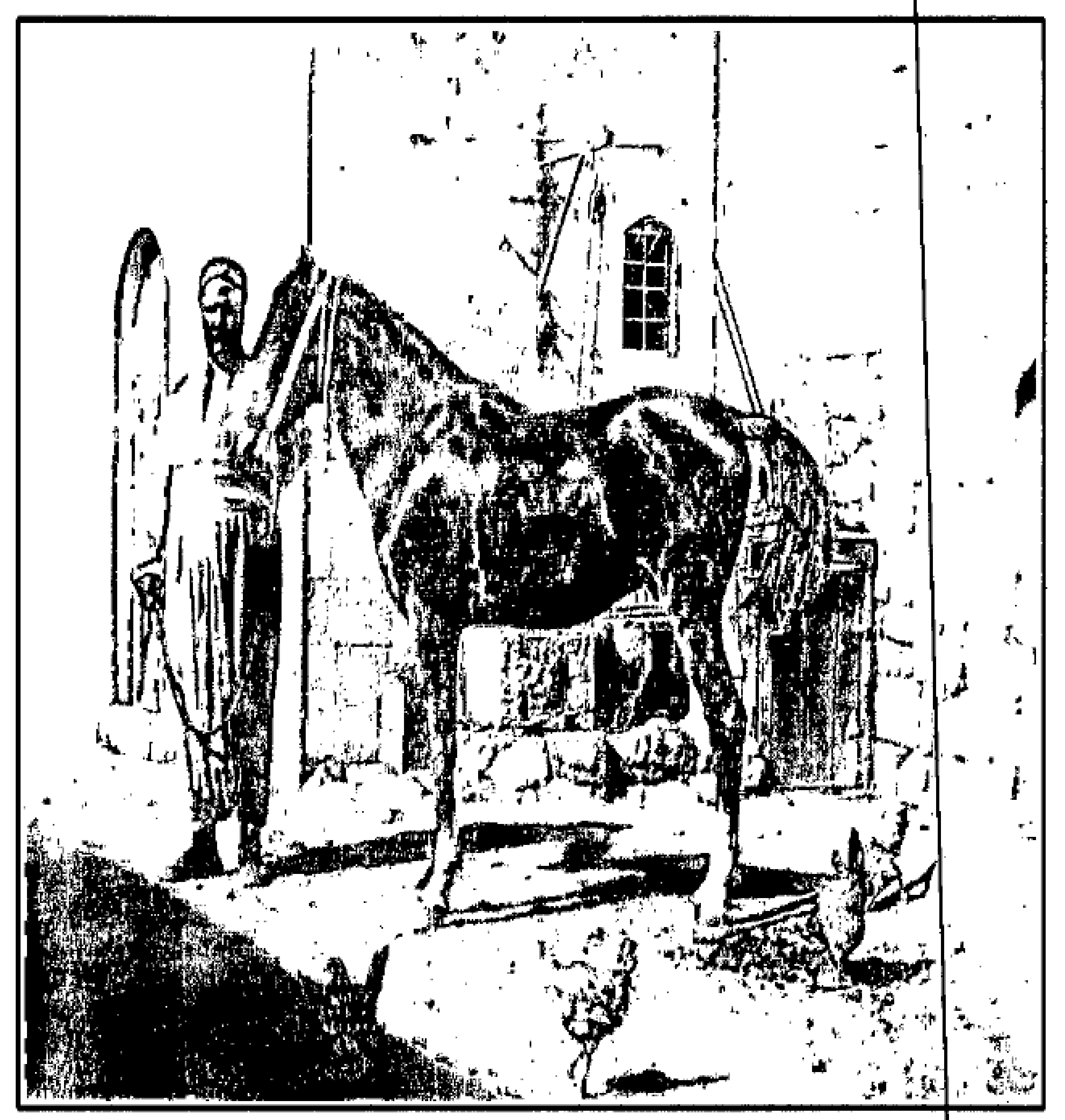
حمالون.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Caravane de chameaux au repos. (à l'extérieur d'un caravansérail) قافلة جمال تستريح. (خارج احدى الخانات)

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Lad. (Sayès) سائس.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Une caravane. قافلة

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Huissier de Consulat. (kawass)

قوّاس من حرس القنصلية .

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Consul à Alep. قنصل في حلب.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



L' officier ottoman.

الضابط العثماني.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Consul de France à Alep.

قنصل فرنسا في حلب.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



قنصل إيطاليا . (ادولف صولا و زوجته)

Consul d'Italie à Alep.
(Adolphe Sola et sa femme)

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Le départ pour la parade.

الانطلاق للعرض.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Randonnée archéologique.

نزهة أثرية.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)

محتويات البحث